ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/342349676

المستحدث في قضاء مجلس الدولة

Book · June 2018

CITATIONS
0

READS
2,915

1 author:

Mahmoud Kinawy
ENA- École nationale d'administration, France
1 PUBLICATION **0** CITATIONS

SEE PROFILE

All content following this page was uploaded by Mahmoud Kinawy on 21 June 2020.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

المستحدث

في قضاء مجلس الدولة الفرنسي

L'actualité jurisprudentielle du Conseil d'État français

د.محمد محمود شوقى - د.سامى سراج الدين - محمود محمد قناوى - عبد الله يس تاج الدين
عبد المحسن أحمد شيحه - أحمد عمر سالم - محمد صلاح عبد المبدى - محمد رفاعى
محمد أيمن منسى - محمد الحديدي - فؤاد حلمى الثانى - محمد إيهاب مختار
كريم يحيي الصاوى - خالد دغيم - عمرو عبد الحليم

القضاة بمجلس الدولة

تقديم

المستشار / حمدي ياسين عكاشة

نائب رئيس مجلس الدولة السابق

المستحدث في قضاء مجلس الدولة الفرنسي (الطبعة الثانية)

جميع الحقوق محفوظة ©

رقم الإيداع المحلى : 2018/8469

I.S.B.N : 978 - 977 - 04 - 8669 - 6

نهدى هذا العمل إلى روح معالى المُستشار الدكتور/ محمد كمال الدين منير، نائب رئيس مجلس الدولة السابق، مُدير مركز الدراسات والبحوث القضائية بمجلس الدولة، الذي لم يتوان عن دعم هذا العمل مُنذ بذوره الأولى، ولم يمهله القدَر ليراه يخرج للنور...

فريق العمل

Ce modeste travail est dédié à l'âme de Monsieur le Conseiller PhD/ Mohamed Kamal MOUNIR, ancien Vice-Président du Conseil d'Etat d'Egypte, Directeur du Centre d'Etudes et de Recherches Judiciaires, qui n' pas hésité à soutenir ce travail dès l'apparition de son idée, et dont le destin n'a pas attendu à ce que ce travail voit le jour en sa vie…

Le groupe de travail

فريق العمل

١- المستشار الدكتور/ محمد محمود شوقي، نائب رئيس مجلس الدولة.

٢- المستشار الدكتور/ سامي سراج الدين، وكيل بمجلس الدولة.

٣- المستشار/ محمود محمد قناوي، مستشار بمجلس الدولة.

٤- المستشار/ عبد المحسن أحمد شيحه، مستشار مساعد (أ) بمجلس الدولة.

٥- المستشار/ أحمد عمر سالم، مستشار مساعد (أ) بمجلس الدولة.

٦- المستشار/ عبد الله يس تاج الدين، مستشار مساعد (ب) بمجلس الدولة.

٧- المستشار/ محمد صلاح عبد المبدي، مستشار مساعد (ب) بمجلس الدولة.

٨- القاضي/ محمد رفاعي، نائب بمجلس الدولة.

٩- القاضي/ محمد أيمن منسي، نائب بمجلس الدولة.

١٠- القاضي/ فؤاد حلمي الثاني، نائب بمجلس الدولة.

١١- القاضي/ محمد الحديدي، نائب بمجلس الدولة.

١٢- القاضي/ محمد إيهاب مختار، نائب بمجلس الدولة.

١٣- القاضي كريم يحيى الصاوي، نائب بمجلس الدولة.

١٤- القاضي/ خالد دغيم، نائب بمجلس الدولة.

١٥- القاضي/ عمرو عبد الحليم، نائب بمجلس الدولة.

افتتاحية الطبعة الأولى

بقلم المستشار / حمدي ياسين عكاشة
نائب رئيس مجلس الدولة السابق

إن الحقوق والحريات الأساسية هي حقوق فردية مشتقة من حاجات الإنسان وطاقاته، والتي يجب أن تحترم ويتمتع بها كل البشر بحكم آدميتهم دون تمييز بين أحدهم والآخر بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الفكر أو العقيدة، وهذه الحقوق والحريات ليست ميزة أو منحة من أحد، لذلك أضفت الشرائع السماوية والوضعية كافة جملة من الحقوق الأساسية التي تحافظ على كرامة الفرد وإنسانيته وتمنع كل وسائل القهر والتعسف التي يتعرض لها، باعتباره اللبنة الأساسية في بناء المجتمع السليم.

ولقد تم صياغة هذه المبادئ والحقوق ضمن المواثيق والعهود الدولية ودساتير البلدان وتشريعاتها الوطنية، لكن ذلك التدوين والتنظيم لا يوفر الضمانات الجدية لصيانة كرامة الإنسان وحرياته أمام سطوة وجبروت الدولة ونفوذ سلطاتها التشريعية والتنفيذية، الأمر الذي استلزم وجود حتمي لسلطة ثالثة تمارس الرقابة على السلطتين المذكورتين لتشكل حائط الصد والردع لأي مساس بالحقوق الدستورية والقانونية للإنسان وهي السلطة القضائية والتي تمثلت في قضاء مجلس الدولة المصري منذ عام ١٩٤٦ لحماية الحقوق والحريات من تدخل السلطة التشريعية، بالرقابة القضائية على شبهة عدم الدستورية سواء كان الأمر بدفع من الخصوم، أو بما تراه المحكمة من شبهة عدم الدستورية، لتفصل المحكمة الدستورية العليا في مدى دستورية تلك التشريعات، وخاصة ما تعلق منها بحماية الحقوق والحريات.

ولقد كان لمجلس الدولة المصري تاريخ مجيد في حماية الحقوق والحريات من تدخل السلطة التنفيذية بما تملكه من صلاحيات واسعة لتنظيم تلك الحقوق والحريات التي تتعرض لانتهاكات بما تصدره من تعليمات وأوامر وما تتخذه من إجراءات، مع ازدياد نشاط الإدارة نتيجة تدخل الدولة في ميادين كانت قاصرة على نشاط الأفراد، ولذلك بات مجلس الدولة المصري حارساً للحقوق والحريات العامة طيلة ما يزيد على واحد وسبعين عاماً، كما ظل مجلس الدولة في فرنسا وعلى مدى ما يقرب من قرنين من الزمان قاضي الحريات وحاميها.

ومن الإنصاف أن نقرر أن مجلس الدولة عندنا ولد كبيراً، وأن محكمة القضاء الإداري، وهي المحكمة الأم في مجلس الدولة، قد أصدرت من الأحكام في السنوات الأولى من عمرها ما يعد مفخرة قضائية بكل المعايير، وليس من المبالغة أن نقول إن مجلس الدولة عندنا سبق شقيقه الأكبر في بعض الأمور، ذلك أنه استشعر في حالات كثيرة أنه يقف وحده في الساحة حامياً حقوق الأفراد وحرياتهم من طغيان الإدارة وعسفها، ذلك على حين أن مجلس الدولة الفرنسي كان يدرك أن الرأي العام والبرلمان يقفان معه وقبله دفاعاً عن الحقوق والحريات، ولعل هذا هو ما جعل المجلس عندنا أكثر استشعاراً لدوره، حتى قيل أن لمجلس الدولة شعب يحميه.

وكان لافتاً للنظر في فرنسا حصن حماية تلك الحقوق والحريات، أن يتولى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بعد يوم واحد من تنصيبه رئيساً للجمهورية الفرنسية، تعيين أول رئيس لوزراء فرنسا في ولايته في ١٥ مايو ٢٠١٧، القاضي/ إدوارد فيليب، الذي بدأ حياته المهنية في مجلس الدولة الفرنسي في عام ١٩٩٧، وهي الحكومة الأربعون للجمهورية الفرنسية الخامسة، بما كشف عن احترام السلطة التنفيذية لقدرات وتأهيل قضاة مجلس الدولة الفرنسي.

لذلك كنت سعيداً بعد ختام مشواري القضائي بمجلس الدولة المصري، قضيت فيها عمري مدافعاً وحامياً وحارساً دوماً للحريات والحقوق، حين دعاني نخبة من شباب مجلس الدولة المصري الواعد، لتقديم هذ العمل الرائع الذي سيفخر به جيل الشيوخ، وجيل هؤلاء الشباب، والأجيال القادمة، بعد أن انتقوا اثنا عشر حكماً من أحكام مجلس الدولة الفرنسي مدافعاً عن الحقوق والحريات، ومؤصلاً لمبادئ قانونية متنوعة، ليترجموا نصوصها من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، بجهد ما يقرب من اثنا عشر قاضياً بالمجلس، ليستفيد قضاة مجلس الدولة المصري من تلك الأحكام.

وجاءت تلك الأحكام ومن تولى ترجمتها على النحو التالي:

١- الحريات العامة ـ ارتداء ملابس تكشف عن المعتقد الديني ـ بوركيني. (ترجمة الدكتور المستشار/ محمد شوقي).

٢- أعمال السيادة ـ تنازل عن جزء من الإقليم. (ترجمة الدكتور المستشار/ سامي سراج الدين).

٣- الوضع تحت الإقامة الجبرية ـ حالة الطوارئ ـ حريات عامة. (ترجمة المستشار/ محمود قناوي).

٤- الخطأ الطبي ـ تقدير وقوع الخطأ ـ مسئولية المرفق الطبي. (ترجمة المستشار/ عبد الله تاج ياسين)

٥- الالتزام بإصدار الأحكام خلال مدة معقولة ـ المدة المجحفة للتقاضي ـ مسئولية الدولة. (ترجمة المستشار/ عبد المحسن شيحة).

٦- رعاية صحية ـ مسئولية التأمين الصحي ـ السبب الأجنبي. (ترجمة المستشار/ محمد رفاعي).

٧- عقد إداري ـ طعن الخارج عن العلاقة التعاقدية. (ترجمة المستشار/ محمد صلاح).

٨- مواعيد الطعن - سقوط الحق في إقامة الدعوى.(ترجمة المستشار/ عمرو عبد الحليم).

٩- رعاية طبية ـ الحق في الحياة ـ الموت الإكلينيكي ـ تدابير. (ترجمة المستشار/ خالد دغيم).

١٠- اتحادات رياضية ـ قرار تأجيل مباريات. الرقابة القضائية (ترجمة المستشار/ محمد منسي).

١١- تحكيم ـ عقد إداري ـ نظام عام. (ترجمة المستشار/ كريم يحيي).

١٢- رفض منح ترخيص قناة فضائية ـ نظام عام. (ترجمة المستشار/ محمد الحديدي).

وختاماً، أرجو أن يتحقق لهذا العمل المميز أهدافه، وأن يكون مؤكداً لمقولة أستاذنا الدكتور السنهوري من أن: (الحرية لا تعطى لكنها تؤخذ، فإذا كانت هذه الأمة جديرة بالحياة فإن أمامها متسعاً لأخذ حريتها من الغاصبين)، وتأكيده على أنه: (يجب أن تكون السلطة الشرعية هي السلطة الفعلية، لا أن تكون السلطة الفعلية هي السلطة الشرعية).

تمنياتي لفريق العمل بدوام التوفيق، وأن يجزيهم عن قُضاة مجلس الدولة الجزاء الذي وعد به الله العاملين عملاً صالحاً بقوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾ ﴾ [النحل: ٩٧]

المستشار
حمدي ياسين عكاشة
نائب رئيس مجلس الدولة السابق

افتتاحية الطبعة الثانية

بقلم المستشار / حمدي ياسين عكاشة
نائب رئيس مجلس الدولة السابق

لقد شرفني مجموعة واعدة من جيل مستقبل مجلس الدولة بأن أقدم لهم المجموعة الأولى من ترجمة أهم الأحكام القضائية لمجلس الدولة الفرنسي، وكان لها صدى هائل وعظيم، استأذنتهم أن يشمله فصل من فصول أبواب موسوعة القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة (انتهى طبعه وجاري تجليده)، في عنوان كان هو «الرقابة القضائية لقضاء مجلس الدولة الفرنسي على القرارات الإدارية»، وأذنوا بذلك، فهم من المستحقين للزهو بهم، فما أجمل أن تكون شعلة تضيء طريق أجيال متعاقبة من قضاء وقُضاة مجلس الدولة المصري.

وسعدت إيما سعادة بثقة هؤلاء الشباب حين طلبوا مني أن أقدم لترجمتهم لمجموعتهم الثانية من أحكام مجلس الدولة الفرنسي الحديثة، وكانت سعادتي أعمق حين لمحت زيادة عددهم من (١٢) شابا واعداً، إلى (١٥) شاباً، مضافاً إليهم ثلاثة من الشباب، ولتصبح مجموعتهم الثانية (٢٤) حكماً بدلاً من (١٢) حكماً، بعد أن ضاعف بعضهم حصيلة ترجمته إلى حكمين.

ولقد **شملت مجموعة الأحكام الثانية** العديد من الموضوعات ذات الأهمية والحداثة، فاشتملت على: (**الاتفاقيات الدولية، ومنازعات التحكيم الدولي، والحريات العامة، والتراخيص، والعقود الإدارية، والقرارات الإدارية، وحق التقاضي، والمخططات الاستراتيجية واستخدام الأراضي في مجال المجتمعات العمرانية، وأحكام المسئولية والخبرة**).

وكم كانت مهمتهم عسيرة، فالترجمة ليست بالأمر الهين، فهي فن قديم تعني نقل أو تحويل الكلام والأقوال والأفكار والعبارات من لغة إلى أخرى مع المحافظة على روح القول والنص المنقول، وهي عمل شاق وفن ابتكاري (إبداعي)، وفي الوقت نفسه هي مسئولية وأمانة وعلم وبراعة لها مبادئها وأساليبها.

لذا فإن الترجمة بصفة عامة تحتاج إلى مهارة عالية وخبرة كافية وخلفية ثقافية في اللغة أو

اللغات المستخدمة، وميول وإلمام بالموضوع المراد ترجمته، وأهـم من ذلك الإخلاص والأمانة والدقة في البيان.

ولقد تخير هذا الشباب الواعد الترجمة العلمية وهي الترجمة الفنية الموضوعية بأنواعها، ومنها الترجمة القانونية في مفهومها العام، والتي تنصب على الأحكام في ضوء ما استقر عليه هذا المفهوم من وجهة نظر القضاء ورجال القانون، من أنها هي الترجمة التي صاغها المختص قانوناً لإيجاد صيغة مناسبة وبديلة ومطابقة للحكم محل الترجمة نصاً وموضوعاً، يراعي فيه المترجم الأعراف والمصطلحات ذات الصلة بالموضوع، ويبرز المفهوم الأصلي دون أي اختلاف أو غموض، ورائده في ذلك **الأمانة والدقة واتساع المصادر ذات الصلة**، تعميماً للفائدة المرجوة لجيل من القُضاة، إذ كل موضوع يتم ترجمته يتعين في مُترجمه أن يكون مُلماً بالموضوع نفسه ومصطلحاته، ذلك أن لكل مترجم شخصيته المتفردة، وأفكاره ومزاجه الخاص، وطريقة النقل من اللغة الأصلية إلى اللغة الهادفة مع مراعاة انتماء المترجم إلى إحدى اللغتين وفي أكثر الأحوال الترجمة تكون جيدة إذا كان المترجم ينتمي إلى اللغة الهادفة أي المترجم إليها وفي (اللغة الأم) للمترجم، ومما لا شك فيه أن الترجمة القانونية الصحيحة من وإلى اللغة الفرنسية أصبحت مهمة جداً في عصر العولمة والتجارة الإلكترونية لمواكبة التغيرات والأحداث والتعـاملات، والتطبيقات القضائية لمحاكم اللغة المُترجم إليها.

وقد لمحت أن **غالبية الأحكام محل الترجمة من الفرنسية إلى العربية** قد صدرت في أعوام ٢٠١٥، و٢٠١٦، و٢٠١٧، وقد تخيروها لتقارن بمواقف مجلس الدولة المصري من المسائل محل العرض: (**اتفاقات إعادة تعيين الحدود، ومنازعات التحكيم في منازعات العقود الإدارية، وتراخيص البث الفضائي، وتراخيص البناء، ومسألة العدالة الناجزة، والمدة المعقولة للطعن على القرار الإداري، وموضوع غلق مواقع الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وحرية ارتداء ملابس البحر، وحرية الاجتماع، وأمر الإبعاد عن الإقليم، وحل الجمعيات، وأوامر التفتيش في ظل قانون الطوارئ، ومدى الحق في رفع أجهزة الإعاشة الاصطناعية، والطعن على المنشورات الإدارية وعلى القرارات الصادرة وفقاً لقانون مرن، وطعون موضوعات المجتمعات العمرانية، ومنازعات العقود الإدارية ومنها طعن الخارج عن التعاقد، وسحب القرارات الإدارية غير المشروعة، ثم أحكام المسئولية الإدارية عن الأخطاء المرفقية في مجال المستشفيات العامة، والمسئولية عن العدوى الذاتية**)، وجميعها أحكام تثري

المكتبة القانونية، تميزت بأسلوب بعيد عن العاطفة والخيال والأهواء الشخصية، تأكيداً على أن الأسلوب القانوني كالرياضيات خال من الخيال والعاطفة، وقد اجتهد شباب ترجمة هذه المجموعة الثانية من أحكام مجلس الدولة الفرنسي، ولست بقيم على اجتهادهم، عن عبد الله بن عمرو، وأبي هريرة رضي الله عنهما، قالا: قال رسول الله ﷺ: «إذا حكم الحاكم، فاجتهد وأصاب، فله أجران. وإذا حكم، فاجتهد فأخطأ، فله أجر واحد»، **وحسبكم نيل الأجرين أو الأجر الواحد.**

المستشار
حمدي ياسين عكاشة
نائب رئيس مجلس الدولة السابق

كلمة افتتاحية

إن الوشائج العميقة التي تربط بين القضاء الإداري الفرنسي والمصرى قد لعبت دوراً عظيماً في استلهام وتأصيل الحلول القانونية في مسائِل قانونية عِدة، ساهمت في إرساء وتطوير نظريات فقهية في مجالات العقود الإدارية والوظيفة العامة والتراخيص الإدارية وغيرها.

وإذا كان للقضاء الإداري في فرنسا السبق في غرس البذور الأولى للعديد من تِلك النظريات، إلا أن القضاء الإداري في مصر - رغم حداثة النشأة والمنشأة - لم يكتفِ بالنقل، وإنما طفق بدوره يبتدع الحلول في مسائل قانونية تعذر معها تطبيق النظريات الكلاسيكية. وهو ما يؤكد على ضرورة الإطلاع والمُقارنة بين المبادئ المُستقر عليها هناك وما طرأ عليها من مُستحدثات ، وبين المُستقر عليه بالقضاء الإداري المصرى.

وايماناً بذلك، فقد تكونت مجموعة العمل التي قامت بإعداد وتقديم الأحكام الواردة بهذا العدد من خمسة عشر قاضياً بمجلس الدولة المصرى، حيث قاموا بجهد دؤوب وبهمة عالية بالنهوض بهذه الفكرة خلال بضعة أشهر من العمل ، كان رائدهم فيها المُساهمة - ولو بالنذر اليسير - في نشر العِلم وتمكين الاطلاع وتيسيره.

باسم أعضاء فريق العمل وباسمنا، نشكر معالى المُستشار الجليل/ حمدي ياسين عكاشة، نائب رئيس مجلس الدولة السابق، لتشريفه لنا بإعداد الكلمة الافتتاحية.

عبد المحسن شيحه

مستشار مساعد (أ)
بمجلس الدولة

محمد أيمن منسى

نائب بمجلس الدولة

كريم يحيي الصاوى

نائب بمجلس الدولة

محمد الحديدى

نائب بمجلس الدولة

اتفاقيات دولية (أ)

(١) حكم مجلس الدولة الفرنسي الصادر بجلسة ٢٠٠٢/٧/٨ بشأن الطعن على قرار رئيس الجمهورية بنشر قانون إجازة اتفاقية تصحيح الحدود بين فرنسا وامارة أندورا Andora

CE, 8 / 3 SSR, du 8 juillet 2002, commune de Porta, 239366, publié au recueil Lebon

ترجمة وتقديم

المستشار الدكتور/ سامى سراج الدين

مستشار بمجلس الدولة

كلمات البحث:

تعيين الحدود – اتفاقية دولية – التصديق على الاتفاقية – اختصاص القضاء الإداري – الطعن بمخالفة الاتفاقية لإعلان حقوق الإنسان والمواطن أو لاتفاقية دولية أخرى – الطعن بعدم اختصاص السلطة الموقعة على الاتفاقية من جانب الطرف الأجنبي – الطعن على القرار الجمهوري بنشر الاتفاقية – موافقة أو تصديق مجلس الشعب على الاتفاقية

تقديم:

يناقش هذا الحكم قضية تعيين الحدود بين دولتين، وسلطات القاضي الإداري إزاء الاتفاقيات الدولية التي تبرمها دولته لتعيين الحدود. حيث أن فرنسا قد وقعت اتفاقية لتعيين الحدود بينها وبين دولة أندورا، أدت إلى تبادل بين جزء من الإقليم الفرنسي وجزء من إقليم أندورا، ولم يلق هذا الحكم قبولاً لدى إحدى الوحدات المحلية، فطعنت على القرار الجمهوري الصادر بنشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية. وهي قضية تذكرنا بلا شك بقضية جزيرتي تيران وصنافير التي أثيرت أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ثم أمام المحكمة الإدارية العليا. لكن المحكمة في هذا الحكم قد نحت منحى مختلفاً تماماً عن نظيرتها في مصر.

ملخص الحكم:

تتلخص وقائع القضية في أن فرنسا قد وقعت بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠٠٠ اتفاقية مع امارة أندورا، تنازلت بموجبها عن جزء من إقليمها إلى أندورا، كما تنازلت الأخيرة عن جزء من إقليمها إلى الأولى. وصدر قانون في يوليو من عام ٢٠٠١ بإجازة التصديق على هذه الاتفاقية؛ ثُم صدر قرار رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٠١ بنشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية. وقامت الوحدة المحلية ب Portaبالطعن على هذا القرار، على سند من مخالفته لنصوص الدستور. وذهبت المحكمة إلى أن الطعن في واقعه ينصب على مدى دستورية قانون يوليو ٢٠٠١، وأنه لا يجوز للقاضي الإداري أن يفصل في مدى صحة هذا النص، ولا في مدى اتفاق المعاهدة الدولية مع المعاهدات الدولية الأخرى التي أبرمتها فرنسا، ولا أن يتعرض لمدى اختصاص السلطة التي قامت بالتوقيع على الاتفاقية من جانب الطرف الأجنبي بالنظر إلى دستور هذه الدولة أو قانونها الداخلي.

الطعن رقم ٢٣٩٣٦٦
مبدأ جديد في مجموعة lebon[١]
مجلس الدولة
جلسة النطق بالحكم يوم ٨ يوليو ٢٠٠٢

239366 .N
Inedit au recueil lebon
Conseil d'Etat
Lecture du 8 juillet 2002

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANÇAIS
باسم الشعب الفرنسي

بالنظر إلى الدعوى المقيدة بجدول القسم القضائي بمجلس الدولة بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠١، والمُقامة من قِبَل الوحدة المحلية بقرية Porta[٢] والتي طلبت فيها:

Vu la requête, enregistrée au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat le 25 octobre 2001, présentée par la COMMUNE DE PORTA (Pyrénées-Orientales), représentée par son maire en exercice; la COMMUNE DE PORTA demande au Conseil d'Etat:

١) إلغاء القرار رقم ٧٦١-٢٠٠١ الصادر في ٢٨ أغسطس ٢٠٠١ بنشر الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية الفرنسية وإمارة أندورا بشأن تعديل الحدود بين البلدين، والمبرمة بمدينة Andorre-la-Vielle يوم ١٢ سبتمبر ٢٠٠٠.

1°) d'annuler le décret n° 2001-761 du 28 août 2001 portant publication du traité entre la République française et la Principauté d'Andorre portant rectification de la frontière, fait à Andorre-la-Vieille le 12 septembre 2000 ;

٢) بإلزام الدولة بأن تؤدي إليها مبلغ ١٥٠٠٠ فرنك (٢٢٨٦،٧٤ يورو) استناداً

2°) de condamner l'Etat à lui verser la somme de 15 000 F (2 286,74 euros) au titre de l'article L. 761-1 du

(١) مُجلد Lebon هو مُجلد رسمي يصدُر سنوياً عن دار النشر القانونية الشهرية Dalloz عن طريق عقد امتياز مرفق عام، ويحتوى على أهم أحكام مجلس الدولة الفرنسي التي صدرت في خلال العام.

(٢) بورتا هي قرية تابعة لمُحافظة Pyrénées-Orientales تقع على الحدود الجنوبية لفرنسا.

إلى المادة ل.٧٦١-١ من كود القضاء الإداري[٣]؛

code de justice administrative ;

وبعد الإطلاع على باقي المستندات،

Vu les autres pièces du dossier ;

بعد الإطلاع على دستور ٤ أكتوبر ١٩٥٨ وإعلان حقوق الإنسان والمواطن والتي تحيل إليه ديباجته؛

Vu la Constitution du 4 octobre 1958 et la Déclaration des droits de l'homme et du citoyen à laquelle renvoie son préambule ;

وعلى القانون رقم ٥٩٠-٢٠٠١ الصادر في ٦ يوليو ٢٠٠١ بإجازة التصديق على الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية الفرنسية وإمارة أندورا بشأن تعديل الحدود بين البلدين، والمبرمة بمدينة Andorra-la-Vielle يوم ١٢ سبتمبر ٢٠٠٠.

Vu la loi n° 2001-590 du 6 juillet 2001 autorisant la ratification du traité entre la République française et la Principauté d'Andorre portant rectification de la frontière, fait à Andorre-la-Vieille le 12 septembre 2000 ;

وعلى القرار الجمهوري رقم ٥٣-١٩٢ الصادر في ١٤ مارس ١٩٥٣ بشأن التصديق على الاتفاقيات الدولية التي تبرمها فرنسا ونشرها.

Vu le décret n° 53-192 du 14 mars 1953 modifié relatif à la ratification et à la publication des engagements internationaux souscrits par la France ;

وعلى قانون القضاء الإداري؛

Vu le code de justice administrative ;

وبعد الاستماع في جلسة علنية إلى:

Après avoir entendu en séance publique:

- تقرير القاضي المُقرر M. Vallée النائب بمجلس الدولة،
- le rapport de M. Vallée, Maître des Requêtes,
- والرأى القانوني لمفوض الدولة M. Collin؛
- les conclusions de M. Collin, Commissaire du gouvernement ;

وحيث أن المادة (٥٣) من الدستور تنص على أن: "معاهدات السلام، والاتفاقيات التجارية، والاتفاقيات المتعلقة بالتنظيم

Considérant qu'aux termes de l'article 53 de la Constitution : "Les traités de paix, les traités de commerce, les traités ou accords relatifs à l'or-

(٣) المتعلقة بمصاريف الدعوى.

ganisation internationale, ceux qui engagent les finances de l'Etat, ceux qui modifient des dispositions de nature législative, ceux qui sont relatifs à l'état des personnes, ceux qui comportent cession, échange ou adjonction de territoire, ne peuvent être ratifiés ou approuvés qu'en vertu d'une loi. / Ils ne prennent effet qu'après avoir été ratifiés ou approuvés. / Nulle cession, nul échange, nulle adjonction de territoire n'est valable sans le consentement des populationns intéressées";

الدولي، وتلك التي تقيم التزامات على عاتق ميزانية الدولة، وتلك التي تغير النصوص ذات الطبيعة التشريعية، وتلك التي تتعلق بالأحوال الشخصية، وتلك التي تنطوي على تنازل عن أو تبادل جزء من إقليم الدولة أو إضافة له، لا يجوز التصديق عليها أو الموافقة عليها إلا بموجب قانون. ولا ترتب أي آثر إلا بعد التصديق عليها أو الموافقة عليها. ولا يعتبر أي تنازل أو تبادل في أراضي الإقليم صحيحاً دون موافقة السكان المعنيين"

qu'aux termes de l'article 55 de la Constitution : "Les traités ou accords régulièrement ratifiés ou approuvés ont, dès leur publication, une autorité supérieure à celle des lois, sous réserve, pour chaque accord ou traité, de son application par l'autre partie" ;

كما تنص المادة (٥٥) من الدستور على أن: "المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بشكل صحيح، تتمتع بقوة تفوق القانون منذ تاريخ نشرها، بشرط أن يتم تطبيق المعاهدة أو الاتفاقية من قِبَل الطرف الآخر."

que si, pour vérifier si un traité ou un accord peut être regardé comme régulièrement ratifié ou approuvé, il appartient au juge administratif de se prononcer sur le bien-fondé d'un moyen soulevé devant lui et tiré de la méconnaissance, par l'acte de publication de cet engagement international, des dispositions de l'article 53 de la Constitution, il ne lui appartient pas, en revanche, dès lors que sa ratification ou son approbation a été autorisée en vertu d'une loi, de se prononcer sur le moyen tiré de ce que la loi autorisant cette ratification ou cette approbation serait contraire à la Constitution;

ومن حيث أنه إذا كان يستوجب على القاضي الإداري أن يفصل في مدى صحة الدفع المقدم له من جراء مخالفة معاهدة دولية للمادة (٥٣) من الدستور، وذلك للتأكد من أن المعاهدة محل التداعي قد تم التصديق أو الموافقة عليها بشكل سليم؛ إلا أن القاضي الإداري لا يملك – مادام قد تم التصديق على المعاهدة أو الموافقة عليها بموجب قانون – أن يفصل في مدى توافق هذا القانون مع الدستور من عدمه.

ومـن حيـث إن المـادة الأولى مـن الاتفاقيـة المبرمة بين الجمهورية الفرنسية وإمارة أندورا بشأن تعديل الحدود بـين البلـدين، والمبرمـة بمدينـة la-Vieille Andorre- يـوم ١٢ سـبتمبر ٢٠٠٠عـلى أن تتنـازل فرنـسا لدولـة أندورا عن جزء من إقليمها بمـساحة ١٥٥٩٥ متر مربع من أجل إتاحة بناء مدخل لنفق مقـام تحت جبلEnvalira ، وأن دولة أندورا تتنـازل لفرنسا عن جزء من إقليمها بمـساحة ١٥٩٢٥ متر مربع؛ وأن المادة الثالثة من الاتفاقيـة تـنص على أن :" تُنقل حقـوق الملكيـة أو أي حقـوق عينية أخرى، على الأراضي المشار إليها، بحيث يـصبح المـلاك الأنـدوريون الـذين صـارت أراضيهم تحت السيادة الفرنسية ملاكاً للأراضي الواقعة تحت السيادة الأندورية، ويصبح المـلاك الفرنـسيون لـلأراضي الواقعـة تحـت الـسيادة الأندورية ملاكاً للأراضي الواقعة تحت الـسيادة الفرنسية"؛ وأنـه بموجـب المـادة الخامـسة مـن الاتفاقية، يلتزم الأطراف بـإبرام اتفـاق لتعيـين الحدود، وأن قانون ٦ يوليـو ٢٠٠١ المـشار إليـه قد أجاز التصديق على الاتفاقية المنشورة بـالقرار الجمهوري الصادر في ٢٨ أغسطس ٢٠٠١؛

ومـن حيـث أن الوحـدة المحليـة ب Porta تطلـب الحكـم بإلغـاء قـرار ٢٨ أغـسطس ٢٠٠١، وذلك استناداً إلى أن القرار المطعون

Considérant que l'article 1er du traité entre la République française et la principauté d'Andorre portant rectification de la frontière, fait à Andorre la Vieille le 12 septembre 2000, stipule que la France cède à l'Etat andorran une portion de territoire d'une superficie totale de 15 595 m2 destinée à permettre la réalisation d'un accès au tunnel sous l'Envalira et que l'Etat andorran cède à la France une portion de territoire d'une superficie totale de 15 925 m2; que l'article 3 du traité stipule que "les droits de propriété, ou tous autres droits réels, sur les terrains concernés seront transférés de telle manière que les propriétaires andorrans des terrains passant sous la souveraineté française deviennent propriétaires des terrains passant sous la souveraineté andorrane et que les propriétaires français des terrains passant sous la souveraineté andorrane deviennent propriétaires des terrains passant sous la souveraineté française"; que par l'article 5 du traité, les parties s'engagent à entamer dans les meilleurs délais des négociations en vue de conclure un accord portant délimitation de leur frontière ; que la loi du 6 juillet 2001 susvisée a autorisé la ratification de ce traité qui a été publié par le décret du 28 août 2001 du Président de la République;

Considérant que si, pour demander l'annulation pour excès de pouvoir de ce décret du 28 août 2001, la COMMUNE DE PORTA soutient que le décret serait intervenu en mé-

connaissance des articles 53, 55 et 72 de la Constitution, ces moyens tendent, en réalité, à mettre en cause la conformité à la Constitution de la loi du 6 juillet 2001 ayant autorisé la ratifycation du traité, et, par suite, ne sont, en tout état de cause, pas susceptibles d'être utilement présentés devant le Conseil d'Etat statuant au contentieux ;

عليه قد خالف المواد (٥٣) و(٥٥) و(٧٢) من الدستور، إلا أن هذا الدفع يهدف في حقيقته إلى التعرض لمدى اتفاق قانون ٦ يوليو ٢٠٠١ مع أحكام الدستور؛ وهذا الدفع، من ثم، لا يجوز تقديمه في منازعة قضائية أمام مجلس الدولة؛

Considérant qu'il n'appartient pas au Conseil d'Etat statuant au contentieux de se prononcer sur le bien-fondé des stipulations d'un engagement international, sur sa validité au regard d'autres engagements internationaux souscrits par la France ou sur le moyen tiré de ce qu'il méconnaîtrait les principes énoncés à l'article 17 de la Déclaration des droits de l'homme et du citoyen; qu'il ne lui appartient pas davantage de se prononcer sur le bien-fondé d'un moyen tiré de ce que l'autorité qui a signé le traité ou l'accord, au nom de la partie étrangère, n'aurait pas été habilitée pour ce faire par la constitution ou les dispositions de droit interne de cet Etat;

ومن حيث أنه لا يجوز لمجلس الدولة، أثناء النظر في منازعة قضائية، أن يفصل في مدى صحة بنود معاهدة دولية، أو في صحتها بالنظر إلى معاهدات أخرى أبرمتها فرنسا أو لمخالفة المادة (١٧) من إعلان حقوق الإنسان والمواطن، كما لا يجوز له أن يفصل في دفع يستند إلى أن السلطة التي وقعت المعاهدة من الطرف الأجنبي لم تكن مخولة بذلك وفقاً لدستور هذه الدولة أو لقانونها الداخلي.

Considérant, enfin, qu'aucune disposition législative ou réglementaire n'imposait la consultation du conseil municipal de la COMMUNE DE PORTA préalablement à l'intervention du décret portant publication du traité signé le 12 septembre 2000 ;

ومن حيث أنه، بالإضافة إلى كل ما سبق، ليس هناك أي نص تشريعي أو لائحي يلزم باستشارة المجلس المحلي ل Porta قبل إصدار القرار الجمهوري بنشر المعاهدة المبرمة بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠٠٠.

Considérant qu'il résulte de tout ce qui précède que la COMMUNE DE PORTA n'est pas fondée à demander

ومن حيث أنه على هدي ما تقدم، فإن طلب الوحدة المحلية ب Porta بإلغاء القرار المطعون

l'annulation du décret attaqué ;

Sur les conclusions tendant à l'application de l'article L. 761-1 du code de justice administrative:

Considérant que les dispositions de cet article font obstacle à ce que l'Etat, qui n'est pas dans la présente instance la partie perdante, soit condamné à verser à la COMMUNE DE PORTA la somme qu'elle demande au titre des sommes exposées par elle et non comprises dans les dépens;

عليه يكون غير قائم على سند صحيح؛

ومن حيث أنه عن طلب تطبيق المادة ٧٦١-١ من كود القضاء الإداري:

ومن حيث أن نص هذه المادة يحول دون إلزام الدولة – التي ليست الطرف الخاسر في الدعوى الماثلة – بأن تؤدي إلى الوحدة المحلية ب Porta المبلغ الذي تطلبه استناداً على المصروفات التي تحملتها والتي لم تغطيها مصاريف الدعوى؛

D E C I D E:

حكمت المحكمة(٤):

.Article 1er: La requête de la COMMUNE DE PORTA est rejetée.

المادة الأولى: برفض الدعوى المقامة من الوحدة المحلية

Article 2 : La présente décision sera notifiée à la COMMUNE DE PORTA, au Premier ministre, au ministre de l'intérieur, de la sécurité intérieure et des libertés locales et au ministre des affaires étrangères.

المادة الثانية: بإعلان هذا الحكم إلى الوحدة المحلية ب Porta، إلى رئيس الوزراء، إلى وزير الداخلية والأمن الداخلي والحريات المحلية وإلى وزير الخارجية.

(٤) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "قررت" Décide، وهى بذلك لا تستخدم لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى.

(ت) تحكيم

(٢) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الطعن على أحكام التحكيم الصادرة في شأن المنازعات المتصلة بالعقود العامة

Conseil d'État, Assemblée, 09/11/2016, 388806, Publié au recueil Lebon

ترجمة وتقديم

القاضي/ كريم يحيي

مندوب بمجلس الدولة

كلمات البحث:

تحكيم دولي – عقود إدارية – النظام العام الإداري – دعوى البطلان – المرفق العام – مدى رقابة القاضي الإداري على احكام التحكيم – آثار البطلان – التنفيذ على الحساب.

تقديم :

يأتي هذا الحكم في ضوء الاحكام التي صدرت تطبيقاً لحكم محكمة التنازع INSERM والذي قرر اختصاص القضاء الإداري بالحكم في بطلان احكام التحكيم الدولي الصادرة في فرنسا والمتعلقة بالعقود الإدارية، وذلك بالرغم من أن المادة ١٥١٩ من قانون الإجراءات المدنية تقضي باختصاص القضاء العادي عامةً ممثلاً في محاكم الاستئناف، بالنظر في بطلان احكام التحكيم.

تتمثل أهمية الحكم محل الترجمة في انه يحدد نطاق رقابة القاضي الإداري على احكام التحكيم والأسباب التي تؤدي إلى بطلانها وخاصة الأسباب المتعلقة بالقواعد الآمرة للنظام العام الإداري.

ملخص الحكم:

أقامت شركة Fosmax دعواها أمام مجلس الدولة لطلب بطلان أحد أحكام التحكيم الصادرة عن غرفة التجارة الدولية بباريس في شأن منازعة عقدية متصلة بعقد من العقود العامة. وقد قضى مجلس الدولة في مسألة الدفوع الشكلية بعدم اختصاصه بنظر الدعوى بعدم انطباق ذلك على حالة التحكيمات المتصلة بالعقود الإدارية، حيث يختص وحده بالنظر في دعاوى البطلان الأصلية التي تُقام طعناً على أحكام هيئات التحكيم الصادرة في هذا الشأن، ثُم انتهى في موضوعها إلى بطلان حكم التحكيم في شقٍ منه.

388806 .N

Inedit au recueil lebon

Conseil d'État

Lecture du 9 novembre 2016

الطعن رقم ٣٨٨٨٠٦

حكم منشور في مجموعة lebon

مجلس الدولة

جلسة النطق بتاريخ ٩/ ١١/ ٢٠١٦

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANCAIS
باسم الشعب

Par une requête sommaire et des mémoires complémentaires, enregistrés les 18 mars, 18 juin et 5 octobre 2015, 13 juillet et 3 octobre 2016, au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, la société Fosmax A...demande au Conseil d'Etat:

بموجب صحيفة دعوى ومذكرات إضافية، مسجلة في ١٨ مارس، ١٨ يونيو و٥ أكتوبر ٢٠١٥، ١٣ يوليو و٣ أكتوبر ٢٠١٦، بسكرتارية القسم القضائي بمجلس الدولة، أقامت شركةFosmax دعواها أمام مجلس الدولة و انتهت إلى الطلبات الاتية :

1°) d'annuler la sentence arbitrale (CCI n°18466/ND/MHM) rendue à Paris le 13 février 2015 par le tribunal arbitral composé sous l'égide de la Chambre de commerce internationale qui, en premier lieu, a limité à 68 805 345 euros, dont 48 217 345 euros assortis des intérêts à compter du 28 février 2009 et de leur capitalisation, la somme que le groupement d'entreprises STS, composé des sociétés TCM FR, Tecnimont et Saipem, devra lui verser, en deuxième lieu, l'a condamnée à payer au groupement d'entreprises STS la somme de 128 162 021 euros assortie des

١) بطلان حكم التحكيم (CCI n°18466/ND/MHM)، الصادر في باريس بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٥ من محكمة التحكيم المكونة تحت اشراف غرفة التجارة الدولية، والذي قرر اولاً: إلزام مجموعة شركات STS المكون من شركات (TCM FR, Tecnimont Saipem et) بتسديد مبلغ ٦٨٨٠٥٣٤٥ يورو،منها مبلغ ٤٨٢١٧٣٤٥ يورو مضافاً إليه الفوائد اعتباراً من ٢٨ فبراير ٢٠٠٩ إلى شركة Fosmax، وثانياً: إلزام شركة

Fosmax بتسديد مبلغ ١٢٨١٦٢٠٢١ يورو مضافاً إليه الفوائد إلى مجموعة شركات STS ، وثالثا :ألزمها بتحمل نصف مصروفات التحكيم، المقدرة بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ دولار.

٢) إلزام شركات Technimont،TCM FR وSaipem بأن يؤدوا مبلغ ١٠٠٠٠ يورو بموجب المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى الأخرى،

وبعد الاطلاع على:

- اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية، بما في ذلك المادة الخامسة منها؛
- القانون المدني ؛
- قانون الطاقة ؛
- قانون الإجراءات المدنية
- قانون رقم ١٢٨٢- ٩٢ الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٩٢ ؛
- قانون رقم ٨-٢٠٠٣ الصادر في ٣ يناير٢٠٠٣
- قانون رقم ٨٠٣- ٢٠٠٣الصادر في ٩ أغسطس ٢٠٠٤ ؛
- مرسوم رقم ٨٩٩-٢٠١٥ الصادر في ٢٣ يوليو ٢٠١٥ ؛
- الامر رقم ٩٩٠-٩٣ الصادر في ٣ أغسطس ١٩٩٣ ؛

intérêts et de leur capitalisation et, en dernier lieu, l'a condamnée à supporter la moitié des frais de l'arbitrage, fixés à la somme de 1 200 000 dollars américains;

2°) de mettre à la charge des sociétés TCM FR, Tecnimont et Saipem le versement de la somme de 10 000 euros au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative.

Vu les autres pièces du dossier;

Vu:

- la convention de New-York du 10 juin 1958 pour la reconnaissance et l'exécution des sentences arbitrales étrangères, notamment son article V
- le code civil
- le code de l'énergie
- le code de procédure civile
- la loi n° 92-1282 du 11 décembre 1992
- la loi n° 2003-8 du 3 janvier 2003
- la loi n° 2004-803 du 9 août 2004
- l'ordonnance n° 2015-899 du 23 juillet 2015
- le décret n° 93-990 du 3 août 1993

– le décret n° 2002-56 du 8 janvier 2002

– المرسوم رقم ٥٦-٢٠٠٢ الصادر في ٨ يناير ٢٠٠٢ ؛

– le décret n° 2015-233 du 27 février 2015

– الامر رقم ٢٣٣-٢٠١٥ الصادر في ٢٧ فبراير ٢٠١٥ ؛

– la décision n° 4043 du 11 avril 2016 du Tribunal des conflits

– حكم محكمة التنازع رقم ٤٠٤٣ الصادر في ١١ ابريل ٢٠١٦

– le code de justice administrative

– قانون القضاء الإداري ؛

Après avoir entendu en séance publique:

بعد الاستماع في جلسة علنية إلى:

– le rapport de, maître des requêtes,

– تقرير القاضي المُقرر M. Frédéric Dieu ، النائب بمجلس الدولة،

– les conclusions de M. Gilles Pellissier, rapporteur public ;

– تقرير السيد جيل بيليسية، مفوض الدولة؛

La parole ayant été donnée, avant et après les conclusions, à la SCP Matuchansky, Poupot, Valdelièvre, avocat de la société Fosmax A...et à la SCP Piwnica, Molinié, avocat des sociétés TCM FR, Tecnimont et Saipem ;

وبعد أن أعطيت الكلمة قبل وبعد المطالعة إلى الشركة المدنية المهنية Matuchansky, Poupot, Valdelièvre محامي شركة Fosmax والشركة المدنية المهنية Pwinica Molinié محامي الشركات TCM FR، Technimont و Saipem ؛

1. Considérant que, par un avis publié au Journal officiel de l'Union européenne le 27 novembre 2001, Gaz de France, alors établissement public industriel et commercial, a lancé une consultation en vue de l'attribution d'un contrat ayant pour objet la construction d'un terminal méthanier sur la presqu'île de Fos Cavaou, ouvrage comprenant principalement des installations de déchargement des navires méthaniers, des

١. ومن حيث إنه بموجب إعلان نشر بتاريخ ٢٧ نوفمبر في ٢٠٠١ في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي طرحت شركة Gaz de France ، منشأة عامة ذات طابع صناعي وتجاري، دعوة لإبرام تعاقد يكون الهدف منه بناء محطة للغاز الطبيعي في شبه جزيرة Fos Cavaou، وهي منشأة تحتوي عامة على مرافق لتفريغ ناقلات الغاز الطبيعي المسال،

ومخازن ومحطات لإعادة الغاز إلى حالته، وبتاريخ ١٧ مايو ٢٠٠٤ تم إرساء التعاقد على مجموعة شركات مؤقتة ذات مسئولية مشتركة تحت مسمى STS، مكونة من شركات Sofregaz والتي أصبحت TCM FR، وTechnigaz وSaipem، وبموجب تعديل في العقد بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠٠٥ قامت Gaz de France، التي أصبحت شركة مساهمة، بالتنازل عن العقد بأثر رجعي اعتبارامن تاريخ التوقيع إلى شركتها الفرعية، شركة terminal méthanier de Fos Cavaou والتي بعد ذلك اخذت اسم B...A...، وبموجب تعديل في العقد بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٠٨، تم نقل حقوق والتزامات شركة SN Technigaz إلى شركة Saipem كما انضمت شركة القانون الإيطالي Tecnimont في مجموعة الشركات. وبتعديل جديد في العقد بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١، قام اطراف العقد بإدراج شرط تحكيم نص على أن جميع المنازعات التي تنشأ عن هذا العقد يتم الفصل فيها نهائياً وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية من خلال ثلاث محكمين يتم تعيينهم وفقاً للقواعد المذكورة. وقد نشأت منازعة بين الأطراف، وقامت شركة Fosmax ببدء إجراءات التحكيم، تحت إشراف غرفة

réservoirs de stockage et des unités de regazéification ; que le contrat a été attribué le 17 mai 2004 au groupement momentané d'entreprises solidaires STS, composé des sociétés Sofregaz, devenue TCM FR, SN Technigaz et Saipem ; que, par un avenant du 17 juin 2005, Gaz de France, devenu société anonyme, a cédé le contrat, avec effet rétroactif à sa date de signature, à sa filiale, la Société du terminal méthanier de Fos Cavaou, laquelle a ensuite pris le nom de B...A... ; que, par avenant du 23 janvier 2008, les droits et obligations de la société SN Technigaz ont été transférés à la société Saipem et la société de droit italien Tecnimont est entrée dans le groupement ; que, par un nouvel avenant conclu le 11 juillet 2011, les parties au contrat y ont inséré une clause compromissoire prévoyant que tout différend relatif au contrat serait tranché définitivement suivant le règlement d'arbitrage de la Chambre de commerce internationale par trois arbitres nommés conformément à ce règlement ; qu'un différend étant né entre les parties, la société Fosmax A...a mis en oeuvre la procédure d'arbitrage, sous l'égide de la Chambre de commerce internationale, afin d'obtenir réparation du préjudice résultant pour elle du retard et des malfaçons dans la livraison du terminal méthanier ; que le groupement STS a formé de son côté des conclusions reconventionnelles tendant au remboursement de l'intégralité des surcoûts supportés par lui pour la

التجارة الدولية، للحصول على تعويض جابر للضرر الذي حدث لها نتيجة التأخير وعيوب الصناعة في تسليم محطة الغاز المسال، وقامت مجموعة شركات STS من جانبها بالرد بمذكرات مقابلة تهدف إلى رد كامل التكاليف الإضافية التي تحملتها في تنفيذ المحطة، بموجب حكم التحكيم الصادر في ١٣ فبراير ٢٠١٥، حكمت هيئة التحكيم المكونة تحت إشراف غرفة التجارة الدولية على مجموعة شركات STS بتسديد مبلغ ٦٨٨٠٥٣٤٥يورو إلى شركة Fosmax A والزمت الأخيرة بتسديد مبلغ ١٢٨١٦٢٠٢١ إلى مجموعة الشركات. اقامت شركة Fosmax دعوى امام مجلس الدولة تهدف إلى بطلان حكم التحكيم، وبقرار مؤرخ في ٣ ديسمبر ٢٠١٥ قام مجلس الدولة أثناء الفصل في النزاع باللجوء إلى محكمة المنازعات للفصل في مسألة اختصاصه تطبيقاً لنص المادة ٣٥ من الامر الصادر في ٢٧ فبراير٢٠١٥، وبموجب حكم بتاريخ ١١ ابريل ٢٠١٦، حكمت الأخيرة أن دعوى البطلان المقامة ضد حكم التحكيم ينعقد الاختصاص بنظرها إلى القضاء الإداري.

حيث انه عن نطاق النزاع:

٢.حيث إن شركة Fosmax A تطلب اصلياً بطلان المادة الثانية من حكم التحكيم فيما

réalisation du terminal; qu'aux termes d'une sentence rendue le 13 février 2015, le tribunal arbitral constitué sous l'égide de la Chambre de commerce internationale a jugé que le groupement STS devrait payer la somme de 68 805 345 euros à la société Fosmax A...et que celle-ci devrait payer au groupement la somme de 128 162 021 euros et rejeté le surplus des demandes ; que, le 18 mars 2015, la société Fosmax A...a saisi le Conseil d'Etat d'un recours tendant à l'annulation de la sentence arbitrale ; que, par décision du 3 décembre 2015, le Conseil d'Etat, statuant au contentieux a saisi le Tribunal des conflits de la question de compétence en application de l'article 35 du décret du 27 février 2015; que celui-ci, par une décision du 11 avril 2016, a jugé que le recours en annulation formé contre la sentence arbitrale ressortissait à la compétence de la juridiction administrative;

Sur l'étendue du litige :

2. Considérant que la société Fosmax A...doit être regardée comme demandant à titre principal l'annula-

تضمنته من الزامها بتسديد مبلغ ٨٧.٩٤٧.٤٢٥ يورو إلى مجموعة شركات STS تحت بند اختلال التوازن الاقتصادي للعقد. وبطلان المادة السادسة فيما تضمنته من رفض طلبها الذي يهدف إلى إلزام مجموعة الشركات بتسديد مبلغ ٣٦.٣٥٩.٧٥٨ يورو تحت بند استرداد ثمن الأعمال التي نفذت على حساب الأخيرة. كما تطلب شركة Fosmax A، احتياطياً، بطلان حكم التحكيم بالكامل، وتطلب في جميع الأحوال بإحالة الأطراف امام هيئة تحكيم جديدة؛

tion de l'article II de la sentence arbitrale en tant qu'il l'a condamnée à payer au groupement STS une somme de 87 947 425 euros au titre du bouleversement de l'économie du contrat et l'annulation de son article VI en tant qu'il a rejeté sa demande tendant à la condamnation de ce groupement à lui verser une somme de 36 359 758 euros au titre du remboursement du coût des travaux exécutés aux frais et risques de ce dernier ; que la société Fosmax A...demande, à titre subsidiaire, l'annulation de l'ensemble de la sentence arbitrale ; qu'elle demande, dans tous les cas, le renvoi des parties devant un nouveau tribunal arbitral;

حيث إنه عن الدفع بعدم القبول الشكلي:

Sur la fin de non-recevoir opposée au recours:

٣. حيث إنه على عكس ما تم ادعاؤه، إن قيام شركة Fosmax A بتسديد المبالغ التي الزمت بها في حكم التحكيم لا يمكن تفسيره كإذعان إلى هذا الحكم، وبالتالي، الدفع بعدم قبول الدعوي نظرا لتسليم شركة Fosmax A لحكم التحكيم يغدو غير مقبول؛

3. Considérant que contrairement à ce qui est soutenu, la circonstance que la société Fosmax A...ait procédé au paiement des sommes mises à sa charge par la sentence arbitrale ne saurait être interprétée comme un acquiescement de la société à cette sentence ; que, par suite, la fin de non-recevoir tirée de l'irrecevabilité de la requête en raison de l'acquiescement de la société Fosmax A...à la sentence ne peut qu'être écartée ;

حيث إنه عن رقابة مجلس الدولة على احكام التحكيم الصادرة في مسائل التحكيم الدولي:

Sur l'étendue du contrôle du Conseil d'Etat sur les sentences rendues en matière d'arbitrage international:

٤. حيث إن الدعوى المرفوعة ضد حكم تحكيم صدر في فرنسا في منازعة نشأت عن تنفيذ أو إخلال عقد ابرم بين شخص

4. Considérant que le recours dirigé contre une sentence arbitrale rendue en France dans un litige né de l'exécution ou de la rupture d'un contrat

اعتباري من أشخاص القانون العام الفرنسي وشخص من أشخاص قانون أجنبي، تم تنفيذه داخل الإقليم الفرنسي ولكنه ينطوي على مصالح التجارة الدولية، ينعقد الاختصاص بنظرها – عندما يندرج العقد في النظام العام الإداري وتنطوي الدعوى، بالتالي، على رقابة لامتثال حكم التحكيم وقواعد القانون العام الفرنسي الآمرة المتعلقة بالنظام العام أو تلك المتعلقة بتنظيم المشتريات العامة – للقضاء الإداري. ويكون الحال كذلك بالنسبة لأحكام التحكيم التي تصدر استناداً إلى المادة ٩٠ من مرسوم ٢٣ يوليو ٢٠١٥ المتعلق بالمشتريات العامة، للفصل في المنازعات المتعلقة بتنفيذ المشروعات المشتركة والتي تنطوي على مصالح التجارة الدولية، وحيث إن الإحالة الواردة بتلك المادة إلى الكتاب الرابع من قانون الإجراءات المدنية لا يمكن تفسيرها على انها تتضمن، استثناءً على القواعد التي تحكم التفرقة بين اختصاصات بين الأنظمة القضائية وذلك فيما يتعلق بالطعون المرفوعة ضد حكم تحكيم، حيث إنه داخل القضاء الإداري، فإن مجلس الدولة مختص بالطعن المرفوع ضد حكم التحكيم هذا، تطبيقاً للمادة ل.٣٢١-٢ من قانون القضاء الإداري؛

conclu entre une personne morale de droit public française et une personne de droit étranger, exécuté sur le territoire français mais mettant en jeu les intérêts du commerce international, ressortit, lorsque le contrat relève d'un régime administratif d'ordre public et que le recours implique, par suite, un contrôle de la conformité de la sentence arbitrale aux règles impératives du droit public français relatives à l'occupation du domaine public ou à celles qui régissent la commande publique, à la compétence de la juridiction administrative ; qu'il en va ainsi y compris pour les sentences rendues, sur le fondement de l'article 90 de l'ordonnance du 23 juillet 2015 relative aux marchés publics, en vue du règlement de litiges relatifs à l'exécution des marchés de partenariat mettant en jeu les intérêts du commerce international, dès lors que le renvoi que cet article comporte aux dispositions du livre IV du code de procédure civile ne saurait s'entendre, s'agissant de dispositions réglementaires, comme emportant dérogation aux principes régissant la répartition des compétences entre les ordres de juridiction en ce qui concerne les voies de recours contre une sentence arbitrale ; qu'au sein de la juridiction administrative, le Conseil d'Etat est compétent pour connaître des recours dirigés contre une telle sentence arbitrale, en application de l'article L. 321-2 du code de justice administrative ;

٥. حيث إنه عندما يتم اللجوء إلى مجلس الدولة في طعن مماثل، فإنه يملك سلطة التأكد، من تلقاء نفسه، من مشروعية اتفاق التحكيم سواء كان شرط تحكيم أو مشارطة؛ ولا يمكن الدفع امامه إلا بدفوع تنبني من ناحية، على أن حكم التحكيم قد صدر في ظروف مخالفة للقانون، ومن ناحية أخرى إذا كان مخالفاً للنظام العام؛ حيث إنه عن صحة الإجراءات، فانه في غياب قواعد إجرائية مطبقة على إجراءات التحكيم يختص بنظرها القضاء الإداري، فإن حكم التحكيم لا يمكن اعتباره قد صدر في ظروف مخالفة للقانون إلا إذا كانت هيئة التحكيم قد قررت خطئاً انها مختصة أو غير مختصة، اوجاء تكوينها مخالفاً للقانون، وكذلك لمبادئ الاستقلال والحيادية، وإذا فصلت فيما يجاوز مهمتها الموكلة إليها، وإذا خالفت مبدأ المواجهة في الإجراءات أو إذا لم تسبب حكمها.

وحيث إنه عن رقابة موضوع الحكم، فإن حكم التحكيم يكون مخالفاً للنظام العام إذا طبق عقداً كان محله مخالفاً للقانون أو كان به عيب ذات جسامة خاصة متعلقاً بالظروف التي اتفق فيها الأطراف، وعندما يخالف القواعد التي لا يمكن للأشخاص العامة الخروج عليها، والتي تشمل منع التصرف

5. Considérant que lorsqu'il est saisi d'un tel recours, il appartient au Conseil d'Etat de s'assurer, le cas échéant d'office, de la licéité de la convention d'arbitrage, qu'il s'agisse d'une clause compromissoire ou d'un compromis ; que ne peuvent en outre être utilement soulevés devant lui que des moyens tirés, d'une part, de ce que la sentence a été rendue dans des conditions irrégulières et, d'autre part, de ce qu'elle est contraire à l'ordre public ; que s'agissant de la régularité de la procédure, en l'absence de règles procédurales applicables aux instances arbitrales relevant de la compétence de la juridiction administrative, une sentence arbitrale ne peut être regardée comme rendue dans des conditions irrégulières que si le tribunal arbitral s'est déclaré à tort compétent ou incompétent, s'il a été irrégulièrement composé, notamment au regard des principes d'indépendance et d'impartialité, s'il n'a pas statué conformément à la mission qui lui avait été confiée, s'il a méconnu le principe du caractère contradictoire de la procédure ou s'il n'a pas motivé sa sentence ;

que s'agissant du contrôle sur le fond, une sentence arbitrale est contraire à l'ordre public lorsqu'elle fait application d'un contrat dont l'objet est illicite ou entaché d'un vice d'une particulière gravité relatif notamment aux conditions dans lesquelles les parties ont donné leur consentement, lorsqu'elle méconnaît des règles auxquelles les personnes

بطريق الهبات، التصرف في الدومين العام أو التنازل عن الامتيازات التي يتمتع بها هـؤلاء الأشخاص من خلال المصلحة العامـة أثنـاء تنفيذ العقد، أو عندما يخالف قواعـد النظـام العام لقانون الاتحاد الأوروبي؛

publiques ne peuvent déroger, telles que notamment l'interdiction de consentir des libéralités, d'aliéner le domaine public ou de renoncer aux prérogatives dont ces personnes disposent dans l'intérêt général au cours de l'exécution du contrat, ou lorsqu'elle méconnaît les règles d'ordre public du droit de l'Union européenne;

٦. حيث إنه بعد الانتهاء مـن هـذه الرقابـة، فإن مجلس الدولة، إذا ما وجد عدم مشروعية اللجوء إلى التحكيم، ويـشمل ذلـك مخالفـة مبدأ منع الأشخاص العامة مـن اللجـوء إلى التحكيم الا في حالة ورود استثناء صريـح في النصوص القانونية أو في نصوص الاتفاقيات الدوليـة التـي انـدمجت في النظـام القـانوني الداخلي بشكل صـحيح، فإنـه يقـضي سـواء ببطلان حكم التحكيم ويقرر إحالة المنازعـة إلى المحكمة الإداريـة المختـصة، أو يتـصدى للمنازعة ويفصل هو في الطلبات التي قدمت امام هيئة التحكيم؛ وإذا ما تبين له أن المنازعة تقبل التحكـيم، فإنـه يملـك رفـض الطعـن الموجه ضد حكم التحكيم أو القضاء ببطلان هذا الحكم كليـاً أو جزئيـاً، ولا يملـك بعـد ذلك الفصل من تلقاء نفسه في موضوع هـذه المنازعة إلا إذا نص شرط التحكيم على ذلك أو إذا ما دعي من قبل الطرفين للقيام بذلك. وفي حالة غياب نص بهـذا المعنـى أو غيـاب الاتفاق بين الأطراف على هذه المـسألة، فأنـه

6. Considérant qu'à l'issue de ce contrôle, le Conseil d'Etat, s'il constate l'illégalité du recours à l'arbitrage, notamment du fait de la méconnaissance du principe de l'interdiction pour les personnes publiques de recourir à l'arbitrage sauf dérogation prévue par des dispositions législatives expresses ou, le cas échéant, des stipulations de conventions internationales régulièrement incorporées dans l'ordre juridique interne, prononce l'annulation de la sentence arbitrale et décide soit de renvoyer le litige au tribunal administratif compétent pour en connaître, soit d'évoquer l'affaire et de statuer lui-même sur les réclamations présentées devant le collège arbitral ; que s'il constate que le litige est arbitrable, il peut rejeter le recours dirigé contre la sentence arbitrale ou annuler, totalement ou partiellement, celle-ci ; qu'il ne peut ensuite régler lui-même l'affaire au fond que si la convention d'arbitrage l'a prévu ou s'il est invité à le faire par les deux parties ; qu'à défaut de stipulation en ce sens ou d'accord des parties sur ce point, il revient à celles-ci de déterminer si elles entendent de nouveau porter

يتعين عليهم تحديد إذا ما كانوا يرغبون من جديد بعرض منازعتهم العقدية امام هيئة تحكيم، إلا إذا قرروا بالتضامن باللجوء إلى المحكمة الإدارية المختصة؛

leur litige contractuel devant un tribunal arbitral, à moins qu'elles ne décident conjointement de saisir le tribunal administratif compétent ;

٧. اخيراً، حيث إنه لا يمكن السماح بالتنفيذ الجبري لحكم تحكيم إذا ما كان مخالفاً للنظام العام، وبالتالي، فإنه يجب على القضاء الإداري ممارسة رقابة نظيرة لتلك المنوه عنها في النقطة الخامسة من الحكم عندما يتم اللجوء إليه في بطلب للإعتراف بحكم تحكيم صدر في منازعة نشأت عن تنفيذ عقد إداري بين شخص من أشخاص القانون العام الفرنسي وشخص من أشخاص قانون أجنبي، وينطوي على مصالح للتجارة الدولية ويخضع للنظام العام الإداري، سواء صدر في فرنسا أو في الخارج؛

7. Considérant, enfin, que l'exécution forcée d'une sentence arbitrale ne saurait être autorisée si elle est contraire à l'ordre public ; que, par suite, un contrôle analogue à celui décrit au point 5 doit être exercé par le juge administratif lorsqu'il est saisi d'une demande tendant à l'exequatur d'une sentence arbitrale rendue dans un litige né de l'exécution d'un contrat administratif entre une personne morale de droit public français et une personne de droit étranger, mettant en jeu les intérêts du commerce international et soumis à un régime administratif d'ordre public, qu'elle ait été rendue en France ou à l'étranger ;

ومن حيث إنه عن حكم التحكيم موضوع النزاع:

Sur la sentence arbitrale en cause:

حيث إنه عن الدفوع الشكلية الخاصة بعدم صحة الإجراءات:

En ce qui concerne les moyens tirés de l'irrégularité de la procédure:

٨. اولاً، حيث إنه على عكس ما تم ادعاؤه، فإن الحكم قد تفحص الدفوع التي ابدتها شركة Fosmax A امام هيئة التحكيم لكي يقرر الطبيعة الإدارية للعقد؛ وبالتالي فإن الدفع الخاص بغياب تسبيب حكم التحكيم يجب استبعاده؛

8. Considérant, en premier lieu, que contrairement à ce qui est soutenu, la sentence a examiné les moyens opérants soulevés devant le tribunal par la société Fosmax A...pour établir le caractère administratif du contrat ; que, par suite, le moyen tiré du défaut de motivation de la sentence arbitrale doit être écarté;

9. Considérant, en deuxième lieu, que l'avenant n°6 conclu le 11 juillet 2011 qui a introduit la clause compromissoire dans le contrat stipulait, à son article 2, que "L'arbitrage sera conduit en langue française, le lieu de l'arbitrage sera Paris (France) et le droit applicable au fond du litige sera le droit français, y compris le cas échéant les dispositions du droit administratif français " et, à son article 4, que " Les Parties sont en désaccord sur la question de l'application du droit administratif au contrat. Il est précisé que le choix de l'arbitrage est sans influence sur la solution de cette question et que le tribunal devra décider de l'application ou de la non application du droit administratif au contrat en fonction des critères fixés par la loi et la jurisprudence des tribunaux français. Le tribunal arbitral aura pour mission de déterminer si le droit administratif est applicable en faisant une stricte application de ces critères... " ; que si le tribunal arbitral a conclu que le contrat devait être qualifié de " contrat d'entreprise de droit privé au sens du droit français applicable " alors qu'il résulte de la décision rendue par le Tribunal des conflits le 11 avril 2016 que le contrat litigieux est un contrat de droit public, cette circonstance ne saurait conduire à considérer que le tribunal arbitral ne s'est pas conformé à sa mission telle qu'elle avait été définie par les parties;

٩. ثانياً، حيث إنه فإن تعديل العقد رقم ٦ المبرم في ١١ يوليو ٢٠١١ والذي ادخل شرط التحكيم في العقد كان ينص في مادته الثانية " أن لغة التحكيم هي الفرنسية، ومكان التحكيم سيكون في باريس (فرنسا) والقانون الواجب التطبيق في الموضوع هو القانون الفرنسي، بما في ذلك نصوص القانون الإداري الفرنسي إذا وجدت"، ونصت المادة الرابعة منه على أن ***" الأطراف في حالة اختلاف على مسألة تطبيق القانون الإداري على العقد. وتم الاتفاق على أن اختيار اللجوء إلى التحكيم لن يكون ذات تأثير على حل تلك المسألة وانه يتعين على هيئة التحكيم أن تقرر تطبيق أو عدم تطبيق القانون الإداري على العقد وذلك وفقاً للمعايير المقررة في القانون واحكام المحاكم الفرنسية. يتعين على هيئة التحكيم تحديد ما إذا كان القانون الإداري واجب التطبيق بتطبيق تلك المعايير تطبيقاً ضيقاً...."*** ولما كانت هيئة التحكيم قد انتهت إلى أن العقد يجب أن يتم تكييفه " كعقد مقاولات خاص بموجب القانون الفرنسي واجب التطبيق" وحيث إن حكم محكمة المنازعات الصادر في ١١ ابريل ٢٠١٦ قد قضى بأن العقد محل النزاع عقد عام، إلا أن هذه الجزئية لا يمكن اعتبارها كافية للقول بأن هيئة التحكيم لم

تمتثل لمهمتها المحددة مسبقاً من قبل الأطراف؛

١٠. اخيراً، حيث إن مجموعة شركات STS طلبت في مذكراتها امام هيئة التحكيم تعويض بقيمة ١٦٥.٤٠٧.٨١٣يورو عن اختلال التوازن الاقتصادي للعقد الناتج عن وقوع عدة احداث بعد ابرام التعديل رقم ٥ بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٠٨؛ ولم تستند في طلبها فقط على ارتفاع حجم الأعمال بعد توقيع التعديلات وبالتالي ارتفاع الثمن، بل استندت ايضاً إلى تدخل شركةFosmax A في تنفيذ العقد؛ و على عكس ما تم ادعاؤه، فإن حكم التحكيم، في مسألة التدخلات المتكررة من شركة Fosmax A في تنفيذ العقد التي سببت اختلال اقتصادي له مما يستوجب معه إعادة النظر في السعر، لم يستند في تقريره للتعويض على أساس قانوني لم يتم تداوله بين الأطراف؛ إن هيئة التحكيم لا يتعين عليها تلقي الملاحظات من الأطراف فيما استنتجته من عناصر الواقع والقانون والتي ناقشها الأطراف؛ وبالتالي، فإن الدفع الخاص بمخالفة مبدأ المواجهة يجب استبعاده،

10. Considérant, enfin, que le groupement STS demandait dans ses écritures devant le tribunal arbitral une indemnisation de 165 407 813 euros au titre d'un bouleversement économique du contrat résultant de divers évènements survenus après la conclusion de l'avenant n°5 en date du 24 janvier 2008 ; qu'il invoquait à l'appui de sa demande non seulement la signature d'avenants ayant augmenté le volume des travaux et par voie de conséquence le prix, mais également l'immixtion de la société Fosmax A...dans l'exécution du contrat ; que contrairement à ce qui est soutenu, la sentence n'a pas, en ce qu'elle relève que les interventions répétées de la société Fosmax A...dans le cours de l'exécution du contrat ont créé un bouleversement économique du contrat de nature à remettre en cause le prix forfaitaire, fondé l'indemnisation du préjudice sur un fondement juridique non débattu entre les parties ; que le tribunal arbitral n'avait pas à recueillir les observations des parties sur le raisonnement qu'il entendait déduire des éléments de fait et de droit dont les parties ont débattu ; que, par suite, le moyen tiré de la méconnaissance du principe du contradictoire ne peut qu'être écarté;

فيما يخص الدفوع المستندة إلى مخالفة قواعد النظام العام:

En ce qui concerne les moyens tirés de la méconnaissance de règles d'ordre public:

١١. اولاً، حيث إنه يترتب على ما قيل في النقطة الخامسة (من الحكم) أن رقابة القاضي الإداري على حكم التحكيم يجب الا تنصب على تكييف المحكمين لاتفاق الأطراف، بل على الحل الذي اعطوه للمنازعة، لا يمكن القضاء بالبطلان الا في حالة مخالفة هذا الحل لقاعدة من النظام العام؛ وإذا كان يترتب على الحكم الصادر من محكمة المنازعات الصادر في ١١ ابريل ٢٠١٦ اعتبار العقد محل النزاع عقد إداري، وإذا، بالتالي، أخطأ المحكمين، المنوط بهم تحديد القانون واجب التطبيق، في تطبيقهم للقانون الخاص على المنازعة، فإن مجلس الدولة لن يبسط رقابته على حكم التحكيم إلا في حالة أن يقود التكييف الخاطئ المحكمين إلى استبعاد أو مخالفة قاعدة من قواعد النظام العام واجبة التطبيق على العقود الإدارية.

١٢. وثانياً، حيث إنه، ينتج عن القواعد العامة المطبقة على العقود الإدارية أن صاحب العمل والذي أخطر دون جدوى الطرف الاخر بتنفيذ الأعمال التي التزم بتحقيقها وفقاً لبنود التعاقد، يملك تنفيذ هذه الأعمال، على حساب الطرف الاخر، وذلك بواسطة شركة من الغير أو بواسطته هو؛ إن التنفيذ على الحساب، المقرر للتغلب على تقصير ومخالفات أو سوء نية الطرف

11. Considérant, en premier lieu, qu'il résulte de ce qui a été dit au point 5 que le contrôle du juge administratif sur une sentence arbitrale doit porter non sur la qualification que les arbitres ont donnée de la convention liant les parties, mais sur la solution donnée au litige, l'annulation n'étant encourue que dans la mesure où cette solution méconnaît une règle d'ordre public ; que s'il résulte de la décision rendue par le Tribunal des conflits le 11 avril 2016 que le contrat en cause était un contrat administratif et si, par suite, c'est à tort que les arbitres, chargés de déterminer le droit applicable au contrat, ont estimé que le litige était régi par le droit privé, la censure de la sentence par le Conseil d'Etat ne saurait être encourue que dans la mesure où cette erreur de qualification aurait conduit les arbitres à écarter ou à méconnaître une règle d'ordre public applicable aux contrats administratifs;

12. Considérant, en deuxième lieu, qu'il résulte des règles générales applicables aux contrats administratifs que le maître d'ouvrage de travaux publics qui a vainement mis en demeure son cocontractant d'exécuter les prestations qu'il s'est engagé à réaliser conformément aux stipulations du contrat, dispose de la faculté de faire exécuter celles-ci, aux frais et risques de son cocontractant, par une entreprise tierce ou par lui-même ; que la mise en régie, destinée à surmonter l'inertie, les man-

الاخر عندما يعطل تنفيذ عقود الاشغال العامة، يمكن اللجوء إليه حتى في غياب أي بند ينص عليه صراحةً في التعاقد، وذلك للمصلحة العامة التي تتصل بالانتهاء من المشروع(المرفق) العام؛ وتطبيق تلك الوسيلة القصرية، والتي تحمل طابع مؤقت، يمكن أن تنصب على جزء من الأعمال محل العقد والتي لا ينتج عنها قطع العلاقة العقدية بين صاحب العمل والمتعاقد معه، ولا يمكن اعتباره كفسخ مسبق للعقد من قبل صاحب العمل؛ والقاعدة التي تنص على إنه حتى في حالة صمت العقد، فإن صاحب العمل يمكنه دائماً تنفيذ الاشغال العامة محل التعاقد على تكاليف ومخاطر(حساب) الطرف المقابل تتسم بوصفها قاعدة من النظام العام؛ وبالتالي، لا يجوز للأشخاص العامة التنازل قانونياً عن تلك القاعدة؛

quements ou la mauvaise foi du cocontractant lorsqu'ils entravent l'exécution d'un marché de travaux publics, peut être prononcée même en l'absence de toute stipulation du contrat le prévoyant expressément, en raison de l'intérêt général qui s'attache à l'achèvement d'un ouvrage public ; que la mise en oeuvre de cette mesure coercitive, qui revêt un caractère provisoire, qui peut porter sur une partie seulement des prestations objet du contrat et qui n'a pas pour effet de rompre le lien contractuel existant entre le maître d'ouvrage et son cocontractant, ne saurait être subordonnée à une résiliation préalable du contrat par le maître d'ouvrage ; que la règle selon laquelle, même dans le silence du contrat, le maître d'ouvrage peut toujours faire procéder aux travaux publics objet du contrat aux frais et risques de son cocontractant revêt le caractère d'une règle d'ordre public ; que, par suite, les personnes publiques ne peuvent légalement y renoncer ;

١٣. حيث إن العقد محل النزاع في الدعوى الماثلة يتعلق بتنفيذ محطة غاز مسال لصالح شركة Gaz de France، ولما كانت المحطة الجديدة تهدف إلى ضمان تزويد واستمرار توريد الغاز، وفقاً لالتزامات الخدمة العامة الموكلة إلى شركة Gaz de France؛ واخذاً في الاعتبار لطبيعة المشروع، الذي يتعلق بتنفيذ اشغال عامة، فإن شركة Fosmax A

13. Considérant que le contrat en cause dans le présent litige portait sur la réalisation d'un terminal méthanier destiné à Gaz de France ; que ce nouveau terminal devait permettre d'assurer la sécurité d'approvisionnement et la continuité de la fourniture du gaz, conformément aux obligations de service public assignées à Gaz de France ; qu'eu égard à l'objet de ce marché, qui portait sur la réalisation de travaux publics, la société Fosmax A...est fondée à soutenir que

قد أسست ادعاءها بـإن هيئـة التحكـيم قـد أخطأت في تقريرها الاكتفاء بنصوص البنود ٣٤.٢.١ و ٣٤.٢.٣ من العقـد محـل النـزاع والتي تتعلق بالفسخ المسبق للعقد، وقـررت بأن الشركة قد خالفت القانون لأنها لم تفسخ التعاقد قبل أن اتنفذ على الحساب، ورفضت الطلـب الـذي يهـدف إلى إلـزام مجموعـة شركـات STS بتـسديد كامـل تكـاليف الأعمال التي نفذتها الشركة بواسطة الغير على حساب تلك المجموعة؛

c'est à tort que le tribunal arbitral, s'arrêtant à la constatation que les stipulations des articles 34.2.1 et 34.2.3 du contrat litigieux subordonnaient l'exercice de cette prérogative à la résiliation préalable du contrat et estimant qu'en ne procédant pas à la résiliation du contrat avant de prononcer la mise en régie des travaux, la société avait violé la loi du contrat, a rejeté sa demande tendant à la condamnation du groupement STS au paiement de l'intégralité du coût des travaux que la société a fait exécuter par des tiers aux frais et risques de celui-ci ;

١٤. واخيراً، حيـث إن حكـم التحكـيم قـد وضع على عاتق شركـة Fosmax A مختلـف التكـاليف الإضـافية التـي سـببها سـلوك صـاحب العمـل في تنفيـذه للعقـد، والتـي قـدرها بانهـا قـد سـببت اخـتلال اقتـصادي للعقـد؛ وإن كـان قـد تـم الـدفع بـأن هيئـة التحكيم، عندما قبلت اهم الطلبات المقابلـة لمجموعـة شركـات STS بـسبب حـدوث اختلال اقتصادي لعقد التشييد والذي جعل السعر المتفق عليه في العقد باطلاً، قد خالفت القواعد الآمرة في قـانون المـشتريات العامـة والخاصـة بالـشروط اللازمـة لتغيـير الـسعر التعاقدي في المشروع العام، إن طرق تعويض المتعاقد معه في عقد مشتريات عام ابرم بسعر ثابت في حالة حدوث صعوبات في التنفيذ لا

14. Considérant, enfin, que la sentence arbitrale a mis à la charge de la société Fosmax A...divers surcoûts occasionnés par le comportement du maître d'ouvrage dans la conduite du contrat, dont elle a estimé qu'il avait provoqué un bouleversement économique du contrat ; que s'il est soutenu que le tribunal arbitral a, en accueillant l'essentiel des demandes reconventionnelles du groupement STS au motif que le contrat de construction avait connu un bouleversement économique rendant caduc le prix forfaitaire convenu dans le contrat, méconnu les règles impératives du droit de la commande publique relatives aux conditions dans lesquelles un prix forfaitaire convenu dans un marché public peut être remis en cause, les modalités d'indemnisation du cocontractant d'un contrat de la commande publique conclu à prix forfaitaire en cas de

survenance de difficultés d'exécution ne revêtent pas par elles-mêmes le caractère d'une règle d'ordre public ; qu'en mettant à la charge de la société Fosmax A...les surcoûts résultant du comportement de la société maître d'ouvrage durant le chantier, dont les interventions ont conduit à des travaux supplémentaires importants, et de l'arrêt du chantier pendant plus de trois mois à la suite de l'annulation par le tribunal administratif de Marseille, le 29 juin 2009, de l'arrêté préfectoral du 15 décembre 2003 autorisant l'exploitation du terminal méthanier, le tribunal arbitral n'a pas méconnu de règle d'ordre public ;

15. Considérant qu'il résulte de tout ce qui précède que la société Fosmax A...est fondée à demander l'annulation de la sentence attaquée en tant seulement qu'elle a rejeté sa demande tendant au paiement par le groupement STS d'une somme de 36 359 758 euros au titre du remboursement du coût des travaux exécutés aux frais et risques du groupement ; que ses conclusions tendant à l'annulation de cette sentence en tant qu'elle l'a condamnée à payer à celui-ci une somme de 87 947 425 euros au titre du bouleversement de l'économie du contrat doivent en revanche être rejetées ; qu'il appartient le cas échéant à la société Fosmax A...de saisir de nouveau, dans la limite de l'annulation prononcée par la présente décision, un tribunal arbitral, à moins que les parties ne décident conjointement de saisir le tribunal administratif compétent de leur

تتسم بذاتها بطابع قاعدة النظام العام؛ فإنها عندما وضعت التكاليف الإضافية الناتجة عن سلوك الشركة صاحبة العمل، والتي تسببت تدخلاتها في اعمال إضافية مهمة، بالإضافة إلى توقف العمل لمدة ثلاث اشهر بسبب إلغاء حكم المحكمة الإدارية في مارسيليا بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٠٩ لأمر المحافظ الذي سمح باستغلال محطة الغاز المسال، فإن هيئة التحكيم لم تخالف قاعدة من قواعد النظام العام.

١٥. حيث إنه ينتج عن كل ما سبق، إن شركة Fosmax A قد أسست دفعها ببطلان حكم التحكيم المطعون ضده فيما تضمنه فقط من رفض طلبها الهادف إلى إلزام مجموعة شركات STS مبلغ ٣٦.٣٥٩.٧٥٨ يورو كمقابل لثمن الأعمال التي نفذت على حساب تلك المجموعة؛ وبالنسبة لدفوعها الهادفة إلى بطلان حكم التحكيم فيما تضمنه من إلزامها بتسديد مبلغ ٨٧.٩٤٧.٤٢٥ يورو كمقابل للاختلال الاقتصادي للعقد فأنه يتعين رفضها؛ وتملك شركة Fosmax A، إذا اقتضى الامر، اللجوء من جديد إلى هيئة تحكيم، وذلك في حدود البطلان المقضي به في الحكم الماثل، إلا إذا اتفق الأطراف على اللجوء إلى المحكمة الإدارية المختصة

litige contractuel ;

16. Considérant que les dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative font obstacle à ce que le versement d'une somme soit mis à la charge de la société Fosmax A...qui n'est pas, dans la présente instance, la partie perdante ; qu'il y a lieu, en revanche, en application des mêmes dispositions, de mettre à la charge des sociétés TCM FR, Tecnimont et Saipem le versement à la société Fosmax A...de la somme de 2 000 euros chacune au titre des frais exposés par cette dernière et non compris dans les dépens;

بمنازعتهم العقدية

١٦. حيث إن نصوص المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري تقف حائلاً وإلزام شركة Fosmax A بتحمل مبلغ (المصروفات) حيث إنها ليست الطرف الخاسر في الدعوى الماثلة، في المقابل وبتطبيق ذات النصوص، فإنه على شركات TCM FR, Tecnimont et Saipem تسديد مبلغ ٢٠٠٠ يورو لكل واحدة منهم إلى شركة Fosmax A وذلك مقابل المصروفات التي تحملتها الأخيرة والتي لا تشمل مصروفات رفع الدعوى.

D E C I D E:

حكمت المحكمة(٥):

Article 1er: La sentence arbitrale rendue à Paris le 13 février 2015 entre la société Fosmax A...et le groupement d'entreprises STS est annulée en tant qu'elle a rejeté la demande de la société Fosmax A...tendant au paiement par le groupement STS de la somme de 36 359 758 euros au titre du remboursement du coût des travaux exécutés aux frais et risques du groupement.

المادة ١: بطلان حكم التحكيم الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٥ في باريس بين شركة Fosmax A ومجموعة شركات STS فيما تضمنه من رفض طلب شركة Fosmax A الهادف إلى إلزام مجموعة شركات STS مبلغ ٣٦.٣٥٩.٧٥٨ يورو كمقابل لتكاليف الأعمال التي نفذت على حساب تلك المجموعة.

Article 2: Le surplus du recours de la société Fosmax A...est rejeté.

المادة ٢: رفض باقي طلبات شركة Fosmax A

(٥) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "قررت" Décide، وهى بذلك لا تستخدم لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى.

Article 3: Les sociétés TCM FR, Tecnimont et Saipem verseront chacune à la société Fosmax A...une somme de 2 000 euros au titre de l'article L 761-1 du code de justice administrative.

المادة ٣: إلزام شركات TCM FRو Tecnimont و Saipem بتسديد مبلغ ٢٠٠٠ يورو لكل واحدة منهم إلى شركة Fosmax A وفقاً للمادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

Article 4: Les conclusions présentées par les sociétés TCM FR, Tecnimont et Saipem en application des dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative sont rejetées.

المادة ٤: رفض المذكرات المقدمة من شركات TCM FRو Tecnimont و Saipem تطبيقاً للمادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

Article 5: La présente décision sera notifiée à la société FosmaxA..., à la société TCM FR, à la société Tecnimont et à la société Saipem.

المادة ٥: يتم إعلان الحكم الماثل إلى شركة Fosmax A، وشركة TCM-FR، وشركة Tecnimont، وشركة Saipem.

(ت) تراخيص

(٣) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الرقابة على مشروعية تراخيص البناء

Conseil d'État, Assemblée, 09/11/2016, 388806, Publié au recueil Lebon

ترجمة وتقديم

القاضي/ عمرو عبد الحليم

مندوب بمجلس الدولة

كلمات البحث:

ترخيص بناء – إساءة استخدام السلطة – ترخيص غير مكتمل – مشروعية الترخيص – عيب قابل للإصلاح – ترخيص مُعدِل – تأجيل الفصل في الدعوي – سلطة القاضي الإداري التقديرية

تمهيد:

اصدر مجلس الدولة الفرنسي حكمه الصادر في ٢٠١٧/٩/٢٩ في الدعوي المرفوعة ضد قرار جهة الإدارة بمنح ترخيص بناء لشركة بهدف تشييد مبني مكاتب وأعمال تجارية استنادا على أن هذا الترخيص يشوبه عيب من عيوب المشروعية، إلا أن محكمة اول درجة ومحكمة الاستئناف قد رفضوا الطعن وأيدهم في ذلك مجلس الدولة الفرنسي والذي يعتبر قمة هرم القضاء الإداري الفرنسي .

وقد أكد مجلس الدولة الفرنسي على حق القاضي الإداري قي الأمر بتأجيل الفصل في الدعوي حتى يتم الحصول على ترخيص بناء اخر يصحح العيوب التي شابت الترخيص الأول والمطعون ضده، طالما كانت هذه العيوب قابلة للإصلاح، وهو أمر متروك لسلطة القاضي التقديرية وذلك وفقا لنص المادة ٦٠٠-٥-١ من قانون التخطيط العمراني.

وفي هذا الصدد ارسي مجلس الدولة الفرنسي قاعدة جديدة عن طريق استنباطه من أحكام المادة سالفة الذكر وهي : السماح للقاضي الإداري تأجيل الفصل في دعوي إلغاء ترخيص البناء، ليس مشروطاً بعدم إكتمال أعمال البناء المخولة بموجب هذا التصريح.

ففي هذا الشأن لا يحق الطعن في مشروعية التعديل لمجرد أن الأعمال محل التصريح لم تكتمل بعد حيث أن إكتمال البناء من عدمه لا يؤثر في حق القاضي الإداري من الأمر بتأجيل الفصل في الدعوي لإتمام التعديل المطلوب في الترخيص طالما كان لذلك محل وكان التعديل جائزاً وأن عيوب الترخيص يمكن إصلاحها.

ملخص:

اقام ..Mme E...C..., Mme D...B...et M. A...C. دعوي قضائية من أجل إلغاء قرار جهة الإدارة الخاص بمنح ترخيص بناء لشركة Kefras، وذلك بسبب أن ترخيص البناء محل النزاع يشوبه عيوب وذلك بسبب أن الملف المُقدم لطلب الترخيص غير مكتمل وفقا لقانون التخطيط العمراني، وعليه قد اصدرت المحكمة الإدارية بمدينة Basse-terreحكمها والمتضمن رفض الطلب.

كما اصدرت المحكمة الإدارية الاستئنافية لمدينة (Bordeaux) حكمها برفض طلب الاستئناف المقام من المدعين على حكم اول درجة وذلك بعد أن قررت تأجيل الفصل في الدعوي بناء على طلب الشركة المدعي عليها وبمنحها مهلة ثلاثة اشهر حتى يتسني لها

الحصول على النسخة المعدلة من ترخيص البناء الذي تم إصداره من الجهة الإدارية، وقد أيد مجلس الدولة الفرنسي حكم المحكمة الإدارية الاستئنافية وقضي برفض الطعن.

وقد جاء حكم مجلس الدولة تأسيسا على أن المحكمة المطعون في حكمها قد أعملت صحيح القانون حيث انها لم تخالف نص المادة ٦٠٠-٥-١ من قانون التخطيط العمراني والتي تمنح للقاضي الإداري سلطة الأمر بتأجيل الفصل في الدعوي لمدة هو الذي يحددها حتى يتم تعديل عمل الإدارة المعيب من منح ترخيص بناء أو هدم، ذلك إذا رأي أن هناك عيب يشوب مشروعية عمل الإدارة بمنح هذا الترخيص وعلى أن يكون هذا العيب قابل للإصلاح عن طريق منح ترخيص مُعدل، ولا يشترط في ذلك كون الأعمال محل الترخيص قد اكتملت من عدمه.

N° 392998

Publié au recueil Lebon

6ème - 1ère chambres réunies

Mme Laurence Franceschini, rapporteur,

Mme Suzanne von Coester, rapporteur public,

SCP WAQUET, FARGE, HAZAN ; SCP CELICE, SOLTNER, TEXIDOR, PERIER ; SCP MARLANGE DE LA BURGADE, avocats

Lecture du lundi 22 féverier 2017

الطعن رقم ٣٩٢٩٩٨

حكم منشور في مجموعة Lebon

الدائرتان الأولى والسادسة مجتمعتان

السيدة/ Laurence Franceschini القاضي المقرر،

السيدة/ Suzanne von Coeste ، مفوض الدولة،

المحامون, SCP WAQUET, FARGE, HAZAN ; SCP CELICE, SOLTNER, TEXIDOR, PERIER ; SCP MARLANGE DE LA BURGADE

جلسة النطق بالحكم يوم الاثنين ٢٢ فبراير ٢٠١٧

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANÇAIS
باسم الشعب الفرنسي

Vu la procédure suivante:

Mme E...C..., Mme D...B...et M. A...C...ont demandé au tribunal administratif de Basse-Terre d'annuler pour excès de pouvoir l'arrêté du 18 décembre 2007 du maire de Baie-Mahault délivrant un permis de construire à la SCI Kefras.

الوقائع:

اقام المدعون دعواهم طالبين فيها من المحكمة الإدارية بمدينة Basse-Terre للمُطالبة بإلغاء القرار المؤرخ في ١٨ ديسمبر ٢٠١٧ الصادر عن عمدة قرية Baie-Mahault وذلك لإساءة استخدام السلطة والذي بمقتضاه يمنح ترخيص بناء لشركة SCI Kefras.

وقد اصدرت المحكمة الإدارية بمدينة Basse-terre حكمها رقم ٠٨٠٠٠٩١ المؤرخ في ٢٠/ ٩/ ٢٠١٢ الذي تضمن رفض الطلب.

Par un jugement n° 0800091 du 20 septembre 2012, le tribunal administratif de Basse-Terre a rejeté leur demande.

كما قررت المحكمة الإدارية الاستئنافية بمدينة Bordeaux في ١٢/ ٦/ ٢٠١٤، تطبيقا للمادة ل.٦٠٠-٥-١ من قانون التخطيط العمراني، بتأجيل الفصل في الدعوي وذلك بناءً على طلب الشركة المدعي عليها و بمنحها مهلة ثلاثة اشهر حتى يتسني لها الحصول على النسخة المعدلة من ترخيص البناء الذي تم إصداره من الجهة الإدارية. تباعا لذلك اصدرت ذات المحكمة حكمها في ٩/ ٧/ ٢٠١٥ والمتضمن رفض طلب الاستئناف المقام من المدعين على حكم اول درجة.

Par un arrêt n° 12BX02902 du 12 juin 2014, la cour administrative d'appel de Bordeaux a décidé, en application de l'article L. 600-5-1 du code de l'urbanisme, de surseoir à statuer sur la requête dont elle était saisie et d'impartir à la société pétitionnaire un délai de trois mois aux fins d'obtenir la régularisation du permis de construire initialement délivré. Par un arrêt du 9 juillet 2015, sous le même numéro, la cour administrative d'appel de Bordeaux a rejeté l'appel formé par Mme C...et autres contre ce jugement.

ووفقا للطعن المقدم، و للمذكرة التكميلية ومذكرة الدفاع اللذان تم ايداعهما بتاريخ ٢٦/ ٨/ ٢٠١٥ و ٢٥/ ١١/ ٢٠١٥ و ٩/ ١٢/ ٢٠١٦ في القسم القضائي بمجلس الدولة الفرنسي، طلب المدعون من مجلس الدولة الآتي :

Par un pourvoi sommaire, un mémoire complémentaire et un mémoire en réplique, enregistrés les 26 août 2015, 25 novembre 2015 et 9 décembre 2016 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, Mme C...et autres demandent au Conseil d'Etat:

أولاً: إلغاء حكم الاستئناف المؤرخ في ٩/ ٧/ ٢٠١٥

1°) d'annuler l'arrêt du 9 juillet 2015;

ثانياً: النظر في موضوع الدعوي والحكم بأحقية المدعين في طلباتهم

2°) réglant l'affaire au fond, de faire droit à leur appel ;

3°) de mettre à la charge de la commune de Baie-Mahault la somme de 4 000 euros au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative.

٣-إلزام بلدية Baie-Mahault بدفع مبلغ و قدره ٤٠٠٠ يورو ذلك طبقا لحكم المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري

Vu les autres pièces du dossier; Vu:

- le code de l'urbanisme;
- le code de justice administrative;

وبعد الإطلاع على المستندات الأخرى؛ وعلى:

- قانون التخطيط العمراني
- قانون القضاء الإداري؛

Après avoir entendu en séance publique:

- le rapport de Mme Laurence Franceschini, conseiller d'Etat,
- les conclusions de Mme Suzanne von Coester, rapporteur public.

وبعد الاستماع في الجلسة العلنية إلى:

- تقرير السيدة Laurence Franceschini المستشارة بمجلس الدولة،
- والرأي القانوني للسيدة Suzanne von Coester مفوض الدولة.

La parole ayant été donnée, avant et après les conclusions, à la SCP Marlange, de la Burgade, avocat de Mme C...et autres, et à la SCP Waquet, Farge, Hazan, avocat de la commune de Baie-Mahault ;

وبعد سماع دفوع محامي المدعين و المدعي عليهم، قبل و بعد ابداء الملاحظات من مفوض الدولة،

Vu la note en délibéré, enregistrée le 26 janvier 2017, présentée par Mme C... et autres ;

وبعد الإطلاع على مذكرة الرأي في المداولة(٦) المودعة بتاريخ ٢٦/ ١/ ٢٠١٧ و المقدمة من Mme C... و آخرين (المدعين)،

1. Considérant qu'il ressort des pièces du dossier soumis aux juges du fond que, par un arrêté du 18 décembre 2007, le maire de Baie-Mahault (Guadeloupe) a délivré un

١. ولما كان الثابت من الأوراق المُقدمة أمام محكمة الموضوع أنه بتاريخ ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٧ ، منح عمدة بلدية Baie-Mahault

(٦) مُذكرة الرأي في المداولة هي مُذكرة تكميلية شارحة يجوز لأطراف الدعوى تقديمها بعد حجز الدعوى للحكم.

(Guadeloupe) ترخيص بناء لشركة Kefras وذلك بهدف تشييد مبني مكاتب وأعمال تجارية؛ وأن المحكمة الإدارية بمدينة Basse-Terre كانت قد قضت في في ٢٠/ ٩/ ٢٠١٢ برفض طلب المدعين بإلغاء ترخيص البناء بسبب إساءة استعمال السلطة، ذلك وقد حكمت المحكمة الإدارية الاستئنافية بمدينة Bordeaux في الحكم الأول لها بتاريخ ١٢/ ٦/ ٢٠١٤ بأن ترخيص البناء محل النزاع يشوبه عيوب، وذلك بسبب أن الملف المُقدم لطلب الترخيص غير مكتمل، غير أن هذه العيوب يمكن تعديلها عن طريق استخراج ترخيص بناء مُعدل، وبعد استبعاد أسباب الطعن الأخري التي اثارها المدعين وتطبيقا لنص المادة ل.٦٠٠-٥-١ من قانون التخطيط العمراني، قررت ذات المحكمة تأجيل البت في القضية وإعطاء مهلة ثلاثة اشهر للشركة ملتمسة طلب المهلة حتى يتسني لها الحصول على النسخة المُعدلة من ترخيص البناء والذي تم إصداره من الجهة الإدارية، ولما كان عمدة Baie-Mahault قد سلم ترخيص البناء المُعدل للشركة Kefras بتاريخ ٥/ ٨/ ٢٠١٤، بناءً على ذلك اصدرت ذات المحكمة حكمها الثاني في ٩/ ٧/ ٢٠١٥ ، وهو الحكم المطعون ضده امام مجلس الدولة،

permis de construire à la SCI Kefras en vue de l'édification d'un immeuble de bureaux et de commerces ; que, par un jugement du 20 septembre 2012, le tribunal administratif de Basse-Terre a rejeté la demande de Mme C...et autres tendant à l'annulation pour excès de pouvoir de ce permis ; que, par un premier arrêt du 12 juin 2014, la cour administrative d'appel de Bordeaux a jugé que le permis attaqué était entaché de vices tenant à l'insuffisance du dossier de demande de permis de construire, mais que ces vices étaient susceptibles de régularisation par la délivrance d'un permis de construire modificatif ; qu'après avoir écarté les autres moyens soulevés par les requérants, elle a décidé, en application de l'article L. 600-5-1 du code de l'urbanisme, de surseoir à statuer et d'impartir à la société pétitionnaire un délai de trois mois aux fins d'obtenir la régularisation du permis de construire initialement délivré ; que le maire de Baie-Mahault a délivré le 5 août 2014 un permis de construire modificatif à la SCI Kefras ; que, par un deuxième arrêt du 9 juillet 2015, contre lequel les requérants se pourvoient en cassation, la cour administrative d'appel de Bordeaux a jugé que le permis initial avait été régularisé par ce permis de construire modificatif et a, en conséquence, rejeté l'appel des intéressés;

وكان مضمون هذا الحكم أن ترخيص البناء الأصلي قد تم تعديله بترخيص البناء المُعدل الأمر الذي معه رفضت طلب الاستئناف المقدم من المدعين.

٢..وحيث أن المادة ل.٦٠٠-٥-١ من قانون التخطيط العمراني تنص على أن: ***"للقاضي الإداري المثار امامه مشروعية ترخيص بناء أو ترخيص هدم أو اعمال تطوير أن يأمر بتأجيل الفصل في الدعوي لمدة هو الذي يحددها حتى يتم تعديل عمل الإدارة المعيب، ذلك إذا رأي أن هناك عيب يشوب مشروعية عمل الإدارة بمنح هذا الترخيص وعلى أن يكون هذا العيب قابل للإصلاح عن طريق منح ترخيص مُعدل وذلك ايضا بعد دعوة المدعين لإبداء ملاحظاتهم. ففي حالة إخطارالقاضي بترخيص مُعدل أثناء هذه المدة، فللقاضي أن يفصل في الدعوي بعد دعوة المدعين لإبداء ملاحظاتهم"***. ولقاضي الاستئناف الذي يأمر بتأجيل النظر في القضية لذات الأسباب المذكورة أن يفصل مباشرةً في مشروعية ترخيص البناء المُعدل.

٣. ومفاد ما تقدم أن احكام المادة ل.٦٠٠-٥-١ من قانون التخطيط العمراني تهدف إلى السماح للقاضي الإداري أن يأمر بتأجيل الفصل في دعوي إلغاء ترخيص البناء إذا كان

2. Considérant, en premier lieu, qu'aux termes de l'article L. 600-5-1 du code de l'urbanisme : " Le juge administratif qui, saisi de conclusions dirigées contre un permis de construire, de démolir ou d'aménager, estime, après avoir constaté que les autres moyens ne sont pas fondés, qu'un vice entraînant l'illégalité de cet acte est susceptible d'être régularisé par un permis modificatif peut, après avoir invité les parties à présenter leurs observations, surseoir à statuer jusqu'à l'expiration du délai qu'il fixe pour cette régularisation. Si un tel permis modificatif est notifié dans ce délai au juge, celui-ci statue après avoir invité les parties à présenter leurs observations " ; qu'il appartient au juge d'appel, lorsqu'il a sursis à statuer en application de ces dispositions, de se prononcer directement sur la légalité du permis de construire modificatif délivré à fin de régularisation;

3. Considérant que les dispositions de l'article L. 600-5-1 du code de l'urbanisme ont pour objet de permettre au juge administratif de surseoir à statuer sur une demande d'annulation d'un permis de construire lorsque le vice entraînant l'il-

العيب الذي يشوب مشروعية هذا الترخيص قابل للإصلاح. وبحسب الأصل هذه المادة لم تجعل السلطة الممنوحة للقاضي الإداري، في تعديل العيب الذي يشوب التصريح، موقوفة على شرط أن تكون الأعمال المخولة بموجب هذا التصريح لم تكتمل بعد.وبالتالي لا يحق للمدعين أن يطعنوا في مشروعية التعديل لمجرد أن أعمال البناء محل التصريح المتنازع عليه لم تكتمل بعد، ولهذه الأسباب فإن المحكمة لم تقع في ثمة خطأ قانوني.

légalité de ce permis est susceptible d'être régularisé ; qu'elles ne subordonnent pas, par principe, cette faculté de régularisation à la condition que les travaux autorisés par le permis de construire initial n'aient pas été achevés ; qu'il appartient au juge administratif, pour faire usage des pouvoirs qui lui sont ainsi dévolus, d'apprécier si, eu égard à la nature et à la portée du vice entraînant son illégalité, cette régularisation est possible ; que, par suite, en jugeant, que les requérants ne pouvaient utilement se prévaloir, pour contester la légalité de la régularisation, de la seule circonstance que la construction objet du permis contesté aurait été achevée, la cour n'a pas commis d'erreur de droit;

٤. وحيث أن المدعين Mme C وآخرين، في حافظة المستندات الثالثة المودعة في ١٣/ ٢/ ٢٠١٥، قد ادعوا أن بعض المعلومات الواردة في ملف الشركة المتظلمة والتي تتعلق بمسافة البناء من الحدود الفاصلة كانت غير صحيحة، و أن الشركة المتظلمة قد خدعت المسئول عن فحص وصلاحية المشروع، و أن الترخيص قد تم استلامه عن طريق الإحتيال. وعلى فرض أن المحكمة لم تنفي صراحةً وجود إحتيال، وأشارت إلى أن جهة الإدارة لما لها من أدوات، وبعد البحث المُفصَل، استطاعت أن تثبت اتساق المشروع والتزامه بقواعد

4. Considérant, en deuxième lieu, que, dans leur troisième mémoire du 13 février 2015, Mme C...et autres ont soutenu que des informations figurant au dossier du pétitionnaire concernant la distance de la construction par rapport aux limites séparatives étaient erronées, que le pétitionnaire avait trompé sur ce point le service instructeur et que le permis de construire avait ainsi été frauduleusement obtenu ; que, si elle n'a pas expressément écarté l'existence d'une fraude, en relevant, au terme d'une analyse circonstanciée, que l'administration avait pu apprécier, compte tenu des éléments dont elle disposait, la consistance du projet et que les règles de distance avaient été respectées, la cour a nécessairement entendu répondre à cette argumenta-

tion et ainsi mis à même le juge de cassation d'exercer le contrôle de légalité qui lui appartient ; que le moyen tiré d'une insuffisance de motivation ne peut être accueilli;

المسافات، لذلك فإن الثابت أن محكمة الاستئناف قد اعتزمت حتماً الرد على هذا الإدعاء وتركت لمحكمة النقض سلطة البحث في المشروعية كما ترتأي، وتلخيصا لذلك فإنه لا يمكن الإعتداد بالدفع بعدم كفاية التسبيب.

5. Considérant, en troisième lieu, qu'aux termes de l'article R. 431-23 du même code, dans sa rédaction alors applicable: "Lorsque les travaux projetés portent sur une construction à édifier dans une zone d'aménagement concerté, la demande est accompagnée : / a) Lorsque le terrain a fait l'objet d'une cession, location ou concession d'usage consentie par l'aménageur de la zone, d'une copie de celles des dispositions du cahier des charges de cession de terrain qui indiquent le nombre de mètres carrés de surface de plancher dont la construction est autorisée sur la parcelle cédée ainsi que, si elles existent, de celles des dispositions du cahier des charges qui fixent des prescriptions techniques, urbanistiques et architecturales imposées pour la durée de la réalisation de la zone (...) " ; qu'en jugeant que, dans les circonstances de l'espèce, le service instructeur, gestionnaire de la zone d'aménagement, avait pu s'assurer de la conformité du projet de construction au plan de la zone, s'agissant notamment du respect du coefficient d'occupation ses sols, nonobstant la circonstance que

٥. ووفقاً لنص المادة ر.٤٣١-٢٣ من اللائحة التنفيذية لذات القانون انه ***"إذا كانت الأعمال المقررة تتعلق بتشييد بناء في منطقة التطوير الحضري وخاصة إذا كانت الأرض محل البناء تم نقل ملكيتها أو إيجارها أو تم التنازل عن حق المنفعة بها وذلك بعد موافقة المسئول عن تخطيط وتطوير المنطقة (المطور)، ففي هذه الحالة يجب أن يُرفق بطلب الترخيص : صورة من القواعد و المواصفات المذكورة (وذلك إن وجدت) في كراسة الشروط المتعلقة بنقل الملكية والتي تحدد مساحة الأرض المرخص فيها البناء بالمتر المربع بالنسبة لمساحة الأرض المنقول ملكيتها ، بالإضافة إلى ذلك (إذا وجِد) يجب أن يرفق القواعد والأحكام التي تضعها كراسة الشروط والمتعلقة بالمواصفات التقنية و التخطيط الحضري والعمراني الموضوعة طوال مدة تنفيذ المنطقة للحضرية..."***.

وبتطبيق ذلك على الحالة الماثلة استطاع المسئول عن فحص وصلاحية المشروع،

مدير منطقة التطوير الحضري، التأكد من مطابقة مشروع البناء للخطة الموضوعة للمنطقة الحضرية وخاصة احترام المشروع للنسبة القانونية للبناء، إلا انه في الحالة الماثلة لم يتم إرفاق كراسة الشروط الخاصة بنقل ملكية الأرض مع ترخيص البناء المُسلم وفقا لأحكام المادة ر.٤٣١-٣٣ من اللائحة التنفيذية، وعليه فإن محكمة الاستئناف بحثت بما لها من سلطة تقديرية ملف الدعوى دون أن تقع في ثمة خطأ في التفسير أو التأويل كما إنها لم تقع في ثمة خطأ من ناحية القانون.

le cahier des charges de cession du terrain n'avait pas été joint au permis de construire délivré ainsi que le prévoient les dispositions de l'article R. 431-33, la cour a porté une appréciation souveraine sur les pièces du dossier, qui est exempte de dénaturation, et n'a pas entaché son arrêt d'une erreur de droit;

٦.. وحيث أن المادة ر.٤٣١-٨ من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني تنص على أنه ***"يجب أن يتضمن المشروع المعماري مذكرة موضح بها الأتي: ١- الحالة الأولية للأرض ومحيطها، وعما إذا تواجد بناء أو حياه نباتية أو عناصر لمناظر طبيعية من عدمه ٢- الأطراف المختارة لضمان إدماج المشروع في بيئته الخاصة أخذاً في الاعتبار المناظر الطبيعية التي تظهر من خلال خصائص المشروع وذلك يتضح في: ا) تصميم الأرض مع تحديد ما تم تعديله أو حذفه منها ب) وضع الأساس و التنظيم و التكوين و حجم البناء الجديد خاصة بالنسبة للمباني أو المناظر الطبيعية المجاورة ج) تناول الأبنية أو الزراعات أو الأسوار أو المرافق التي تقع على***

6. Considérant, en quatrième lieu, qu'aux termes de l'article R. 431-8 du code de l'urbanisme : " Le projet architectural comprend une notice précisant : / 1° L'état initial du terrain et de ses abords indiquant, s'il y a lieu, les constructions, la végétation et les éléments paysagers existants ; / 2° Les partis retenus pour assurer l'insertion du projet dans son environnement et la prise en compte des paysages, faisant apparaître, en fonction des caractéristiques du projet : / a) L'aménagement du terrain, en indiquant ce qui est modifié ou supprimé ; / b) L'implantation, l'organisation, la composition et le volume des constructions nouvelles, notamment par rapport aux constructions ou paysages avoisinants ; / c) Le traitement des constructions, clôtures, végétations ou aménagements situés en limite de terrain ; / d) Les matériaux et les couleurs des cons-

tructions ; / e) Le traitement des espaces libres, notamment les plantations à conserver ou à créer ; / f) L'organisation et l'aménagement des accès au terrain, aux constructions et aux aires de stationnement " ; qu'en jugeant que, compte tenu de la notice explicative jointe à la demande de permis de construire modificatif qui décrivait l'état initial du terrain et ses abords ainsi que les éléments paysagers existants, et des photographies qui l'accompagnaient, montrant le bâtiment et son environnement proche et lointain, le dossier du pétitionnaire était suffisant pour permettre à l'autorité administrative d'apprécier l'insertion du projet dans son environnement et écarter, en conséquence, le moyen tiré de la méconnaissance de l'article R. 431-8, la cour a, sans les dénaturer, porté une appréciation souveraine sur les pièces du dossier et n'a pas entaché son arrêt d'erreur de droit;

حـدود الأرض د) مـواد والـوان الأبنيـة ر) تناول المساحات الفارغة خاصةً المزارع التـي يجب حمايتها أو التي سيتم إنشائها س) تنظيم و تصميم مداخل و مخارج للأرض على المباني الأخري و على مواقف السيارات". وبالحكم على ذلك في الحالة الماثلة و بالأخذ في الاعتبـار المذكرة التفصيلية المرفقة بطلب ترخيص البنـاء المُعدل والتي تـصف الحالـة الأوليـة لـلأرض ومحيطها والمناظر الطبيعيـة الموجـودة، كـما هـو مرفق صور فوتوغرافيا للمبني و محيطه القريب و البعيد، لذلك فإن ملف الشركة المتظلمة كـان مستوفي وكافي الأمر الذي ترتب عليـه موافقـة الجهة الإدارية لإدراج المشروع في بيئته، وعليـه فإنه يتم استبعاد الدفع بعدم العمل بنص المادة ر.٤٣١-٨، كما أن محكمة الاستئناف بحثت بما لها من سلطة تقديرية ملف الـدعوى دون أن تقع في ثمة خطأ في التفسير أو التأويل كـما إنها لم تقع في ثمة خطا قانوني.

7. Considérant, en cinquième lieu, qu'aux termes de l'article R. 431-9 du code de l'urbanisme : " Le projet architectural comprend également un plan de masse des constructions à édifier ou à modifier coté dans les trois dimensions. Ce plan de masse fait apparaître les travaux extérieurs aux constructions, les plantations maintenues, supprimées ou créées et, le cas échéant, les constructions existantes dont le maintien est prévu. / Il indique également, le cas

٧. وحيث أن المادة ر.٤٣١-٩ من اللائحـة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني تنص على أن ***"المشروع المعماري يجب أن يتضمن ايـضا خطة جامعة للأبنية التي سيتم إنشائها أو التي سيتم تعديل جزء منها من الثلاث ابعاد. فإن هذه الخطة الجامعة تُظهـر الأعـمال الخارجيـة عن الأبنية كـالمزارع المـصانة أو المحذوفـة أو المنـشأة ، و تُظهرعنـد الإقتـضاء الأبنيـة***

échéant, les modalités selon lesquelles les bâtiments ou ouvrages seront raccordés aux réseaux publics ou, à défaut d'équipements publics, les équipements privés prévus, notamment pour l'alimentation en eau et l'assainissement (...) " ; que l'article ZA4 du plan de zone dispose : " (...) 5. L'écoulement et/ou le captage des eaux pluviales sur la parcelle s'effectueront dans des conditions qui ne nuisent pas aux parcelles voisines en accord avec les aménagements collectifs prévus à cet effet dans le programme de travaux de viabilisation (...) " ; qu'en relevant, pour écarter le moyen tiré de la méconnaissance de ces dispositions, qu'il ressortait des pièces du dossier que le pétitionnaire avait joint au dossier de demande de permis de construire modificatif un plan de masse et une notice précisant les modalités du raccordement de la construction aux réseaux et le traitement prévu des eaux pluviales, dont il était indiqué qu'elles seraient acheminées aux réseaux publics d'égout et que, dans ces conditions, le dossier de demande de permis de construire ainsi modifié était suffisant et permettait d'apprécier la conformité du projet à la règlementation applicable dans la zone d'aménagement concerté, la cour a, sans les dénaturer, porté une appréciation souveraine sur les pièces du dossier et n'a pas entaché son arrêt d'erreur de droit;

الموجودة التي يجب قانونا صيانتها. فإنها تحدد ايضا عند الإقتضاء طـرق توصـيل المبـاني أو الأعمال بالشبكات العامة و على النقيض ايضا تُظهر غياب المرافق العامة و المرافـق الخاصـة المنصوص عليها قانونا ، ولا سـيما إمـدادات المياه و المرافق الصحية". وأن المادة ز أ ٤ من خطة المنطقة قد نصت على أن ***"تـدفق و/ أو حـبس ميـاه الأمطـار عـلى الأرض يكـون مشروط بعدم الضرر بالاراضي المجاورة و أن تكون متوافقة مع المرافق الجماعية المنـصوص عليها لهذا الغرض في برنامج أعمال المرافق"***. و لمـا كـان الثابـت مـن الأوراق أن الـشركة المتظلمة، ومن أجـل اسـتبعاد الـدفع المبـدى بمُخالفة النصوص الآنف بيانها، قد ارفقـت في الطلب المقدم لترخيص البناء المُعدل خطة جامعة و مذكرة محدد بها طرق توصيل المبني بالشبكات وكيفية التعامل مع مياه الامطـار، و موضح بها ايضا انه سـيتم توصـيل المبنـي بشبكة الصرف الصحي العامة ، وبنـاءً عليـه فإن ملف طلب ترخيص البناء المُعدل يكـون اسـتوفي شروطـه و تبـين منـه ايـضا مطابقـة المشروع للتشريعات المطبقة في منطقة التطوير الحضري، كما أن محكمة الاستئناف بحثت بما لها من سلطة تقديرية ملف الـدعوى دون أن تقع في ثمة خطأ في التفسير أو التأويل كما إنها لم تقع في ثمة خطا قانوني.

٨. وحيث أن المادة ي أ ٧ من لائحة منطقة التطوير الحضري تلزم بوجود ٤ امتار على الاقل بين المباني و بين حدودها الفاصلة. ولما كان من خلال التقدير أن هذه القاعدة تم تطبيقها في الحالة الماثلة، يتضح ذلك من خلال المخطط الاستراتيجى و خطة الموقع المُقدمان لتدعيم طلب الترخيص المُعدل و اللذان يبينان أن المسافة تعادل ٤،٢٢ متر بين المبني و حدوده الفاصلة. حتى ولو كانت الخطط الأخري المُرفقة بالملف تشير إلى مسافة متناقضة مع المسافة المذكورة، فأن محكمة الاستئناف بحثت بما لها من سلطة تقديرية ملف الدعوى دون أن تقع في ثمة خطأ في التفسير أو التأويل كما إنها لم تقع في ثمة خطا قانوني.

8. Considérant, en sixième lieu, que l'article ZA7 du règlement de la zone d'aménagement concerté impose aux constructions une distance minimale de 4 mètres par rapport aux limites séparatives ; qu'en estimant que cette règle était respectée, compte tenu notamment du plan de masse et d'implantation fourni à l'appui de la demande de permis de construire modificatif, qui mentionnait une distance de 4,22 m, alors même que les plans joints au dossier comportaient des indications de distance contradictoires, la cour a porté une appréciation souveraine sur les pièces du dossier, qui est exempte de dénaturation, et n'a pas entaché son arrêt d'une erreur de droit;

٩. ولما كان وبالإشارة إلى أن هذا الشرط ليس بالقاعدة الجوهرية في موضوع الدعوي، لذلك فإن المسافة بين المبني وحدوده الفاصلة يمكن تعديلها من الناحية القانونية عن طريق ترخيص البناء المُعدل، وعليه فإن محكمة الاستئناف بحثت بما لها من سلطة تقديرية ملف الدعوى دون أن تقع في ثمة خطأ في التفسير أو التأويل كما إنها لم تقع في ثمة خطا قانوني.

9. Considérant, en septième lieu, qu'en relevant que, eu égard à son caractère non substantiel, la modification de la distance aux limites séparatives de la construction avait pu être légalement opérée par le permis de construire modificatif, la cour a, sans les dénaturer, porté une appréciation souveraine sur les pièces du dossier et n'a pas entaché son arrêt d'erreur de droit;

١٠. ولما كان تقدير مشروعية الترخيص من عدمه يجب أن يكون بعد الأخذ في الاعتبار

10. Considérant, en dernier lieu, qu'en relevant que la légalité du permis devait être appréciée en te-

nant compte des modifications dont il a fait l'objet par l'arrêté du 5 août 2014 et en déduisant, au vu de cet arrêté, que les moyens tirés de ce que le permis de construire du 18 décembre 2007 avait été délivré au vu d'un dossier insuffisant ne pouvaient qu'être écartés, la cour s'est également livrée à une appréciation souveraine sur les pièces du dossier, qui est exempte de dénaturation, et n'a pas entaché son arrêt d'erreur de droit;

للتعديلات التي اجريت على الترخيص الأوَلِي ، وأن في الدعوي الماثلة هذه التعديلات قد اجريت بموجب القرار الإداري الصادر من العمدة في ٥/ ٨/ ٢٠١٤ ، وعليه و في ضوء هذا القرار فيتعين استبعاد الدفوع المقدمة بأن طلب ترخيص البناء الصادر في ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٧ كان غير مكتمل، الأمر الذي معه بحثت محكمة الاستئناف بما لها من سلطة تقديرية ملف الدعوى دون أن تقع في ثمة خطأ في التفسير أو التأويل كما إنها لم تقع في ثمة خطأ قانوني.

11. Considérant qu'il résulte de tout ce qui précède que Mme C...et autres ne sont pas fondés à demander l'annulation de l'arrêt qu'ils attaquent;

١١. ولما كان ما يتأتي مما سبق، أن طلب المدعون Mme C وأخرون بإلغاء الحكم المطعون ضده غير قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون.

12. Considérant que les dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative font obstacle à ce soit mise à la charge de la commune de Baie-Mahault, qui n'est pas la partie perdante dans la présente instance, la somme que demandent Mme C...et autres au titre des frais exposés par eux et non compris dans les dépens ; qu'il n'y a lieu, dans les circonstances de l'espèce, de faire droit aux conclusions présentées par la commune de Baie-Mahaut et par la SCI Kefras au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative;

١٢. وحيث أن بتطبيق نص المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري ينتفي مناط استحقاق المدعين بتحميل ثمن الرسوم التي انفقوها، غير شاملة المصروفات، على نفقة بلدية Baie-Mahault- الجهه الإداريه المدعي عليها - لأن هذه الأخيرة ليست الطرف الخاسر في هذا الطعن، و لا محل أيضاً للاستجابة في الحالة الماثلة لطلبات البلدية Baie-Mahaut ولا لشركة Kefras (المدعي عليهم) بموجب نص المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

D E C I D E: **حكمت المحكمة(٧):**

Article 1er: Le pourvoi de Mme C...et autres est rejeté.

- **المادة الأولي**: رفض الطعن المُقام من المدعون ..Mme C. و أخرون.

Article 2: Les conclusions présentées par la commune de Baie-Mahaut et la SCI Kefras au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative sont rejetées.

- **المادة الثانية**: رفض الطلبات المُقدمة بموجب نص المادة ٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري من المدعي عليهم بلدية Baie-Mahaut و الشركة Kefras .

Article 3: La présente décision sera notifiée à Mme E...C..., premier requérant dénommé, à la commune de Baie-Mahault et à la SCI Kefras. Les autres requérants seront informés de la présente décision par la SCP Marlange, de la Burgade, avocat au Conseil d'Etat et à la Cour de cassation, qui les représente devant le Conseil d'Etat.

Copie en sera adressée à la ministre du logement et de l'habitat durable.

- **المادة الثالثة**: يتم إخطار هذا الحكم للمدعية .Mme E...C. باعتبارها اول المدعين في الاسماء، وللمدعي عليها البلدية Baie-Mahaut و الشركة Kefras ، ويتم إخطار باقي المدعون عن طريق la SCP Marlange, de la Burgade المحامي بمجلس الدولة وبمحكمة النقض والذي يمثلهم أمام محكمة مجلس الدولة، ويتم إرسال نسخة من الحكم إلى وزير الإسكان.

(٧) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "قررت" Décide، وهى بذلك لا تستخدم لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى.

(ت) تراخيص

(٤) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن رفض منح ترخيص البث بالنسبة لإحدى القنوات الفضائية لارتباطها بتنظيم إرهابي

CE, 11 février 2015, N° 372501

ترجمة وتقديم

القاضى/ محمد الحديدى

مندوب بمجلس الدولة

كلمات البحث:

بث فضائى - ترخيص - سلطة تقديرية - نظام عام - تنظيم إرهابي - رقابة الأسباب - رقابة الملائمة

تقديم :

إن مجلسَ الدولةِ هو حصن الحقوق والحريات ولئن كان ذلك الا أن حماية هذه الحقوق والحريات تتطلب التوفيق بين اعتبارين: الأول هو مدى تمتع الجماهير بهذه الحقوق و الحريات فهل ممارستها مُطلقة بلا أي أغلال تقيدها أما الأمر الثاني فهو حماية النظام العام بعناصره الثلاثة "الأمن العام ،الصحة العامة و السكينة العامة " و من هنا يتجلى دور قاضي المشروعية في التوفيق و التنسيق و التكييف و الملائمة .

فإن حرية الرأي و التعبير و الإعلام من ركائز المجتمع الديمقراطية الأساسية و من هنا فإن حرية التعبير مُعترف بها لاسيما في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المادتين ١٩ و ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية لسنة ١٩٦٦ .

ومن هنا يتجلي دور قاضي المشروعية في التوفيق والتنسيق والتكييف والملائمة، حيث لطالما جاءت أحكام مجلس الدولة الفرنسي لتكرس حرية التعبير ضمان حماية المنافسة بين كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة بما يصب في بوتقة حماية حرية الرأي والتعبير عل حد سواء، إلا وإنه على الرغم من ذلك، فقد جاءت بعض أحكامه أيضاً (ومن ضمنها الحكم التالي) لتضع حدود لممارسة حرية التعبير عبر وسائل الأعلام وذلك بما يحافظ على النظام العام.

والجدير بالذكر أن المجلس الأعلى للصونيات والمرئيات، والذي أصدر القرار محل الطعن، قد أنشئ في فرنسا عام ١٩٨٩ باعتباره هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية تهدف لضمان ممارسة حرية التعبير عبر الوسائل السمعية البصرية وفقا للشروط المحددة في قانون ٣٠ سبتمبر عام ١٩٨٦ المعدل بقانون ١٧ يناير عام ١٩٨٩، حيث أن هذا الأخير ليس فقط مسؤول عن الإشراف على محتوى المعلومات، بل يتحمل أيضاً مسؤولية ضمان تعدد ملكية أسهم القنوات، وإصدار تراخيص البث، وتعيين رؤساء شركات الاعلام العامة بما يكفل ممارسة حرية الأعلام في ظل مناخ تنافسي خالي من الممارسات الإحتكارية.

وعلى صعيد أخر، تجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام المصري قد أنشئ على غرار المجلس الأعلى للصونيات والمرئيات الفرنسي طبقاً للقانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٦ في شأن التنظيم المؤسسي للصحافة والإعلام وهو أيضاً هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية تهدف إلى ضمان وحماية حرية الصحافة والإعلام في إطار المنافسة الحرة بما يعزز استقلال المؤسسات الصحفية والإعلامية وحيادها وتعددها وتنوعها، كما تختص بتلقى الإخطارات

بإنشاء الصحف ومنح التراخيص اللازمة لإنشاء وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والرقمية وتشغيلها وكذلك الترخيص لشركات إعادة البث من مصر وإليها بالإضافة إلى وضع وتطبيق القواعد والضوابط التي تضمن حماية حقوق الجمهور وضمان جودة الخدمات ونظام مراقبة مصادر التمويل في الوسائل والمؤسسات الإعلامية والصحفية بما يضمن شفافية وسلامة هذا التمويل ومراقبة تنفيذه بالاشتراك مع الجهات والأجهزة المعنية.

هذا، وتتضح أهمية الحكم التالي في بسط الرقابة القضائية على أعمال وقرارات المجلس الأعلى للصوتيات والمرئيات الفرنسي لا سيما موائمة تلك القرارات مع اعتبارات النظام العام في فرنسا.

ملخص الحكم :

أقامت مؤسة شبكة تلفزيون تامول هذه الدعوى طالبةً الحكم بوقف تنفيذ و إلغاء قرار المجلس الأعلى للصوتيات و المرئيات فيما تضمنه من رفض اتفاقية تقديم برنامج تلفزيوني تحت عنوان شبكة تلفزيون تامول و الذي رفضه المجلس سالف الذكر لوجود خطورة على النظام العام في حال اذاعته حيث أن للمؤسسة علاقة وطيدة باحدى الحركات الإرهابية الانقلابية تدعى حركة نمور التاميل السريلانكية .و قد انتهت المحكمة إلى رفض الطعن تأسيساً على وجود خطر جسيم على النظام العام في حالة بث البرنامج و ذلك وفقاً ما انتهى إليه المجلس الأعلى للصوتيات و المرئيات بما يتمتع به من سلطة تقديرية واسعة في هذا المجال.

N° 372501	**الطعن رقم ١.٣٧٢٥**
Inédit au recueil Lebon	**مبدأ جديد منشور في مجموعة lebon**
Conseil d'État	**مجلس الدولة**
11 fevrier 2015	**جلسة ١١ فبراير ٢٠١٥**

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANCAIS
باسم الشعب الفرنسي

Vu la requête sommaire et le mémoire complémentaire, enregistrés les 30 septembre et 27 décembre 2013 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, présentés pour la société "Tamoul Télévision Network" (TTN), dont le siège est 5-7, rue Emile Zola à La Courneuve (93120), représentée par son gérant en exercice ; la société TTN demande au Conseil d'Etat:

لدى النظر عريضة الدعوى والحافظة الاضافية اللذان تم ايداعهما بتاريخي ٣٠ سبتمبر و٢٧ سبتمبر ٢٠١٣ قلم كتاب مجلس الدولة والمقامة من مؤسسة شبكة تلفزيون تامول والكائنة في ٧-٥ شارع اميل زولا التي يمثلها مديرها العام حيث طلبت فيها المؤسسة:

1°) d'annuler pour excès de pouvoir la décision du 31 juillet 2013 par laquelle le Conseil Supérieur de l'Audiovisuel a rejeté sa demande de conventionnement d'un service de télévision dénommé "Tamoul Télévision Network" ;

أولاً: إلغاء قرار المجلس الأعلى للصوتيات و المرئيات فيما تضمنه من رفض اتفاق تقديم خدمة تلفزيونية تحت عنوان "شبكة تلفزيون تامول" بسبب إساءة استعمال السلطة .

2°) d'enjoindre au Conseil supérieur de l'audiovisuel de statuer à nouveau sur sa demande ;

ثانياً: إلزام المجلس الأعلى للصوت والصورة في البت مجدداً في الطلب.

3°) de mettre à la charge de l'Etat le versement d'une somme de 3 500 euros au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative ;

ثالثاً: إلزام الدولة بدفع مبلغ و قدره ٣٥٠٠ يورو وفقاً لنص المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

Vu les autres pièces du dossier;

Vu la loi n° 79-587 du 11 juillet 1979;

Vu la loi n° 86-1067 du 30 septembre 1986 ;

Vu le code de justice administrative ;
Après avoir entendu en séance publique:

- le rapport de Mme Leïla Derouich, auditeur,
- les conclusions de M. Nicolas Polge, rapporteur public

La parole ayant été donnée, avant et après les conclusions, à la SCP Rousseau, Tapie, avocat de la SARL "Tamoul Télévision Network" (TTN);

1. Considérant qu'il ressort des pièces du dossier que, le 23 mai 2013, la société " Tamoul Télévision Network " (TTN) a saisi le Conseil supérieur de l'audiovisuel (CSA) d'une demande de conventionnement d'un service de télévision dénommé " Tamoul Télévision Network ", sur le fondement de l'article 33-1 de la loi du 30 septembre 1986 relative à la liberté de communication ; que la société TTN demande l'annulation pour excès de pouvoir de la décision du 24 juillet 2013, notifiée le 31 juillet suivant, par laquelle le CSA a rejeté cette demande au motif que la diffusion du programme de la chaîne TTN était susceptible de créer de graves risques pour l'ordre public en

بعد الاطلاع على باقي الأوراق المودعة

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩-٥٨٧ الصادر في ١١ يوليو ١٩٧٩؛

وعلى القانون رقم/ ٨٦-١٠٦٧ الصادر في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦

و بعد الاطلاع على قانون القضاء الإداري

تم عقد جلسة عامة و علانية لسماع:

- تقرير القاضي المُقرر السيدة Leïla Derouich ،

والرأي القانوني للسيد Nicolas Polge مفوض الدولة.

وبعد سماع أقوال والمذكرات اتي أودعها محامي" شبكة تلفزيون تامول"

١. من حيث انه بالاطلاع على المستندات المقدمة من "شبكة تلفزيون تامول" تبين انها قد تقدمت للمجلس الأعلى للصوتيات والمرئيات بطلب لعقد اتفاق بمقتضاه يتم تقديم خدمة تلفزيونية تحت عنوان "شبكة تلفزيون تامول " اعمالاً لحكم المادة ٣٣-١ من قانون حرية الاتصالات الصادر بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦ و من حيث أن مؤسسة" شبكة تلفزيون تامول " قد أقامت دعواها طالبة إلغاء قرار المجلس الأعلى للصوت و الصورة الصادر في ٢٤ يوليو ٢٠١٣ و المُعلن في ٣١ يوليو متضمنا رفض اذاعة برنامج

raison de liens étroits entre la société demanderesse et le mouvement "Liberation Tigers of Tamil Eelam" (LTTE), qui avait le caractère d'une organisation terroriste;

شبكة تلفزيون تامول مستنداً في ذلك إلى أن البرنامج المشار إليه سوف يؤدي إلى الاضرار بالنظام العام و ذلك للروابط القوية بين المؤسسة و حركة نمور التاميل السريلانكية المصنفة بانها حركة إرهابية.

2. Considérant qu'il résulte des dispositions de l'article 33-1 de la loi du 30 septembre 1986 que les services de télévision qui souhaitent être diffusés par satellite ou distribués sur les réseaux câblés doivent conclure avec le CSA une convention ; que ces dispositions donnent au CSA compétence pour refuser de conclure une telle convention ; que, pour prendre sa décision, le Conseil peut se fonder sur la sauvegarde de l'ordre public qui, en vertu de l'article 1er de la même loi, peut limiter, dans la mesure requise, l'exercice de la liberté de la communication audiovisuelle ; qu'il lui incombe alors, sous le contrôle du juge de l'excès de pouvoir, de concilier l'exercice de ses pouvoirs avec le respect de cette liberté;

٢.من حيث أن المادة رقم ٣٣-١ من القانون الصادر في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦ تنص على ضرورة موافقة المجلس الأعلى للصوتيات و المرئيات على جميع خدمات التليفزيون التي سوف يتم اذاعتها عن طريق القمر الصناعي أو بالطرق السلكية و ذلك من خلال اتفاقيات ويملك المجلس سالف البيان سلطة رفض أي من هذه الاتفاقيات حمايةً للنظام العام كما نصت المادة الأولى من القانون ذاته على أنه في حالة الخطر أو الضرورة يتم الحد من حرية الاتصالات المرئية و السمعية ، ويتعين على المجلس إذا، تحت رقابة قضاء تجاوز السلطة (الإلغاء) ، الملائمة بين ممارسة سلطاته واحترام تلك الحرية.

3. Considérant, en premier lieu que, contrairement à ce que soutient la société requérante, il ressort des pièces du dossier que la décision attaquée a été adoptée lors d'une séance à laquelle les neuf membres du CSA ont participé ; qu'ainsi, le moyen tiré de ce que le quorum de six membres prévu à l'article 4 de la loi du 30 septembre 1986 n'était pas atteint manque en fait;

٣. من حيث انه أولاً: على عكس ما ابدته الشركة، فإنه يتضح من مطالعة مستندات الدعوى أن القرار المطعون عليه قد صدر بعد اجتماع لجنة مشكلة من ٩ أعضاء المجلس الأعلى للصوتيات والمرئيات، وبالتالي فإن الدفع بعدم اكتمال النصاب القانوني لاجتماع اللجنة بمشاركة ٦ أعضاء وذلك وفقا لنص

المادة رقم ٤ من القانون الصادر في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦ لا يكون قد وافق الثابت من الأوراق.

٤. من حيث انه ثانياً : يتضح من المستندات المقدمة من المجلس الأعلى للصوتيات و المرئيات أن الخدمة التليفزيونية سالفة البيان و الذي تم رفض طلب ترخيصها تتماثل مع خدمة تلفزيونية أخرى ، تم رفضها أيضا من قِبل المجلس الأعلى للصوتيات و المرئيات و ذلك في ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ و كان الرفض تأسيسا على الروابط القوية التي تجمع بينها وبين حركة نمور التاميل السريلانكية حيث تم حظر البث الخاص بها اعتبارا من عام ٢٠٠٢ و اتضحت ملامح هذا التماثل في أن الخدمتان تحملان نفس العنوان و نفس الشعار و يذيعان من ذات المقر، وان الموظف الوحيد الذي يعمل لدى الشركة المدعية، كان يعمل سابقاً لدى هذه الخدمة. فإنها بتبريرها استخدام ذات الشعار وما يحمله من سمعة لدى العامة وكذلك المعلنين، وتأكيدها لعدم وجود اية روابط بينها وبين الشركات التي قامت بإنشاء وتمويل المحطة السابقة والتي تحمل ذات الاسم، فإن الشركة المدعية لم تقطع الشكوك حول الاستمرارية بين الخدمتين؛

4. Considérant, en deuxième lieu, qu'il ressort des éléments précis versés au dossier par le CSA que le service de télévision objet de la demande de conventionnement dont le rejet est contesté présente de nombreuses similitudes avec un service de télévision dont le CSA avait, par une décision du 31 août 2006 motivée par ses liens étroits avec l'organisation LLTE, refusé le conventionnement et interdit la diffusion effectuée illégalement depuis 2002 ; qu'il porte notamment la même dénomination, a adopté le même logo, diffuse depuis le même siège social ; que l'unique salarié recruté par la société requérante travaillait auparavant pour ce service ; qu'en se bornant à justifier l'emploi du même logo par sa notoriété auprès du public et des annonceurs et à affirmer qu'elle n'a pas de lien avec les sociétés qui avaient créé et financé le précédent service du même nom, la société requérante ne met pas sérieusement en doute la continuité entre les deux services;

٥. من حيث انه ثالثاً: فإن المجلس الأعلى للصوتيات و المرئيات أخذ بعين الاعتبار تعليمات وزير الداخلية الذي أرسل بدوره

5. Considérant, en troisième lieu, que le CSA a également tenu compte des indications que le ministre de l'intérieur lui a communiquées par une lettre du 24 juillet 2013 versée

خطاباً بتاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١٣ والمودع في حافظة المستندات ذكر فيه أن مؤسسة تامول مستمرة في اتصالها بالحركة الإرهابية (نمور التاميل السريلانكية) وان لجنة تنسيق مجموعة تامول فرنسا تسعى منذ عام لاعادة افتتاح القناة السابقة تي تي ان؛ والتي مانت تلعب دور الظهير الإعلامي للمنظمة الإرهابية سالفة البيان؛

au dossier, selon lesquelles " la chaîne TTN continue d'être intimement liée au mouvement terroriste des " Liberation Tigers of Tamil Eelam (LTTE) " et " le comité de coordination Tamoul France (CCTF) oeuvre activement depuis environ un an à la relance de l'ex-chaîne de télévision TTN, vecteur historique de propagande pour l'organisation terroriste [LTTE]";

٦. من حيث أن محكمة استئناف باريس قد أصدرت حكماً بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٢ بحل مؤسسة تامول و أسست حكمها على مشاركة المؤسسة لمجموعة من المجرمين للقيام بعمل إرهابي و إذ قرر مجلس الاتحاد الأوروبي وضع منظمة نمور التاميل السريلانكية على قائمة المنظمات الإرهابية في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠١ و ذلك اعمالاً للمادة ٢ فقرة ٣ من اللائحة رقم ٢٥٨٠/ ٢٠٠١ الخاصة بالمجلس الخاصة بالإجراءات المشددة الخاصة ضد بعض الأشخاص في إطار محاربة الإرهاب، وقد استندت الشركة المدعية إلى حكم محكمة الاتحاد الأوروبي في ١٦ أكتوبر ٢٠١٤ والذي الغى الإجراءات المتخذة من قِبل مجلس الاتحاد الأوروبي و خاصةً إجراء وضع منظمة النمور الأحرار على قائمة المنظمات الإرهابية، ويتضح من هذا الحكم أنه قد تأسس على "دوافع

6. Considérant que le CCTF a été condamné à la dissolution par un arrêt du 22 février 2012 de la cour d'appel de Paris, notamment pour participation à une association de malfaiteurs en vue de la préparation d'un acte de terrorisme et financement d'entreprise terroriste ; que, par une décision du 29 mai 2006, le Conseil de l'Union européenne a inscrit l'organisation LTTE sur la liste des organisations terroristes, en application de l'article 2, paragraphe 3, du règlement (CE) n° 2580/2001 du Conseil, du 27 décembre 2001, concernant l'adoption de mesures restrictives spécifiques à l'encontre de certaines personnes et entités dans le cadre de la lutte contre le terrorisme ; que si la société requérante soutient que l'organisation LTTE ne constituerait pas une organisation terroriste, en se prévalant notamment d'un arrêt du Tribunal de l'Union européenne du 16 octobre 2014 (affaires T-208/11 et T-508/11) qui annule les règlements successifs d'exécution du Conseil de l'Union européenne maintenant l'orga-

جوهرية متعلقة بالإجراءات" تمثلت في أن قرار وضع المنظمة على القوائم الإرهابية قد صدر وفقاً لما ذكرته مقالات الصحف و ليس وفقاً لقرارات الدول الأعضاء و ذكرت في ذلك أن :"القرار لم يستند إلى أي دوافع موضوعية خاصةً التصنيف و التوصيف القانونيين لفكرة المنظمة الإرهابية الا أن هذا الحكم التي استندت عليه الشركة المدعية قد أوضح في فقرته ٢٢٦ أن تلك الإلغاءات التي اقرها " لم تتطرق إلى دراسة موضوعية عما إذا كانت المدعية مجموعة إرهابية من عدمه وفقاً للموقف المشترك٩٣١/ ٢٠٠١"، وابقى هذا الحكم على آثار اللائحة التنفيذية رقم ٢٠١٤/ ٧٩٠ لمدة ثلاث شهور من تاريخ النطق بالحكم، وفي هذه الظروف، فإن هذا الحكم لا يشوب بطبيعته قرار المجلس الأعلى للصوتيات والمرئيات بالخطأ في التقدير، حيث إنه قد استند إلى أن بث خدمة تليفزيونية ذات صلة بالمجموعة محل النزاع قد يؤدي إلى خلق اضطرابات للنظام العام في فرنسا؛

٧. و من حيث انه بالبناء على ما تقدم فإن المجلس الأعلى للصوت و الصورة، في ظل ما توفر تحت يده من عناصر لم يخطئ في تقدير الوقائع. وقد أصدر قراره محمولاً على أسباب كافية ، واستند إلى المخاطر التي قد تصيب النظام العام إذا ما تم اذاعة برنامج

nisation LTTE sur la liste des organisations terroristes annexée à ces règlements, il ressort des motifs de cet arrêt que le Tribunal a prononcé ces annulations pour des " motifs fondamentaux de procédure " tirés de ce que l'interdiction prononcée par les règlements attaqués à l'égard de l'organisation LTTE était exclusivement motivée par référence à des articles de presse et non à des décisions d'autorités d'Etats membres ; qu'il a précisé au point 226 de son arrêt que les annulations " n'impliquent aucune appréciation de fond sur la question de la qualification de la requérante de groupe terroriste au sens de la position commune 2001/931 " ; qu'il a, par ailleurs, maintenu les effets du règlement d'exécution n° 790/2014 pendant trois mois à compter du prononcé de l'arrêt ; que, dans ces conditions, son arrêt n'est pas de nature à faire regarder comme entachée d'erreur d'appréciation la décision par laquelle le CSA a estimé que la diffusion d'un service de télévision lié à l'organisation en cause était susceptible de créer en France des troubles à l'ordre public;

7. Considérant qu'il résulte de tout ce qui précède que le CSA ne s'est pas livré, en l'état des éléments dont il disposait, à une appréciation erronée des circonstances de l'espèce en estimant, par une décision suffisamment motivée, que les risques pour l'ordre public susceptibles d'être créés par la diffusion du programme de télévision proposé par la société

مؤسسة "شبكة تلفزيون تامول" كما أنه يحتوي على قدر من الجسامة الكافية التي تبرر رفض طلب الترخيص الخاصة بهذا البرنامج و بناءً على ذلك فإن طلب مؤسسة تامول بإلغاء قرار جهة الإدارة متضمناً رفض اتفاقية بث و اذاعة البرنامج المُشار إليه غير قائم على من سند من صحيح القانون بما يستوجب رفضه وإعمال حكم المادة رقم ١-٧٦١ من قانون القضاء الإداري.

TTN étaient d'une gravité suffisante pour justifier le rejet de la demande de conventionnement de ce service ; que, par suite, la société TTN n'est pas fondée à demander l'annulation pour excès de pouvoir de la décision du 24 juillet 2013 ; que sa requête doit, dès lors, être rejetée, y compris les conclusions présentées au titre des dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative;

حكمت المحكمة(٨) : **D E C I D E:**

Article 1er: La requête de la société TTN est rejetée.

أولاً : برفض الطلب المقدم من مؤسسة تامول .

Article 2 : La présente décision sera notifiée à la société Tamoul Télévision Network, au Conseil supérieur de l'audiovisuel, à la ministre de la culture et de la communication et au ministre de l'intérieur

ثانياً : يُعلن كل من مؤسسة شبكة تلفزيون تامول المجلس الأعلى للصوتيات و المرئيات وزير الثقافة وزير الاتصالات و وزير الداخلية بالحكم

(٨) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "قررت" Décide، وهى بذلك لا تستخدم لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى.

(ت) تقاضى

(٥) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن انعقاد مسئولية الدولة عن التأخير غير المبرر في الفصل في الدعاوى القضائية

CE, Assemblée, du 28 juin 2002, Garde des Sceaux, ministre de la Justice c/ Magiera 239575, publié au recueil Lebon

ترجمة وتقديم

القاضى/ عبد المحسن شيحه

مستشار مساعد (ب) بمجلس الدولة

كلمات البحث:

عدالة ناجزة – إطالة أمد – ضرر – تعويض – مسؤولية الدولة – أعمال قضائية – حقوق الإنسان – مرفق القضاء

تقديم:

تتجلى أهمية هذا الحُكم المُترجم عن مجلس الدولة الفرنسي في كونه باكورة الأحكام التي صدرت عنه في شأن التزام القضاء الإداري بتحقيق العدالة الناجزة ، والمُعاقبة – من ثمّ – على طول مُدة الإجراءات القضائية أمام محاكم القضاء الإداري بمنح تعويضات مُناسبة لذى الشأن المُتضرر من ذلك.

والواقع أن مجلس الدولة الفرنسي لم يأخذ على عاتقه المُبادرة بالدفع في هذا الاتجاه القضائي الجديد نسبياً إلا بضغطٍ من أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي طفقت تحكُم على الجمهورية الفرنسية بدفع غرامات باهظة جراء عدم الالتزام بتحقيق العدالة الناجزة للمُتقاضين، وهو الالتزام – الذي كيفته المحكمة بكونه التزام بنتيجة وليس بعناية(٩) – الواجب مُراعاته وفقاً للمادة السادسة من الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحُريات الأساسية لكفالة الحق في الدعوى المُنصفة.

وقد تلا الحُكم الماثل أحكام أخرى صدرت عن مجلس الدولة الفرنسي في ذات الإتجاه ، والتي ساعدت على تدعيم السوابق القضائية في هذا الشأن والتي يُمكن القول بكونها قد خلقت نظرية للمسؤولية القائمة على الخطأ في مِرفق القضاء تأخذ في الاعتبار بمعايير مُختلفة ومُتعددة للقول بكون الإجراءات القضائية قد تمت خلال مُدة معقولة أم لا(١٠) ، وهو ما يشهدُ بتطوّر الفقه القضائي في هذا الصدد ، والإبتعاد كثيراً عن نظرية عدم مسؤولية الدولة عن الأعمال القضائية المعمول بها حتى الآن في الفقه القضائي المصرى.

---

(٩) Cour EDH, 28 novembre 2000, Leclercq c/ France, n° 38398/97, §30

(١٠) وفى أحد تِلك الأحكام أدى توافر عُنصر الخطأ بإستطالة أمد التقاضى لأكثر من ١٨ عاماً أمام محكمة أول درجة إلى التقرير بانعقاد مسؤولية الدولة عن دفع التعويض، وخاصةً بعدما قام رئيس المحكمة بحجز الدعوى للحُكم عام ١٩٩٦، ولم يصدره إلا بعد مرور ثمان سنوات ، أي في غضون عام ٢٠٠٤؛ وقد قامت لجنة تفتيش القضاء الإداري بمُطالبة رئيس المحكمة لاحقاً بتحمُّل جزء من التعويض نظراً لوجود خطأ شخصي في جانبه بعدم البتّ في الدعوى بعدما جرى حجزها للحُكم.

L.GARRIDO, «La responsabilisation des acteurs du procès administratif : remède aux délais excessifs de jugement ou avatar ? », Droit Administratif - Revue mensuelle Lexisnexis Jurisclasseur, n°5, Mai 2011, étude 9, P.6. L'affaire Sarl Potchou.

والجدير بالذكر أن تقدير معقولية المُدة التي تم إتخاذها إبّان نظر الدعوى إنما يتم على هدى مجموعة من المعايير التي وضعتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، منها على سبيل المثال طبيعة الدعوى وموضوعها ومدى تعقيد المسائل القانونية المطروحة فيها وما إذا كان التأخُر النسبي في الفصل فيها يترتب عليه زوال مصلحة المُدعى وغيرها(١١).

والإشارة مُتعينة في النهاية إلى أن مجلس الدولة في القضاء الإداري الفرنسي لا يُعد مُسمي للقضاء الإداري بصورة كامة – كما هو الحال في مصر – وإنما هو قمة هرم القضاء الإداري ، إذ تجوز مُقابلته بالمحكمة الإدارية العُليا ، ويليه المحاكم الإدارية الاستئنافية ثُم المحاكم الإدارية ، بالإضافة لمحاكم اللجوء ومحاكم المُحاسبات التي تُعد جزءاً من القضاء الإداري الفرنسي.

ملخص الحكم:

أقام M. Pierre دعوى أمام المحكمة الإدارية بباريس للمُطالبة بمنحه تعويضاً عن البطء في السير في دعواه التي سبق وأن أقامها أمام إحدى محاكم القضاء الإداري الفرنسي، فقضت المحكمة الإدارية برفض الدعوى، فقام المُدعى بالطعن عليها أمام المحكمة الإدارية الاستئنافية بباريس، والتي قضت بإلغاء حُكم محكمة أول درجة وفى الموضوع بمنحه تعويضاً جابراً للأضرار التي قدرت المحكمة لحوقها بالمُدعى، فقام وزير العدل بالطعن على ذلك الحُكم أمام المحكمة الإدارية العُليا (مجلس الدولة في القضاء الإداري الفرنسي).

وقد انتهت المحكمة إلى رفض الطعن تأسيساً على أن العدالة الناجزة هي أحد الحقوق المكفولة للمُتقاضين بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ويتعين – من ثمّ – على المحاكم كافة مُراعاة ذلك، والحرص على عدم إطالة أمد الأنزعة دون داع؛ وأنه حال وقوع ذلك، فيكون هناك خطأ قد تحقّق في مرفق العدالة، ويكون تعويض المُتضرر عن استطالة مُدة التقاضى واجباً.

---

(١١) للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع يُمكن الاطلاع على رسالة الماجيستير الآتية:

-Abdelmohssen SHEHA, Le délai raisonnable de jugement : une part indissociable de la justice, Mémoire du Master 2 dispensé conjointement par l'École Nationale d'Administration (ENA) et l'Université de Strasbourg, Juillet 2014.

N° 239575	الدعوى رقم/ ٢٣٩٥٧٥
Publié au recueil Lebon	حكم منشور في مجموعة Lebon
M. Denoix de Saint Marc, président	الجلسة المنعقدة برئاسة السيد Denoix de Saint Marc،
Mlle Vialettes, rapporteur	وعضوية السيدة Vialettes القاضي المُقرر ،
M. Lamy, commissaire du gouvernement	و السيد Lamy مفوض الحكومة

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANCAIS
باسم الشعب الفرنسي

بعد الإطلاع على صحيفة الطعن المودعة بتاريخ ٣١/ ١٠/ ٢٠٠١ بسكرتارية القسم القضائي بمجلس الدولة والمُقامة من وزير العدل، والتي طلب فيها الحُكم

أولاً: بإلغاء الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية الاستئنافية بباريس الصادر بجلسة ١١/ ٧/ ٢٠٠١ بإلغاء الحُكم الصادر عن المحكمة الإدارية بباريس بجلسة ٢٤/ ٦/ ١٩٩٩، وبإلزام الدولة بأداء تعويض يُقدَر بثلاثين ألف فرنك فرنسي إلى السيد Pierre X لتعويضه عن الأضرار التي حاقت به جراء المُدة المُجحِفة التي استغرقتها

Vu le recours, enregistré le 31 octobre 2001 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, présenté par le GARDE DES SCEAUX, MINISTRE DE LA JUSTICE; le GARDE DE SCEAUX, MINISTRE DE LA JUSTICE 1°) d'annuler, sans renvoi, l'arrêt en date du 11 juillet 2001 par lequel la cour administrative d'appel de Paris a annulé le jugement du 24 juin 1999 du tribunal administratif de Paris et a condamné l'Etat à verser à M. Pierre X... une indemnité de 30 000 F à raison du préjudice né du délai excessif de jugement d'un précédent litige et une somme de 10 000 F au titre des dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative;

دعـوى سـبق أن أقامهـا الأخـير وانتهـت بصدور حُكم قضائي ، وبمبلغ عـشرة آلاف فرنك فرنسي وفقاً لأحكام المـادة ل ٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري؛

وثانياً: برفض الـدعوى المُقامـة مـن الـسيد Pierre X التي سبق وأن أقامها أمام المحكمة الإدارية الاستئنافية بباريس.)؛

بعد الإطلاع على أوراق الدعوى؛

وعلى الإتفاقيـة الأوروبيـة لحقـوق الإنـسان والحُريات الأساسية؛

وعلى قانون القضاء الإداري؛

وبعد الاستماع في جلسة علنية إلى:

– تقرير السيدة Vialettes القاضي المُقرر ،

– الـرأي القـانوني للـسيد Lamy مفـوض الحكومة؛

ومن حيث إن المحكمة الإداريـة الاسـتئنافية كانت قد قضت بإلزام الدولة بأداء تعـويض قدرته بثلاثين ألف فرنك فرنسي إلى الـسيد Pierre X لتعويضه عن الأضرار المُختلفة التي حاقت به جراء طول مُدة إجراءات التقـاضى و المُدة المُجحِفة التـي صـدر خلالهـا الحُكـم القضائي الذي صدر في الدعوى التي سبق وأن أقامها ضد الدولة وشركـةLa Limousine، والتي قُضى فيها بإلزام الأخيرين بدفع تعويض يُقدر بـسبعة وثمانـين ألـف ومـائتين وأربعـة

2°) de rejeter la requête présentée par M. X... devant la cour administrative d'appel de Paris;

Vu les autres pièces du dossier ;

Vu la convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales;

Vu le code de justice administrative;

Après avoir entendu en séance publique:

- le rapport de Mlle Vialettes, Auditeur,
- les conclusions de M. Lamy, Commissaire du gouvernement ;

Considérant que, par l'arrêt attaqué, la cour administrative d'appel de Paris, après avoir constaté que la procédure que M. X... avait précédemment engagée à l'encontre de l'Etat et de la société "La Limousine" et qui avait abouti à la condamnation de ces défendeurs à lui verser une indemnité de 78 264 F, avait eu une durée excessive au regard des exigences de l'article 6, paragraphe 1 de la convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales, a condamné l'Etat à verser à M. X... une indemnité de 30 000 F pour la réparation des

وستين فرنك فرنسي إلى الأول.

troubles de toute nature subis par lui du fait de la longueur de la procédure;

Sur la régularité de l'arrêt attaqué:

ومن حيث إنه عن النعى على الحُكم المطعون عليه بالقصور في التسبيب؛ ومن حيث إن الحكم المطعون عليه قد أوضح بجلاء الأسس التي أقامت عليها المحكمة قضائها باعتبار المُدة التي تمت خلالها الإجراءات القضائية مُجحفة، وألزمت في عجزه الدولة بتعويض المُدعى عن الأضرار التي أصابته، ومن ثمّ فتكون المحكمة قد سبّبت قضائها بتسبيبٍ كاف، ويضحى الدفع المطروح قائم على غير سند؛

Considérant que l'arrêt énonce avec précision les raisons pour lesquelles la cour a estimé que la durée de la procédure avait été excessive et que l'Etat devait réparation à M. X... du préjudice qui avait pu en résulter; que la cour administrative d'appel a ainsi suffisamment motivé sa décision;

Sur la légalité de l'arrêt attaqué:

Sur le moyen relatif aux conditions d'engagement de la responsabilité de l'Etat:

ومن حيث إنه عن النعى على الحكم المطعون عليه بمُخالفة القانون؛ ومن حيث إنه عن الدفع المُبدى بعدم إنعقاد مسؤولية الدولة؛ ومن حيث إن وزير العدل كان قد دفع بأن المحكمة كانت قد خالفت القانون إذ قضت بانعقاد مسؤولية الدولة بصورة اوتوماتيكية بمُجرد صدور الحكم القضائي بعد مُدة طويلة، وكذلك بمُخالفتها القانون وسوء تأويل عناصر الدعوى فيما يتعلق بالأسس التي استندت إليها للقضاء بأن مُدة الإجراءات القضائية كانت طويلة بصورة غير معقولة

Considérant que le GARDE DES SCEAUX, MINISTRE DE LA JUSTICE, soutient, d'une part, que la cour a commis une erreur de droit en estimant la responsabilité de l'Etat automatiquement engagée dans le cas où la durée d'une procédure aurait été excessive, d'autre part, qu'elle a commis une autre erreur de droit ainsi qu'une dénaturation des pièces du dossier en ce qui concerne les critères qu'elle a retenus pour juger anormalement longue la durée de la procédure en cause;

ومن حيث إن الفقرة الأولى من المادة

Considérant qu'aux termes de l'article 6, paragraphe 1 de la convention

السادسة من الإتفاقية الأوروبية حقوق الإنسان والحُريات الأساسية قد نصت على أن ***"لكُل شخص الحق في دعوى مُنصِفة، وأن تُسمع دعواه بصورة علنية وخلال مُدة معقولة .."***. كما نصت المادة ١٣ من ذات الإتفاقية على أن ***"لكُل شخص إنتُهِكت إحدى الحريات أو الحقوق المكفولة له بموجب هذه الإتفاقية الحق في إقامة دعوى فاعِلة أمام إحدى المحاكم الوطنية، ولو كان الإنتهاك قد حصل من أشخاص أثناء مُمارستهم لوظائفهم الرسمية."*** ؛

ومن حيث إن البيّن من تِلك الأحكام القانونية – ومن القواعد العامة التي تحكُم سير العمل بالقضاء الإداري – أن لكُل مُتقاضٍ الحق في أن يتم الفصل في دعواه خلال مُدة معقولة. ومن حيث إن صدور الحُكم خلال مُدة تتجاوز تِلك المُدة المعقولة ، وإن كان لا يؤثِر على صلاحية الحُكم الصادر، إلا إنه لا يُخِل بحق المُتقاضين في مُقاضاة الدولة لإلزامها بإحترام تِلك المُدة، وبالمُطالبة بالتعويض الجابر للأضرار التي حاقت بهم نتيجة سوء الأداء بمِرفق العدالة ؛

européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales : "toute personne a droit à ce que sa cause soit entendue équitablement, publiquement et dans un délai raisonnable par un tribunal (.) qui décidera (.) des contestations sur ses droits et obligations de caractère civil (.)" ; qu'aux termes de l'article 13 de la même convention : "toute personne dont les droits et libertés reconnus dans la présente convention, ont été violés a droit à l'octroi d'un recours effectif devant une instance nationale, alors même que la violation aurait été commise par des personnes agissant dans l'exercice de leurs fonctions officielles";

Considérant qu'il résulte de ces stipulations, lorsque le litige entre dans leur champ d'application, ainsi que, dans tous les cas, des principes généraux qui gouvernent le fonctionnement des juridictions administratives, que les justiciables ont droit à ce que leurs requêtes soient jugées dans un délai

Considérant que si la méconnaissance de cette obligation est sans incidence sur la validité de la décision juridictionnelle prise à l'issue de la procédure, les justiciables doivent néanmoins pouvoir en faire assurer le respect ; qu'ainsi lorsque la méconnaissance du droit à un délai raisonnable de jugement leur a causé un préjudice, ils peuvent obtenir la réparation du dommage ainsi causé par le fonctionnement défectueux du service public de la justice;

Considérant qu'après avoir énoncé que la durée de la procédure avait été excessive, la cour administrative d'appel en a déduit que la responsabilité de l'Etat était engagée vis-à-vis de M. X... ; que, ce faisant, loin de violer les textes et les principes susrappelés, elle en a fait une exacte application;

ومن حيث إن المحكمة الإدارية الاستئنافية بباريس إذ قضت بإنعقاد مسؤولية الدولة نتيجة طول المُدة التي استغرقتها إجراءات التقاضى في الدعوى التي سبق وأن أقامها السيد Pierre X فإنها تكون قد طبّقت أحكام القانون الآنف بيانه تطبيقاً صحيحاً ؛

Considérant que le caractère raisonnable du délai de jugement d'une affaire doit s'apprécier de manière à la fois globale - compte tenu, notamment, de l'exercice des voies de recours - et concrète, en prenant en compte sa complexité, les conditions de déroulement de la procédure et, en particulier, le comportement des parties tout au long de celle-ci, mais aussi, dans la mesure où la juridiction saisie a connaissance de tels éléments, l'intérêt qu'il peut y avoir, pour l'une ou l'autre, compte tenu de sa situation particulière, des circonstances propres au litige et, le cas échéant, de sa nature même, à ce qu'il soit tranché rapidement;

ومن حيث إن تقدير معقولية المُدة التي استغرقتها إجراءات الدعوى القضائية يتعين أن تتم بصورة شاملة – آخذةً في الاعتبار ما إذا كان هُناك طعن قد أقيم على الحُكم الصادر من محكمة أول درجة أم لا – وبصورة عملية – بالنظر إلى درجة تعقيد الدعوى، والظروف التي سارت في خضمها الإجراءات، ولا سيما مُتابعة طرفيّ الدعوى لدعواهم ومبادرتهم بتقديم المُستندات والمُذكِرات طيلة المُدة التي استغرقتها تِلك الإجراءات – وبالنظر إلى الظروف الخاصة بالدعوى وطبيعتها وما إذا كانت تستدعى البتّ فيها بصورة مُستعجلة ؛

Considérant que pour regarder comme excessif le délai de jugement du recours de M. X..., la cour administrative d'appel de Paris énonce que la durée d'examen de l'affaire devant le tribunal administratif de Versailles a été de 7 ans et 6 mois pour "une requête qui ne présentait pas de difficulté particulière"; qu'en statuant ainsi, la cour, contrairement à ce que soutient le ministre, a fait

ومن حيث إن المحكمة الإدارية الاستئنافية بباريس قد أفصحت – في سبيل التدليل على إجحاف المُدة التي استغرقتها دعوى السيد Pierre X– بأن الفصل في الدعوى التي كانت مُقامة أمام المحكمة الإدارية بفيرساي Tribunal administratif de Versailles كان قد استغرق سبع سنوات وستة أشهر ،

une exacte application des principes rappelés ci-dessus;

رغم عدم إثارتها لأية مُشكلة قانونية خاصة ، ومن ثمّ فقد طبّقت الأحكام القانونية الآنف بيانها تطبيقاً سليماً على الواقعات، الأمر الذي يضحى معه دفع وزير العدل المُبدى في هذا الصدد جديراً بالإلتفات عنه ؛

Sur le moyen relatif aux conditions d'appréciation de l'existence d'un préjudice:

Considérant que le GARDE DES SCEAUX, MINISTRE DE LA JUSTICE, soutient que la cour ne pouvait se borner à constater "une inquiétude et des troubles dans les conditions d'existence" mais devait rechercher si un préjudice pouvait être caractérisé compte tenu de la nature et de l'enjeu du litige ainsi que de l'issue qui lui avait été donnée ;

ومن حيث إنه عن الدفع المُبدى بإنتفاء الضرر الواقع على المطعون ضده نتيجة التأخر في الفصل في دعواه ، حيث دفع وزير العدل بأنه لا يجوز للمحكمة أن تكتفِ بالقول بوجود "قلقٍ وإضطراب لدى المُدعى" للقضاء بتوافر شروط استحقاق التعويض ، وإنما كان يتعين عليها أن تبحث ما إذا كان هُناك ضرر قد حاق بالمطعون ضده ، وذلك في ضوء طبيعة الدعوى ومحلها، فضلاً عن المآل الذي آلت إليه وفقاً للحُكم الصادر بالفصل فيها ؛

Considérant que l'action en responsabilité engagée par le justiciable dont la requête n'a pas été jugée dans un délai raisonnable doit permettre la réparation de l'ensemble des dommages tant matériels que moraux, directs et certains, qui ont pu lui être causés et dont la réparation ne se trouve pas assurée par la décision rendue sur le litige principal; que peut ainsi, notamment, trouver réparation le préjudice causé par la perte d'un avantage ou d'une chance ou encore par la reconnaissance tardive d'un droit; que peuvent aussi donner lieu à réparation les désa-

ومن حيث إن دعوى التعويض التي كان قد أقامها المُدعى – في شأن دعواه السابقة التي لم يتم الفصل فيها خلال مُدة معقولة – يتعين أن تشتمل عناصرها المُتعين جبرها على كافة الأضرار المادية والأدبية، المُباشرة والمُحققة التي حاقت به – والتي لا يُعد جابراً لها صدور الحُكم في صالحه في الدعوى التي تأخر الفصل فيها – والتي قد يتمثلُ الضرر فيها في فوات الفُرصة أو الكسب، أو بالإعتراف له بحقه بعد مُضى مُدة طويلة. كما

تشتمل عناصر التعويض على الإضطرابات التي أحدثتها طول المُدة التي تمت في ظلها إجراءات الدعوى، متى كان لتِلك الإضطرابات صديٍ في الواقع، وزادت عن حد القلق الطبيعى المتولد عن ولوج سبيل التقاضى ، وذلك بالنظر إلى الظروف الشخصية لذى الشأن؛

gréments provoqués par la durée abusivement longue d'une procédure lorsque ceux-ci ont un caractère réel et vont au-delà des préoccupations habituellement causées par un procès, compte tenu notamment de la situation personnelle de l'intéressé;

ومن حيث إن المحكمة الإدارية الاستئنافية بباريس كانت قد استظهرت – بما لها من سُلطة تقديرية – أن السيد Pierre X كان قد أصابه أضرار نتيجة القلق والاضطرابات جراء طول مُدة التقاضى، وقدرّت من ثمّ التعويض الجابر لتِلك الأضرار بمبلغ ثلاثين ألف فرنك فرنسي. ومن ثمّ فقد التزمت صحيح القانون، ولم تقع في ثمة خطأ في تطبيقه؛

Considérant que la cour administrative d'appel de Paris a estimé, par une appréciation souveraine, que M. X... avait subi, du fait de l'allongement de la procédure, "une inquiétude et des troubles dans les conditions d'existence" dont elle a chiffré la somme destinée à en assurer la réparation à 30 000 F ; qu'il résulte de ce qui a été dit ci-dessus que, contrairement à ce que soutient le ministre, la cour administrative d'appel de Paris n'a pas commis

وبالبناء على ما سبق بيانه، ومن حيث إن الطعن الماثل المُقام من وزير العدل قد افتقد لسند قانوني سليم؛

Considérant qu'il résulte de tout ce qui précède que le GARDE DES SCEAUX, MINISTRE DE LA JUSTICE, n'est pas fondé à demander l'annulation de l'arrêt de la cour administrative d'appel de Paris en date du 11 juillet 2001;

D E C I D E: **حكمت المحكمة**[١٢] :

Article 1er: Le recours du GARDE DES SCEAUX, MINISTRE DE LA JUSTICE, est rejeté.

أولاً: برفض الطعن المُقام من وزير العدل.

Article 2: La présente décision sera notifiée au GARDE DES SCEAUX, MINISTRE DE LA JUSTICE et à M. Pierre X…

ثانياً: يُخطر وزير العدل والمطعون ضده السيد Pierre بالحُكم الماثل

(١٢) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "قررت" Décide، وهى بذلك لا تستخدم لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى.

(ت) تقاضى

(٦) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن القرارات الفردية التي لم تعلن إلى ذوى الشأن بالطريقة القانونية، وانفتاح مواعيد الطعن عليها (المدة المعقولة للطعن)

CE, 13 juillet 2016, N° 387763

ترجمة وتقديم

القاضى/ عمرو عبد الحليم

مندوب بمجلس الدولة

كلمات البحث:

ميعاد طعن – قرارات فردية – الإخطار بصدور القرار – انفتاح مواعيد الطعن – العلم اليقينى – استقرار الأوضاع القانونية

تمهيد:

أصدر مجلس الدولة الفرنسي حكمه الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٣ في الدعوي المرفوعة من عميد شرطة سابق ضد جهة الإدارة و ذلك من أجل زيادة معاشه، إلا أن ما استندت عليه جهة الإدارة في دفاعها – وهو جوهر هذه القضية – أن الطاعن قد تخطي المدة المشار إليها في قانون القضاء الإداري الفرنسي و هي مدة الشهرين لإقامة دعواه، لذلك تكون الدعوي غير مقبولة شكلا. وفي هذا الصدد ارسي مجلس الدولة الفرنسي قاعدة جديدة كما سيتبين من الآتي بيانه.

وفقا لما جاء في قانون المحاكم الإدارية و المحاكم الإدارية الاستئنافية و لائحته التنفيذية، فإنه يجب التنويه في الإخطار أو الإعلان بالقرار الإداري إلى بعض من الشروط الهامة و التي من دونها يصير هذا الإخطار أو الإعلان باطلا، و من ضمن هذه الشروط : تحديد المواعيد التي يجوز فيها الطعن على القرار ، والمحكمة المختصة بالنظر في الطعن ، ومدي وجوب التظلم من عدمه من القرار الإداري قبل رفع الدعوي.

وفي هذا الشأن قضي مجلس الدولة الفرنسي بأن مخالفة أيٍ من هذه الشروط المشار إليها اعلاه ينتج عنه بطلان الإخطار وبالتالي لن يطبق على المدعي شرط التقيُّد بمواعيد الطعن على القرار، وبمعني اخر انه بمخالفة شروط الاخطار تكون الجهة الإدارية قد خالفت القانون ولا يمكن في هذه الحالة إلزام المدعي بمواعيد رفع الدعوي المقررة بذات القانون.

إلا أنه لا يجوز ايضا أن يتخطي المدعي المدة المعقولة في رفع دعواه لما في ذلك من خطورة وهي الإخلال بالأوضاع القانونية الثابتة وبحسن سير العدالة. ويكون للقاضي الإداري السلطة في تقدير المدة المعقولة لرفع الدعوي. ففي هذه الدعوي، عاد مجلس الدولة الفرنسي وخالف اتجاهه القضائي السابق، وأرسى مبدأً جديداً في شأن تقيُّد الدعاوى التي تُرفع طعناً على القرارات الفردية بالميعاد الذي حدده بمتن الحكم، حتى ولو شابه مُخالفة قانونية وفقاً لقانون تنظيم العلاقة بين الإدارة والمواطنين.

ويُلاحظ على ذلك الحكم أنه لم يضع معايير واضحة للقول بتقيُّد الطعن على القرارات المُخالفة للقانون – في شرط الشكل منها – بالمُدة التي ذكرها الحُكم، وفضّل بدلاً عن ذلك أن يُخضِع تقدير تِلك المُدة لِما عبّر عنه بأنه "المُدة المعقولة"، وهو ما قد يودى بالاستقرار القانوني، ويُسببُ اخلالاً بقواعد الإنصاف والعدالة بين المُتقاضين، إذ يضحى المعيار في هذا الشأن

معياراً شخصياً، وليس موضوعياً . ونعتقد بأن قضاء مجلس الدولة المصرى بتقييده الطعن على القرارات الفردية غير المُعلنة بمواعيد التقادم الطويل يكون قد وضع معياراً أكثر وضوحاً عن قرينه الفرنسي، إذ ربط بين الميعاد العام لسقوط الحقوق الوارد بالقانون المدنى، وإقامة ذوى الشأن لدعواهم طعناً على قرارات غير مُعلنة قانوناً، ولم يثبُت علمهم بها علماً يقنياً.

N° 387763

Publié au recueil Lebon
lecture du mercredi 13 juillet 2016

الطعن رقم ٣٨٧٧٦٣

حكم منشور في مجموعة Lebon
جلسة النطق بالحكم الأربعاء ١٣ يوليو ٢٠١٦

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANCAIS
باسم الشعب الفرنسي

Vu la procédure suivante:

M. A...B...a demandé au tribunal administratif de Lille, d'une part, d'annuler l'arrêté du 24 juin 1991 du ministre de l'économie et des finances lui concédant une pension de retraite, en tant que cet arrêté ne prend pas en compte la bonification pour enfants prévue par les dispositions du b) de l'article L. 12 du code des pensions civiles et militaires de retraite, d'autre part, d'enjoindre au ministre de l'économie et des finances de procéder à une nouvelle liquidation de sa pension prenant en compte cette bonification. Par une ordonnance n° 1408180 du 2 décembre 2014, le tribunal administratif de Lille a rejeté sa demande

Par un pourvoi sommaire et un mémoire complémentaire, enre]gistrés les 6 février et 6 mai 2015 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, M. B... demande au Conseil d'Etat:

الوقائع:

اقام الطاعن دعواه ابتداءً امام المحكمة الإدارية لمدينة Lille بغية الحكم له بإلغاء القرار الإداري الصادر من وزير الاقتصاد والمالى بتاريخ ٢٤/ ٦/ ١٩٩١ الخاص بمنح المدعي معاش التقاعد، حيث أن هذا القرار الطعين لم يضع في الاعتبار العلاوة الممنوحة في حالة وجود أطفال، والمقررة وفقا لأحكام المادة ١٢ من قانون المعاشات المدنية والعسكرية، وكذلك بإلزامه بإعادة دفع معاش التقاعد المستحق للمدعي، على أن يكون مشتملاً على العلاوة المذكورة سلفاً. وقد قررت المحكمة الإدارية بمدينة Lille رفض هذا الطلب.

ووفقا للمذكرة التكميلية و الطعن المقدم أمام القسم القضائي بمجلس الدولة الفرنسي، طلب المدعي الآتي :

1°) d'annuler cette ordonnance;

2°) réglant l'affaire au fond, d'annuler l'arrêté du ministre de l'économie et des finances du 24 juin 1991, d'enjoindre au ministre des finances et des comptes publics de modifier dans le délai de deux mois suivant la notification de l'arrêt du Conseil d'Etat les conditions dans lesquelles sa pension lui a été concédée, de revaloriser rétroactivement cette pension à compter du 1er janvier 2010 , d'assortir les sommes dues des intérêts au taux légal à compter du 19 novembre 2014 et d'ordonner la capitalisation ultérieure de ceux-ci ;

3°) de mettre à la charge de l'Etat la somme de 1 500 euros au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative.

Vu les autres pièces du dossier; Vu:

- le code des pensions civiles et militaires de retraite ;

- le code de justice administrative ;

Après avoir entendu en séance publique:

- le rapport de M. Vincent Montrieux, maître des requêtes en service extraordinaire,

- les conclusions de M. Olivier Henrard, rapporteur public ;

اولا: إلغاء الحكم الصادر من المحكمة الإدارية بمدينة Lille؛

ثانيا: الحكم في موضوع الدعوي بإلغاء القرار الإداري الصادر من وزير المالية والاقتصاد الفرنسي بتاريخ ٢٤/ ٦/ ١٩٩١، و بإلزام وزير المالية بتغيير الشروط التي تم على هديها منح المعاش للمدعي وذلك في موعد اقصاه شهرين اعتباراً من تاريخ إخطار حكم مجلس الدولة للمدعي عليه، و بإعادة تقييم المعاش بأثر رجعي اعتباراً من ١/ ١/ ٢٠١٠، وبسداد الفوائد المستحقة بالمعدل القانوني اعتباراً من ١٩/ ١١/ ٢٠١٤، على أن تُضم الفوائد إلى أصل الحق المُطالب به في السنوات اللاحقة؛

ثالثا: إلزام الدولة بدفع مبلغ و قدره ١٥٠٠ يورو بموجب المادة ٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى، وعلى:

-قانون المعاشات المدنية و العسكرية،

-قانون القضاء الإداري؛

و بعد الاستماع في الجلسة العلنية إلى:

تقرير السيد Vincent Montrieux النائب بمجلس الدولة ؛

والرأى القانوني للسيد Olivier Henrard

مفوض الدولة؛

و بعد سماع دفوع محامي المدعي؛

١. ومن حيث إن نص المادة ر.١٠٤ من اللائحة التنفيذية من قانون المحاكم الإدارية والمحاكم الإدارية الاستئنافية – السارية وقت صدور القرار الإداري المطعون ضده أمام محكمة أول درجة – تنُص على أنه ***"لا يجوز الاحتجاج بمواعيد أو طرق الطعن على القرار الإداري إلا إذا تم تحديدهم في ورقة الإعلان بالقرار."*** و مفاد ما تقدم، أنه يجب أن يتضمن هذا الإخطار البيانات التي تُفيد مدي وجوب التظلم الإداري من القرار من عدمه وبيان السلطة المختصة بنظر التظلم، ويجب أن يتضمن أيضا بياناً بالمحكمة المختصة بنظر الدعوي، وعما إذا كانت من اختصاص المحاكم الإدارية أو من اختصاص محاكم أخرى متخصصة.

٢. و لما كان الثابت من الاوراق المقدمة امام محكمة اول درجة أن المدعي كان يعمل في وظيفة عميد شرطة سابق، و قد تسلم في ٢٦/ ٩/ ١٩٩١ الإخطار المتعلق بالقرار الإداري بتقدير مبلغ المعاش بتاريخ ٢٤/ ٦/ ١٩٩١. ووفقاً لمحضر تسليم شهادة

La parole ayant été donnée, avant et après les conclusions, à la SCP Potier de la Varde, Buk Lament, avocat de M. B...;

1. Considérant qu'aux termes de l'article R. 104 du code des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel, en vigueur à la date de la décision contestée devant le juge du fond et dont les dispositions sont désormais reprises à l'article R. 421-5 du code de justice administrative : " Les délais de recours contre une décision administrative ne sont opposables qu'à la condition d'avoir été mentionnés, ainsi que les voies de recours, dans la notification de la décision. " ; qu'il résulte de ces dispositions que cette notification doit, s'agissant des voies de recours, mentionner, le cas échéant, l'existence d'un recours administratif préalable obligatoire ainsi que l'autorité devant laquelle il doit être porté ou, dans l'hypothèse d'un recours contentieux direct, indiquer si celui-ci doit être formé auprès de la juridiction administrative de droit commun ou devant une juridiction

2. Considérant qu'il ressort des pièces du dossier soumis au juge du fond que M.B..., ancien brigadier de police, a reçu le 26 septembre 1991 notification de l'arrêté du 24 juin 1991 lui concédant une pension de retraite, ainsi que l'atteste le procès-verbal de remise de son livret de pension ; que cette notification mentionnait le délai de recours conten-

tieux dont l'intéressé disposait à l'encontre de cet arrêté mais ne contenait aucune indication sur la juridiction compétente ; qu'ainsi, en jugeant que cette notification comportait l'indication des voies et délais de recours conformément aux dispositions de l'article R. 421-5 citées ci-dessus, le tribunal administratif de Lille a dénaturé les pièces du dossier ; que M. B... est donc fondé à demander l'annulation de l'ordonnance attaquée, qui a rejeté sa demande tendant à l'annulation de cet arrêté ;

المعاش وما تبيّن من الاطلاع على الإخطار انه قد تضمن المواعيد التي يجوز فيها للمدعي الطعن على القرار دون ادني إشارة إلى المحكمة المختصة بالنظر في هذا الطعن. وإذ ذهبت المحكمة الإدارية لمدينة Lille إلى رفض طلب المدعي بإلغاء قرار جهة الإدارة، استناداً إلى أن إخطار الجهة الإدارية بقرارها إلى المدعي جاء متفقاً مع القانون، فإنها تكون قد التفتت عن الثابت بالأوراق، وأغفلت أن هذا الإخطار لم يشِر إلى المحكمة المختصة بالنظر في الطعن على القرار الإداري، ويكون حُكمها من ثمّ جديراً بالإلغاء.

3. Considérant qu'il y a lieu, dans les circonstances de l'espèce, de régler l'affaire au fond en application des dispositions de l'article L. 821-2 du code de justice administrative;

٣. ومن حيث إنه يجوز للمحكمة أن تتصدى للفصل في موضوع الدعوى استناداً إلى احكام المادة ل.٨٢١-١ من قانون القضاء الإداري ؛

4. Considérant qu'aux termes de l'article R. 102 du code des tribunaux administratifs et des cours administratives d'appel, alors en vigueur, repris au premier alinéa de l'article R. 421-1 du code de justice administrative: "Sauf en matière de travaux publics, la juridiction ne peut être saisie que par voie de recours formé contre une décision, et ce, dans les deux mois à partir de la notification ou de la publication de la décision attaquée."; qu'il résulte des dispositions citées au point 1 que lorsque la notification ne comporte pas les mentions requises, ce délai n'est pas opposable ;

٤. و إعمالاً لنص المادة ر.١٠٢ من اللائحة التنفيذية لقانون المحاكم الإدارية و المحاكم الإدارية الاستئنافية ولنص الفقرة الأولى من المادة ر. ٤٢١-١ من اللائحة التنفيذية من قانون القضاء الإداري أن ***"فيما عدا ما يتعلق بالأشغال العامة، لا يجوز اللجوء إلى القضاء إلا إذا كان الطعن مقدم ضد قرار إداري خلال مدة اقصاها شهرين من تاريخ الإخطار أو الإعلان بهذا القرار."*** ومفاد ما تقدّم، أن خلو الإخطار من ذكر الميعاد

الواجب خلاله الطعن على القرار أو من تحديد المحكمة المختصة بنظر الطعن لا يجوز معه القول بانغلاق مواعيد الطعن عليه، ولو بعد مرور شهرين من تاريخ الإعلان؛

٥. و اعمالاً لمبدأ استقرار الأوضاع القانونية، فإنه لا يمكن تغيير الأوضاع الثابتة قانوناً دون الالتزام بشرط المواعيد للطعن على القرارات الإدارية. و أن خلو الإخطار من بعض العناصر الواجب الانطواء عليها ينتج عنه عدم جواز الاحتجاج بفوات مواعيد الطعن المقررة قانوناً لمخالفة هذا الإخطار للقانون. إلا أن هذا لا يعطي الحق للمدعي في رفع دعواه بعد فوات المواعيد المعقولة، وهو ما يجوز القول معه بأنه – في غير الحالات الاستثنائية أو الحالات المقررة بقانون – لا يجوز أن تتعدي تلك المدة المعقولة عام واحد اعتباراً من تاريخ إخطار المدعي أو من تاريخ علم المدعي اليقيني بصدور ذلك القرار.

5. Considérant toutefois que le principe de sécurité juridique, qui implique que ne puissent être remises en cause sans condition de délai des situations consolidées par l'effet du temps, fait obstacle à ce que puisse être contestée indéfiniment une décision administrative individuelle qui a été notifiée à son destinataire, ou dont il est établi, à défaut d'une telle notification, que celui-ci a eu connaissance ; qu'en une telle hypothèse, si le non-respect de l'obligation d'informer l'intéressé sur les voies et les délais de recours, ou l'absence de preuve qu'une telle information a bien été fournie, ne permet pas que lui soient opposés les délais de recours fixés par le code de justice administrative, le destinataire de la décision ne peut exercer de recours juridictionnel au-delà d'un délai raisonnable; qu'en règle générale et sauf circonstances particulières dont se prévaudrait le requérant, ce délai ne saurait, sous réserve de l'exercice de recours administratifs pour lesquels les textes prévoient des délais particuliers, excéder un an à compter de la date à laquelle une décision expresse lui a été notifiée ou de la date à laquelle il est établi qu'il en a eu connaissance ;

٦. و حيث أن المبدأ سالف الذكر يبتغى

6. Considérant que la règle énoncée

وضع حدٍ زمني لتبعات العقوبة المقررة في حالة خطأ جهة الإدارة في عدم الإشارة إلى طرق أو ميعاد الطعن، و أن هذا لا يعني حرمان المدعي من إقامة دعواه، ولكنه يهدف فقط إلى تجنب الإخلال بالأوضاع القانونية المُستقرة، وبحسن سير العدالة في حالة تخطى الميعاد المعقول لرفع الدعوى، وبمواجهة المُدعى عليهم بدعوى انقضى على حدوث وقائعها ردح طويل من الزمان. هذا ويقع على عاتق القاضي الإداري تحديد المدة المعقولة لكل حالة بغض النظر عن تاريخ وقائعها.

٧. و بتطبيق ما تقدم على وقائع الدعوي، لما كان الثابت من الأوراق أن المدعي بتاريخ ٢٦/ ٩/ ١٩٩١ قد تسلم إخطار بصدور القرار الإداري المتعلق بتقدير مبلغ المعاش بتاريخ ٢٤/ ٥/ ١٩٩١، و لما كان ما تبين من الاطلاع على الإخطار انه قد اشار إلى ميعاد الطعن – وهى مدة شهرين – وأن للمدعى الحق في رفع دعوى قضائية خلال هذه المدة، ولكنه اغفل الإشارة عما إذا كان النزاع الناشىء بسبب هذا القرار يدخل في اختصاص القضاء الإداري ام في اختصاص محاكم متخصصة، وهو ما تكون معه جهة الإدارة قد خالفت المادة ر.٤٢١-٥ من اللائحة التنفيذية من قانون القضاء الإداري،

ci-dessus, qui a pour seul objet de borner dans le temps les conséquences de la sanction attachée au défaut de mention des voies et délais de recours, ne porte pas atteinte à la substance du droit au recours, mais tend seulement à éviter que son exercice, au-delà d'un délai raisonnable, ne mette en péril la stabilité des situations juridiques et la bonne administration de la justice, en exposant les défendeurs potentiels à des recours excessivement tardifs ; qu'il appartient dès lors au juge administratif d'en faire application au litige dont il est saisi, quelle que soit la date des faits qui lui ont donné naissance;

7. Considérant qu'il résulte de l'instruction que M. B...a reçu notification le 26 septembre 1991 de l'arrêté portant concession de sa pension de retraite du 24 juin 1991, comme l'atteste le procès-verbal de remise de son livret de pension, et que cette notification comportait mention du délai de recours de deux mois et indication que l'intéressé pouvait former, dans ce délai, un recours contentieux ; que si une telle notification était incomplète au regard des dispositions de l'article R. 421-5 du code de justice administrative, faute de préciser si le recours pouvait être porté devant la juridiction administrative ou une juridiction spécialisée, et si, par suite, le délai de deux mois fixé par l'article R. 421-1 du même code ne lui était pas opposable, il résulte de ce qui précède que le re-

بما لا يتقيد معه الطعن على ذلك القرار بمُدة الشهرين الواردة بالقانون. إلا إنه ولّما كان الثابت أن المدعي قد أقام دعواه امام المحكمة الإدارية لمدينة Lille بعد مرور أكثر من اثنتين وعشرين عاماً من تاريخ تسلمه الإخطار بالقرار الإداري، ولما كانت هذه المدة قد تخطت الميعاد المعقول لرفع الدعوي، فإن الدعوي تضحي غير مقبولة باعتبارها قد أقيمت بعد الميعاد، الأمر الذي يتعين معه الحكم برفض الدعوي.

cours dont M. B...a saisi le tribunal administratif de Lille plus de vingt-deux ans après la notification de l'arrêté contesté excédait le délai raisonnable durant lequel il pouvait être exercé ; que sa demande doit, en conséquence, être rejetée comme tardive ; qu'il en résulte que les conclusions présentées par M. B...sur le fondement de l'article L. 761-1 du code de justice administrative doivent également être rejetées ;

حكمت المحكمة(١٣): **D E C I D E:**

Article 1er: L'ordonnance du 2 décembre 2014 du tribunal administratif de Lille est annulée.

مادة ١: إلغاء حكم محكمة الإدارية بمدينة Lille الصادر في ٢ ديسمبر ٢٠١٤.

Article 2 : La demande de M. B...et le surplus des conclusions de son pourvoi sont rejetés.

مادة ٢: رفض الدعوي المقامة من المدعى وباقى الطلبات المُبداة منه.

Article 3 : La présente décision sera notifiée à M. A...B...et au ministre des finances et des comptes publics.

مادة ٣: يتم إخطار المدعي و وزير المالية والحسابات الحكومية بهذا الحكم.

(١٣) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "قررت" Décide، وهى بذلك لا تستخدم لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى.

(ح) حقوق وحريات

(٧) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن حرية الاجتماعات وإقامة الحفلات (Dieudonné)

CE N° 387726, 6 février 2015

ترجمة وتقديم

القاضي/ خالد دغيم

مندوب بمجلس الدولة

كلمات البحث:

قاضي الأمور المستعجلة – الحريات العامة – الحريات العامة للتعبير عن الرأي والاجتماع – النظام العام – تكدير النظام العام – المحافظة على النظام العام – حالة الضرورة والاستعجال – التعدي على الحريات العامة – حرية التعبير عن الرأي– الديمقراطية – السلطات المسئولة عن الضبط الإداري.

تمهيد:

إن القاضي الإداري هو المسئول عن حماية الحقوق والحريات العامة المختلفة في المجتمع، ولما كانت حرية التعبير هي إحدى أهم هذه الحريات إذ أنها إحدى شروط الديمقراطية وإحدى الضمانات الأساسية لاحترام الحقوق والحريات الأخرى، فأنه يتعين على القاضي الإداري أن يراقب تعرض الجهات الإدارية لحرية التعبير. وللقاضي الإداري في سبيل حماية حرية التعبير في المجتمع أن يقوم في حالات الضرورة والاستعجال اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والضرورية لحماية حرية التعبير التي يقوم أحد أشخاص القانون العام أو إحدى مؤسسات القانون الخاص -المكلفة بأداء بخدمة عامة- بالاعتداء عليها أثناء أداءه لسلطاته اعتداءً خطيرًا وواضحًا. ولكن هذه الحريات تجد حدها في المحافظة على النظام العام بشرط كون التعرض لها لاعتبارات المحافظة على النظام العام ضروري و متناسب معها. وهنا يتضح الدور الإيجابي للقاضي الإداري في تكييف التعرض للحريات العامة مما يترتب عليه حماية الحريات العامة وحماية النظام العام في المجتمع.

ملخص الحكم:

أقام عمدة مدينة Cournon d'Auvergne أمام قاضي الأمور المستعجلة بمجلس الدولة طعنًا على حكم قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة الإدارية de Clermont-Ferrand يطلب فيه ألغائه فيما تضمنه من وقف تنفيذ قراره بوقف عرض مسرحية M.B…M'A…M'A المقرر عرضها يوم ٦ فبراير ٢٠١٥ في هذه المدينة و إلزام العمدة بعدم التعرض للمسرحية في صالة Zenith de Cournon، وأبدى الطاعن تبيانًا لطعنه أن القرار يتفق و صحيح حكم القانون ولا يحمل في طياته أي اعتداء أو تعدي واضح على الحريات العامة للتعبير عن الرأي والاجتماع وأن منع العرض المسرحي هو الوسيلة الوحيدة للمحافظة على النظام العام. وأنتهت المحكمة إلى أن العرض المسرحي محل الطعن تم عرضه في عده مناسبات ولم يثير أي اضطرابات في النظام العام بسبب محتواه فضلًا عن أن هذا القرار يترتب عليه أعتداء خطير وواضح على حرية التعبير والاجتماع و بناءً عليه حكمت المحكمة برفض الطعن.

N° 387726

Publié au recueil Lebon

Juge des référés

SCP WAQUET, FARGE, HAZAN; SCP NICOLAY, DE LANOUVELLE, HANNOTIN, avocats ;

Lecture du vendredi 6 février 2015

الطعن رقم/ ٣٨٧٧٢٦

حكم منشور في مجموعة Lebon

قاضي الأمور المُستعجلة

SCP WAQUET, FARGE, HAZAN; SCP NICOLAY, DE LANOUVELLE, HANNOTIN المحامون؛

جلسة النطق بالحُكم يوم الجمعة الموافق الثانى من نوفمبر من عام ٢٠١٥

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANCAIS
باسم الشعب الفرنسي

Vu la requête et le mémoire complémentaire, enregistrés les 5 et 6 février 2015 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, présentés pour la commune de Cournon d'Auvergne, représentée par son maire; la commune demande au juge des référés du Conseil d'Etat:

بعد الاطلاع على صحيفة الدعوى و المذكرة التكميلية المقيدين بسكرتارية القسم القضائي بمجلس الدولة بتاريخ ٥ و ٦ من فبراير ٢٠١٥، المقدمين من عمدة مدينة Cournon d'Auvergne بصفته ممثلًا عنها، يطلب فيها من قاضي الأمور المستعجلة بمجلس الدولة:

1°) d'annuler l'ordonnance n° 1500221 du 5 février 2015 par laquelle le juge des référés du tribunal administratif de Clermont-Ferrand, statuant sur le fondement de l'article L. 521-2 du code de justice administrative, a, d'une part, suspendu l'exécution de l'arrêté du 2 février 2015 du maire de la commune de Cournon

أولًا: إلغاء حكم قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة الإدارية لمدينة Clermont-Ferrand رقم ١٥٠٠٢٢١ الصادر بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٥ – تأسيسًا على المادة ل.٥٢١-٢ من قانون القضاء الإداري- فيما تضمنه من وقف تنفيذ قرار عمدة مدينة Cournon

d'Auvergne portant interdiction du spectacle de M. B...M'A... M'A... prévu le 6 février 2015 dans cette commune et, d'autre part, enjoint au maire de laisser se dérouler ce spectacle le 6 février 2015 dans la salle du Zénith de Cournon;

d'Auvergne الصادر بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٥ بوقف عرض مسرحية M.B…M'A…M'A المقرر عرضها يوم ٦ فبراير ٢٠١٥ في هذه المدينة و إلزام العمدة بعدم التعرض للمسرحية في صالة Zenith de Cournon.

2°) de rejeter la demande de première instance de la société Les Productions de la Plume et de M. B...M'A... M'A...;

ثانيًا: برفض الطلب المقدم أمام محكمة أول درجة من شركة Les Productions de la Plume و M.B…M'A…M'A.

elle soutient que:

وأبدت الجهة الإدارية تأييداً لدعواها أن:

- l'ordonnance est insuffisamment motivée;

- الحكم المطعون فيه قد شابه القصور في التسبيب.

- la condition d'urgence ne pouvait pas être regardée comme remplie en première instance, faute pour les requérants de démontrer l'existence d'un préjudice financier;

- حالة الضرورة والاستعجال غير متوفرة في حكم محكمة أول درجة، إذ أنه يقع عبء إثبات الأضرار المالية على عاتق المدعين.

- l'arrêté litigieux ne porte pas d'atteinte grave et manifestement illégale aux libertés fondamentales d'expression et de réunion, l'interdiction étant la seule mesure permettant, en l'espèce, d'assurer le maintien de l'ordre public;

- القرار يتفق و صحيح حكم القانون ولا يحمل في طياته أي اعتداء أو تعدي واضح على الحريات العامة للتعبير عن الرأي والاجتماع وأن منع العرض المسرحي هو الوسيلة الوحيدة للمحافظة على النظام العام.

Vu l'ordonnance attaquée;

بعد الاطلاع على الحكم المطعون فيه،

Vu le mémoire en défense, enregistré le 6 février 2015 présenté par la société Les Productions de la Plume et M. B...M'A... M'A..., qui

بعد الاطلاع على مذكرة الدفاع المقيدة بتاريخ ٦ فبراير ٢٠١٥ المقدمة من شركة Les

concluent au rejet de la requête et à ce que la somme de 4 000 euros soit mise à la charge de la commune de Cournon d'Auvergne ;

و Productions de la Plume M.B…M'A…M'A، يطلبان فيها رفض للطعن و إلزام الجهة الإدارية متمثلة في مدينة Cournon d'Auvergne بدفع مبلغ و قدره ٤٠٠٠ يورو.

ils soutiennent que :

- le juge des référés du tribunal administratif de Clermont-Ferrand a pu relever à bon droit que la condition d'urgence est remplie, le spectacle étant prévu ce soir ;
- il existe une atteinte grave aux libertés fondamentales que constituent la liberté d'expression, la liberté du travail et la liberté de réunion ;
- le risque de trouble à l'ordre public n'est pas avéré;

وأبدى المطعون ضدهم تأييداً لدعواهم أن:

- قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة الإدارية de Clermont-Ferrand قد طبق صحيح القانون بوجود حالة الضرورة والاستعجال.
- يوجد حالة تعدي على الحريات العامة المتمثلة في حرية التعبير وحرية العمل وحرية الاجتماع.
- خطورة تكدير النظام العام غير ثابتة.

Vu les pièces desquelles il ressort que la requête a été communiquée pour observations au ministre de l'intérieur;

بعد الاطلاع على المستندات المقدمة يتبين انه تم إعلان وزير الداخلية بالدعوى ليُقدم رده على موضوع الطعن؛

Vu les autres pièces du dossier;

بعد الاطلاع على المستندات الأخرى في الملف،

Vu la Constitution, notamment le Préambule;

بعد الاطلاع على الدستور و خاصة الديباجة،

Vu le code général des collectivités territoriales;

بعد الاطلاع على قانون الوحدات المحلية،

Vu la loi du 30 juin 1881 sur la liberté de réunion ;

بعد الاطلاع على قانون ٣٠ يونيو ١٨٨١ بشان حرية الاجتماع،

Vu la loi du 29 juillet 1881 sur la

بعد الاطلاع على قانون ٢٩ يوليو ١٨٨١

بشان حرية الصحافة،

بعد الاطلاع على كود القضاء الإداري،

بعد استدعاء الطاعن (عمدة مدينة Cournon d'Auvergne) من جانب والمطعون ضدهم (شركة Les Productions de la Plume و M.B…M'A…M'A) من جانب آخر بالجلسة العلنية وأيضًا وزير الداخلية.

و بعد سماع المرافعة الشفوية بالجلسة العامة المنعقدة بتاريخ ٦ فبراير ٢٠١٥ الساعة الثانية ظهرا و بعد سماع كل من:

- الأستاذ Waquet المحامي بمجلس الدولة و محكمة النقض، محاميًا عن الجهة الإدارية، مدينةCournon d'Auvergne ؛
- الأستاذ Nicolay المحامي بمجلس الدولة و محكمة النقض محاميًا عن شركة Les Productions de la Plume و M.B… M'A…M'A؛
- الحاضرون عن شركة Les Productions de la Plume و M.B… M'A…M'A والذين قد تقدموا بدفع جديد مفاده أن القرار المطعون فيه لم يكن موقعًا من العمدة؛

و بناءً عليه قرر قاضِ الأمور المستعجلة غلق باب المرافعة.

١. ومن حيث إن المادة ل.٥٢١-٢ من كود القضاء الإداري تنص على أنه : ***" في حالات***

liberté de la presse ;

Vu le code de justice administrative ;

Après avoir convoqué à une audience publique, d'une part, la commune de Cournon d'Auvergne, d'autre part, la société Les Productions de la Plume et M. B...M'A... M'A... ainsi que le ministre de l'intérieur ;

Vu le procès-verbal de l'audience publique du 6 février 2015 à 14 heures, au cours de laquelle ont été entendus:

- Me Waquet, avocat au Conseil d'Etat et à la Cour de cassation, avocat de la commune de Cournon d'Auvergne;

- Me Nicolaÿ, avocat au Conseil d'Etat et à la Cour de cassation, avocat de la société Les Productions de la Plume et de M. B...M'A... M'A... ;

- les représentants de la société " Les Productions de la Plume " et de M. B... M'A... M'A..., qui invoquent un moyen nouveau tiré de ce que l'arrêté litigieux n'a pas été signé par le maire;

et à l'issue de laquelle le juge des référés a clos l'instruction ;

1. Considérant qu'aux termes de l'article L. 521-2 du code de justice administrative : " Saisi d'une demande en ce sens justifiée par l'urgence, le

juge des référés peut ordonner toutes mesures nécessaires à la sauvegarde d'une liberté fondamentale à laquelle une personne morale de droit public ou un organisme de droit privé chargé de la gestion d'un service public aurait porté, dans l'exercice d'un de ses pouvoirs, une atteinte grave et manifestement illégale. Le juge des référés se prononce dans un délai de quarante-huit heures";

الضرورة و الاستعجال يتم التقدم بطلب مسبب لقاضي الأمور المستعجلة، ويكون له اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة و الضرورية لحماية الحريات العامة التي يقوم أحد أشخاص القانون العام أو إحدى مؤسسات القانون الخاص -المكلفة بأداء بخدمة عامة- بالاعتداء عليها أثناء ممارسته لسلطاته اعتداءً خطيرًا وواضحًا. ولقاضي الأمور المستعجلة أن يقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة في خلال ٤٨ ساعة".

2. Considérant que la commune de Cournon d'Auvergne relève appel de l'ordonnance du 5 février 2015 par laquelle le juge des référés du tribunal administratif de Clermont-Ferrand a suspendu l'exécution de son arrêté du 2 février 2015 interdisant le spectacle de M'A... M'A..., dit " B... ", prévu le 6 février 2015 dans cette commune ;

٢. ومن حيث إن الجهة الإدارية تطعن على الحكم الصادر من قاضِ الأمور المستعجلة بالمحكمة الإدارية بمدينة Clermont-Ferrand الصادر بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٥ فيما تضمنه من وقف تنفيذ قرار عمدة مدينة Cournon d'Auvergne الصادر بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٥ بوقف العرض الخاص بالسادة M.B…M'A…M'A المقرر اقامته يوم ٦ فبراير ٢٠١٥ في هذه المدينة.

3. Considérant qu'en vertu de l'article L. 521-2 du code de justice administrative, il appartient au juge administratif des référés d'ordonner toutes mesures nécessaires à la sauvegarde d'une liberté fondamentale à laquelle une autorité administrative aurait porté une atteinte grave et manifestement illégale ; que l'usage par le juge des référés des pouvoirs qu'il tient de cet article est ainsi subor-

٣. ومن حيث إن مفاد المادة ل.٥٢١-٢ من قانون القضاء الإداري، أن للقاضي الإداري للأمور المستعجلة في حالات الضرورة أن يأمر باتخاذ كافة الإجراءات المناسبة والضرورية لحماية الحريات العامة التي تقوم إحدى الجهات الإدارية بالتعدي عليها أثناء ممارستها لسلطاتها العامة اعتداءً خطيرًا

donné au caractère grave et manifeste de l'illégalité à l'origine d'une atteinte à une liberté fondamentale ;

وواضـوحًا وأن اسـتخدام قـاضي الأمـور المستعجلة لهذه السلطات والاختصاصات مرهون بأن يكـون الاعتـداء عـلى الحريـات العامة الذي تقوم به الجهة الإداريـة يتـصف بالخطورة والوضوح.

4. Considérant que l'exercice de la liberté d'expression est une condition de la démocratie et l'une des garanties du respect des autres droits et libertés ; qu'il appartient aux autorités chargées de la police administrative de prendre les mesures nécessaires à l'exercice de la liberté de réunion; que les atteintes portées, pour des exigences d'ordre public, à l'exercice de ces libertés fondamentales doivent être nécessaires, adaptées et proportionnées;

٤. ومن حيث إن حرية التعبير عن الرأي هي إحـــدى شروط الديمقراطيـــة و إحـــدى الـــضمانات الأساســـية لاحـــترام الحقـــوق والحريـــات الأخـــرى. وأنـــه يتعـــين عـــلى السلطات المسئولة عـن الـضبط الإداري أن تتخـذ الإجـراءات اللازمـة لتنظـيم ممارسـة حرية الاجتماع. ويجـب أن يكـون التعـرض لهذه الحريات العامة لاعتبارات المحافظة على النظام العام ضروري و متناسب.

5. Considérant que, pour interdire la représentation, le maire de la commune de Cournon d'Auvergne a relevé que ce spectacle comporte "de nombreux propos antisémites", semblables à ceux pour lesquels son auteur a fait l'objet de "nombreuses condamnations pénales"; qu'il comporte par ailleurs des propos portant atteinte à la dignité humaine ainsi que le geste et le chant dits "de la quenelle";

٥. ومن حيث إنه لكي يمنع العرض، أشـار عمـدة مدينـة Cournon d'Auvergne إلى أن العرض يحتوي على الكثير من العبـارات المعادية للسامية، مـشابهة لتلـك التـي تمـت إدانة صاحبها جنائياً عنها عدة مـرات فـضلًا عن احتواءها على عبارات تشكل اعتداءً على الكرامة الإنسانية وأفعال وأغاني تسمى " de la quenelle"[١٤] .

que le maire s'est également fondé sur ce que ces propos et ces gestes, dans un contexte national caractérisé

وأن العمـدة قـد أسـس قـراره عـلى هـذه الحركات والعبارات ، في سياق وطني يتميـز

(١٤) حركة أو أشارة يقوم بها المعارضون للفكر السامي للتعبير عن آرائهم.

بالأحداث المأساوية التي حدثت على الأراضي الفرنسية أيام ٧ و ٨ و ٩ يناير ٢٠١٥ ، ومع الأخذ في الاعتبار أن تصرفات M.B... M'A...M'A ، بعد هذه الأحداث، قد أدت لفتح تحقيق قضائي للدفاع عن الإرهاب وإن ما تقدم قد أضر بالتماسك الوطني و احترام القيم والمبادئ الجمهوريين؛ وأن العمدة في النهاية قد قدر بأنه، بالنظر إلى العواطف التي اجتاحت المنطقة – بالنظر إلى أن أحد ضحايا هجمة ٧ يناير كان ينتمي إليها – فإن العثور على رسومات وإشارات موجهة ضد المسلمين واليهود في المنطقة في ليلة ٢١ إلى ٢٢ يناير، بالإضافة إلى الرسائل التي وصلت بخصوص هذا العرض، فإنه كان يُخشى حدوث أحداث عنف؛ وإنه، بالنظر إلى هذه العوامل المختلفة، وإلى ظرف آخر يتمثل في استدعاء كل قوات حفظ النظام – وفقاً لما ساقه العمدة – في إطار خطة "Vigipirate "(١٥)، فإن منع العرض كان من وجهة نظر العمدة هي الوسيلة الوحيدة التي من شأنها ضمان الحفاظ على النظام العام.

٦. ومن حيث إنه مثلما ذهب قاضِ الأمور المستعجلة بالمحكمة الإدارية de Clermont-

par " les tragiques évènements qui se sont déroulés sur le territoire français les 7, 8 et 9 janvier 2015 " et compte tenu, à la suite de ces évènements, de l'attitude de M. B...M'A... M'A..., qui a motivé l'ouverture d'une procédure judiciaire " pour apologie du terrorisme ", sont également de nature à mettre en cause la cohésion nationale et à porter " une atteinte grave au respect des valeurs et principes républicains " ; que le maire a enfin retenu que l'émotion ressentie localement, tenant à ce qu'une des victimes de l'attentat du 7 janvier était originaire de la région, la réalisation sur le territoire de la commune de tags " dirigés contre les communautés juives et musulmanes " dans la nuit du 21 au 22 janvier, et les messages reçus à propos de ce spectacle pouvaient laisser craindre des incidents violents ; qu'eu égard à ces différents éléments et à la circonstance que tous les effectifs des forces de l'ordre étaient, selon lui, mobilisés dans le cadre du plan " vigipirate ", le maire a estimé que l'interdiction de ce spectacle constituait la seule mesure de nature à assurer le maintien de l'ordre public ;

6. Considérant toutefois qu'ainsi que l'a relevé le juge des référés du tribunal administratif de Clermont-Ferrand, il ne résulte ni des pièces du

(١٥) خطة أمنية مقسمة لأكثر من مستوى لتحديد مستوى المخاطر ومواجهتها وتلتزم كل سلطات والجهات داخل الدولة لتنفيذها وهي تختلف عن حالة الطوارئ

dossier ni des échanges tenus au cours de l'audience publique que le spectacle litigieux, programmé dès le mois de juin 2014 dans la salle du Zénith de Cournon d'Auvergne, qui a déjà été donné à plusieurs reprises notamment à Nantes en décembre, puis à Pau et Toulouse les 9 et 10 janvier derniers, y ait suscité en raison de son contenu, des troubles à l'ordre public, ni ait donné lieu, pour les mêmes raisons, à des plaintes ou des condamnations pénales ; qu'il ne résulte pas davantage de l'instruction qu'il comporterait les propos retenus par le maire dans les motifs de son arrêté ; que, pour les motifs énoncés par le juge des référés et qui ne sont pas sérieusement contestés en appel, ni le contexte national, ni les éléments de contexte local relevés par le maire et rappelés ci-dessus, notamment pas les messages de soutien ou de protestation, principalement reçus à la suite de son arrêté et dont un seul évoque la possibilité d'une manifestation, ne sont, en l'espèce, de nature, par eux-mêmes, à créer de tels risques; que les diverses condamnations pénales de M. B...M'A... M'A... ou sa mise en cause devant le juge pénal pour d'autres faits ne l'établissent pas davantage ; que si la tenue d'un tel spectacle appelle certaines mesures de sécurité, la commune se borne à affirmer, sans apporter de précisions de nature à étayer son argumentation, que ces mesures ne pourraient être prises du fait de l'existence du plan " vigipirate " et du niveau d'alerte retenu et

Ferrand ، فانه لا يظهر من مستندات الدعوى ولا من المرافعات أثناء الجلسات العامة أن العرض المقام من شهر يونيو ٢٠١٤ في صالة Zenith de Cournon d'Auvergne و الذي تم أقامته في عدة مناسبات خاصة فيNantes في ديسمبر ثم a Pau و Toulouse في ٩ و ١٠ من يناير الأخير قد أثار اضطرابات في النظام العام بسبب محتواه أوقد نتج عنه شكاوى أو اتهامات جنائية؛ كما لم يظهر من التحقيقات أنه يحتوي على العبارات التي أشار إليها العمدة في الأسباب التي انطوى عليها قراره. كما أنه بالنسبة للأسباب التي سردها قاضي الأمور المستعجلة، والتي لم يتم جحدها جدياً في الاستئناف، فإن الظروف الوطنية أو الظروف المحلية التي أشار إليها العمدة والتي سبق التذكير بها – وأخصها رسائل التضامن أو الاعتراض – ليست كافية لتشكيل مثل هذه المخاطر؛ كما أن الاتهامات الجنائية التي طالت M.B.... M'A....M'A.... أو مسائلته أمام القاضي الجنائي لا تشكل أيضاً مثل هذه المخاطر؛ وأنه إذا كانت إقامة مثل هذا العرض تستلزم بعض الإجراءات الأمنية، فإن الوحدة المحلية تدعي بإنه لا يمكن اتخاذ مثل هذه الإجراءات بسبب وجود خطة الأمنية

للطـوارئ "vigipirate" وبـسبب درجـة الاستنفار الحالية، إلا أن الوحـدة المحليـة لا تقدم أي تفاصيل تدعم هذا الزعم؛

justifieraient ainsi son interdiction ;

٧. ومن حيث إنه على هـدى ممـا تقـدم فإنـه يتعين الحكم بـأن هـذا القـرار يترتـب عليـه اعتداء خطير وواضح عـلى حريـة التعبـير و الاجتماع، لأن الأسباب التـي بنـي عليهـا لا تصلح، منفردة أو مجتمعة، لتبريره، ، ومن ثم فإن الطعن الذي أقامته الوحدة المحليـة عـلى الحكم المطعون فيه، فيما ذهب إليه من وقف تنفيذ القرار المشار إليه بناءً على أسباب كافية، يكون غير سـديد. و بالنـسبة لطلـب شركـة Les Productions de la Plume و M.B…M'A…M'A بإلزام الجهة الإداريـة بدفع مبلغ من المال تطبيقًا المـادة ل.٧٦١-١ من كود القضاء الإداري فإنه لا وجه له.

7. Considérant qu'il résulte de ce qui précède que la commune de Cournon d'Auvergne n'est pas fondée à soutenir que c'est à tort que, jugeant que l'arrêté litigieux portait une atteinte grave et manifestement illégale à la liberté d'expression et à la liberté de réunion, en raison de ce qu'aucun de ses motifs pris individuellement ou collectivement ne pouvait le fonder légalement, le juge des référés du tribunal administratif de Clermont-Ferrand, dont l'ordonnance est suffisamment motivée, en a suspendu l'exécution ; qu'il n'y a pas lieu de mettre à la charge de la commune de Cournon d'Auvergne la somme demandée par la société Les Productions de la Plume et M. B...M'A... M'A... au titre des dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative ;

أمرت المحكمة[١٦] :

O R D O N N E:

Article 1er: L'appel de la commune de Cournon d'Auvergne est rejeté.

أولًا : رفض الطعن المقدم من مدينةCournon d'Auvergne .

(١٦) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "أمرت" Ordonne، وهم بذلك لا يستخدمون لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى؛ ويرجع ذلك إلى طبيعة ما يصدُر عن قاضِ الأمور المُستعجلة هُناك من أحكام على وجه السرعة أقرب للأوامر على عرائض منها إلى الأحكام.

Article 2 : Les conclusions présentées par la société Les Productions de la Plume et M. B... M'A... M'A... au titre des dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative sont rejetées.

ثانيًا : رفض الطلبات المقدمة من شركة Les Productions de la Plume و M.B…M'A…M'A تطبيقًا للمادة ل.٧٦١-١ من كود القضاء الإداري.

Article 3: La présente ordonnance sera notifiée à la commune de Cournon d'Auvergne, à la société Les Productions de la Plume, à M. B...M'A... M'A... et au ministre de l'intérieur.

ثالثًا : يتم إعلان الحكم الماثل إلى كُلٍ من عمدة مدينة Cournon d'Auvergne وشركة Les Productions de la Plume و M.B…M'A…M'A ووزير الداخلية

(ح) حقوق وحريات

(٨) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن سلطة الجهة الإدارية في الرقابة على الولوج إلى مواقع الانترنت وحجب الوصول

CE N° 389140, 15 février 2016

ترجمة وتقديم

القاضى/ فؤاد حلمى الثانى

مندوب بمجلس الدولة

كلمات رئيسية

حجب – إرهاب – بيانات شخصية – إباحية – أطفال – قصر – حرية التعبير – حرية الاتصال – الحياة الخاصة – حقوق الإنسان

تمهيد

في بداية عام ٢٠١٥، أصدر وزير الداخلية الفرنسي أمرين قرر بمقتضاهما السماح لجهة الإدارة بحجب أي موقع إلكتروني، دون الحاجة لموافقة مسبقة من المحكمة، إذا ما احتوى هذا الموقع على مواد من شأنها الحث على ارتكاب أفعال إرهابية أو الدعوة لها، أو قام بعرض لقطات إباحية للقصر. وهو ما لم يحز على تأييد كافة الأشخاص، الطبيعية والمعنوية، وعلى الأخص جمعية شبكة البيانات الفرنسية (French Data Network) ، وجمعية La Quadrature du Net، والاتحاد التعاوني لمقدمي خدمات الإنترنت في فرنسا، بالإضافة إلى جمعية المادة ١٩ (société Article 19)، الذين حركوا دعويين قضائيتين أمام مجلس الدولة الفرنسي بهدف إلغاء الأمرين سالفي الذكر، تمهيدًا لإقامة دعوى قضائية جديدة – في حالة رفض الدعويين داخليًا – أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. كما أعرب خمسة مقررين تابعين لمنظمة الأمم المتحدة عن بالغ قلقهم، لما يمثله هذا القرار من تعطيل لمرفق الاتصالات الشبكية بالجمهور دون رقابةٍ قضائيةٍ مسبقة، وخاصةً من القاضي الإداري.

وحيث يبُيّن الحكم الماثل أطر تنظيم مرفق الإنترنت والاتصالات في التشريع الفرنسي، فعلى النقيض نجد أن المشرع المصري افتقر لتنظيم هذا الشأن بشكلٍ وافٍ، فنجد أن القانون المنظم للإشكال المعروض هو القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ بشأن إصدار قانون تنظيم الاتصالات، وحيث صدر هذا التشريع في وقتٍ لم يكن فيه استخدام هذا المرفق بشكل حيوي في مصر – بعكس الحال بعد ٢٠١١ وتوسُّع استخدام هذا المرفق بين فئات متنوعة من المجتمع بعد أن كان مقصورًا بداءةً على فئات معينة – وهو ما جعله يغفل – بحكم وقت إصداره – العديد من الأحكام التنظيمية وترك الأمر للقضاء – وبالأخص الإداري – لتنظيم ما يطرأ من نزاعات متعلقة بهذا الأمر، وهو ما تجلى في ثلاث أحكام متتالية صدرت عن محكمة القضاء الإداري بتواريخ ١٢/ ٥/ ٢٠٠٩ و٣٠/ ١٢/ ٢٠١٢ و٢٠/ ٥/ ٢٠١٥ بشأن إلغاء قرار جهة الإدارة السلبي بالامتناع عن حجب المواقع الإباحية وإلزام الجهة الإدارية المختصة بهذا الأمر، وهو ما تبعه طعون من الجهة الإدارية ممثلةً في وزير الاتصالات والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات على هذه الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا، وتصريحهم بصعوبة تنفيذ هذا الأمر لعدة أسباب أهمها عدم تحديد مواقع معينة بروابط محددة يتم حجبها، بالإضافة إلى أن – من وجهة نظر تقنية – سياسة الحجب الواسعة ستؤدي إلى إبطاء

سرعة الإنترنت في مصر بشكل واسع وهو ما يعاني منه أصلًا هذا المرفق من قبل الحجب. كما أن خلو التشريع المصري من هذا الأمر بالتفصيل جعل القاضي الإداري في أحكامه المذكورة أنفًا – وغيرها مما هم قيد النظر حالياً – يتناول هذه المسألة في ظل أحكام الدستور – قبل وبعد ٢٠١١ – والمعاهدات الدولية والشريعة الإسلامية واعتبارات الحفاظ على النظام العام. واتساقاً مع تلك الأخيرة، فقد قامت الحكومة المصرية في أواخر عام ٢٠١٧ بحجب العديد من المواقع الإخبارية المصرية والأجنبية بعد أن رأت أنها تعرض محتوى من شأنه الإضرار بالأمن القومي المصري ودعم الإرهاب.

ولذلك، فنري إنه يتوجّب وبشكل فوري على المشرع المصري التدخل ومحاولة الاطلاع والبحث والنقل من التجارب السابقة في هذا الشأن، ومنها ما صدر مؤخراً في فرنسا من قانون نُشِر في الجريدة الرسمية في ٨ أكتوبر ٢٠١٦ " La loi pour une République numérique"[(١٧)]، وذلك لتنظيم كافة المسائل المُتعلقة بالمحتويات المنشورة على الانترنت على نحوٍ يكفُل الأمان القانوني للمُستخدمين وحفظ وحماية النظام العام للدولة.

ملخص

أقامت الجمعيات المذكورة عاليه الدعوى محل الترجمة بتاريخى ١ إبريل، ٢٧ إبريل و٣٠ أكتوبر ٢٠١٥ مطالبين مجلس الدولة الحكم بإلغاء أمري وزير الداخلية الصادرين في ٥ فبراير و٤ مارس من عام ٢٠١٥، والمتعلقين بحجب وسحب روابط المواقع التي تنشر محتوى من شأنه الحث على ارتكاب أفعال إرهابية أو الدعوة لها، وكذلك تلك التي تعرض مقاطع إباحية للأطفال أو القُصَّر، لما يمثلاه من تعدٍ على الحياة الخاصة وحمايتها حيث تتطلع الحكومة، ممثلة في وزارة الداخلية، على البيانات الخاصة لمستخدمي شبكة الإنترنت داخل الجمهورية الفرنسية الذين يحاولون الدخول على الموقع المحجوب، بالإضافة لمخالفتها

(١٧) يهدف هذا القانون بشكل عام إلى إنشاء شبكة معلوماتية متطورة تجعل من المنظومة جمهورية رقمية مفتوحة يسهل الوصول إلى خدماتها مما يعود بالنفع على الاقتصاد الفرنسي ويسهم في انتعاشه، وكان ذلك عن طريق النص بشكل واضح على حرية الابتكار بفتح باب تداول المعلومات دون قيود ووضع إطار من الثقة والشفافية بين الدولة – ممثلة في السلطة التنفيذية – من جهة والمستخدمين من جهة أخرى والنص على حقوقهم وواجباتهم ونشرها وضمان قدسيتها وحماية معلوماتهم الشخصية.

لبعض أحكام إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر في ١٧٨٩ والمكفول دستوريًا، وانتهاكهما لحرية التعبير المكفولة بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومبادئ الثقة المشروعة الحماية القانونية. وقد انتهى مجلس الدولة لرفض الدعويين، للأسباب الواردة بصدر حكمه.

N° 389140

Inédit au recueil Lebon

2ème / 7ème SSR

M. Clément Malverti, rapporteur,

Mme Béatrice Bourgeois-Machureau, rapporteur public

Lecture du lundi 15 février 2016

الطعن رقم ٣٨٩١٤٠

مبدأ جديد منشور في مجموعة Lebon

الدائرتان الثانية والسابعة مجتمعتان

السيد/ Clément Malverti، القاضي المُقرر،

السيدة/ Béatrice Bourgeois-Machureau، مفوض الدولة،

جلسة النطق بالحكم يوم الاثنين الموافق ١٥ فبراير ٢٠١٦

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANÇAIS
باسم الشعب الفرنسي

Vu les procédures suivantes:

عد الاطلاع على الإجراءات التالية:

1° Sous le n° 389140, par une requête et un mémoire en réplique, enregistrés les 1er avril et 27 octobre 2015 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, l'association French Data Network, l'association La Quadrature du Net et la Fédération des fournisseurs d'accès à internet associatifs demandent au Conseil d'Etat:

١.أودع كل من جمعية شبكة البيانات الفرنسية French Data Network، وجمعية La Quadrature du Net، بالإضافة إلى الاتحاد التعاوني لمقدمي خدمات الإنترنت صحيفة الدعوى ومذكرة تكميلية قُيّدتا تحت رقم ٣٨٩١٤٠ إلى أمانة سر القسم القضائي بمجلس الدولة في ١ إبريل و٢٧ أكتوبر ٢٠١٥، طالبين الحكم في ختامها بالآتي :

1°) d'annuler pour excès de pouvoir le décret n° 2015-125 du 5 février 2015 relatif au blocage des sites provoquant à des actes de terrorisme ou en faisant l'apologie et des sites

أولًا: بإلغاء الأمر رقم ٢٠١٥-١٢٥ الصادر بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٥ بشأن حجب المواقع الحاثة على القيام بأعمال إرهابية أو التي تدعو

لها بالإضافة للمواقع التي تبث لقطات ومقاطع للقُصّر ذات محتوى اباحي، لإساءة استعمال السلطة ؛

diffusant des images et représentations de mineurs à caractère pornographique;

ثانيًا: إلزام الدولة المصروفات وقدرها ١٠٢٤ يورو وفقًا للمادة رقم ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

2°) de mettre à la charge de l'Etat la somme de 1024 euros au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative.

٢.أودعت كل من جمعية شبكة البيانات الفرنسية French Data Network، وجمعيةLa Quadrature du Net، بالإضافة إلى الاتحاد التعاوني لمقدمي خدمات الإنترنت صحيفة الدعوى ومذكرة تكميلية قُيّدتا تحت رقم ٣٨٩٨٩٦ إلى أمانة سر القسم القضائي بمجلس الدولة في ٣٠ إبريل و٢٧ أكتوبر ٢٠١٥، طالبين في ختامها الحكم بالآتي :

2° Sous le n° 389896, par une requête et un mémoire en réplique, enregistrés les 30 avril et 27 octobre 2015 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, l'association French Data Network, l'association La Quadrature du Net et la Fédération des fournisseurs d'accès à internet associatifs demandent au Conseil d'Etat :

أولًا: بإلغاء الأمر رقم ٢٠١٥-٢٥٣ الصادر بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٥ بشأن سحب رابط المواقع الحاثة على القيام بأعمال إرهابية أو التي تدعو لها بالإضافة للمواقع التي تبث لقطات ومقاطع للقُصّر ذات محتوى إباحي لإساءة استعمال السلطة ؛

1°) d'annuler pour excès de pouvoir le décret n° 2015-253 du 4 mars 2015 relatif au déréférencement des sites provoquant à des actes de terrorisme ou en faisant l'apologie et des sites diffusant des images et représentations de mineurs à caractère pornographique ;

ثانيًا: إلزام الدولة المصروفات وقدرها ١٠٢٤ يورو وفقًا للمادة رقم ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

2°) de mettre à la charge de l'Etat la somme de 1024 euros au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative.

وبالاطلاع على المستندات الأخرى بالملف ؛

Vu les autres pièces des dossiers;

وبعد الاطلاع على :

Vu:

la Constitution ;

الدستور ؛

- la convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales ;

– الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ؛

- le code pénal, notamment ses articles 227-23 et 421-2-5 ;

– قانون العقوبات، وبالأخص المواد رقم ٢٢٧-٢٣ و٤٢١-٢-٥ ؛

- le code des postes et des communications électroniques ;

– قانون البريد والاتصالات الإلكترونية ؛

- la loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 ;

القانون رقم ٧٨-١٧ بتاريخ ٦ يناير ١٩٧٨؛

- la loi n° 2004-575 du 21 juin 2004, modifiée par la loi n° 2014-1353 du 13 novembre 2014 ;

القانون رقم ٢٠٠٤-٥٧٥ بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠٠٤، والمعدل بالقانون رقم ٢٠١٤-١٣٥٣ بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠١٤ ؛

- le code de justice administrative ;

قانون القضاء الإداري ؛

Après avoir entendu en séance publique:

بعد الاستماع في جلسة علنية إلى:

- le rapport de M. Clément Malverti, auditeur,

– تقرير السيد Clément Malverti، المندوب بمجلس الدولة،

- les conclusions de Mme Béatrice Bourgeois-Machureau, rapporteur public ;

– الرأي القانوني للسيدة Béatrice Bourgeois-Machureau، مفوض الدولة ؛

Vu la note en délibéré, enregistrée le 3 février 2016, présentée par l'association French Data Network, l'association La Quadrature du Net et la Fédération des fournisseurs d'accès à internet associatifs;

وبالاطلاع على المذكرة الختامية، المسجلة بتاريخ ٣ فبراير ٢٠١٦، والمقدمة من المدعين؛

1. Considérant que les requêtes n° 389140 et 389896 de l'association French Data Network, de l'association La Quadrature du Net et de la Fédération des fournisseurs d'accès à internet associatifs présentent à juger des questions semblables

١. ومن حيث إن صحيفتي الدعوى رقمي ٣٨٩١٤٠ و٣٨٩٨٩٦ المقدمتان من المدعين تطرحان مسائل قانونية متشابهة، مما يتوجب معه ضمهما من أجل البت فيهما بحكمٍ منفرد؛

; qu'il y a lieu de les joindre pour statuer par une seule décision ;

٢. ومن حيث إن الجمعية المسماة "المادة ١٩" (société Article 19) يتوافر بشأنها المصلحة الكافية لطلب إلغاء الأمر الصادر في ٥ فبراير ٢٠١٥ بشأن حجب المواقع الحاثة على القيام بأعمال إرهابية أو التي تدعو لها بالإضافة للمواقع التي تبث لقطات ومقاطع للقُصّر ذات محتوى إباحي؛ ومن ثم، يعد تدخلها مقبولًا ؛

2. Considérant que la société Article 19 justifie d'un intérêt suffisant à l'annulation du décret du 5 février 2015 relatif au blocage des sites provoquant à des actes de terrorisme ou en faisant l'apologie et des sites diffusant des images et représentations de mineurs à caractère pornographique ; qu'ainsi, son intervention est recevable ;

٣. ومن حيث إن المادة ٦-١ من القانون الصادر بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠٠٤ بشأن الثقة في الاقتصاد الرقمي، والتي تمخضت عن أحكام المادة ١٢ من القانون الصادر بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٤ بشأن تعزيز الأحكام المتعلقة بمكافحة الإرهاب، تنص على أنه ***"متى كانت ضرورات مكافحة الحث على الأعمال الإرهابية أو الأعمال المروِّجة لها والمتناوَلة بموجب المادة ٤٢١-٢-٥ من قانون العقوبات أو مكافحة إذاعة لقطات ومقاطع للقُصّر المتعلقة بالمادة ٢٢٧-٢٣ من نفس القانون مبَرَرة، فإن السلطة الإدارية يمكن لها الطلب" من محرر أو مستضيف الموقع "سحب المحتوى" المتعارض مع المواد المذكورة*** ؛ وإنه بمقتضى هذه الأحكام، تستطيع السلطة الإدارية، إذا لم يتم تنفيذ طلب السحب في أجلٍ أقصاه ٢٤ ساعة،

3. Considérant que l'article 6-1 de la loi du 21 juin 2004 pour la confiance dans l'économie numérique, créé par l'article 12 de la loi du 13 novembre 2014 renforçant les dispositions relatives à la lutte contre le terrorisme, prévoit que " lorsque les nécessités de la lutte contre la provocation à des actes terroristes ou l'apologie de tels actes relevant de l'article 421-2-5 du code pénal ou contre la diffusion des images ou des représentations de mineurs relevant de l'article 227-23 du même code le justifient, l'autorité administrative peut demander " à l'éditeur ou à l'hébergeur du site internet " le retrait des contenus " qui contreviennent à ces mêmes articles ; qu'en vertu de ces dispositions, l'autorité administrative peut, si le retrait demandé n'est pas effectué dans un délai de vingt-quatre heures, notifier aux fournisseurs d'accès à internet la liste des adresses électroniques des services de communication au public en ligne

concernés, qui doivent alors empêcher sans délai l'accès à ces adresses ; que l'autorité administrative peut également notifier ces adresses électroniques aux exploitants de moteurs de recherche ou d'annuaires, qui prennent toute mesure utile pour faire cesser le référencement du service de communication au public en ligne ; qu'une personnalité qualifiée, désignée par la Commission nationale de l'informatique et des libertés, a pour mission de vérifier que les contenus dont l'autorité administrative demande le retrait ou que les sites dont elle ordonne le blocage ou le déréférencement entrent dans le champ des dispositions du code pénal sanctionnant la provocation au terrorisme, l'apologie du terrorisme ou la diffusion d'images pédopornographiques ;

إخطار مقدمي خدمة الإنترنت بقائمة بمواقع الإنترنت المتصلة بالجمهور عبر الإنترنت ذات الصلة، والذين بدورهم يتوجب عليهم منع الولوج لهذه المواقع دون تأخير ؛ والسلطة الإدارية تستطيع أيضًا إخطار مشغلي محركات البحث أو الدليل بهذه المواقع الإلكترونية، الذين يتخذون كافة التدابير التي من شأنها منع إيصال رابط هذه المواقع للجمهور عبر الإنترنت ؛ ويتم تحديد شخصية مؤهلة من قبل اللجنة الوطنية لتكنولوچيا المعلومات والحريات، تكون مهمتها التحقق من أن المحتوى الذي تطلب السلطة الإدارية سحبه أو المواقع التي تأمر بحجبها أو سحب رابطها يدخل فعلًا في نطاق الأحكام الواردة بقانون العقوبات والمعاقِبة على الحث على الإرهاب، الدعوة له أو بث مقاطع إباحية للأطفال ؛

4. Considérant que le décret du 5 février 2015 contesté par la requête n° 389140 précise la procédure permettant d'empêcher l'accès des internautes aux sites incitant à la commission d'actes de terrorisme ou en faisant l'apologie et aux sites diffusant des images et représentations de mineurs à caractère pornographique ; qu'il dispose que l'autorité administrative mentionnée à l'article 6-1 de la loi du 21 juin 2004 est l'office central de lutte contre la criminalité liée aux technologies de

٤. ومن حيث إن الأمر الصادر في ٥ فبراير ٢٠١٥ المطعون عليه بموجب صحيفة الدعوى رقم ٣٨٩١٤٠ حدد الإجراء الذي يسمح بمنع ولوج مستخدمي الإنترنت للمواقع المحرضة على ارتكاب أفعال إرهابية أو داعية لها بالإضافة إلى المواقع التي تبث لقطات ومقاطع للقُصّر ذات محتوى إباحي ؛ فإنه ينص على أن السلطة الإدارية المنصوص عليها في المادة ٦-١ من القانون الصادر في

l'information et de la communication de la direction générale de la police nationale ; qu'il définit la notion d'" adresses électroniques " pour l'application des mêmes dispositions législatives ; qu'il prévoit que les internautes qui tentent de se connecter aux sites dont l'accès est bloqué sont dirigés vers une page d'information du ministère de l'intérieur indiquant les motifs de la mesure prise et les voies de recours ; qu'il prévoit en outre que les mesures de blocage sont levées dès que le service a disparu ou que son contenu ne présente plus de caractère illicite ; qu'il précise enfin que la personnalité qualifiée désignée au sein de la Commission nationale de l'informatique et des libertés dispose des services de cette autorité administrative indépendante ;

٢١ يونيو ٢٠٠٤ هي المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ذات الصلة بتكنولوچيا المعلومات والاتصال بالإدارة العامة بالبوليس الوطني ؛ وحدد مفهوم "العنوان الإلكتروني - رابط الموقع" لتطبيق نفس الأحكام التشريعية ؛ كما نص على أن مستخدمي الإنترنت الذين يُقْدمون على الاتصال بالمواقع المحجوبة يتم توجيههم نحو صفحة معلومات خاصة بوزارة الداخلية موضح بها دوافع التدبير الواقع وسبل الطعن عليه ؛ وينص أيضًا على أن تدابير الحجب سيتم رفعها حالما تنتفي الخدمة المذكورة أو لم يعد محتواها يشكل طابعًا غير مشروع ؛ ويحدد أخيرًا أن الشخصية المؤهلة المحددة من قِبَل اللجنة الوطنية لتكنولوچيا المعلومات والحريات تُتاح لها خدمات هذه الهيئة الإدارية المستقلة ؛

5. Considérant que le décret du 4 mars 2015 contesté par la requête n° 389896 précise la procédure selon laquelle est demandé aux exploitants de moteurs de recherche ou d'annuaires le déréférencement des sites incitant à la commission d'actes de terrorisme ou en faisant l'apologie et des sites diffusant des images et représentations de mineurs à caractère pornographique ; qu'il renvoie, pour l'identification de l'autorité administrative mentionnée à l'article 6-1 de la loi du 21 juin

٥. ومن حيث إن الأمر الصادر بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٥ المطعون عليه بموجب صحيفة الدعوى رقم ٣٨٩٨٩٦ حدد الإجراء الذي من خلاله يتم الطلب من مشغلي محركات البحث أو الدليل بمنع إيصال رابط المواقع الحاثة على ارتكاب أفعال إرهابية أو داعية لها والمواقع التي تبث لقطات ومقاطع ذات محتوى إباحي للأطفال ؛ تتم الإحالة، بهدف تحديد الهوية من قبل

2004 et pour les dispositions relatives à la personnalité qualifiée, au décret du 5 février 2015 relatif au blocage des mêmes sites; qu'il prévoit enfin que les mesures de déréférencement sont levées dès que le service a disparu ou que son contenu ne présente plus de caractère illicite;

اللجنة الهيئة الإدارية المذكورة بالمادة ٦-١ من القانون الصادر بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠٠٤ والأحكام الخاصة بالشخصية المؤهلة، للأمر الصدار بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٥ بشأن حجب نفس الواقع ؛ وينص أخيرًا على أن تدابير منع إيصال الرابط يتم رفعها حالما تنتفي الخدمة المذكورة أو لم يعد محتواها يشكل طابعًا غير مشروع ؛

6. Considérant que l'association French Data Network, l'association La Quadrature du Net et la Fédération des fournisseurs d'accès à internet associatifs demandent l'annulation de ces deux décrets;

٦. ومن حيث إن جمعية شبكة المعلومات الفرنسية (French Data Network)، جمعية La Quadrature du Net والاتحاد التعاوني لمقدمي خدمات الإنترنت يطلبون إلغاء هذين الأمرين ؛

Sur la légalité externe :

ومن حيث إنه عن المشروعية الخارجية[١٨] :

7. Considérant, en premier lieu, que le premier alinéa de l'article 6-1 de la loi du 21 juin 2004 prévoit que " l'autorité administrative peut notifier aux [fournisseurs d'accès à Internet] la liste des adresses électroniques des services de communications au public en ligne contrevenant [aux] articles 421-2-5 et 227-23 [du code pénal]. Ces personnes doivent alors empêcher sans délai l'accès à ces adresses "; que le quatrième alinéa

٧. ومن حيث إنه بداءةً فإن الفقرة الأولى من المادة ٦-١ من القانون الصادر في ٢١ يونيو ٢٠٠٤ تنصل على أن ***"السلطة الإدارية تستطيع إخطار مقدمي خدمات الإنترنت بقائمة المواقع الإلكترونية المتصلة بالجمهور عبر الإنترنت المخالفة للمواد أرقام ٤٢١-٢-٥ و٢٢٧-٢٣ من قانون العقوبات هؤلاء الأشخاص يتوجب عليها إذا حجب الدخول***

(١٨) في سبيل بحث مشروعية القرارات الإدارية، يقوم قضاة مجلس الدولة وقضاة المحاكم الإدارية والإدارية الاستئنافية بالنظر أولاً في عناصر المشروعية "الخارجية" للقرار، والتي تشتمل على بحث ركنى الاختصاص والشكل والإجراءات، قبل نظر باقى الأركان في عناصر المشروعية "الداخلية"

de l'article 3 du décret du 5 février 2015 précise que " les utilisateurs des services de communication au public en ligne auxquels l'accès est empêché sont dirigés vers une page d'information du ministère de l'intérieur, indiquant pour chacun des deux cas de blocage les motifs de la mesure de protection et les voies de recours "; que, si elle implique que le serveur du ministère de l'intérieur sera nécessairement destinataire des données de connexion des internautes tentant d'accéder à un site bloqué, cette réorientation des internautes vers une page d'information du ministère de l'intérieur ne constitue qu'une modalité de mise en œuvre du dispositif de blocage prévu par la loi et n'implique pas une atteinte au secret des correspondances qui n'aurait pu être prévue que par celle-ci ; que, dès lors, le moyen tiré de ce que le décret du 5 février 2015 serait entaché d'incompétence sur ce point doit être écarté;

8. Considérant qu'aux termes du quatrième alinéa de l'article 6-1 de la loi du 21 juin 2004 : " L'autorité administrative peut également notifier les adresses électroniques dont les contenus contreviennent aux articles 421-2-5 et 227-23 du code pénal aux moteurs de recherche ou aux annuaires, lesquels prennent toute mesure utile destinée à faire cesser le référencement du service de

إلى تلك المواقع دون تأخير" ؛ وحددت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الأمر الصادر في ٥ فبراير ٢٠١٥ أن ***"مستخدمي خدمات الإنترنت والذين حُجِبَ دخولهم يتم توجيههم نحو صفحة معلومات خاصة بوزارة الداخلية، موضحًا بها بالنسبة لكل حالة من حالتي الحجب دوافع اتخاذ هذا التدبير الوقائي وسبل الطعن عليه"*** ؛ وأن عملية إعادة توجيه مستخدمي الإنترنت نحو صفحة معلومات خاصة بوزارة الداخلية، وإن كانت تعني أن الخادم الخاص بالوزارة سيكون بالضرورة هو مستقبل بيانات الاتصال الخاصة بهؤلاء بعد محاولة دخولهم للموقع المحجوب، فإن هذا لا يشكل إلا وسيلة لتنفيذ آلية الحجب المنصوص عليه بالقانون ولا يشكل اعتداءً على خصوصية المراسلات وهو المُجرّم قانونًا ؛ بالتالي فإن الدفع المبدى بأن الأمر الصادر بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٥ مشوب بعدم الاختصاص في هذا الصدد، يتعين استبعاده ؛

٨. ومن حيث إن نصوص الفقرة الرابعة من المادة ٦-١ من القانون الصادر في ٢١ يونيو ٢٠٠٤ تنص على أن ***"للسلطة الإدارية أيضًا إخطار محركات البحث أو الدليل بالمواقع الإلكترونية والتي يكون محتواها مخالف للمواد ٤٢١-٢-٥ و٢٢٧-٢٣ من قانون العقوبات، الذين يتخذون بدورهم كافة***

communication au public en ligne (...) " ; que l'article 1er du décret du 4 mars 2015 prévoit que l'autorité administrative peut " notifier aux exploitants de moteurs de recherche ou d'annuaires les adresses électroniques dont les contenus contreviennent aux articles 421-2-5 et 227-23 du code pénal selon un mode de transmission sécurisé, qui en garantit la confidentialité et l'intégrité "; que le décret du 4 mars 2015 ne prévoit ainsi aucune restriction à la liberté de communication qui ne résulte déjà de la loi ; que le moyen tiré de ce qu'il serait entaché d'incompétence sur ce point doit donc être écarté;

التدابير التي من شأنها إيقاف إظهار رابط المواقع المذكورة على الإنترنت للجمهور (...)" ؛ وأن المادة الأولى من الأمر الصادر في ٤ مارس ٢٠١٥ تنص على أن السلطة الإدارية تستطيع ***"إخطار مشغلي محركات البحث أو الدليل بوسيلة اتصال مؤمنة بالمواقع الإلكترونية التي يكون محتواها مخالفًا للمواد ٤٢١-٢-٥ و٢٢٧-٢٣ من قانون العقوبات، حفاظًا على السرية والنزاهة"*** ؛ وأن الأمر الصادر في ٤ مارس ٢٠١٥ لم يفرض أي قيد جديد على حرية التواصل سوى ما ورد مسبقًا تنظيمه بالقانون، فإنه، وفقًا لما سبق، يتعين استبعاد الدفع بعدم الاختصاص ؛

9. Considérant, en second lieu, que les associations requérantes soutiennent que les décrets attaqués ont été pris à l'issue d'une procédure irrégulière faute d'avoir été précédés de l'étude d'impact prévue par la circulaire du 17 février 2011 relative à la simplification des normes concernant les entreprises et les collectivités territoriales ; que, toutefois, cette circulaire, adressée par le Premier ministre aux ministres, se borne à fixer des orientations pour l'organisation du travail gouvernemental ; que les associations requérantes ne peuvent dès lors utilement invoquer sa méconnaissance à l'appui de leurs requêtes contre les décrets attaqués;

٩. ومن حيث إنه، ثانيًا، فإن الجمعيات الطاعنة يستندن إلى أن الأوامر المطعون ضدها تم اتخاذها عقب إجراء غير قانوني لعدم سابقة دراسة أثرها المنصوص عليه في المنشور الصادر في ١٧ فبراير ٢٠١١ بشأن تبسيط القواعد المتعلقة بالشركات والوحدات الإقليمية ؛ بيد أن، هذا المنشور، الصادر عن الوزير الأول (رئيس الحكومة) مخاطبًا الوزراء، يقتصر على تحديد توجيهات العمل الحكومي ؛ وأن الجمعيات الطاعنة لا يستطيعون إذا التذرع بإغفاله والاستناد إليه في صحف دعواهم ضد الأوامر محل الدعوى ؛

Sur la légalité interne:

ومن حيث إنه عن المشروعية الداخلية:

En ce qui concerne la méconnaissance de l'article 16 de la Déclaration des droits de l'homme et du citoyen de 1789:

10. Considérant que, ainsi qu'il a été dit, le législateur a chargé l'autorité administrative de déterminer les adresses électroniques à bloquer ou à déréférencer, les décrets attaqués se bornant à désigner l'office central de lutte contre la criminalité liée aux technologies de l'information et de la communication pour l'exercice de cette mission et à préciser la procédure à suivre ; que la conformité des dispositions adoptées sur ce point par le législateur aux exigences constitutionnelles résultant de l'article 16 de la Déclaration des droits de l'homme et du citoyen de 1789 ne saurait être contestée devant le Conseil d'Etat, statuant au contentieux en dehors de la procédure prévue à l'article 61-1 de la Constitution;

وفيما يتعلق بإغفال المادة ١٦ من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر في ١٧٨٩:

١٠. ومن حيث إن، وكما ورد سابقًا، المشرع أوجب على السلطة الإدارية تحديد المواقع الإلكترونية الواجب حجبها أو سحب رابطها، وعليه صدر الأمران محل الدعوى والمقتصران على تعيين المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ذات الصلة بتكنولوچيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ المهمة المذكورة وتحديد الإجراءات المتبعة ؛ وأن تطابق أحكام المشرع في هذا الشأن مع الشروط الدستورية المستمدة من المادة ١٦ من إعلان حقوق الإنسان والمواطن في ١٧٨٩ من عدمه لا يتم نظره أمام مجلس الدولة، مما يتعين معه الفصل في النزاع دون التطرق لهذا الإجراء المنصوص عليه في المادة ٦١-١ من الدستور ؛

En ce qui concerne l'atteinte disproportionnée à la liberté d'expression garantie par l'article 10 de la convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales:

11. Considérant qu'aux termes de l'article 10 de la convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales : " 1. Toute personne a droit à la liberté d'expression. Ce droit comprend la liberté d'opinion et la liber-

وفيما يتعلق بالانتهاك غير المتناسب وحرية التعبير المكفولة بالمادة ١٠ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية:

١١. ومن حيث إن أحكام المادة ١٠ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية تنص على أن "١ - ***لكل إنسان الحق في حرية التعبير. هذا الحق يشمل***

حرية اعتناق الآراء وتلقى وتقديم المعلومات والأفكار دون تدخل من السلطة العامة، وبصرف النظر عن الحدود الدولية. وذلك دون إخلال بحق الدولة في أن تضع نظامًا للتراخيص بالنسبة لمؤسسات الإذاعة والتلفزيون والسينما. / ٢ - ممارسة هذه الحريات يتضمن واجبات ومسئوليات. لذا يجوز إخضاعها لشكليات إجرائية، وشروط، وقيود، وعقوبات محددة في القانون، تقتضيها الضرورة في مجتمع ديمقراطي، لصالح الأمن القومي، وسلامة الأراضي، وأمن الجماهير وحفظ النظام ومنع الجريمة، وحماية الصحة والآداب، واحترام حقوق الآخرين، ومنع إفشاء الأسرار، أو تدعيم السلطة وحياد القضاء" ؛ وأن مفاد هذه الأحكام أن القيود المفروضة على حرية التعبير لا يمكن أن يُسمح بفرضها إلا إذا كانت منظمة مسبقًا في القانون، وتكون غاياتها مشروعة وملائمة، ضرورية ومتناسبة مع الهدف المنشود ؛

té de recevoir ou de communiquer des informations ou des idées sans qu'il puisse y avoir ingérence d'autorités publiques et sans considération de frontière. Le présent article n'empêche pas les Etats de soumettre les entreprises de radiodiffusion, de cinéma ou de télévision à un régime d'autorisations. / 2. L'exercice de ces libertés comportant des devoirs et des responsabilités peut être soumis à certaines formalités, conditions, restrictions ou sanctions prévues par la loi, qui constituent des mesures nécessaires, dans une société démocratique, à la sécurité nationale, à l'intégrité territoriale ou à la sûreté publique, à la défense de l'ordre et à la prévention du crime, à la protection de la santé ou de la morale, à la protection de la réputation ou des droits d'autrui, pour empêcher la divulgation d'informations confidentielles ou pour garantir l'autorité et l'impartialité du pouvoir judiciaire"; qu'il résulte de ces stipulations que les restrictions apportées à la liberté d'expression ne peuvent être autorisées que si elles sont prévues par la loi, répondent à des finalités légitimes et sont adaptées, nécessaires et proportionnées à l'objectif poursuivi;

١٢. ومن حيث إنه، أولًا، فإن آليات الحجب وسحب الرابط المنصوص عليها في الأوامر المطعون ضدها تتبنى أهدافًا مشروعة وهي: من ناحية، منع دخول مستخدمي الإنترنت

12. Considérant, en premier lieu, que les dispositifs de blocage et de déréférencement prévus par les décrets attaqués ont pour objectifs légitimes, d'une part, de restreindre, pour les internautes de bonne foi, l'accès aux sites provoquant à des actes de terro-

حسني النية على المواقع الحاثة على الأفعال الإرهابية أو الداعية لها والمواقع التي تبث لقطات ومقاطع للقصر ذات محتوى إباحي، ومن ناحية أخرى، إعاقة الدخول الطوعي من بعض مستخدمي الإنترنت على هذا المحتوى ؛

risme ou en faisant l'apologie et aux sites diffusant des images et représentations de mineurs à caractère pornographique et, d'autre part, de gêner l'accès volontaire de certains internautes à ces contenus;

١٣. ومن حيث إنه، ثانيًا، وفى إطار الأهداف المُشار إليها، فإن مُجرد توافر الوسائل الفنية التي تُمكِن البعض للبعض من اختراق الحجب أو سحب رابط المواقع التي يكون محتواها منافٍ للقانون، لا يمكن أن يجعل بذاته هذه الآليات غير ملائمة للأهداف المنشودة ؛

13. Considérant, en deuxième lieu, qu'au regard de ces objectifs, la circonstance qu'il serait techniquement possible, pour certains, de contourner le blocage ou le déréférencement des sites au contenu illégal ne peut conduire à regarder ces dispositifs comme inadaptés aux objectifs poursuivis;

١٤. ومن حيث إنه، ثالثًا، فإن أحكام المادة العاشرة من الاتفاقية آنفة الذكر لم تقصر الأمر باتخاذ تدابير الحجب وسحب الرابط قيد النظر على المحكمة وحدها دون غيرها ؛

14. Considérant, en troisième lieu, qu'il ne résulte pas des stipulations précitées de l'article 10 de la convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales que les mesures de blocage et de déréférencement en cause ne puissent être ordonnées que par un juge;

١٥. ومن حيث إنه، رابعًا، فإن المخاطر المحدودة للحجب الناتجة عن تقنية الحجب باستخدام الرابط (domaine) لا يمكن أن تؤدي إلى اعتبارها غير متناسبة مع أحكام الحجب المنصوص عليها في المادة ٦-١ من القانون الصادر في ٢١ يونيو ٢٠٠٤ ؛ وأنه قد خلت الأوراق من وجود آليات أخرى تنطوي على تدخل أقل في ممارسة الافراد

15. Considérant, en quatrième lieu, que les risques limités de " surblocage " résultant de la technique du blocage par nom de domaine ne sauraient conduire à regarder comme disproportionné le dispositif de blocage prévu par l'article 6-1 de la loi du 21 juin 2004 ; qu'il ne ressort pas des pièces du dossier que d'autres dispositifs, impliquant une ingérence dans l'exercice des droits des individus moins forte, permettraient d'atteindre les objectifs poursuivis;

لحقوقهم، وبما يسمح بالوصول إلى الأهداف المنشودة ؛

١٦. ومن حيث إنه، خامسًا، فإن الفقرة الثالثة من المادة ٦-١ من القانون الصادر في ٢١ يونيو ٢٠٠٤ تنص على إرسال قائمة المواقع الإلكترونية المحجوبة أو المسحوب رابطها إلى الشخصية المؤهلة المعينة من داخل اللجنة الوطنية لتكنولوچيا المعلومات والحريات، والتي تقوم بـ ***"التأكد من قانونية وتوافر متطلبات، وتحديث اتصالات واستخدامات القائمة"***، ويمكن لها إصدار توصيات للسلطة الإدارية، وعند الاقتضاء، اللجوء للقاضي الإداري ؛ وأن المادتان رقما ٥ من الأمرين المطعون عليهما تنصان على أن تلك الشخصية المؤهلة ***"تتمتع لممارسة مسئولياتها بخدمات اللجنة الوطنية لتكنولوچيا المعلومات والحريات"***، وتستطيع أن تستفيد بمساعدة مترجم وإرسال أسباب طلبات السحب الموجهة للمحررين ومستضيفي المواقع ؛ وأن تتمتع كذلك بالموارد البشرية، الفنية والمالية الضرورية بهدف التأكد من قانونية طلبات الحجب وسحب الروابط المقدمة عن طريق السلطة الإدارية ؛ وأن قرار هذه الأخيرة يكون كذلك قابل للطعن في أي وقت ومن أي صاحب مصلحة أمام القاضي الإداري،

16. Considérant, en cinquième lieu, que le troisième alinéa de l'article 6-1 de la loi du 21 juin 2004 prévoit la transmission de la liste des adresses électroniques à bloquer ou à déréférencer à une personnalité qualifiée, désignée en son sein par la Commission nationale de l'informatique et des libertés, qui " s'assure de la régularité et des conditions d'établissement, de mise à jour, de communication et d'utilisation de la liste", peut émettre des recommandations à l'autorité administrative et, le cas échéant, saisir le juge administratif ; que les articles 5 des décrets attaqués prévoient que cette personnalité qualifiée " dispose pour l'exercice de ses fonctions des services de la Commission nationale de l'informatique et des libertés ", peut bénéficier de l'assistance d'un interprète et se voit transmettre les motifs des demandes de retrait adressés aux éditeurs et aux hébergeurs ; qu'elle dispose ainsi des moyens humains, techniques et financiers nécessaires pour s'assurer de la régularité des demandes de blocage et de déréférencement formulées par l'autorité administrative; que la décision de cette dernière est par ailleurs susceptible d'être contestée à tout moment et par toute personne intéressée devant le juge administratif, le cas échéant en référé ; qu'enfin, les articles 4 des décrets attaqués prévoient

que " l'office central de lutte contre la criminalité liée aux technologies de l'information et de la communication vérifie au moins chaque trimestre que les adresses électroniques notifiées ont toujours un contenu présentant un caractère illicite " et que, si tel n'est plus le cas, ces adresses sont retirées de la liste et les mesures de blocage et de déréférencement levées; que, contrairement à ce qui est soutenu, ces différents éléments sont de nature à permettre une mise en œuvre des dispositifs de blocage et de déréférencement contestés sans atteinte disproportionnée à la liberté d'expression;

وعند الاقتضاء بصفة مستعجلة ؛

وأخيرًا فإن المادتان الرابعتان من الأمرين المطعون ضدهما ينصان على أن "***المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات له أن يتحقق على الأقل كل ثلاثة أشهر من أن المواقع الإلكترونية المُخطَرة لا يزالوا يعرضون محتوى ذو طابع غير قانوني***" ، وأنه، متى اختلف الحال، يتم سحب هذه المواقع من القائمة وتُرفع تدابير الحجب وسحب الروابط ؛ وأنه، على عكس ما تم إسناده في الدفوع، هذه العوامل المختلفة ذات طبيعة تسمح بنفاذ أحكام الحجب وسحب الروابط المتنازع بشأنها دون اعتداءٍ غير متناسب على حرية التعبير ؛

En ce qui concerne la méconnaissance du principe de confiance légitime, du principe de sécurité juridique et de l'objectif à valeur constitutionnelle de clarté et d'intelligibilité de la norme:

وفيما يتعلق بالدفع بمُخالفة الأمرين المطعون عليهما لمبدأ الثقة المشروعة، ومبدأ الحماية القانونية وهدف وضوح وشمول القاعدة القانونية المكفول دستوريًا:

17. Considérant que le principe de confiance légitime, qui est au nombre des principes généraux du droit de l'Union européenne, ne trouve à s'appliquer dans l'ordre juridique national que dans le cas où la situation juridique dont a à connaître le juge administratif français est régie par le droit communautaire ; qu'aucun texte de droit de l'Union, notamment pas la directive du Parlement européen et du Conseil du 12

١٧. ومن حيث إن مبدأ الثقة المشروعة، والذي يعد أحد المبادئ العامة لقانون الاتحاد الأوروبي، والذي يكون تطبيقه في القانون الداخلي مقترن بتنظيم الحالة المعروضة أمام القاضي الإداري من قِبَل القانون الأوروبي ؛ وأنه لا يوجد نص في قانون الاتحاد، بما في ذلك التوجيه الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس في ١٢ يوليو ٢٠٠٢ بشأن معاملة

البيانات ذات الطابع الشخصي وحماية الحياة الخاصة في مجال الاتصالات الإلكترونية، ينظم أساليب الحجب وسحب روابط المواقع ذات المحتوى غير المشروع ؛ وأنه، بالتالي، لا تستطيع الجمعيات الطاعنة الدفع بمخالفة الأمرين لمبدأ الثقة المشروعة ؛

juillet 2002 concernant le traitement des données à caractère personnel et la protection de la vie privée dans le secteur des communications électroniques, n'a pour objet de régir les modalités de blocage et de déréférencement de sites au contenu illicite ; que, par suite, les associations requérantes ne peuvent utilement invoquer le principe de confiance légitime;

١٨. ومن حيث إن أحكام الأمرين المطعون ضدهما ليست غامضة بل محددة بشكلٍ كاف؛ ومن ثم، وعلى عكس ما تم الإشارة إليه في الدفوع، فهي لم تغفل مبدأ الحماية القانونية أو هدف وضوح القاعدة القانونية المكفول دستوريًا ؛

18. Considérant que les dispositions des décrets attaqués ne sont pas équivoques et sont suffisamment précises ; qu'ainsi, contrairement à ce qui est soutenu, elles ne méconnaissent, pour ce motif, ni le principe de sécurité juridique ni l'objectif à valeur constitutionnelle de clarté et d'intelligibilité de la norme;

وفيما يتعلق بمُخالفة الفقرة الأولى من المادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية:

En ce qui concerne la méconnaissance du paragraphe 1 de l'article 6 de la convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales:

١٩. ومن حيث إن أحكام الحجب وسحب الروابط محل النزاع، والتي يكمن هدفها في حجب الولوج، الطوعي وغير الإرادي، على محتوى غير قانوني، تعد من تدابير البوليس الإداري (سلطة الضبط الإداري)؛ وأنه، بالتالي، وفي كل الأحوال، لا يمكن الدفع بمخالفة مبدأ حق الدفاع أو أحكام الفقرة الأولى من المادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ؛

19. Considérant que les dispositifs de blocage et de déréférencement litigieux, dont l'objectif rappelé plus haut est de restreindre l'accès, volontaire ou involontaire, à des contenus illicites, constituent des mesures de police administrative ; que, par suite, et en tout état de cause, ni le principe général des droits de la défense ni les stipulations du paragraphe 1 de l'article 6 de la convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales ne peuvent être utilement invoqués;

وفيما يتعلق بالدفع بمُخالفة القواعد المنظمة لتنفيذ معاملة البيانات ذات الطابع الشخصي والاعتداء على الحياة الخاصة وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي :

٢٠. ومن حيث إن المادة الثانية من القانون الصادر في ٦ يناير ١٩٧٨ بشأن تكنولوجيا المعلومات، السجلات والحريات تنص على أن : ***"يُطبق هذا القانون على المعاملات الآلية للبيانات ذات الطابع الشخصي، كذلك على المعاملات غير الآلية للبيانات ذات الطابع الشخصي المحفوظة أو المطلوب إدراجها في السجلات (...). وتعتبر من البيانات ذات الطابع الشخصي كل عملية أو مجموعة عمليات تحتوي على بيانات بهذا الشكل، أيًا ما كانت الطريقة المستخدمة معها، وعلى الأخص عمليات الجمع، التحصيل، التنظيم، الحفظ، المواءمة أو التعديل، الاسترجاع، المشاورة، الاستخدام، التواصل بالإرسال، البث أو أي شكل آخر متاح، الربط أو الترابط الشبكي، كذلك الإغلاق الهوائي، الحذف أو الإتلاف"*** ؛ وأنه، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفقرة الأولى من المادة ل ٣٤-١ من قانون البريد والاتصالات الإلكترونية لا يُطبق إلا على ***"معاملات البيانات ذات الطابع الشخصي ضمن إطار تقديم خدمات الاتصالات الإلكترونية"*** ؛ وأنه، ونتاجًا لذلك يصبح الخادم الخاص بوزارة

En ce qui concerne la méconnaissance des règles encadrant la mise en œuvre d'un traitement de données à caractère personnel et sur l'atteinte à la vie privée et à la protection des données à caractère personnel:

20. Considérant qu'aux termes de l'article 2 de la loi du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés : " La présente loi s'applique aux traitements automatisés de données à caractère personnel, ainsi qu'aux traitements non automatisés de données à caractère personnel contenues ou appelées à figurer dans des fichiers (...). Constitue un traitement de données à caractère personnel toute opération ou tout ensemble d'opérations portant sur de telles données, quel que soit le procédé utilisé, et notamment la collecte, l'enregistrement, l'organisation, la conservation, l'adaptation ou la modification, l'extraction, la consultation, l'utilisation, la communication par transmission, diffusion ou toute autre forme de mise à disposition, le rapprochement ou l'interconnexion, ainsi que le verrouillage, l'effacement ou la destruction. "; que, par ailleurs, selon ses termes mêmes, le I de l'article L. 34-1 du code des postes et des communications électroniques ne s'applique qu'au " traitement des données à caractère personnel dans le cadre de la fourniture de services de communication électronique"; que, s'il a pour conséquence que le serveur du mi-

nistère de l'intérieur sera destinataire des données de connexion des internautes tentant d'accéder à un site bloqué, le dispositif de réorientation vers une page d'information de ce ministère prévu par l'article 3 du décret du 5 février 2015 n'implique pas, par lui-même et en l'absence de dispositions en ce sens, la mise en place d'un traitement de données à caractère personnel au sens des dispositions précitées ; que, dès lors que les décrets attaqués n'autorisent pas l'autorité administrative à effectuer une quelconque opération sur les données de connexion qu'elle reçoit, le moyen tiré de la méconnaissance des dispositions de la loi du 6 janvier 1978 et de l'article L. 34-1 du code des postes et des communications électroniques ainsi que le moyen tiré de l'atteinte à la vie privée ou à la protection des données à caractère personnel ne peuvent qu'être écartés;

21. Considérant qu'il résulte de tout ce qui précède, sans qu'il soit besoin de statuer sur la fin de non-recevoir opposée par le ministre de l'intérieur, que les associations requérantes ne sont pas fondées à demander l'annulation des décrets qu'elles attaquent; que leurs conclusions présentées au titre des dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative ne peuvent, par suite, qu'être rejetées;

الداخلية هو المستقبل لبيانات الاتصال لمستخدمي الإنترنت المُقْدِمين على الولوج إلى أحد المواقع المحجوبة، فإن آلية إعادة التوجيه نحو صفحة معلومات خاصة بالوزارة المذكورة والمنصوص عليها في المادة ٣ من الأمر الصادر في ٥ فبراير ٢٠١٥ لا تعني، في مجملها ومع خلو النصوص من ما يفيد ذلك، وجود معاملة للبيانات ذات الطابع الشخصي وفقًا للأحكام السابق ذكرها ؛ وأنه، ووفقًا لما انتهينا إليه من أن الأمران المطعون ضدهما لا يخولان للسلطة الإدارية ممارسة أي عملية إلكترونية من أي شكل على بيانات الاتصال التي تستقبلها، يُستبعد كل من الدفع بمُخالفة أحكام القانون الصادر في ٦ يناير ١٩٧٨ والمادة ل. ٣٤-١ من قانون البريد والاتصالات الإلكترونية وكذلك الدفع بالاعتداء على الحياة الخاصة أو على حماية البيانات ذات الطابع الشخصي ؛

٢١. ومن حيث إنه، وبِناءً على كل ما سبق، ودون حاجة لبحث الدفع بعدم القبول الشكلي المقدم من وزير الداخلية، يكون طلب الجمعيات الطاعنة غير قائم على سندٍ من القانون ؛ وتكون طلباتهم المقدمة في ضوء أحكام المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري جديرة بالرفض ؛

D E C I D E: حكمت المحكمة[١٩] :

Article 1er: L'intervention de la société Article 19 est admise.

المادة الأولى : قبول تدخل جمعية المادة ١٩ (société Article 19)

Article 2: Les requêtes de l'association French Data Network, de l'association La Quadrature du Net et de la Fédération des fournisseurs d'accès à internet associatifs sont rejetées.

المادة الثانية : رفض الدعويين المقامين من جمعية شبكة البيانات الفرنسية French Data Network، وجمعية La Quadrature du Net والاتحاد التعاوني لمقدمي خدمات الإنترنت.

Article 3: La présente décision sera notifiée à l'association French Data Network, à l'association La Quadrature du Net, à la Fédération des fournisseurs d'accès à internet associatifs, au Premier ministre et au ministre de l'intérieur. Copie sera adressée à la société Article 19.

المادة الثالثة : إعلان القرار الماثل إلى جمعية شبكة البيانات الفرنسية French Data Network، وجمعية La Quadrature du Net، والاتحاد التعاوني لمقدمي خدمات الإنترنت، ووزير الداخلية. وإرسال صورة منه لجمعية المادة ١٩ (société Article 19).

(١٩) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "قررت" Décide، وهى بذلك لا تستخدم لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى.

(ح) حقوق وحريات

(٩) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن حق المرضى الأجانب في الإقامة على الأراضي الفرنسية

CE N° 301640, 7 avril 2010

ترجمة وتقديم

القاضى/ محمد رفاعى

النائب بمجلس الدولة

كلمات رئيسية

تصاريح الإقامة – مشروعية قرارات ابعاد وابعاد الأجانب – حماية المرضي الأجانب – البحث في مدي توافر سبل الرعاية والعلاج بالبلد المرحل إليها – الاستفدة الفعلية من سبل الرعاية والعلاج – مراعاة الظروف الشخصية للأجنبي.

تمهيد

تتجلي أهمية حكم مجلس الدولة الفرنسي الصادر بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١٠ في ترسيخ مبدأ حماية المرضي الأجانب المقيمين على الأراضي الفرنسية والتي لا تتوفر بشأنهم إمكانيات الحصول على العلاج اللازم في بلادهم، وذلك ضد قرارات الابعاد التي قد تصدرها السلطات الإدارية بحقهم في ظل عدم حيازتهم على تصريح بالأقامة.

وقد ظهرت بوادر هذا المبدأ في فرنسا منذ عام ١٩٩٧، وذلك بالقانون رقم ٩٧-٣٣٦ الصادر بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٩٧ والذي ناولت أحكامه العديد من المحاور ذات الصلة بموضوع الهجرة، كما نص صراحةً على عدم إمكانية ابعاد الأجانب ممن هم أصحاب الأمراض الخطرة والتي تستوجب الرعاية الازمة والتي قد ينتج عن عدم توافرها أخطار بالغة الخطورة على الشخص الأجنبي، وذلك بشرط عدم توفر سبل العلاج والرعاية المناسبة للمرض في موطن الشخص المعني.(٢٠) هذا، على الرغم من إقرار القانون رقم ٩٧-٣٣٦ من قبل السلطة التشريعية بفرنسا، إلا انه لم يدخل حيز التنفيذ، حيث جاء هذا القانون قبل عدة أسابيع من حل مجلس النواب الفرنسي الذي أقره.

وعن أول حماية قانونية حقيقية لحقوق المرضي الأجانب المقيمين بفرنسا، فقد جاءت بموجب أحكام القانون رقم ٩٨-٣٤٩ الصادر بتاريخ ١١مايو ١٩٩٨ والذي قد منح حق الإقامة والعمل " للأجانب المقيمين بفرنسا والذي تتطلب حالتهم الصحية للرعاية الطبية والتي قد يترتب على عدم توافرها آثار بالغة الخطورة عليه، وذلك بشرط عدم تمكنه فعلياً من الحصول على العلاج المناسب للمرض في موطنه الأصلي ".

وبالنظر إلى الأحكام سالفة البيان، نجد إنه على الرغم من تشابهها، إلا أن أحكام القانون رقم ٩٨-٣٤٩ الصادر بتاريخ ١١مايو ١٩٩٨ قد استحدثت عنصر الفعلية على شرط عدم التمكن من الحصول على سبل الرعاية والعلاج الماسبة للمرض بالدولة المرحل إليها، الأمر الذي نتج عنه نشوء عدة اختلافات بشأن تفسير تلك القاعدة بين مختلف المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية بفرنسا. كما أن الأحكام القضائية السابقة على الحكم محل

(٢٠) « l'étranger atteint d'une pathologie grave nécessitant un traitement médical dont le défaut pourrait entraîner pour lui des conséquences d'une exceptionnelle gravité, sous réserve qu'il ne puisse effectivement bénéficier d'un traitement approprié dans le pays de renvoi ».

الدراسة كانت قد أخذت بالتفسير الضيق لأحكام قانون دخول الأجانب وإقامتهم وحق اللجوء، وذلك فيما يخص مراعاة سبل الرعاية والعلاج الفعلية المتوفرة على أرض الواقع للأجنبي في موطنه الأصلي.

ولما كان ذلك، إلى إنه بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١٠ قد صدر حكمين من مجلس الدولة الفرنسي اعتبر في صدد كل منهما أن إمكانية الاستفادة " الفعلية " من سبل العلاج المناسبة لمرض الشخص الأجنبي في موطنة الأصلي لا تتضمن فقط وجود العلاج المناسب للمرض في الموطن الأصلي، بل أشتملت أيضاُ على فرص الاستفادة الحقيقية للشخص الأجنبي وفقاً لمواردة الشخصية وكذلك وفقاً لفرصه في الحصول على تمويل للعلاج. وبذلك، فقد اعتبر مجلس الدولة الفرنسي أن عدم توافر سبل الرعاية الصحية من شأنه أن يكون ناتجاً عن ظروف استثنائية نابعة من الأوضاع الشخصية للشخص المعني، كما أكد على وجوب مراعاة هذا العنصر عند النظر إلى مدي إمكانية هذا الشخص من الحصول على سبل العلاج الرعاية المناسبة لمرضه بموطنه الأصلي. الأمر الذي نرى معه تأثير بالغ الأهمية على مشروعية قرارات الإبعاد التي قد تصدرها السلطات الإدارية بشأن أحد المرضي الأجانب.

الملخص:

يتناول هذا الحكم آثار أحكام الفقرة العاشرة من المادة ل.٥١١-٤ من قانون دخول وإقامة الأجانب واللجوء الفرنسي، والتي أوضحتها الأعمال البرلمانية السابقة على اعتماد القانون رقم ٩٧-٣٩٦ من القانون الصادر بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٧ بفرنسا، ومن أهم تداعيات تلك الأحكام هي التزام السلطة الإدارية بالتأكد عند نظرها لحالة ابعاد أحد الأجانب من الإقليم الوطني، وفي ضوء ما جاء بالرأي الصادر عن الطبيب المذكور بالمادة ٧-٦ من الأمر رقم ٤٦-١٥٧٤ بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٥٦، من أن قرارها هذا لا يمكنه أن يترتب علية عواقب بالغة خطورة على الحالة الصحية للشخص المعني، لا سيما وأن تقدر، تحت رقابة القاضي الإداري، طبيعة وجسامة المخاطر التي قد تنتج عن عدم توفر الرعاية الطبية في بلد العودة. وإنه حال عدم توافر تلك الرعاية - الأمر الذي قد ينتج عنه آثار بالغة الخطورة على صحة الشخص المعني- فإن السلطة الإدارية لا يمكنها حال ذلك أن تصدر قراراً مشروعاً بابعاد الشخص الأجنبي إلا في حالة توافر فرص للعلاج المناسبة للحالة المرضية محل النظر في بلد العودة.

كما تطرق الحكم إلى فرضية إدعاء الشخص المعني عدم إمكانيته من الاستفادة من فرص العلاج المناسبة رغم توافرها على أرض الواقع، وذلك إما لكونها غير متاحة لعامة الشعب، لا سيما نظراً إلى ارتفاع تكاليف العلاج أو لغياب سبل الرعاية المناسبة، أو لأنه على الرغم من كونها متاحة، إلا إنه توجد لدي الشخص المعني ظروف خاصة استثنائية من شأنها أن تمنعه فعلياً من الحصول على تلك الرعاية الطبية. وقد أكدت المحكمة على إنه في جميع الأحوال، فإنه يتعين على ذات الجهة الإدارية تقرير ما إذا كان الشخص المعني بإمكانه فعلياً تلقي العلاج المناسب في بلد العودة، وذلك في ضوء كافة المعلومات التي تتوافر لديها.

وبهذا الصدد، وتطبيقاً لما تقدم على الطعن الماثل، فأنه وإن ثبت وجود مخاطر حقيقية لمرض الشخص المعني بما يتوجب معه ضرورة تلقي هذا الأخير للعلاج، فإنه على الرغم من ذلك، فقد وجد أن إمكانيات العلاج المناسبة لمرض السكري وغيرها من الأمراض التي يعاني منها الشخص المعني تعد متوافرة في تونس (موطن الشخص المعني)، كما أن نظام الرعاية الصحية بتونس يكفل الرعاية لمحدودي الدخل أو لهؤلاء الذين تقل مواردهم المالية عن الحد الأدني.

وأخيراً فقد توصلت هيئة المحكمة إلى أن الأوضاع الشخصية للشخص المعني لا تشكل أي ظروف استثنائية من شأنها أن تمنعه من الاستفادة من تلك الرعاية الطبية الأمر الذي حكمت معه بإلغاء حكم الإدارية الاستئنافية بباريس الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦.

N° 301640	الطعن رقم ٣٠١٦٤٠
Publié au recueil Lebon	حكم منشور في مجموعة Lebon
Section du Contentieux	القسم القضائي
M. Stirn, president	السيد/ Stirn، رئيساً
M. Bruno Chavanat, rapporteur ;	السيد/ Bruno Chavanat، القاضي المقرر؛
M. Guyomar Mattias, rapporteur public ;	السيد/ Guyomar Mattias، مفوض الدولة؛
SCP ORTSCHEIDT, avocat ;	الشركة المدنية المهنية[٢١] SCP ORTSCHEIDT، محام(ون)؛
Lecture du mercredi 7 avril 2010	جلسة النطق بالحكم يوم الأربعاء السابع من أبريل عام ٢٠١٠

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANÇAIS
باسم الشعب الفرنسي

بعد الإطلاع على الصحيفة المودعة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٠٧ بسكرتارية القسم القضائي بمجلس الدولة، والمقدمه من وزير الدولة، وزير الداخلية وإدارة شئون الإقليم، طالباً في ختامها الحكم بإلغاء الحكم الصادر من المحكمه الإدارية الاستئنافية بباريس بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، والتي بموجبه قد

Vu le pourvoi, enregistré le 15 février 2007 au secrétariat du contentieux du Conseil d'tat, présenté par le MINISTRE D'ETAT, MINISTRE DE L'INTERIEUR ET DE L'AENAGEMENT DU TERRITOIRE; le MINISTRE D'TAT, MINISTRE DE L'INTERIEUR ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE demande au Conseil d'Etat d'annuler l'arrêt du 15 dé-

(٢١) تمارس مهنة المحاماة بفرنسا في إطار " شركات مدنية مهنية " ينظمها كل من القانون الصادر بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٦٦، والمرسوم الصادر بتاريخ ٢٠/ ٧/ ١٩٩٢ بفرنسا.

حكمت برفض الطعن المقدم من مُدير الأمن والذي كان يهدف من ناحية، إلى إلغاء حكم المحكمة الإدارية بباريس الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٠٥ والتي حكمت فية بإلغاء قراره الصادر بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن إبعاد السيد/ Okba B A.، ومن ناحية أخرى إلى رفض الطلب المقدم من هذا الأخير أمام المحكمة الإدارية بباريس؛

cembre 2006 par lequel la cour administrative d'appel de Paris a rejeté la requête du préfet de police tendant d'une part, à l'annulation du jugement du 4 novembre 2005 par lequel le tribunal administratif de Paris a annulé son arrêté du 15 septembre 2005 décidant la reconduite à la frontière de M. Okba B A, d'autre part au rejet de la demande présentée par M. A devant le tribunal administratif de Paris

وبالإطلاع على المستندات الأخري المرفقة بملف الدعوي؛

Vu les autres pièces du dossier;

وعلى الاتفاقية الاوروبية لحقوق الإنسان؛

Vu la convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales ;

وعلى قانون دخول وإقامة الاجانب و حق اللجوء؛

Vu le code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile;

والقانون رقم ٩١- ٦٧٤ الصادر بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٩١؛

Vu la loi n° 91-647 du 10 juillet 1991;

والأمر رقم ٤٦-١٥٧٤ الصادر بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٤٦؛

Vu le décret n° 46-1574 du 30 juin 1946;

والقرار الصادر بتاريخ ٨ يوليو ١٩٩٩ والخاص بشأن حالات تشكيل الآراء الطبية الخاصة بالمرضي الاجانب المذكورين بالمادة ٧-٥ من الأمر رقم ٤٦-١٥٧٤ الصادر بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٤٦ المعدل؛

Vu l'arrêté du 8 juillet 1999 relatif aux conditions d'établissement des avis médicaux concernant les étrangers malades prévus à l'article 7-5 du décret n° 46-1574 du 30 juin 1946 modifié;

وقانون القضاء الإداري ؛

Vu le code de justice administrative;

وبعد الاستماع بالجلسة العلنية إلى:

Après avoir entendu en séance publique:

- le rapport de M. Bruno Chavanat, Maître des Requêtes,

- les observations de la SCP Ortscheidt, avocat de M. Okba B A,

- les conclusions de M. Mattias Guyomar, rapporteur public;

La parole ayant été à nouveau donnée à la SCP Ortscheidt, avocat de M. Okba B A;

Considérant qu'aux termes de l'article L. 511-4 du code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile dans sa rédaction en vigueur à la date de la décision litigieuse : " Ne peuvent faire l'objet d'une mesure de reconduite à la frontière en application du présent chapitre (...) 10° L'étranger résidant habituellement en France dont l'état de santé nécessite une prise en charge médicale dont le défaut pourrait entraîner pour lui des conséquences d'une exceptionnelle gravité, sous réserve qu'il ne puisse effectivement bénéficier d'un traitement approprié dans le pays de renvoi. (...) " ; qu'aux termes de l'article 7-5 du décret n° 46-1574 du 30 juin 1946 alors en vigueur, pris en application de ces dispositions et codifié depuis aux articles R. 313-22 et R. 511-1 du code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile : " le préfet délivre la carte de séjour temporaire, au vu de l'avis émis par le médecin inspecteur de santé publi-

– تقرير السيد/ Bruno Chavanat، النائب بمجلس الدولة،

– ملاحظات الشركة المدنية المهنية/ SCP Ortscheidt، محامي السيد/ Okba B A،

– الرأي القانوني للسيد/ Mattias Guyomar، مفوض الدولة؛

قد أُعطيت الكلمة مرة أخرى لمحامي السيد/ Okba B A؛

ومن حيث إنه بمقتضي أحكام المادة ل.٥١١-٤، من قانون دخول وإقامة الأجانب، في ضوء أحكامه السارية في تاريخ صدور القرار محل الطعن: فإنه ***" لا يجوز تطبيق إجراء الابعاد تطبيقاً لهذا النص (...) ١٠- الأجنبي المقيم بصورة اعتيادية بفرنسا والذي تتطلب حالته الصحية للرعاية الطبية والتي قد يترتب على غيابها عواقب بالغة الخطورة عليه، وذلك بشرط عدم تمكنه فعلياً من الحصول على العلاج المناسب بالبلد المُرحل إليها. (...)"*** ؛ وحيث إنه وفقاً لأحكام المادة ٧-٥ من الأمر الصادر رقم ٤٦-١٥٧٤ بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٤٦، الساري آنذاك، والذي اخذ بأحكامه التي قننت بالمادة ر.٣١٣-٢٢ و ر.٥١١-١، من قانون دخول وإقامة الأجانب وحق اللجوء: ***"يصدر المحافظ تصريحاً مؤقتاً بالإقامة، وذلك في ضوء ما يرتأيه الطبيب مفتش***

الصحة العامة بمديرية الشؤون الصحية والاجتماعية المختصة وفقاً لمحل إقامة الشخص المعني. (...) ويصدر هذا الرأي في ضوء(الأوضاع المحددة بقرار الوزير المعني بالإدماج المجتمعى، الوزير المعني بالشئون الصحية، ووزير الداخلية، وذلك استناداً، من ناحية، إلى التقرير المُعد من الطبيب المُعتمد أو الطبيب الممارس، ومن ناحية أخرى، إلى المعلومات المتاحة عن فرص العلاج في الموطن الاصلي للشخص المعني. (...) وعن مفهوم الحالة الصحية الذي عرفته الفقرة الثامنة من المادة ٢٥ من مرسوم ٢ نوفمبر ١٩٤٥ السالف ذكره، فإن ن هذا التعريف يعد مبنياً وفقاً لنفس الأوضاع المنصوص عليها بتلك المادة"؛ حيث يتبين من تلك الاحكام أن الحاله الصحية لأحد الأجانب المرحلين، المعرفة بالفقرة الثامنه من المادة ٢٥ من مرسوم ٢ نوفمبر ١٩٤٥، والتي استبدِلت بالفقرة العاشرة من المادة ل.٥١١-٤، من قانون دخول وإقامة الاجانب وحق اللجوء، الساري في ظل العمل بقرار الابعاد محل الطعن، يجب أن تقدر وفقاً لنفس الاشتراطات التي تسري بشأن الأجانب طالبي تصاريح الإقامة؛ وحيث إنه بموجب أحكام المادة الأولي من القرار الصادر بتاريخ ٨ يوليو ١٩٩٩، والذي أخذ بتطبيق تلك

que de la direction départementale des affaires sanitaires et sociales compétente au regard du lieu de résidence de l'intéressé. (...) Cet avis est émis dans les conditions fixées par arrêté du ministre chargé de l'intégration, du ministre chargé de la santé et du ministre de l'intérieur, au vu, d'une part, d'un rapport médical établi par un médecin agréé ou un praticien hospitalier et, d'autre part, des informations disponibles sur les possibilités de traitement dans le pays d'origine de l'intéressé. (...) L'état de santé défini au 8° de l'article 25 de l'ordonnance du 2 novembre 1945 précitée est constaté dans les mêmes conditions que celles qui sont prévues aux deux premiers alinéas du présent article " ; qu'il résulte de ces dispositions que l'état de santé d'un étranger faisant l'objet d'une mesure d'éloignement, défini au 8° de l'article 25 de l'ordonnance du 2 novembre 1945 auquel s'était substitué, à la date d'intervention de l'arrêté de reconduite à la frontière litigieux, l'article L. 511-4 10° du code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile, doit être apprécié dans les mêmes conditions que celui des étrangers demandant un titre de séjour ; qu'aux termes de l'article 1er de l'arrêté du 8 juillet 1999, pris pour l'application de ces dispositions : " L'étranger qui a déposé une demande de délivrance ou de renouvellement de carte de séjour temporaire en application de l'article 12 bis (11°) ou qui invoque les disposi-

الأحكام: *" على الاجنبي الذي تقدم بطلب إصدار أو تجديد تصريح الإقامة المؤقت طبقاً للبند الحادي عشر من المادة ١٢ مقرر أو استناداً لأحكام البند الثامن من المادة ٢٥ من المرسوم رقم ٢٦٥٨-٤٥ الصادر بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٤٥، أن يقدم تقريراً طبياً عن حالته الصحية مُعد من قبل طبيب مُعتمد أو طبيب ممارس."* ؛ وحيث إن المادة الثالثة من ذات القرار تنص على: *" (...) يقوم الطبيب المعتمد أو الممارس بإعداد تقرير مبيناً به تشخيص الحالة المرضية الحالية وسبل العلاج المتبعة لها وكذلك مدته، بالإضافة إلى احتمالات تطورها و إمكانية العلاج الممكنة في الموطن الأصلي. ويحال هذا التقرير الطبي في ملف سري إلى مفتش الصحة العامة بمديرية الشؤون الصحية والاجتماعية التابع إليها مقر الشخص المعني"* ؛ كما أن المادة الرابعة من ذات القرار قد نصت على ان: *"يصدر مفتش الصحة العامة التابع لمديرية الشؤون الصحية والاجتماعية رأيه في ضوء ما جاء به التقرير الطبي وما يتوفر له من معلومات، ويحدد به:/ - ما إذا كانت الحالة الصحية للأجنبي تتطلب الرعاية الطبية من عدمه؛ / - ما إذا كان عدم توفر تلك الرعاية من شأنه أن يؤدي إلى عواقب بالغة الخطورةعلي حالته الصحية من عدمه؛ / - ما*

tions de l'article 25 (8°) de l'ordonnance n° 45-2658 du 2 novembre 1945 est tenu de faire établir un rapport médical relatif à son état de santé par un médecin agréé ou un praticien hospitalier. " ; qu'aux termes de l'article 3 du même arrêté : " (...) le médecin agréé ou le praticien hospitalier établit un rapport précisant le diagnostic des pathologies en cours, le traitement suivi et sa durée prévisible ainsi que les perspectives d'évolution et, éventuellement, la possibilité de traitement dans le pays d'origine. Ce rapport médical est transmis, sous pli confidentiel, au médecin inspecteur de santé publique de la direction départementale des affaires sanitaires et sociales dont relève la résidence de l'intéressé " ; que l'article 4 du même arrêté prévoit que : " Au vu de ce rapport médical et des informations dont il dispose, le médecin inspecteur de santé publique de la direction départementale des affaires sanitaires et sociales émet un avis précisant : / - si l'état de santé de l'étranger nécessite ou non une prise en charge médicale ; / - si le défaut de cette prise en charge peut ou non entraîner des conséquences d'une exceptionnelle gravité sur son état de santé ; / - si l'intéressé peut effectivement ou non bénéficier d'un traitement approprié dans le pays dont il est originaire ; / - et la durée prévisible du traitement. / Il indique, en outre, si l'état de santé de l'étranger lui permet de voyager sans risque vers son pays de renvoi. /. Cet avis est

transmis au préfet par le directeur départemental des affaires sanitaires et sociales. " ; qu'enfin aux termes de l'article 6 : " A Paris, le rapport médical du médecin agréé ou du praticien hospitalier est adressé sous pli confidentiel au médecin-chef du service médical de la préfecture de police. Celui-ci émet l'avis comportant les précisions exigées par l'article 4 ci-dessus et le transmet au préfet de police.";

إذا كانت الإمكانية متوافرة للشخص المعني من أن يحظي فعلياً بالعلاج المناسب بموطنه الأصلي؛/ - وكذلك المدة المتوقعة للعلاج. كما يشير علاوة على ذلك إلى ما إذا كانت الحالة الصحية للأجنبي تسمح له بالسفر إلى بلد العودة دون مخاطر صحية./ . ويرسل هذا التقرير بالرأي إلى المحافظ عن طريق مدير مديرية الشؤون الصحية و الاجتماعية." ؛ .

وأخيرا، فإنه وفقاً لأحكام المادة السادسة :

"يرسل التقرير الطبي من المعد من قبل الطبيب المعتمد أو الممارس في مظروف سري إلى رئيس أطباء الوحدة الطبية لتابعة لمديرية الشرطة بباريس ليعد به، هذا الأخير، تقريراً بالرأي متضمناُ كافة الإيضاحات اللازمة والتي نصت عليها المادة الرابعة سالفة البيان، وذلك لإحالته إلى مُدير الأمن." ؛

Considérant qu'il résulte de ces dispositions, éclairées par les travaux parlementaires qui ont précédé l'adoption de la loi du 24 avril 1997 dont sont issues les dispositions précitées de l'article L. 511-4, qu'il appartient à l'autorité administrative, lorsqu'elle envisage l'éloignement d'un étranger du territoire national, de vérifier, au vu de l'avis émis par le médecin mentionné à l'article 7-5 du décret du 30 juin 1946 précité, que cette décision ne peut avoir de conséquences d'une exceptionnelle gravité sur l'état de santé de l'intéressé et, en particulier,

ومن حيث إن المُستفاد من تلك الأحكام الموضحة بالأعمال التحضيرية للبرلمان التي سبقت العمل بقانون الرابع عشر من إبريل ١٩٩٧ وهو القانون الذي استمِدت منه المادة ل.٥١١-٤ سالفة الذكر أحكامها، فإنه يتعين على السلطة الإدارية، حال النظر في ابعاد أحد الأجانب، التأكد، في ضوء ما جاء به تقرير الطبيب المُشار إليه بالمادة ٧-٥ من الامر الصادر بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٤٦ السالف بيانه، من أن قرارها هذا لا يمكن أن

يترتب عليه اثار بالغة الخطورة على الحالة الصحية للشخص المعني بالقرار، لا سيما وأن تقدر، تحت رقابة القضاء الإداري، طبيعة و جسامة المخاطر التي قد تنتج عن عدم توفر الرعاية الطبية في بلد العودة؛ وإنه حال عدم توافر تلك الرعاية فإن السلطة الإدارية لا يمكنها، حال ذلك، أن تصدر قراراً مشروعاً بابعاد الشخص الأجنبي، إلا في حالة توافر فرص للعلاج المناسبة للحالة المرضية محل النظر في بلد العودة؛ وإنه متي كانت تتوافر تلك الفرص على أرض الواقع، إلا إن الشخص الاجنبي قد يدعي عدم إمكانيته من الاستفادة منها، إما لكونها غير متاحة لعامة الشعب، لا سيما نظراً إلى ارتفاع تكاليف العلاج أو لغياب سبل الرعاية المناسبة، أو لتمتعه بظروف خاصة من شأنها أن تمنعه فعلياً من الحصول عليها، فإنه يتعين على ذات الجهة الإدارية تقرير ما إذا كان الشخص المعني بإمكانه فعلياً تلقي العلاج المناسب في بلد العودة، وذلك في ضوء كافة المعلومات المتوفرة لديها؛

و من حيث إنه نتاجاً على ما تقدم، وعلى عكس ما يدفع به الوزير، فإن القضاء بأن المطعون ضده كان بإمكانه الاستناد، على نحو مُنتِج في طعنه على قرار الابعاد محل الطعن على مبرر عدم امتلاكه للموارد

d'apprécier, sous le contrôle du juge de l'excès de pouvoir, la nature et la gravité des risques qu'entraînerait un défaut de prise en charge médicale dans le pays de renvoi ; que lorsque le défaut de prise en charge risque d'avoir des conséquences d'une exceptionnelle gravité sur la santé de l'intéressé, l'autorité administrative ne peut légalement décider l'éloignement de l'étranger que s'il existe des possibilités de traitement approprié de l'affection en cause dans le pays de renvoi ; que si de telles possibilités existent mais que l'étranger fait valoir qu'il ne peut en bénéficier, soit parce qu'elles ne sont pas accessibles à la généralité de la population, eu égard notamment aux coûts du traitement ou à l'absence de modes de prise en charge adaptés, soit parce qu'en dépit de leur accessibilité, des circonstances exceptionnelles tirées des particularités de sa situation personnelle l'empêcheraient d'y accéder effectivement, il appartient à cette même autorité, au vu de l'ensemble des informations dont elle dispose, d'apprécier si l'intéressé peut ou non bénéficier effectivement d'un traitement approprié dans le pays de renvoi;

Considérant qu'il résulte de ce qui précède que, contrairement à ce que soutient le ministre, en jugeant que M. A pouvait utilement invoquer à l'encontre de l'arrêté de reconduite en litige, un moyen tiré de ce qu'il ne disposait pas des ressources suffisantes pour bénéficier effectivement

en Tunisie des soins qui lui sont nécessaires, la cour administrative d'appel n'a pas méconnu la portée des dispositions précitées de l'article L. 511-4 du code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile et n'a, par suite, pas entaché son arrêt d'une erreur de droit;

الكافية التي تمكنه من الاستفادة الفعلية من خدمات الرعاية إلى يحتاج إليها بتونس، فإنه بذلك، لم تغفل المحكمة الإدارية الاستئنافية نطاق الاحكام الواردة بالمادةل.٥١١-٤ من قانون دخول وإقامة الأجانب وحق اللجوء، ومن ثم لم يكن حكمها هذا مشوباً بخطأ في القانون؛

Considérant toutefois que, pour rejeter les conclusions présentées devant elle, la cour s'est fondée sur ce qu'eu égard à l'évolution de l'état de santé de M. A postérieurement à l'intervention de l'arrêté de reconduite à la frontière en litige, l'exécution de cet arrêté ferait courir à ce dernier dans l'immédiat des risques méconnaissant les dispositions des articles 2 et 3 de la convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales ; qu'à la supposer établie, une telle circonstance pouvait seulement faire obstacle, à la date à laquelle la cour a statué, à l'exécution de la reconduite mais était sans incidence sur la légalité tant de la mesure de reconduite que de la décision fixant le pays de renvoi ; que par suite, le MINISTRE D'ETAT, MINISTRE DE L'INTERIEUR ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE est fondé à soutenir qu'en s'appuyant sur des circonstances postérieures à la date de l'arrêté attaqué pour en apprécier la légalité, la cour administrative d'appel a entaché son arrêt d'une erreur de droit et

بيد أنه ،من حيث إن المحكمة قد استندت في رفضها للطلبات المقدمة أمامها – فيما يخص تطورات الحالة الصحية للمطعون ضده اللاحقة على دخول قرار الابعاد المطعون عليه حيز التنفيذ – على أن تنفيذ هذا القرار من شأنه أن يُعرِض هذا الأخير لمخاطر صحية حالة، بما يصطدمُ و أحكام المادة الثانية والثالثة من الأتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وإنه على افتراض حدوث هذا، فإن مثل هذه الحالة لم يكن من شأنها، وقت صدور حكم المحكمة، سوي إعاقة تنفيذ إجراء الترحيل دون التاثير على مشروعية كل من إجراء الابعاد أو والقرار المُحدِد لدولة العودة على حد السواء؛ ومن ثم، فإن وزير الدولة، وزير الداخلية وإدارة شئون الإقليم إذ أقام دفوعه على أن المحكمة الإدارية الاستئنافية قد استندت في تقديرها لمدي مشروعية القرار محل الطعن على وقائع لاحقة على تاريخ هذا

القرار، ومن ثم يكون حكمها هذا مشوباً بخطأ في تطبيق القانون، الأمر الذي ،على أساسه، قد طُلب بإلغائه؛

à en demander, pour ce motif, l'annulation;

ومن حيث إنه وفقاً لملابسات الدعوي، فإنه يتعين تطبيق أحكام المادة ل.٨٢١-١ من قانون القضاء الإداري والنظر إلى موضوع الدعوي؛

Considérant qu'il y a lieu, dans les circonstances de l'espèce, de faire application des dispositions de l'article L. 821-2 du code de justice administrative et de régler l'affaire au fond ;

ومن حيث إنه بموجب أحكام المادة ل.٥١١-١ من قانون دخول وإقامة الأجانب وحق اللجوء في صياغته السارية آنذاك: ***" يجوز للسلطة الإدارية المختصة أن تقرر، بموجب قرار مسبب، إعادة أحد الأجانب إلى الحدود، وذلك في الحالات التالية (...) ٣- إذا استمر الأجنبي - الذي صدر بشأن التصريح أو التجديد الخاص بإقامته قراراً بالرفض - بالتواجد على أراضي الدوله لمدة تزيد عن شهر تحسب منذ تاريخ الإخطار بالرفض أو من تاريخ سحب التصريح (...)"*** ؛

Considérant qu'aux termes de l'article L. 511-1 du code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile, dans sa rédaction alors en vigueur : " l'autorité administrative compétente peut, par arrêté motivé, décider qu'un étranger sera reconduit à la frontière dans les cas suivants : (...) 3° Si l'étranger auquel la délivrance ou le renouvellement d'un titre de séjour a été refusé ou dont le titre de séjour a été retiré, s'est maintenu sur le territoire au-delà du délai d'un mois à compter de la date de notification du refus ou du retrait (...) " ;

ومن حيث إنه لما كان الثابت من الأوراق، أن المطعون ضده والذي يحمل الجنسية التونسية، قد استمر في التواجد داخل إقليم فرنسا لمدة تجاوزت الشهر بعد إخطاره يوم ٣١ مارس ٢٠٠٥ بقرار مُدير الأمن، والذي أتي برفض إصدار تصريح إقامته، ودعوته إلى مغادرة البلاد؛ وعليه، فإنه يقع في نطاق تطبيق

Considérant qu'il ressort des pièces du dossier que M. A, de nationalité tunisienne, s'est maintenu sur le territoire français plus d'un mois après la notification, le 31 mars 2005, de la décision du préfet de police lui refusant la délivrance d'un titre de séjour et l'invitant à quitter le territoire ; qu'il entrait ainsi dans le champ d'application de la disposition précitée;

أحكام المادة سالفة البيان؛

ومن حيث إنه الدفع المقدم من المطعون ضده للقاضي المفوض من رئيس المحكمة الإدارية بباريس بأن حالته الصحية كانت تستلزم الرعاية الطبية والتي قد ينتج عن غيابها آثار بالغة الخطورة)، الأمر الذي لم يكن متوفراً لديه في تونس، وهي الدولة التي يجب أن يعاد إليها نظراً لكونة حاملاً لجنسيتها، فإنه مع ذلك، فقد تبين من المستندات المرفقة بملف الدعوي بالإضافة إلى المعلومات المتاحة عن نظام الرعاية الصحية في تونس، وهي المعلومات الواردة من قبل المُحافِظ والتي لم تكُن محل اعتراض، إنه رغم خطورة هذا المرض وضرورة تلقي علاجه، إلا أن إمكانيات العلاج المناسبة لمرض السكري وغيرها من الأمراض التي يعاني منها الشخص المعني متوافرة في تونس؛ علاوة على ذلك، فإنه وإن كان للمطعون ضده التمسُّك، على نحو مُنتِج في الدعوى، بسند مفاده أنه لا يمكنه الوصول فعلياً لتلك الرعاية التي يحتاج إليها خاصةً وأن تلك الأخيرة باهظة الثمن، وذلك راجعاً لعدم توافر لديه موارد الدخل بتونس، فإن ذلك مردود بأن الثابت من الأوراق أن نظام الرعاية الصحية بتونس يكفل/ الرعاية لمحدودي الدخل أو لهؤلاء الذين تقل

Considérant que si M. A a fait valoir devant le magistrat délégué par le président du tribunal administratif de Paris que son état de santé nécessitait une prise en charge médicale dont le défaut entraînerait pour lui des conséquences d'une exceptionnelle gravité et qu'il ne pourrait en bénéficier en Tunisie où, en raison de sa nationalité, il devrait être renvoyé, il ressort toutefois des pièces du dossier et des informations d'ordre sanitaire disponibles sur la Tunisie recueillies par le préfet et qui ne sont pas pertinemment contestées que, si la gravité de la pathologie et la nécessité de bénéficier d'un traitement sont établies et d'ailleurs reconnues par le préfet, il existe en Tunisie des possibilités de traitement approprié du diabète et des autres pathologies dont souffre l'intéressé ; qu'en outre, si M. A, a pu, ainsi qu'il a été dit, utilement soutenir que, faute de disposer de revenus en Tunisie, il ne pourrait pas bénéficier effectivement des soins, particulièrement coûteux, qui lui sont nécessaires, il ressort des pièces du dossier qu'existe dans ce pays un dispositif assurant la prise en charge des soins dispensés aux personnes dépourvues de ressources ou dont les ressources sont inférieures à certains seuils ; que M. A ne fait état d'aucune circonstance exceptionnelle tirée des particularités de sa situation personnelle qui l'empêcherait d'en bénéficier;

مواردهم المالية عن الحد الأدني؛ الامر الـذي ينتفي معه وجود أي ظروف اسـتثنائية نابعـة من أوضاع المطعون ضده الشخـصية والتـي قد تمنعه من الاستفادة من الرعاية الطبية؛

ومن حيث إنه نتاجاً لما تقـدم، فـإن القـاضي المفوض من رئيس المحكمة الإدارية بببـاريس قد أخطأ في الاستناد إلى الفقرة العـاشرة مـن المادة ل.٥١١-٤ من قانون -دخول وإقامـة الأجانب وحق اللجوء، للحكم بإلغاء قـرار الابعاد إلى الحدود؛

ومن حيث إنـه يتعـين عـلى مجلـس الدولـة، المعروض أمامه الدعوي بحالتها، البحث في الادعـاءات الأخـري التـي أثارهـا المطعـون ضـده أمـام المحكمـة الإداريـة الاسـتئنافية، وذلك بموجب الأثر الناقل للاستئناف؛

ومن حيث إن الأحكام السالف ذكرهـا مـن القرار الـصادر بتـاريخ ٨ يوليـو ١٩٩٩ قـد ألزمت الطبيب، رئيس إدارة الخدمات الطبية التابعة لمديرية الأمن بإصـدار رأيـه في ضـوء التقرير المعد من الطبيب المعتمـد أو الطبيـب الممارس، مبيناً به ما إذا كانت الحالة الـصحية للأجنبي تسمح له بالسفر دون مخاطر صحية إلى بلد العودة، وحيث إن الرأي الصادر مـن الطبيب، رئيس وحدة إدارة الخدمات الطبيـة التابعة لمديرية الأمن لم يشِر إلى مـا إذا أمكـن للمطعون ضده السفر دون مخاطر صـحية إلى

Considérant que, par suite, c'est à tort que le magistrat délégué par le président du tribunal administratif de Paris s'est fondé sur le 10° de l'article L. 511-4 du code de l'entrée et du séjour des étrangers et du droit d'asile pour prononcer l'annulation de l'arrêté de reconduite à la frontière;

Considérant toutefois qu'il appartient au Conseil d'Etat, saisi de l'ensemble du litige par l'effet dévolutif de l'appel, d'examiner les autres moyens soulevés par M. A devant le tribunal administratif de Paris et devant la cour administrative d'appel;

Considérant que les dispositions précitées de l'arrêté du 8 juillet 1999 imposent notamment au médecin, chef du service médical de la préfecture de police, d'émettre, au vu d'un rapport médical établi par un médecin agréé ou un praticien hospitalier, un avis indiquant " si l'état de santé de l'étranger lui permet de voyager sans risque vers le pays de renvoi " ; qu'en se fondant sur un avis rendu par le médecin, chef du service médical de la préfecture de police qui ne comportait pas d'indication sur la possibilité pour M. A de voyager sans risque vers la Tunisie, l'arrêté de reconduite à la frontière a été pris

suivant une procédure irrégulière et est, par suite, entaché d'illégalité ; qu'ainsi et sans qu'il soit besoin d'examiner les autres moyens présentés par M. A en première instance et en appel, le préfet de police n'est pas fondé à se plaindre de ce que le tribunal administratif de Paris a annulé son arrêté en date du 15 septembre 2005 ordonnant la reconduite à la frontière de M. A;

تونس، فإن قرار الابعاد الصادر، قد صدر وفقاً لإجراءات قانونية غير سليمة، ومن ثم يعد غير مشروعاً؛ ولما كان ذلك، ودون حاجة إلى بحث باقى الأسانيد المعروضة من قبل المطعون ضده أمام كل من محكمة أول درجة، ودرجة الاستئناف، فإنه ينتفي وجود أي سند قانوني لطعن مُدير الأمن على حكم الإلغاء الصادر عن المحكمة الإدارية بباريس بشأن قراره الصادر بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥، والذي أمر فيه باقتياد المطعون ضده إلى الحدود؛

Considérant que M. A a obtenu le bénéfice de l'aide juridictionnelle; que, par suite, son avocat peut se prévaloir des dispositions des articles L. 761-1 du code de justice administrative et 37 de la loi du 10 juillet 1991; qu'il y a lieu, dans les circonstances de l'espèce, et sous réserve que la SCP Ortscheidt, avocat de M. A, renonce à percevoir la somme correspondant à la part contributive de l'Etat, de mettre à la charge de l'Etat le versement à la SCP Ortscheidt de la somme de 3000 euros;

ومن حيث أن المطعون ضده قد حظي بحق الاستفادة من المساعدة القضائية، وبالتالي يمكن لمحاميه الاستفادة من أحكام المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري والمادة ٣٧ من القانون الصادر بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٩١، حيث إنه يوجد ثمة ما يدعو، وفقاً لملابسات تلك الدعوي، وبشرط تخلي SCP Ortscheidt، محامي المطعون ضده عن المبلغ الخاص بحصة إسهامات الدولة، إلى إلزام الدولة بسداد مبلغ مقداره ٣٠٠٠ يورو إلى SCP Ortscheidt؛

D E C I D E: حكمت المحكمة[٢٢] :

Article 1er: L'arrêt du 15 décembre 2006 de la cour administrative d'appel de Paris est annulé.
المادة الأولي : بإلغاء الحكم الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦ عن المحكمة الإدارية الاستئنافية بباريس.

Article 2: La requête du préfet de police devant la cour administrative d'appel et le surplus des conclusions du MINISTRE D'ETAT, MINISTRE DE L'INTERIEUR ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE devant le Conseil d'Etat sont rejetés.
المادة الثانية: رفض الطعن المقدم من مُدير الأمن إلى المحكمة الإدارية الاستئنافية، وباقي الطلبات الختامية المقدمة من وزير الدولة، وزير الداخلية وإدارة شئون الإقليم في طعنه أمام مجلس الدولة.

Article 3: L'Etat versera à la SCP Ortscheidt, avocat de M. A, la somme de 3 000 euros en application des dispositions du deuxième alinéa de l'article 37 de la loi du 10 juillet 1991, sous réserve que cette dernière renonce à percevoir la somme correspondant à la part contributive de l'Etat.
المادة الثالثة: إلزام الدولة بسداد مبلغ مقداره ٣٠٠٠ يورو لمحامي السيد/ A، الشركة المدنية المهنية/ SCP Ortscheidt، تنفيذاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من القانون الصادر بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٩١، وذلك بشرط تخلي تلك الأخيرة عن تلقي المبلغ الخاص بحصة إسهامات الدولة.

Article 4: La présente décision sera notifiée au MINISTRE DE L'IMMIGRATION, DE L'INTEGRATION, DE L'IDENTITE NATIONALE ET DU DEVELOPPEMENT SOLIDAIRE et à M. Okba B A.

المادة الرابعة: يخطر بهذا القرار كل من وزير الهجرة و الادماج المجتمعى، والهوية الوطنية، والمشاركة التنموية؛والسيد/ Okba B A.

---

(٢٢) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "قررت" Décide، وهى بذلك لا تستخدم لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى.

(ح) حقوق وحريات

(١٠) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن سلطة الجهة الإدارية في حل الجمعيات المرتبطة بتنظيمات إرهابية

CE, N° 406012, 23 décembre 2016

ترجمة وتقديم

المستشار الدكتور/ محمد محمود شوقى

نائب رئيس مجلس الدولة

كلمات البحث:

تحريات الأجهزة الشرطية – الحقوق و الحريات العامة – الجمعيات الأهلية – النظام العام – الإرهاب و التطرف – حل الجمعيات الأهلية – القانون الفرنسي لعام ١٩٠١ – الأمن الداخلي – الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

تقديم:

هذا الحكم مبدأ جديدا استنه مجلس الدولة الفرنسي في الاستناد إلى تحريات الأجهزة الشرطية و الرقابية في حل الجمعيات الأهلية المنشأة طبقا للقانون الفرنسي الصادر عام ١٩٠١ و التي تمارس نشاطها على الإقليم الفرنسي حال وجود ظواهر بمخالفة الآمن و النظام العام و تشكيلها خطرا على حياة المواطنين أو حال وجود دلائل على علاقتها بالتطرف وهذا الاتجاه الجديد قد جاء بعد الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها فرنسا.

ملخص الحكم:

بموجب قرار مؤرخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦ و منشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٦ قرر رئيس الجمهورية الفرنسي إعلان حل جمعية الإخاء الإسلامي (سنابل) و ذلك لتشكيلها خطرا على الأمن العام و دعمها للحركات الجهادية داخل و خارج فرنسا على النحو الذي جاء بتقارير الآمن القومي الفرنسي و الأجهزة الشرطية.

فضلا عن ذلك فقد صدرت قرارات من وزير الداخلية ووزير الاقتصاد بتجميد ممتلكات الجمعية المشار إليها و كذا ممتلكات رئيسها و أمين صندوقها استنادا إلى المواد ٥٦٢-١ و ٥٦٢-٣ من قانون النقد و المالية لدعمها تلك الأنشطة.

ولقد أودعت الجمعية عريضة طعن إلى قاضى الأمور المستعجلة بمجلس الدولة تأسيسا على المادة ٥٢١ فقرة ٢ من قانون القضاء الإداري بطلب وقف تنفيذ قرار الحل.

وقد انتهت المحكمة إلى رفض الطعن استنادا إلى تحريات الأجهزة الرقابية و أن العديد من أعضاء الجمعية و القائمين عليها ممنوعين من السفر خارج الإقليم الفرنسي أو وضعوا تحت الإقامة الجبرية لوجود علاقات لهم بالإرهاب فضلا عن دعم الجمعية المذكورة لإرهابيين و جهاديين و خطرها على الآمن الداخلي.

N° 406012

Inédit au recueil Lebon

Le juge des référés

Lecture du vendredi 23 décembre 2016

الطعن رقم ٤٠٦٠١٢

مبدأ جديد منشور في مجموعة Lebon

قاضِ الأمور المستعجلة

جلسة النطق بالحكم يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANÇAIS
باسم الشعب الفرنسي

Vu la procédure suivante:

Par une requête, enregistrée le 15 décembre 2016 au secrétariat du contentieux du Conseil d'État, l'association « Fraternité musulmane Sanâbil (Les Epis) » demande au juge des référés du Conseil d'État, statuant sur le fondement de l'article L. 521-2 du code de justice administrative:

1°) d'ordonner la suspension de l'exécution du décret du Président de la République du 24 novembre 2016 portant dissolution de l'association « Fraternité musulmane Sanâbil (Les Epis) » ;

2°) de mettre à la charge de l'Etat la somme de 3 600 euros au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative.

Elle soutient que:

بعد الاطلاع على الإجراء التالي:

بموجب عريضة طعن تم إيداعها بسكرتارية القسم القضائي بمجلس الدولة بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٦ تطلب جمعية الإخاء الإسلامي (سنابل) من قاضي الأمور المستعجلة تأسيسا على المادة ٥٢١ - ٢ من قانون القضاء الإداري الآتي:

١-الأمر بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية المؤرخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦ و الخاص بحل جمعية الإخاء الإسلامي (سنابل)؛

٢-إلزام الدولة بسداد مبلغ ٣٦٠٠ يورو تأسيسا على المادة ٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

وتمسّكت الجمعية بأن:

- sa requête est recevable bien que l'association soit dissoute;

- la condition d'urgence est présumée remplie dès lors que la dissolution administrative d'une personne morale est une décision irrémédiable qui met fin à l'existence juridique de cette personne;

- le décret contesté porte une atteinte grave et manifestement illégale à la liberté d'association;

- il est entaché de plusieurs erreurs de fait en ce que la dissolution de l'association requérante n'entre dans aucun des cas prévus par l'article L. 212-1 du code de la sécurité intérieure.

Par un mémoire en défense, enregistré le 20 décembre 2016, le ministre de l'intérieur conclut au rejet de la requête. Il soutient que la condition d'urgence n'est pas remplie et que les moyens soulevés par l'association «Fraternité musulmane Sanâbil (Les Epis)» sont infondés.

Un mémoire en réplique a été présenté le 22 décembre 2016 par l'association « Fraternité musulmane Sanâbil (Les Epis) », qui reprend les conclusions et les moyens de sa requête.

Vu les autres pièces du dossier;

– عريضة الطعن المقدمة منها مقبولة شكلا على الرغم من حل الجمعية.

– ركن الاستعجال يفترض توافره بما أن قرار الحل الإداري للشخصية الاعتبارية هو قرار غير قابل للإصلاح ينهى الوجود القانوني لهذه الشخصية.

– أن القرار المطعون فيه يحمل في ثناياه تعد خطير وغير قانوني واضح على حق إنشاء وتكوين الجمعيات الأهلية.

– النعي على وجود العديد من الأخطاء النابعة من واقع أن حل الجمعية الطاعنة لا يدخل ضمن أي حالة من الحالات الواردة بالمادة ٢١٢ فقرة ١ من قانون الأمن الداخلي.

بموجب مذكرة دفاع مودعة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦ خلص وزير الداخلية إلى طلب رفض عريضة الطعن المقدمة من الجمعية المدعية. و قد دفع وزير الداخلية بعدم توافر ركن الاستعجال كما أن أسانيد الجمعية الطاعنة غير مؤسسة قانونا.

وبتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٦ قدمت جمعية الإخاء الإسلامي (سنابل) مذكرة رد صمّمت فيها على ما ورد بعريضة الطعن.

بعد الاطلاع على المستندات الأخرى المودعة بملف الطعن

بعد الاطلاع على:

– الدستور لا سيما مقدمته

– الاتفاقيـة الأوروبيـة لحقـوق الإنـسان و الحريات الأساسية

– قانون تأسيس الجمعيات الأهلية المؤرخ ١ يونيو ١٩٠١

– قـانون ٩ ديـسمبر لـسنة ١٩٠٥ الخـاص بالفصل بين الدولة و الكنيسة.

– قانون الأمن الداخلي

– قانون القضاء الإداري

بعد الاستدعاء لجلسة علنية لجمعيـة الإخـاء الإسلامي (سنابل) من جهة و رئيس الوزراء ووزير الداخلية من جهة أخرى.

وبعد الاطـلاع عـلى محـضر الجلـسة العلنيـة بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٦ الـساعة الثانيـة و النصف ظهرا و فيها تم الاستماع إلى:

–ممثل جمعية الإخاء الإسلامي (سنابل)

– ممثلة وزير الداخلية

وبعدها أغلق قاضى الأمور المـستعجلة بـاب المرافعة.

مع الوضع في الاعتبار ما هو آت:

١– تطبيقا للمادة ٥٢١–٢ من قانون القـضاء الإداري فإن قاضى الأمور المستعجلة عنـدما

Vu:

- la Constitution, et notamment son préambule ;

- la convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales ;

- la loi du 1er juin 1901 relative au contrat d'association;

- la loi du 9 décembre 1905 concernant la séparation des Eglises et de l'Etat ;

- le code de la sécurité intérieure;

- le code de justice administrative

Après avoir convoqué à une audience publique, d'une part, l'association « Fraternité musulmane Sanâbil (Les Epis) », d'autre part, le Premier ministre et le ministre de l'intérieur;

Vu le procès-verbal de l'audience publique du jeudi 22 décembre 2016 à 14 heures 30 au cours de laquelle ont été entendus:

- le représentant de l'association « Fraternité musulmane Sanâbil (Les Epis) »;

- la représentante du ministre de l'intérieur ;

et à l'issue de laquelle le juge des référés a clos l'instruction ;

Considérant ce qui suit:

1. En vertu de l'article L. 521-2 du code de justice administrative, le juge des référés, saisi d'une demande

en ce sens justifiée par l'urgence, peut ordonner toutes mesures nécessaires à la sauvegarde d'une liberté fondamentale à laquelle une personne morale de droit public ou un organisme de droit privé chargé de la gestion d'un service public aurait porté une atteinte grave et manifestement illégale.

يعرض عليه طلب في هذا الإطار يبرره الاستعجال يمكن أن يأمر باتخاذ كافة التدابير الضرورية للمحافظة على حرية أساسية يكون شخص اعتباري من أشخاص القانون العام أو هيئة قانون خاص موكل لها إدارة مرفق عام قد أحدث بها انتهاك خطير و غير قانوني واضح.

2. Aux termes de l'article L. 212-1 du code de la sécurité intérieure: «Sont dissous, par décret en conseil des ministres, toutes les associations ou groupements de fait : / 6° (…) qui, soit provoquent à la discrimination, à la haine ou à la violence envers une personne ou un groupe de personnes à raison de leur origine ou de leur appartenance ou de leur non-appartenance à une ethnie, une nation, une race ou une religion déterminée, soit propagent des idées ou théories tendant à justifier ou encourager cette discrimination, cette haine ou cette violence;

٢- استنادا إلى المادة ٢١٢-١ من قانون الآمن الداخلي ***" يتم بقرار من مجلس الوزراء حل جميع الجمعيات أو التجمعات ٦ / .....التي تؤدى إلى التمييز و الكراهية أو العنف تجاه شخص ما أو مجموعة من الأشخاص نظرا لأصولهم أو انتمائهم أو عدم انتمائهم العرقي أو الديني المحدد أو نشر الأفكار التي تبث أو تشجع على هذا التمييز العرقي أو هذه الكراهية أو هذا العنف.***

7° Ou qui se livrent, sur le territoire français ou à partir de ce territoire, à des agissements en vue de provoquer des actes de terrorisme en France ou à l'étranger (…) ».

٧/ أو التي تنخرط على الأراضي الفرنسية أو من خلال هذا الإقليم في الأعمال الرامية إلى إثارة أعمال إرهابية في فرنسا أو في الخارج.....".

3. Par décret du 24 novembre 2016, publié au Journal officiel le 25 novembre 2016, le Président de la République a, sur le fondement des dispositions du 6° et 7° de l'article L. 212-1 du code de la sécurité intérieure, prononcé la dissolution de

٣- بموجب قرار مؤرخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦ و منشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٦ قرر رئيس الجمهورية استنادا للفقرتين ٦ و ٧ من المادة ٢١٢-١ من قانون الآمن الداخلي إعلان حل جمعية الإخاء

l'association « Fraternité musulmane Sanâbil (Les Epis) ». Une mesure de gel des avoirs de l'association, de son président et de son trésorier a également été prononcée par des arrêtés du ministre de l'intérieur et du ministre de l'économie pris sur le fondement des articles L. 562-1 et L. 562-3 du code monétaire et financier. L'association a saisi le juge des référés du Conseil d'Etat, sur le fondement de l'article L. 521-2 du code de justice administrative, d'une demande tendant à la suspension de l'exécution du décret du 24 novembre 2016.

4. Pour prononcer la dissolution de l'association requérante, le décret contesté relève que le président de cette association et certains de ses dirigeants ou anciens dirigeants sont impliqués dans la mouvance islamiste radicale et que plusieurs d'entre eux font l'objet de mesures d'interdiction de sortie du territoire ou d'assignation à résidence dans le cadre de la loi sur l'état d'urgence ou de poursuites pénales pour des faits en lien avec le terrorisme tandis que d'autres ont quitté la France pour la zone irako-syrienne. Parmi les motifs du décret dont la suspension est demandée figure également le fait que l'activité de l'association vise tant à soutenir des détenus impliqués dans des activités terroristes qu'à orienter d'autres détenus vers la cause djihadiste. Le décret en déduit que l'association a le caractère d'un groupement provoquant à la discrimination, à la haine ou à la violence

الإسلامي (سنابل). فضلا عن ذلك صدرت قرارات من وزير الداخلية ووزير الاقتصاد بتجميد ممتلكات الجمعية المشار إليها و كذا ممتلكات رئيسها و أمين الصندوق استنادا إلى المواد ٥٦٢-١ و ٥٦٢-٣ من قانون النقد والمالية. ولقد لجأت الجمعية إلى قاضي الأمور المستعجلة بمجلس الدولة تأسيسا على المادة ٥٢١ فقرة ٢ من قانون القضاء الإداري بطلب وقف تنفيذ القرار المؤرخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦.

٤-ولإصدار قرار حل الجمعية الطاعنة فإن قرار الحل المطعون عليه يشير إلى أن رئيس هذه الجمعية و بعضا من القائمين على إدارتها أو المديرين السابقين لها مشاركين ن في الحركة الإسلامية المتطرفة و أن العديد منهم ممنوعين من السفر خارج الإقليم الفرنسي أو وضعوا تحت الإقامة الجبرية في إطار قانون الطوارئ كما أن منهم من هو متتبع جنائيا لوجود علاقات لهم بالإرهاب كما أن آخرين من الجمعية الطاعنة قد غادروا فرنسا إلى الإقليم العراقي - السوري.

ومن بين الأسباب التي استند إليها القرار المطلوب وقف تنفيذه يظهر أيضا أن من بين أنشطة الجمعية المذكورة دعم متحفظ عليهم إرهابيين و جهاديين. ويستنتج القرار أن الجمعية المذكورة تتبنى التمييز و الكراهية أو

envers un groupe de personnes en raison de leur non-appartenance à une religion au sens du 6° de l'article L. 212-1 du code de la sécurité intérieure et peut être regardée comme se livrant sur le territoire français à des agissements en vue de provoquer des actes de terrorisme en France ou à l'étranger au sens du 7° de cet article.

العنف تجاه مجموعة من الأشخاص نظرا لعدم انتمائهم الديني و تشجع على العنف بالمعنى الوارد بالفقرة ٦ من المادة ٢١٢-١ من قانون الآمن الداخلي ومن الممكن اعتبارها قائمة على الإقليم الفرنسي للقيام بأنشطة إرهابية في فرنسا أو الخارج على النحو الوارد بالفقرة ٧ من ذات المادة.

5. Pour établir le bien-fondé des motifs du décret dont la suspension est demandée, l'administration peut se prévaloir des éléments qui figurent dans des « notes blanches » établies par les services de renseignement, dès lors que ces éléments sont suffisamment précis et circonstanciés et qu'ils sont soumis, dans le cadre de l'instruction écrite et orale, à un débat contradictoire.

٥- ولتحديد الأسس الموضوعية للأسباب القائم عليها القرار المطلوب إيقافه فإن جهة الإدارة يمكن أن تستفيد من المعلومات التي تظهر في التقارير المعدة بمعرفة الأمن القومي متى كانت هذه المعلومات محددة و مشيرة للظروف المحيطة بها بشكل كاف و تم إجرائها في إطار تحقيق مكتوب و شفهي ومناقشة تم فيها تبادل الحجج.

Six notes blanches, établies entre septembre 2015 et décembre 2016, ont ainsi été versées au dossier par le ministre de l'intérieur.

ستة تقارير تم إعدادهم ما بين سبتمبر ٢٠١٥ و ديسمبر ٢٠١٦ تم إيداعهم من ثم بالملف بمعرفة وزير الداخلية.

6- Il résulte, en premier lieu, tant de ces notes des services de renseignement que de l'ensemble de l'instruction écrite et des débats au cours de l'audience que le président de l'association requérante, M.C..., entretient de nombreuses relations avec différentes personnes qui relèvent de la mouvance radicale de l'islam ou qui ont rejoint les rangs de l'organisation dénommée Etat islamique. L'intéressé a pour ce mo-

٦-ومن حيث أن المستخلص بداءةً من ملاحظات الآمن القومي الفرنسي العديدة و التحقيق المكتوب و المناقشات أثناء جلسة الاستماع أن رئيس الجمعية الطاعنة تربطه علاقات عديدة بأشخاص متطرفين ن دينيا و إسلاميا أو من انضموا إلى صفوف المنظمة التي تدعى الدولة الإسلامية. و لهذا السبب فقد وضع المذكور رهن الإقامة الجبرية. و قد

تم رفض اعتراضه على ذلك الإجراء بموجب حكم صادر من المحكمة الإدارية الاستئنافية لباريس بتاريخ ٨ يوليو ٢٠١٦ وكذا بموجب قرار قاضي الأمور المستعجلة للمحكمة الإدارية لمدينة Versailles والذي تم تأكيده بموجب الحكم الصادر من قاضي الأمور المستعجلة بمجلس الدولة بتاريخ ٢٨ ابريل ٢٠١٦.

فضلا عن ذلك فإن أمين صندوق الجمعية الحالي قد وضع تحت الإقامة الجبرية ومنع من مغادرة الإقليم الفرنسي. و بموجب قرار مؤرخ ٤ نوفمبر ٢٠١٦ فإن قاضي الأمور المستعجلة للمحكمة الإدارية لمدينة Montreuil قد رفض عريضة طعنه التي قدمها ضد قرار وضعه تحت الإقامة الجبرية.

وأشارت ذات التحريات إلى أن القائمين السابقين على إدارة الجمعية أو أعضاء الجمعية مشتركين و متورطين في الإسلام المتطرف وتم وضع بعضهم لهذا السبب تحت الإقامة الجبرية. كما غادر بعضهم فرنسا إلى المنطقة العراقية – السورية.

وعلى الرغم من عدم الدقة بشأن تواريخ عمل القائمين السابقين على عمل الجمعية أو انتماء الأعضاء لها والذين تركوها لاحقا على النحو الوارد بملفات الأمن القومي فإن المُستخلص من التحقيق أنه عبر رؤسائها

tif fait l'objet de mesures d'assignation à résidence. Les contestations qu'il a présentées contre ces mesures ont été rejetées tant, sur le fond, par un arrêt de la cour administrative d'appel de Paris du 8 juillet 2016 qu'en référé, par une ordonnance du juge des référés du tribunal administratif de Versailles, confirmée en appel par une ordonnance du juge de référés du Conseil d'Etat du 28 avril 2016.

Le trésorier actuel de l'association, M. A...B..., a pour sa part fait l'objet d'une assignation à résidence et d'une interdiction de sortie du territoire. Par une ordonnance du 4 novembre 2016, le juge des référés du tribunal administratif de Montreuil a rejeté la requête qu'il avait introduite à l'encontre de cette assignation à résidence. Il est également établi que plusieurs anciens dirigeants ou membres de l'association sont impliqués dans la mouvance radicale de l'islam et ont fait l'objet, pour ce motif, d'assignations à résidence ou, pour certains, ont quitté la France pour rejoindre la zone irako-syrienne.

Même si des inexactitudes quant aux dates des fonctions exercées par certains des anciens dirigeants ou quant aux dates d'appartenance à l'association de membres qui l'ont ensuite quittée ont pu être commises dans les mentions des fiches des services de renseignement, il résulte

الرئيسيين ن كما هو عبر بعض أعضائها فإن الجمعية الطاعنة لها ارتباط بأشخاص عديدين متورطين في الإسلام المتطرف.

ainsi de l'instruction qu'au travers de ses principaux dirigeants comme de certains de ses membres, l'association requérante est liée avec de nombreuses personnes fortement engagées dans l'islam radical.

٧- ومن حيث أن المستخلص ثانيا من التحقيق أنه تحت غطاء دعم معنوي أو مُساعدات لوجستية أو أعمال خيرية للمتحفظ عليهم من الإسلاميين فإن الجمعية الطاعنة طورت من خلال- انشطتها لاسيما عبر شبكة الانترنت أو من خلال تنظيم لقاءات مع المتحفظ عليهم - شبكة علاقات هامة مع الإسلام المتطرف. و العديد من المتحفظ عليهم الذين يستفيدون من مساعدة تلك الجمعية تم ملاحقتهم لعلاقتهم بالإسلام المتطرف أو الإرهاب. و أن تأثير هذه الجمعية قد يقود البعض للتطرف.

7. Il résulte, en deuxième lieu de l'instruction, que, sous couvert d'une assistance morale, logistique ou de bienfaisance aux détenus de confession musulmane, l'association requérante développe, au travers de ses activités, en particulier sur les sites internet et par l'organisation de rencontres, en particulier de pique-niques, un important réseau relationnel en lien avec l'islam radical. De nombreux détenus qui bénéficient de son assistance sont poursuivis pour des activités en lien avec le terrorisme ou appartiennent à la mouvance radicale. Son influence peut conduire certains à se radicaliser.

Une perquisition judiciaire menée le 7 décembre 2016 dans le cadre d'une procédure diligentée en flagrant délit du chef d'apologie du terrorisme a permis de trouver des documents précédemment établis qui portent l'en-tête de l'association et confirment l'existence des liens qu'elle entretient avec les réseaux terroristes.

وأثناء التفتيش المُصرح به قضاءً بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠١٦ في إطار تعجيل إجراء حالة التلبس لقائد دعم الإرهاب تم التمكن من العثور على مستندات معدة مسبقا والتي تحمل اسم الجمعية وتؤكد وجود روابط بشبكات الإرهابيين.

8. Au vu de l'ensemble des éléments qui précèdent, il apparaît que la dissolution de l'association requérante a pu, même si aucune procédure pénale n'a été engagée conte elle-même ni contre ses dirigeants, être prononcée sur le

٨-وفى ضوء ما سبق، فإن الظاهر أن قرار حل الجمعية الطاعنة قد اتُخِذ استنادا للفقرتين ٦ و ٧ من المادة ٢١٢-١ من قانون الأمن الداخلي حتى لو لم يتخذ أي إجراء جنائي

ضد الجمعية ذاتها أو مديريها بدون أن يمثل هذا الإجراء تعد خطير و غير قانوني واضح على حرية إنشاء و تكوين الجمعيات أو على أي حرية أخرى.

و يخلص من ذلك و دون الحاجة للبت في ركن الاستعجال أن عريضة جمعية الإخاء الإسلامي (سنابل) و المتضمنة طلباتها الختامية الرامية إلى تطبيق المادة ٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري يتعين رفضها.

fondement des 6° et 7° de l'article L. 212-1 du code de la sécurité intérieure, sans que cette mesure porte d'atteinte grave et manifestement illégale à la liberté d'association ni à aucune autre liberté fondamentale.

Il en résulte, sans qu'il soit besoin de se prononcer sur la condition d'urgence, que la requête de l'association « Fraternité musulmane Sanâbil (Les Epis) », y compris ses conclusions tendant à l'application de l'article L. 761-1 du code de justice administrative, ne peut qu'être rejetée.

حكمت المحكمة[٢٣] :

D E C I D E:

Article 1er: La requête de l'association « Fraternité musulmane Sanâbil (Les Epis) » est rejetée.

مادة ١ – برفض عريضة الطعن المقدمة من جمعية الإخاء الإسلامي (سنابل)

Article 2: La présente ordonnance sera notifiée à l'association « Fraternité musulmane Sanâbil (Les Epis) » et au ministre de l'intérieur.

مادة ٢ – سيتم إخطار هذا الحكم إلى جمعية الإخاء الإسلامي (سنابل) ووزير الداخلية

(٢٣) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "أمرت" Ordonne، وهم بذلك لا يستخدمون لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى؛ ويرجع ذلك إلى طبيعة ما يصدُر عن قاضِ الأمور المُستعجلة هُناك من أحكام على وجه السرعة أقرب للأوامر على عرائض منها إلى الأحكام.

(ح) حقوق وحريات

(١١) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الرقابة على قرار الجهة الإدارية بحظر ارتداء ملابس البحر الإسلامية على الشواطئ الفرنسية (البوركينى)

CE, ordonnance du 26 août 2016, Ligue des droits de l'homme et autres - association de défense des droits de l'homme collectif contre l'islamophobie en France, N°s 402742, 402777

ترجمة وتقديم

المستشار الدكتور/ محمد محمود شوقي

نائب رئيس مجلس الدولة

كلمات البحث:

حريات عامة – ملابس بحر – نظام عام – قناعات دينية – سلطات العمدة – رقابة القضاء على التناسب

تمهيد:

أصدر قاضى الأمور المستعجلة بالمحكمة الإدارية لمدينة Nice بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠١٦ حكما في الشق العاجل أيد فيه قرار أحدى العمد بحظر ارتداء النساء المسلمات للباس البحر الإسلامي على الشواطئ و المعروف باسم بوركينى نسبة إلى البرقع والبيكيني والذي يغطى معظم أجزاء الجسم للمرأة.

واعتبرت المحكمة أن ارتداء لباس البحر الإسلامي من شأنه المساس بالقناعات الدينية الموجودة أو غير الموجودة لدى المستخدمين الآخرين للشاطئ وقد يعتبر تحديا أو استفزازا يؤجج التوترات التي يشعر بها السكان، كما قالت المحكمة أن الشواطئ الفرنسية ليست المكان المناسب للتعبير عن المعتقدات الدينية بشكل متفاخر، وممارسة المعتقدات والعادات والتقاليد، فهو مكان فرنسي وينطبق عليه كل قوانين العلمانية، وظهور النساء بشكل يشير لاتجاه ديني معين يعد انتهاكا لقواعد البلاد، وأن منع اللباس الشرعي للبحر ليس عنصرية وإنما لابد من عمل قانون صارم للسيطرة على البلاد وحمايتها.

وفى هذا الشأن فقد تقدمت رابطة حقوق الإنسان بفرنسا بطلب أمام المحكمة الإدارية لمدينة Nice بوقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر بحظر ارتداء النساء للباس البحر الإسلامي على الشواطئ. وقد رفضت المحكمة الطلب المقدم إليها وهو ما دعا الرابطة المذكورة إلى الطعن على هذا الحكم أمام مجلس الدولة الفرنسي أعلى هيئة قضائية إدارية بفرنسا بصفة مستعجلة حيث أشارت في طعنها إلى أن قرار حظر ارتداء النساء المسلمات للباس البحر الإسلامي على الشواطئ ينتهك حرية العقيدة وحرية ارتداء الملابس في الأماكن العامة والتمست الرابطة وقف تنفيذ القرار لتوافر شرطي الجدية والاستعجال.

يذكر أن فرنسا هي أول دولة أوروبية تحظر النقاب في عام ٢٠١٠، حيث تم إصدار قانون بحظر البرقع أو النقاب وكل سبل إخفاء الوجه في الأماكن العامة مثل الشوارع، المحلات التجارية ووسائل النقل والبلديات، وأوضح القانون أن النقاب بكل أنواعه وكل تصمياته، وأن عقوبة ارتدائه دفع ١٥٠ يورو وسجن لمدة ٥ سنوات، وبالفعل تم اعتقال أكثر من ١٥٠٠ في هذا الشأن..

أما عن الحجاب فتم حظره أيضا في فرنسا عام ٢٠٠٤ ولكن في المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية، كما حُظر أيضاً ارتداء أي رموز تشير إلى أي ديانة، وذلك لأنه من

المقرر أن يتعلم الطلاب في المدارس قواعد العلمانية، وإنه لا يناسب دراسة تلك القواعد مع إظهار انتماءات دينية، حتى وإن كانت بالملابس والرموز، وكان الأمر قد فُرض على الكتيبة اليهودية والصليب المسيحي

ملخص الحكم:

أقامت إحدى الجمعيات المناهضة للعنصرية ضد الإسلام طعن على الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لمدينة Nice للمُطالبة بإبطال قرار أحد العُمد بحظر ارتداء النساء المسلمات للباس البحر الإسلامي على الشواطئ. وقد بحثت المحكمة في مشروعية ذلك القرار، حيث انتهى مجلس الدولة إلى أن قرار تنظيم ارتياد الشواطئ المطعون عليه يُمثل قيداً غير مشروع على حُرية الملبس في الأماكن العامة، وأن الملبس في ذاته لا يُشكِل خطراً على النظام العام أو الأمن العام.

N° 402742	الطعن رقم ٤٠٢٧٤٢
Publié au recueil Lebon	حكم منشور في مجموعة Lebon
Le juge des référés	قاضي الأمور المستعجلة
lecture du vendredi 26 août 2016	جلسة النطق بالحكم يوم الجمعة ٢٦ أغسطس ٢٠١٦

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANÇAIS
باسم الشعب الفرنسي

Vu les autres pièces de dossier et:

بعد الاطلاع على ملف الدعوى؛ وعلى:

- la Constitution, et notamment son Préambule et l'article 1er;

والدستور لاسيما مقدمته و المادة الأولى منه

- la convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales;

والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

- le code général des collectivités territoriales;

والكود العام للبلديات؛

- la loi du 9 décembre 1905 concernant la séparation des Eglises et de l'Etat;

والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ بالفصل بين الدولة و الكنيسة؛

- le code de justice administrative;

وقانون القضاء الإداري.

Après avoir convoqué à une audience publique, d'une part, la Ligue des droits de l'homme et autres et l'Association de défense des droits de l'homme Collectif contre l'islamophobie en France et, d'autre part, la commune de Villeneuve-Loubet ainsi que le ministre de l'intérieur;

وبعد الدعوة في جلسة علنية لطرفي الخصومة: رابطة حقوق الإنسان و جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان ضد الإسلاموفوبيا بفرنسا و من ناحية أخرى العمدة مصدر القرار المطعون فيه ووزير الداخلية الفرنسي؛

وبعد الاطلاع على محضر الجلسة العلنية المؤرخ ٢٥ أغسطس ٢٠١٦ الساعة الثالثة مساء وتم فيها سماع:

Vu le procès-verbal de l'audience publique du 25 août 2016 à 15 heures au cours de laquelle ont été entendus:

-محامية رابطة حقوق الإنسان؛

- Me Spinosi, avocat au Conseil d'Etat et à la Cour de cassation, avocat de la Ligue des droits de l'homme et autres;

-ممثل جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان ضد الإسلاموفوبيا في فرنسا؛

- les représentants de l'Association de défense des droits de l'homme Collectif contre l'islamophobie en France;

Me Pinatel محامي عمدة مدينة Villeneuve-Loubet؛

- Me Pinatel, avocat au Conseil d'Etat et à la Cour de cassation, avocat de la commune de Villeneuve-Loubet;

المُمثل القانون لمدينة Villeneuve-Loubet؛

- le représentant de la commune de Villeneuve-Loubet;

ممثل وزير الداخلية؛

- la représentante du ministre de l'intérieur;

وبعدها تمّ غلق باب المرافعة؛

et à l'issue de laquelle l'instruction a été close;

بالوضع في الاعتبار لما يلي:

Considérant ce qui suit:

١. أن قانون القضاء الإداري يجيز في ظروف الاستعجال التي تقتضى إصدار حكم في أسرع وقت أن يقوم قاضى الأمور المستعجلة باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية الحقوق و الحريات الأساسية و التي تم الاعتداء عليها بواسطة سلطة إدارية.

1. En vertu de l'article L. 521-2 du code de justice administrative, lorsqu'est constituée une situation d'urgence particulière, justifiant qu'il se prononce dans de brefs délais, le juge des référés peut ordonner toute mesure nécessaire à la sauvegarde d'une liberté fondamentale à laquelle une autorité administrative aurait porté une atteinte grave et manifestement illégale.

٢. أن عمدة مدينة Villeneuve-Loubet (Alpes-Maritimes) أصدر قرارا بتاريخ ٥

2. Des arrêtés du maire de Villeneuve-Loubet (Alpes-Maritimes) du 20 juin 2014 puis du 18 juillet 2016 ont réglementé l'usage des plages

concédées à la commune par l'Etat. Ces arrêtés ont été abrogés et remplacés par un nouvel arrêté du 5 août 2016 qui comporte un nouvel article 4.3 aux termes duquel : " Sur l'ensemble des secteurs de plage de la commune, l'accès à la baignade est interdit, du 15 juin au 15 septembre inclus, à toute personne ne disposant pas d'une tenue correcte, respectueuse des bonnes moeurs et du principe de laïcité, et respectant les règles d'hygiène et de sécurité des baignades adaptées au domaine public maritime. Le port de vêtements, pendant la baignade, ayant une connotation contraire aux principes mentionnés ci-avant est strictement interdit sur les plages de la commune ". Ainsi que l'ont confirmé les débats qui ont eu lieu au cours de l'audience publique, ces dispositions ont entendu interdire le port de tenues qui manifestent de manière ostensible une appartenance religieuse lors de la baignade et, en conséquence, sur les plages qui donnent accès à celle-ci.

أغسطس ٢٠١٦ مستحدثا المادة ٤.٣ التي نصت على أنه ***"يُحظر الدخول إلى شواطئ المدينة خلال الفترة من ١٥ يونيو إلى ١٥ سبتمبر لأى شخص لا يرتدى الرداء المناسب الذي يحترم الآداب العامة ومبدأ العلمانية، والذي لا يحترم قواعد النظافة وسلامة الشواطئ المُتبعة في الأماكن العامة الشاطئية. ويُحظر حظراً تاماً ارتداء أردية السباحة المُخالفة للقواعد الآنف بيانها بكافة شواطئ المدينة"***. وخلال جلسات المرافعة التي تمت تكشف أن هذا القرار يحظر منع ارتداء الملابس التي تكشف عن الهوية الدينية أثناء السباحة أو التواجد على الشاطئ.

3. Deux requêtes ont été présentées devant le juge des référés du tribunal administratif de Nice pour demander, sur le fondement de l'article L. 521-2 du code de justice administrative, la suspension de l'exécution de ces dispositions de l'article 4.3 de l'arrêté du maire de Villeneuve-Loubet. La première de ces requêtes a été introduite par la Ligue des droits de l'homme, M. B...D...et M. A...C..., la seconde par l'Association de défense des droits de l'homme Collectif contre l'islamophobie en France. Par

٣. تم تقديم عريضتى دعوى أمام قاضى الأمور المستعجلة بالمحكمة الإدارية لمدينة Nice، الأولى من رابطة حقوق الإنسان و الثانية من جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان ضد الإسلاموفوبيا بفرنسا.

بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠١٦ أصدر قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة نيس الإدارية حكما رفض فيه طلبات المدعيين.

ثُم أقام المدعون من ثم الاستئناف الماثل طعنا على قرار قاضى الأمور المستعجلة بالمحكمة الإدارية بمدينة Nice.

une ordonnance du 22 août 2016, le juge des référés du tribunal administratif de Nice, statuant en formation collégiale de trois juges des référés, a rejeté ces deux requêtes. La Ligue des droits de l'homme, M. B...D...et M. A...C..., d'une part, l'Association de défense des droits de l'homme Collectif contre l'islamophobie en France, d'autre part, font appel de cette ordonnance par deux requêtes qui présentent à juger les mêmes questions et qu'il y a lieu de joindre.

٤. حيث إنه و طبقا لقانون البلديات فإن العمدة يشرف على البوليس المحلى تحت رقابة المحافظ. في هذا الشأن فإن له تنظيم الشواطئ و الأنشطة البحرية ويقوم بتقديم يد العون لمواجهة حالات الطوارئ وتحديد أماكن ممارسة الأنشطة الشاطئية ومواقيت ذلك أيضا.

4. En vertu de l'article L. 2212-1 du code général des collectivités territoriales, le maire est chargé, sous le contrôle administratif du préfet, de la police municipale qui, selon l'article L. 2212-2 de ce code, " a pour objet d'assurer le bon ordre, la sûreté, la sécurité et la salubrité publiques ". L'article L. 2213-23 dispose en outre que : " Le maire exerce la police des baignades et des activités nautiques pratiquées à partir du rivage avec des engins de plage et des engins non immatriculés...Le maire réglemente l'utilisation des aménagements réalisés pour la pratique de ces activités. Il pourvoit d'urgence à toutes les mesures d'assistance et de secours. Le maire délimite une ou plusieurs zones surveillées dans les parties du littoral présentant une garantie suffisante pour la sécurité des baignades et des activités mentionnées ci-dessus. Il détermine des périodes de surveillance...".

٥. انه إذا كان العمدة منوط به بموجب الفقرة الرابعة من هذا الحكم تنظيم الشواطئ و الأنشطة التي تمارس بها فإن

5. Si le maire est chargé par les dispositions citées au point 4 du maintien de l'ordre dans la commune, il doit concilier l'accomplissement de

عليه أثناء القيام بذلك احترام الحقوق و الحريات التي كفلها القانون لذلك. ومن ثم فانه يتعين وضع النظام العام في الاعتبار طبقا للزمان و المكان المحدد فيه النشاط. ولا يجوز للعمدة أن يؤسس سلوكه طبقا لاعتبارات أخرى وان التضييق من الحريات يتعين أن يتم حال مواجهة خطر ما يهدد النظام العام شريطة أن يكون هذا الخطر ظاهرا.

sa mission avec le respect des libertés garanties par les lois. Il en résulte que les mesures de police que le maire d'une commune du littoral édicte en vue de réglementer l'accès à la plage et la pratique de la baignade doivent être adaptées, nécessaires et proportionnées au regard des seules nécessités de l'ordre public, telles qu'elles découlent des circonstances de temps et de lieu, et compte tenu des exigences qu'impliquent le bon accès au rivage, la sécurité de la baignade ainsi que l'hygiène et la décence sur la plage. Il n'appartient pas au maire de se fonder sur d'autres considérations et les restrictions qu'il apporte aux libertés doivent être justifiées par des risques avérés d'atteinte à l'ordre public.

سادسا: أن مشاعر الخوف و القلق من اعتداءات مدينة Nice التي تمت في الرابع عشر من شهر يوليو ٢٠١٦ لا تصلح مبررا للاعتداء على الحقوق و الحريات العامة لإصدار القرار المطعون فيه لاسيما ما يهدد النظام العام.

وقد خلت أوراق الدعوى من أن ارتداء الأفراد للبوركينى يمثل خطرا على النظام العام ومن ثم فإن قرار حظر ارتداء النساء المسلمات للبوركينى يكون قد صدر على غير سند من الواقع و القانون ويمثل اعتداء على الحقوق و الحريات العامة مثل حرية التنقل وحرية العقيدة و الحرية الشخصية.

6. Il ne résulte pas de l'instruction que des risques de trouble à l'ordre public aient résulté, sur les plages de la commune de Villeneuve-Loubet, de la tenue adoptée en vue de la baignade par certaines personnes. S'il a été fait état au cours de l'audience publique du port sur les plages de la commune de tenues de la nature de celles que l'article 4.3 de l'arrêté litigieux entend prohiber, aucun élément produit devant le juge des référés ne permet de retenir que de tels risques en auraient résulté. En l'absence de tels risques, l'émotion et les inquiétudes résultant des attentats terroristes, et notamment de celui commis à Nice le 14 juillet dernier, ne sauraient suffire à justifier légalement la mesure d'interdiction contestée. Dans ces conditions, le

maire ne pouvait, sans excéder ses pouvoirs de police, édicter des dispositions qui interdisent l'accès à la plage et la baignade alors qu'elles ne reposent ni sur des risques avérés de troubles à l'ordre public ni, par ailleurs, sur des motifs d'hygiène ou de décence. L'arrêté litigieux a ainsi porté une atteinte grave et manifestement illégale aux libertés fondamentales que sont la liberté d'aller et venir, la liberté de conscience et la liberté personnelle. Les conséquences de l'application de telles dispositions sont en l'espèce constitutives d'une situation d'urgence qui justifie que le juge des référés fasse usage des pouvoirs qu'il tient de l'article L. 521-2 du code de justice administrative. Il y a donc lieu d'annuler l'ordonnance du juge des référés du tribunal administratif de Nice du 22 août 2016 et d'ordonner la suspension de l'exécution de l'article 4.3 de l'arrêté du maire de Villeneuve-Loubet en date du 5 août 2016.

O R D O N N E: : **حكمت المحكمة**[٢٤]

Article 1er: L'ordonnance du juge des référés du tribunal administratif de Nice en date du 22 août 2016 est annulée.

أولا: إلغاء الحكم الصادر بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠١٦ من قاضى الأمور المستعجلة بالمحكمة الإدارية بمدينة.Nice.

(٢٤) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "أمرت" Ordonne، وهم بذلك لا يستخدمون لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى؛ ويرجع ذلك إلى طبيعة ما يصدُر عن قاضِ الأمور المُستعجلة هُناك من أحكام على وجه السرعة أقرب للأوامر على عرائض منها إلى الأحكام.

Article 2 : L'exécution de l'article 4.3 de l'arrêté du maire de Villeneuve-Loubet en date du 5 août 2016 est suspendue.

ثانيا: وقف تنفيذ المادة ٤/ ٣ من قرار عمدة مدينة Villeneuve-Loubet المؤرخ ٥ أغسطس ٢٠١٦.

Article 3 : Les conclusions de la commune de Villeneuve-Loubet et celles de la Ligue des droits de l'homme, de M.D..., de M.C..., et de l'Association de défense des droits de l'homme Collectif contre l'islamophobie en France tendant à l'application de l'article L. 761-1 du code de justice administrative sont rejetées..

ثالثا: رفض طلبات رابطة حقوق الإنسان و جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان ضد الإسلاموفوبيا بفرنسا و كذا عمدة مدينة Villeneuve-Loubet تطبيقا للمادة ل. ٧٦١/ ١ من قانون القضاء الإداري.

Article 4: La présente ordonnance sera notifiée à la Ligue des droits de l'homme, à M.D..., à M.C..., à l'Association de défense des droits de l'homme Collectif contre l'islamophobie en France, à la commune de Villeneuve-Loubet et au ministre de l'intérieur.

رابعا: سيتم إعلان جميع أطراف الخصومة بهذا الحكم.

(ح) حقوق وحريات

(١٢) الرأي الصادر عن مجلس الدولة الفرنسي بجلسة ٢٠١٦/٧/٦ بشأن طلب الاستطلاع المحال من محكمة Cergy-Pontoise في شأن قضية وضع تحت الإقامة الجبرية في ظل قانون الطوارئ

CE, 6 juillet 2016, N°s 398234, 399135

ترجمة وتقديم

المستشار/ محمود قناوى

مستشار مساعد (أ) بمجلس الدولة

كلمات البحث:

حالة الطوارئ، أوامر التفتيش، قرارات إدارية فردية يترتب عليها ضرر للأفراد، أمن عام، نظام عام، الضبط الإداري، التسبيب، مسئولية الدولة، مسئولية على أساس الخطأ، مسئولية بدون خطأ، الغير.

تمهيد

بموجب نص المادة رقم ل. ١١٣-١( ) من قانون القضاء الإداري أحالت كل من المحكمة الإدارية لمدينة (Cergy Pontoise) ، والمحكمة الإدارية لمدينة (Melun) إلى مجلس الدولة لإبداء رأيه في أوامر التفتيش الصادرة في ظل حالة الطوارئ ، وذلك لبيان ما مدى استلزام تسبيب أوامر التفتيش ، وبيان سلطات القاضي الإداري التي يمارسها تجاه أوامر التفتيش ، وتحديد الأساس القانوني لمسئولية الدولة عن تلك القرارات ، وما إذا كانت ترتكن إلى الخطأ البسيط أم الجسيم ، وعن مدى جواز إقامة مسئولية الدولة عن تلك الأوامر بدون خطأ ، وعما إذا كانت نتائج التفتيش تؤخذ في الاعتبار لإقامة مسئولية الدولة.

ومن نافلة القول أن رأي مجلس الدولة الماثل ترجع أهميته إلى إرساء ضمانات قانونية حماية لحقوق الأفراد بما يضمن تحقيق التوازن بين المصالح الشخصية المتمثلة في حماية أماكن سكنى الأفراد ، والتعويض عن أوامر التفتيش إن تسبب عنها ضرر للأفراد ، وبين المصلحة العامة المتمثلة في إصدار أوامر التفتيش بغية حماية الأمن والنظام العام ، سيما في ظل الأحداث الإرهابية التي ضربت العديد من المدن الأوروبية.

ملخص

أجاز المشرع الفرنسي إعلان حالة الطوارئ سواء على كامل إقليم البلاد أو جزء منه ، وفقاً للضوابط والشروط( ) المنصوص عليها بالقانون المؤرخ ٣/ ٤/ ١٩٥٥ ، وأجاز المشرع تفويض وزير الداخلية أو ممثلي الدولة لإصدار أوامر التفتيش ، وفقاً للضوابط( ) المنصوص عليها قانوناً ، واستلزم مجلس الدولة – وعلى ضوء ما قرره المجلس الدستوري( ) في هذا الصدد– تسبيب تلك القرارات ، مشترطاً أن يكون التسبيب مكتوباً ، مشتملاً على الأسباب الجدية ، التي دفعت السلطة الإدارية للاعتقاد بوجود تهديد للأمن والنظام العام ، وإن لم يتعلق الأمر بجريمة جنائية.

واستبان لمجلس الدولة أنه إن ترتب على أمر التفتيش ضرر ، فإن الدولة تكون مسئولة عن تعويض المضرورين من جراء مسلكها الغير مشروع ، وأن القاضي الإداري هو المختص بالفصل في طلبات التعويض عن أوامر التفتيش ، وتحديد التعويض الجابر للأضرار المباشرة والحتمية ، الناتجة عن عدم المشروعية أمر التفتيش ، وذلك بمراقبة الشروط الموضوعية لتنفيذ قرارات التفتيش ، ومايز مجلس الدولة فيما يخص الأساس القانوني لمسئولية الدولة عن

الأضرار التي تنجم عن تنفيذ أوامر التفتيش بين الأشخاص المعنيين بأمر التفتيش ، وبين الغير ، فأقام مجلس الدولة مسئولية الدولة عن الأضرار التي لحقت بالأشخاص المعنيين بأمر التفتيش على أساس الخطأ ، بينما أقام مسئولية الدولة تجاه الغير بدون خطأ ، تأسيساً على مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة.

مجلس الدولة، بشأن التقرير الخاص بالدائرة الثانية بالقسم القضائي
جلسة النطق بالرأى في ٦ يوليو ٢٠١٦

وبعد الإطلاع على الإجراءات التالية:

أ- حيث قيد طلب الرأي تحت رقم ٣٩٨٢٣٤ ، بواسطة الأحكام أرقام ١٦٠٠٣٩٩ ، و١٦٠٠٤٠٥ ، و١٦٠٠٦٨١ الصادرة بتاريخ ٢٤/ ٣/ ٢٠١٦، والتي أودعت قلم كتاب القسم القضائي بمجلس الدولة بتاريخ ٢٥/ ٣/ ٢٠١٦.

حيث إن المحكمة الإدارية بمدينة Cergy Pontoise تطبيقاً لنص المادة رقم ل. ١١٣- ١ من قانون القضاء الإداري قد ارتأت - وقبل الفصل في طلبات المدعين المتمثلة في إلغاء قرارات محافظي مقاطعتي Val d'Oise و Hauts de Seine الصادرة بتاريخ ١٦و١٧ و٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ بناء على القانون المؤرخ ٣/ ٤/ ١٩٥٥ فيما تضمنته من التصريح بتفتيش أماكن السكن الخاصة بالطاعنين، وإلزام الدولة بأداء تعويض لجبر الأضرار التي لحقت بهم- إحالة ملف الدعوى إلى مجلس الدولة لبحث الأسئلة الآتية:

أولاً: القانون المؤرخ ٣/ ٤/ ١٩٥٥ لم يتضمن النص على نظام خاص واجب

Le Conseil d'Etat, sur le rapport de la 2ème chambre de la section du contentieux

Lecture du 6 juillet 2016

Vu les procédures suivantes :

I. Sous le numéro 398234, par un jugement n° s1600399, 1600405 et 1600681 du 24 mars 2016, enregistré le 25 mars 2016 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, le tribunal administratif de Cergy Pontoise, avant de statuer sur les demandes de MM. A...E..., D...M...et P...C..., tendant à l'annulation des décisions prises les 16 novembre, 17 novembre et 24 novembre 2015 par les préfets du Val d'Oise et des Hauts de Seine sur le fondement de la loi du 3 avril 1955, ordonnant de perquisitionner les lieux d'habitation qu'ils occupaient, ainsi qu'à la condamnation de l'Etat à leur verser une indemnité en réparation du préjudice résultant de ces perquisitions, a décidé, par application des dispositions de l'article L. 113-1 du code de justice administrative, de transmettre le dossier de ces demandes au Conseil d'Etat, en soumettant à son examen les questions suivantes:

1°) La loi du 3 avril 1955 ne prévoit pas de régime spécifique de motivation applicable aux mesures prises

التطبيق لتسبيب الإجراءات المتخذة في ظل حالة الطوارئ.

وإذا كان القانون المؤرخ ١١/ ٧/ ١٩٧٩ ينص على الالتزام بتسبيب القرارات الإدارية الفردية التي يترتب عليها ضرر للأفراد، وخاصة تدابير الضبط الإداري، فإن المادة رقم ٤ من هذا القانون قد نصت على أنه في حالة الضرورة القصوى، فإن غياب التسبيب لا يشوب القرارات المتخذة في هذا الإطار بعدم المشروعية.

ومع ذلك فإن قرار المجلس الدستوري رقم ٢٠١٦٥٣٦ (طعن على دستورية نص عن طريق مسألة أولية) بتاريخ ١٩/ ٢/ ٢٠١٦ قد اشترط أن تكون قرارات التفتيش مسببة، وبالنظر إلى كافة العناصر، فهل أن قرارات التفتيش الصادرة وفقاً للمادة ١١ من القانون المؤرخ ٣/ ٤/ ١٩٥٥ تدخل ضمن نطاق تطبيق الاستثناءات الواردة على الالتزام بالتسبيب المنصوص عليها في المادة رقم ٤ من القانون المؤرخ ١١/ ٧/ ١٩٧٩، والتي أصبحت المادة ل. ٢١١٦ من قانون العلاقات بين الإدارة والعامة؟

ثانياً: ما هي حدود رقابة التي يمارسها القاضي الإداري تجاه الأسباب التي يرتكن إليها إصدار أمر التفتيش؟

ثالثاً: وفي حالة عدم مشروعية أمر التفتيش

dans le cadre de l'état d'urgence. Si la loi du 11 juillet 1979 prévoit l'obligation de motiver les décisions administratives individuelles défavorables, notamment les mesures de police, l'article 4 de cette loi précise qu'en cas d'urgence absolue, le défaut de motivation n'entache pas d'illégalité les décisions prises dans ce cadre. Toutefois, la décision n°2016536 QPC du 19 février 2016 du Conseil constitutionnel précise que les décisions ordonnant une perquisition doivent être motivées. Compte tenu de l'ensemble de ces éléments, les décisions ordonnant une perquisition, prises sur le fondement de l'article 11 de la loi du 3 avril 1955, entrent elles dans le champ des exceptions à l'obligation de motivation prévues par l'article 4 de la loi du 11 juillet 1979, devenu l'article L. 2116 du code des relations entre le public et l'administration?

2°) Quelle est l'intensité du contrôle qu'exerce le juge administratif sur les motifs qui ont justifié le prononcé d'un ordre de perquisition?

3°) En cas d'illégalité de l'ordre de

perquisition, la responsabilité pour faute de l'Etat tenant à l'édiction de cette mesure peut elle être engagée sur le fondement de la faute lourde ou de la faute simple ?

4°) L'édiction des mesures de perquisition peut elle être de nature à engager la responsabilité sans faute de l'Etat pour risque ou pour rupture d'égalité devant les charges publiques ?

5°) Dans quelle mesure le juge administratif contrôle-t-il les conditions matérielles dans lesquelles s'est déroulée la perquisition ?

Les conditions d'exécution de la décision ordonnant une perquisition sont elles susceptibles, par elles mêmes, d'engager la responsabilité pour faute de l'Etat?

Les résultats de cette perquisition ont-ils une incidence sur l'engagement de cette responsabilité?

Le régime de responsabilité repose-t-il sur la faute lourde ou sur la faute simple?

6°) La responsabilité sans faute de l'Etat pour risque ou pour rupture d'égalité devant les charges publiques peut elle être engagée devant le juge administratif en raison des conditions d'exécution de l'ordre de perquisition ?

Des observations, enregistrées le 28 juin 2016, ont été présentées par le ministre de l'intérieur.

فما هو أساس مسئولية الدولة حال اتخاذها هذا الأمر، فهل ترتكن المسئولية على الخطأ الجسيم أم الخطأ البسيط؟

رابعاً: وهل إصدار أمر التفتيش يقيم مسئولية الدولة بدون خطأ إذا ترتب عليه خرق أو الانتقاص من مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة؟

خامساً: إلى أي مدى يراقب القاضي الإداري الشروط الموضوعية التي صدر في ظلها أمر التفتيش؟

وهل شروط تنفيذ أمر التفتيش تعد بذاتها أساس لإقامة مسئولية الدولة على أساس الخطأ؟

وهل نتائج هذا التفتيش ترتب اثراً على إقامة تلك المسئولية؟

وهل نظام المسئولية يرتكن على أساس الخطأ الجسيم أم الخطأ البسيط؟

سادساً: وهل يجوز أن تقام مسئولية الدولة بدون خطأ والتي من شأنها خرق أو الانتقاص من مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة أمام القاضي الإداري تأسيساً على شروط تنفيذ أمر التفتيش؟

وقد تقدم وزير الداخلية بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٨ بمذكرة لإبداء بعض الملاحظات.

ب- حيث قيدت تحت رقم ٣٩٩١٣٥ ، بواسطة الأحكام أرقام ١٦٠٠٦٦٤ ، ١٦٠٠٦٧٨ ، ١٦٠٠٩٦٠ الصادرة بتاريخ ٢٢/ ٤/ ٢٠١٦، والتي أودعت قلم كتاب القسم القضائي بمجلس الدولة بتاريخ ٢٦/ ٤/ ٢٠١٦. حيث إن المحكمة الإدارية بمدينة Melun تطبيقاً لنص المادة رقم ل. ١١٣-١ من قانون القضاء الإدارية قد ارتأت - وقبل الفصل في طلبات المدعين المتمثلة في إلغاء قرارات ممثلي الدولة في مقاطعتي Val de Marne و la Seineet Marne الصادرة بتاريخ ٢٥ نوفمبر و ٣ ديسمبر ٢٠١٥ بناء على القانون المؤرخ ٣/ ٤/ ١٩٥٥ فيما تضمناه من التصريح بتفتيش أماكن السكني الخاصة بالطاعنين ، وإلزام الدولة بأداء تعويض لجبر الأضرار التي لحق بالسيد M.J - إحالة ملف الدعوى إلى مجلس الدولة لبحث الأسئلة الآتية:

أولاً: هل يعتبر إقرار المجلس الدستوري - في حكمه الصادر بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠١٦ - للحق في طلب التعويض عن طريق دعوى لاحقة يستوجب حصرياً إقامتها في صورة دعوى إلغاء ضد قرار المحافظ بالتفتيش؟

II. Sous le numéro 399135, par un jugement n° s1600664, 1600678 et 1600960 du 22 avril 2016, enregistré le 26 avril 2016 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, le tribunal administratif de Melun, avant de statuer sur les demandes de MM. G...H..., I...O..., K...B..., N...J...et F...L..., tendant à l'annulation des décisions prises les 25 novembre et 3 décembre 2015 par les préfets du Val de Marne et de la Seineet Marne sur le fondement de la loi du 3 avril 1955, ordonnant de perquisitionner les lieux qu'ils habitaient, ainsi que, s'agissant de M.J..., à la condamnation de l'Etat à lui verser une indemnité en réparation du préjudice résultant de la perquisition, a décidé, par application des dispositions de l'article L. 113-1 du code de justice administrative, de transmettre le dossier de ces demandes au Conseil d'Etat, en soumettant à son examen les questions suivantes:

1°) L'existence reconnue par le Conseil Constitutionnel dans sa décision n° 2016-536 QPC du 19 février 2016 de l'exercice d'un recours effectif par le biais d'une action indemnitaire a posteriori est elle exclusive d'une action en excès de pouvoir dirigée contre l'ordre de perquisition édicté par le préfet?

ثانياً: وفي حالة المسئولية على أساس الخطأ، إلى أي مدى يجب على القاضي الإداري أن يأخذ في الاعتبار أسباب عدم مشروعية أمر التفتيش من أجل إقامة مسئولية الجهة الإدارية؟ وهل هناك مجال للتفرقة بين عيوب إصدار أمر التفتيش وبين صحته؟

2°) En cas de responsabilité pour faute, dans quelle mesure le juge administratif doit il prendre en compte les moyens tirés de l'illégalité de l'ordre de perquisition pour apprécier l'existence d'une responsabilité de l'administration ? Y a-t-il lieu de distinguer entre les vices propres de cet ordre de perquisition et son bien-fondé?

ثالثاً: إلى أي مدى يأخذ القاضي الإداري المختص في الاعتبار نتائج أمر التفتيش ، والمعلومات التي تم جمعها حول الشخص المنشود ؛ من أجل تحديد نظام المسئولية المطبق، ومدى مسئولية الجهة الإدارية؟

3°) Dans quelle mesure le juge administratif, s'il demeure compétent, doit il tenir compte des résultats de la perquisition et des renseignements recueillis sur la personne visée pour déterminer le régime de responsabilité applicable et l'étendue de la responsabilité de l'administration ?

وقد تقدم وزير الداخلية بتاريخ ٢٨/ ٦/ ٢٠١٦ بمذكرة لإبداء بعض الملاحظات.

Des observations, enregistrées le 28 juin 2016, ont été présentées par le ministre de l'intérieur.

وقد تقدم السادة MM. H..., O...et B بتاريخ ٣٠/ ٦/ ٢٠١٦ بمذكرة لإبداء بعض الملاحظات.

Des observations, enregistrées le 30 juin 2016, ont été présentées par MM. H..., O...et B....

وبعد الإطلاع على باقي مستندات المودعة الملفات؛

Vu les autres pièces des dossiers; Vu:

وبعد الإطلاع على الدستور، وخاصة مقدمته، ومادته رقم ٦٢ ؛

La Constitution, notamment son Préambule et son article 62 ;

وعلى قانون العلاقة بين الإدارة والعامة؛

Le code des relations entre le public et l'administration ;

وعلى القانون رقم ٥٥٣٨٥ بتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٥٥؛

La loi n° 55385 du 3 avril 1955;

وعلى القانون رقم ٧٩٥٨٧ بتاريخ ١١/ ٧/ ١٩٧٩؛

La loi n° 79587 du 11 juillet 1979;

وعلى القانون رقم ١٥٠١/ ٢٠١٥ بتاريخ ٢٠/ ١١/ ٢٠١٥؛

La loi n° 2015 1501 du 20 novembre 2015;

وعلى قرار المجلس الدستوري رقم ٥٣٦- ٢٠١٦ بتاريخ ١٩/ ٢/ ٢٠١٦؛

La décision du Conseil constitutionnel n° 2016-536 QPC du 19 février 2016;

وعلى قانون القضاء الإداري، وخاصة المادة ل. ١١٣-١

Le code de justice administrative, notamment son article L.113-1;

وبعد الاستماع في جلسة عامة لتقرير السيدة Mme Cécile Barrois de Sarigny النائب بمجلس الدولة، وما انتهت إليه السيدة Béatrice Bourgeois Machureau مفوض الدولة؛

Après avoir entendu en séance publique Le rapport de Mme Cécile Barrois de Sarigny, maître des requêtes, les conclusions de Mme Béatrice Bourgeois Machureau, rapporteur public;

تم إصدار الرأى الآتي:

REND L'AVIS SUIVANT

وحيث إن أحكام المحكمتين الإداريتين لمدينتي Cergy Pontoise و Melun المشار إليهم آنفاً قد أحالتا -بناء على نص المادة ل. ١١٣-١ من قانون الإجرائية- إلى مجلس الدولة أسئلة متشابها، وبالتالي فإنه يتعين ضم تلك الأحكام لإصدار رأي واحد فيها.

Les jugements des tribunaux administratifs de Cergy Pontoise et de Melun visés ci-dessus soumettent au Conseil d'Etat, sur le fondement de l'article L. 113-1 du code de justice administrative, des questions analogues. Il y a lieu de les joindre pour qu'ils fassent l'objet d'un même avis.

١. وحيث إنه وفقاً لنص المادة الأولى من القانون المؤرخ ٣ إبريل ١٩٥٥ فإنه يجوز إعلان حالة الطوارئ على كامل إقليم الجمهورية أو جزء منه، وذلك إما في حالة الخطر الداهم الناجم عن الانتهاكات الجسيمة للنظام العام، أو في حالة الأحداث

1. En vertu de l'article 1er de la loi du 3 avril 1955, l'état d'urgence peut être déclaré sur tout ou partie du territoire de la République «soit en cas de péril imminent résultant d'atteintes graves à l'ordre public, soit en cas d'événements présentant, par leur nature et leur gravité, le caractère de calamité publique».

التي تمثل -بحكم طبيعتها أو خطورتها- كارثة عامة.

وحيث إنه طبقاً لنص المادة رقم ٢ من القانون ذاته أن حالة الطوارئ لا يتم إعلانها إلا بواسطة مرسوم من مجلس الوزراء، ولا يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة تزيد عن ١٢ يوماً إلا بقانون.

Selon l'article 2 de la même loi, l'état d'urgence est déclaré par décret en conseil des ministres ; sa prorogation au-delà de douze jours ne peut être autorisée que par la loi.

وحيث إن المادة رقم ١١ من القانون المؤرخ ٣ إبريل ١٩٥٥ تنص على أنه يجوز أن يتضمن المرسوم أو القانون المعلِن لحالة الطوارئ على تفويض لوزير الداخلية أو المحافظ سلطة إصدار أوامر التفتيش الإداري بالنهار أو الليل.

L'article 11 de la loi du 3 avril 1955 prévoit que le décret déclarant ou la loi prorogeant l'état d'urgence peut, par une disposition expresse, conférer au ministre de l'intérieur et aux préfets le pouvoir d'ordonner des perquisitions administratives de jour et de nuit.

وحيث إن المادة رقم ١١ الواردة بالقانون المؤرخ ٢٠/ ١١/ ٢٠١٥ تناولت أوامر التفتيش وأجازت إصدارها "بشأن كافة الأماكن بما فيها أماكن السكن، نهاراً أو ليلاً، فيما عدا الأماكن المخصصة للممارسة الأعمال البرلمانية، أو الأنشطة المهنية للمحامين أو القضاة أو الصحفيين، متى كانت هناك أسباب جدية للاعتقاد بأن هذا المكان يرتاده شخص يمثل سلوكه تهديداً للأمن والنظام العامين.

Dans sa rédaction issue de la loi du 20 novembre 2015, cet article 11 précise que les perquisitions en cause peuvent être ordonnées « en tout lieu, y compris un domicile, de jour et de nuit, sauf dans un lieu affecté à l'exercice d'un mandat parlementaire ou à l'activité professionnelle des avocats, des magistrats ou des journalistes, lorsqu'il existe des raisons sérieuses de penser que ce lieu est fréquenté par une personne dont le comportement constitue une menace pour la sécurité et l'ordre publics.

ويجب إن يكون قرار التفتيش محدداً لمكان وزمان التفتيش. ويجب إبلاغ النائب العام المختص إقليمياً بدون تأخير بهذا القرار. على

La décision ordonnant une perquisition précise le lieu et le moment de la perquisition. Le procureur de la République territorialement compétent est informé sans délai de cette déci-

أن يجب القيام بأمر التنفيذ في حضور ضابط من الشرطة القضائية المختصة إقليمياً.

ويتعين أن يتم التفتيش في حضور شاغل المكان، وفي حالة تعذر ذلك، يكون التفتيش في حضور من يمثله، أو شاهدين إثنين....

وفي حالة اكتشاف مخالفة، يتعين على ضابط الشرطة تحرير محضر، والقيام بالمصادرة اللازمة، وإبلاغ النائب العام بدون تأخير.

ولما كانت نصوص القانون المؤرخ ٣ إبريل ١٩٥٥ قد خولت صراحة وزير الداخلية أو المحافظين، حال صدور مرسوم بإعلان حالة الطوارئ أو قانون بمدها، إصدار أوامر التفتيش، من أجل الحفاظ على النظام العام، ومنع الجرائم، المتعلقة بالضبط الإداري، كذلك قرر المجلس الدستوري بقراره رقم ٢٠١٦٥٣٦(طعن على دستورية نص عن طريق مسألة أولية) بتاريخ ١٩/ ٢/ ٢٠١٦، كما اخضع تلك القرارات لرقابة القاضي الإداري.

حول الأسئلة المتعلقة برقابة مشروعية أوامر التفتيش:

٢. أن قرارات إصدار أوامر التفتيش الصادرة بناء على المادة ١١ من القانون المؤرخ ٣/ ٤/ ١٩٥٥ يمكن أن تكون محلاً للطعن بسبب تجاوز السلطة. وحيث إن

sion. La perquisition est conduite en présence d'un officier de police judiciaire territorialement compétent.

Elle ne peut se dérouler qu'en présence de l'occupant ou, à défaut, de son représentant ou de deux témoins. (…)

Lorsqu'une infraction est constatée, l'officier de police judiciaire en dresse procès-verbal, procède à toute saisie utile et en informe sans délai le procureur de la République (…) ».

Ces dispositions de la loi du 3 avril 1955 habilitent le ministre de l'intérieur et les préfets, lorsque le décret déclarant ou la loi prorogeant l'état d'urgence l'a expressément prévu, à ordonner des perquisitions qui, visant à préserver l'ordre public et à prévenir des infractions, relèvent de la police administrative, ainsi que l'a jugé le Conseil constitutionnel dans sa décision n° 2016536 QPC du 19 février 2016, et sont placées sous le contrôle du juge administratif.

Sur les questions relatives au contrôle de la légalité des ordres de perquisition:

2. Les décisions qui ordonnent des perquisitions sur le fondement de l'article 11 de la loi du 3 avril 1955 sont susceptibles de faire l'objet d'un recours pour excès de pouvoir. La circonstance qu'elles ont produit leurs effets avant la saisine du juge

انتاج تلك القرارات لأثارها قبل اللجوء للقاضي، لا يحول دون الطعن. ولا يعد مثل هذا النوع من الطعون شرطاً مسبقاً لإقامة دعوى تعويض، تهدف للبحث عن مسئولية الدولة وفقاً للشروط والأوضاع التي تم اتخاذ أوامر التفتيش وتنفيذها خلالها.

٣. وحيث إن قرارات التفتيش الصادرة بناء على المادة ١١ من القانون المؤرخ ٣/ ٤/ ١٩٥٥ تعد قرارات إدارية فردية التي يترتب عليها ضرر للأفراد، تعد من إجراءات الضبط الإداري، وكما أن المجلس الدستوري في قراره رقم ٢٠١٦٥٣٦ (طعن على دستورية نص عن طريق مسألة أولية) بتاريخ ١٩/ ٢/ ٢٠١٦ قد قرر أنه يتعين تسبيب تلك القرارات تطبيقاً لنص المادة الأولى من القانون المؤرخ ١١/ ٧/ ١٩٧٩ بشأن تسبيب القرارات الإدارية وتحسين العلاقات بين الإدارة والعامة، والتي تم تقنينها من الآن بالمادة ل. ٢١١٢ من قانون العلاقات بين الإدارة والعامة.

وحيث إن التسبيب المقرر وفقاً لتلك النصوص يتعين أن يكون مكتوباً، مشتملاً على المبررات القانونية، والأسباب الجدية، التي دفعت السلطة الإدارية للاعتقاد بأن سلوك أحد الأشخاص يعد تهديداً للأمن والنظام العامين.

n'est pas de nature à priver d'objet le recours. L'introduction d'un tel recours ne saurait cependant constituer un préalable nécessaire à l'engagement d'une action indemnitaire recherchant la responsabilité de l'Etat à raison des conditions dans lesquelles les perquisitions ont été ordonnées et mises à exécution.

3. Les décisions qui ordonnent des perquisitions sur le fondement de l'article 11 de la loi du 3 avril 1955 présentent le caractère de décisions administratives individuelles défavorables qui constituent des mesures de police. Comme telles, et ainsi que l'a jugé le Conseil constitutionnel dans sa décision n° 2016536 QPC du 19 février 2016, elles doivent être motivées en application de l'article 1er de la loi du 11 juillet 1979 relative à la motivation des actes administratifs et à l'amélioration des relations entre l'administration et le public, désormais codifié à l'article L. 2112 du code des relations entre le public et l'administration.

La motivation exigée par ces dispositions doit être écrite et comporter l'énoncé des considérations de droit ainsi que des motifs de fait faisant apparaître les raisons sérieuses qui ont conduit l'autorité administrative à penser que le lieu visé par la perquisition est fréquenté par une personne dont le comportement constitue une menace pour la sécurité et l'ordre publics.

ومتى تم إصدار أمر التفتيش في إطار الضبط الإداري، فإنه ليس من الضروري أن يُسبّب أمر التفتيش بدلائل ارتكاب جريمة جنائية.

يتعين تقييم مدى كفاية التسبيب مع الأخذ في الاعتبار الظروف الطارئة التي في ظلها تم إصدار أمر التفتيش، وذلك في ظل الظروف الاستثنائية التي أدت لإعلان حالة الطوارئ.

وإذا كانت نصوص المادتين ٤ من القانون المؤرخ ١١/ ٧/ ١٩٧٩ ، والمقننة بالمادة ل. ٢١١٦ من قانون العلاقات بين الإدارة والعامة تنصا على أنه في حالة الغياب الكامل للتسبيب ، فإن ذلك لا يمس مشروعية القرار، وذلك عندما تحول حالة الطوارئ القصوى دون تسبيبها. وأنه يعُهد للقاضي الإداري تقييم كل حالة على حدة، وفقاً للظروف الخاصة بكل حالة، تقييم ما إذا كانت حالة الضرورة القصوى قد شكلت عقبة في أن صدور القرار مسبباً حتى لو كان تسبيباً مقتضباً.

٤. بالإضافة إلى بيان الأسباب، فإنه تطبيقاً للمادة رقم ١١ من القانون المؤرخ ٣/ ٤/ ١٩٥٥ المعدلة بالقانون المؤرخ ٢٠/ ١١/ ٢٠١٥ فإنه يتعين أن يتضمن أمر التفتيش مكان وزمان التفتيش.

Dès lors que la perquisition est effectuée dans un cadre de police administrative, il n'est pas nécessaire que la motivation de la décision qui l'ordonne fasse état d'indices d'infraction pénale.

Le caractère suffisant de la motivation doit être apprécié en tenant compte des conditions d'urgence dans lesquelles la perquisition a été ordonnée, dans les circonstances exceptionnelles ayant conduit à la déclaration de l'état d'urgence.

Si les dispositions de l'article 4 de la loi du 11 juillet 1979, codifié à l'article L. 2116 du code des relations entre le public et l'administration, prévoient qu'une absence complète de motivation n'entache pas d'illégalité une décision lorsque l'urgence absolue a empêché qu'elle soit motivée, il appartient au juge administratif d'apprécier au cas par cas, en fonction des circonstances particulières de chaque espèce, si une urgence absolue a fait obstacle à ce que la décision comporte une motivation même succincte.

4. Outre l'énoncé de ses motifs, la décision qui ordonne une perquisition doit, en vertu des dispositions expresses de l'article 11 de la loi du 3 avril 1955 dans sa rédaction résultant de la loi du 20 novembre 2015, porter mention du lieu et du moment de la perquisition.

وينبغي أن يكون تحديد مكان التفتيش بما يسمح بالتعرف عليه بشكل معقول.

وأن الزمان المحدد في أمر التفتيش، هو المدة التي يمكن اعتبار التفتيش جائزاً خلالها، مع الأخذ في الاعتبار الصعوبات العملية.

وإذا استلزم القانون تحديد ميعاد التفتيش، فإنه في هذه الحالة لا يشترط أن يظهر القرار -من خلال تسبيب خاص- الأسباب التي أدت إلى تحديد هذا الميعاد.

٥. وحيث إن المادة رقم ١١ من القانون المؤرخ ٣/ ٤/ ١٩٥٥ قد أجازت للسلطات الإدارية المختصة إصدار أوامر التفتيش لأماكن محددة، متى توافرت أسباب جدية للاعتقاد بأن تلك الأماكن يتردد عليها شخص، يشكل سلوكه تهديداً للأمن والنظام العامين.

يختص القاضي الإداري بالرقابة الكاملة على احترام هذا الشرط، ضماناً لكون الإجراء المتخذ ضرورياً ومتناسباً مع الغاية المرجوة منه، وذلك في ظل الظروف الاستثنائية (الخاصة) التي أدت لإعلان حالة الطوارئ، وذلك وفقاً لما قرره المجلس الدستوري في قراره رقم ٢٠١٦٥٣٦(طعن على دستورية نص عن طريق مسألة أولية) بتاريخ ١٩/ ٢/ ٢٠١٦.

L'indication du lieu a pour objet de circonscrire les locaux devant être perquisitionnés de façon à permettre de les identifier de façon raisonnable.

Le moment indiqué dans la décision est celui à compter duquel la perquisition peut être mise à exécution, en fonction des contraintes opérationnelles.

Si la loi prévoit que doit être indiqué le moment de la perquisition, elle n'impose pas que la décision, par une motivation spéciale, fasse apparaître les raisons qui ont conduit à retenir ce moment.

5. L'article 11 de la loi du 3 avril 1955 permet aux autorités administratives compétentes d'ordonner des perquisitions dans les lieux qu'il mentionne lorsqu'il existe des raisons sérieuses de penser que ces lieux sont fréquentés par au moins une personne dont le comportement constitue une menace pour la sécurité et l'ordre publics.

Il appartient au juge administratif d'exercer un entier contrôle sur le respect de cette condition, afin de s'assurer, ainsi que l'a jugé le Conseil constitutionnel dans sa décision n° 2016536 QPC du 19 février 2016, que la mesure ordonnée était adaptée, nécessaire et proportionnée à sa finalité, dans les circonstances particulières qui ont conduit à la déclaration de l'état d'urgence.

وأن ممارسة هذه الرقابة تتم بالنظر إلى الوضع السائد في الوقت الذي اتخذت الإجراءات فيه، مع الأخذ في الاعتبار المعلومات التي توافرت لدى الجهة الإدارية، بغض النظر عما قد يحدث من أحداث لاحقة، بما في ذلك نتائج التفتيش، التي ليس لها تأثير في هذه الصدد.

Ce contrôle est exercé au regard de la situation de fait prévalant à la date à laquelle la mesure a été prise, compte tenu des informations dont disposait alors l'autorité administrative sans que des faits intervenus postérieurement, notamment les résultats de la perquisition, n'aient d'incidence à cet égard.

حول الأسئلة المتعلقة بشروط إقامة مسئولية الدولة:

Sur les questions relatives aux conditions d'engagement de la responsabilité de l'Etat:

٦. جميع مظاهر عدم المشروعية التي من الممكن أن تلحق بالقرار الصادر بالتفتيش من شأنها أن تشكل خطأ موجب لمسئولية الدولة.

6. Toute illégalité affectant la décision qui ordonne une perquisition est constitutive d'une faute susceptible d'engager la responsabilité de l'Etat.

وأنه عندما يتم اللجوء إلى القاضي الإداري بطلب التعويض، فإنه يختص بتحديد التعويض الجابر للأضرار المباشرة والحتمية بكافة أنواعها، الناتجة عن مظاهر عدم المشروعية التي شابت أمر التفتيش.

Saisi d'une demande indemnitaire, il appartient au juge administratif d'accorder réparation des préjudices de toute nature, directs et certains, qui résultent de l'illégalité fautive entachant l'ordre de perquisition.

وأن الصفة المباشرة لعلاقة السببية بين عدم المشروعية المرتكبة، وبين الضرر المُدعى به، لا يمكن أن تتوفر في حالة أن قرار التفتيش قد شابه عيب شكلي أو إجرائي فقط، وان القاضي، يأخذ في الاعتبار – بالنظر إلى كافة العناصر المقدمة امامه من قبل الأطراف – إمكانية صدور امر التفتيش من الجهة الإدارية مطابقاً للقانون وفقاً للعناصر التي

Le caractère direct du lien de causalité entre l'illégalité commise et le préjudice allégué ne peut notamment être retenu dans le cas où la décision ordonnant la perquisition est seulement entachée d'une irrégularité formelle ou procédurale et que le juge considère, au vu de l'ensemble des éléments produits par les parties devant lui, que la décision ordonnant la perquisition aurait pu être légalement prise par l'autorité administrative, au

توافرت لديها في تاريخ صدور امر التفتيش.

vu des éléments dont elle disposait à la date à laquelle la perquisition a été ordonnée.

٧. علاوة على ذلك، فإن الشروط الموضوعية لتنفيذ قرارات التفتيش من شأنها إقامة مسئولية الدولة في مواجهة الأشخاص المعنيين بقرارات التفتيش.

7. En outre, les conditions matérielles d'exécution des perquisitions sont susceptibles d'engager la responsabilité de l'Etat à l'égard des personnes concernées par les perquisitions.

كما أن المجلس الدستوري بقراره رقم ٢٠١٦٥٣٦ (طعن على دستورية نص عن طريق مسألة أولية) بتاريخ ١٩/ ٢/ ٢٠١٢ قد قرر بأن شروط تنفيذ قرار التفتيش الصادرة بناء على المادة ١١ من القانون المؤرخ ٣/ ٤/ ١٩٥٥ يتعين أن تكون مبررة ومتناسبة مع الدوافع التي سببت هذا الإجراء، وأن يصدر هذا القرار في ظل الظروف الخاصة، التي أدت إلى إعلان حالة الطوارئ.

Ainsi que l'a jugé le Conseil constitutionnel dans sa décision n° 2016536 QPC du 19 février 2016, les conditions de mise en oeuvre des perquisitions ordonnées sur le fondement de l'article 11 de la loi du 3 avril 1955 doivent être justifiées et proportionnées aux raisons ayant motivé la mesure, dans les circonstances particulières ayant conduit à la déclaration de l'état d'urgence.

وخاصة أن أمر تفتيش المسكن بالليل لابد أن يكون قد صدر بناء على ضرورة ملحة لذلك، أو استحالة القيام بالتفتيش بالنهار إلا في حالة وجود أسباب جدية للاعتقاد بأن شاغلي المكان من المحتمل أن ينم رد فعلهم تجاه أمر التفتيش عن سلوك خطير أو تدمير أو إخفاء الأدلة المادية.

En particulier, la perquisition d'un domicile de nuit doit être justifiée par l'urgence ou l'impossibilité de l'effectuer de jour. sauf s'il existe des raisons sérieuses de penser que le ou les occupants du lieu sont susceptibles de réagir à la perquisition par un comportement dangereux ou de détruire ou dissimuler des éléments matériels

وأنه في حالة فتح المكان محل أمر التفتيش طواعية، لا يجوز اللجوء لاستخدام القوة لدخول المكان، إلا إذا لم يوجد بديل سوى ذلك.

وأنه ينبغي حال القيام بالتفتيش احترام كرامة الأشخاص، وأن يولي اهتمام خاص للقُصر المتواجدين أثناء التفتيش.

وأن استخدام القوة أو اللجوء للقوة الجبرية يتعين أن يقتصر على ما هو ضروري لسير عملية التفتيش، ولحماية الأشخاص. وأنه حال التفتيش، فإنه يتعين أن يكون هذا الإتلاف متناسب مع الغاية المرجوة من أمر التفتيش، وخلال التفتيش، يحظر القيام بأي إتلاف طالما أنه غير مبرر بالبحث عن العناصر المرتبطة بمحل أمر التفتيش.

ويترتب على كافة الأخطاء المرتكبة أثناء تنفيذ أمر التفتيش الصادر بناء على القانون المؤرخ ٣/ ٤/ ١٩٥٥ إقامة مسئولية الدولة.

ويعنى بالقاضي الإداري –في إطار طلب بهذا المعنى– بتحديد ما إذا كان الخطأ قد تم ارتكابه أثناء تنفيذ أمر التفتيش –وذلك بالنظر إلى كافة العناصر المطروحة أمامه– ، ومع الأخذ في الاعتبار تصرفات الأشخاص اللذين كانوا متواجدين أثناء التفتيش ، وكذلك الصعوبات التي تواجه

L'ouverture volontaire du lieu faisant l'objet de la perquisition doit être recherchée et il ne peut être fait usage de la force pour pénétrer dans le lieu qu'à défaut d'autre possibilité.

Lors de la perquisition, il importe de veiller au respect de la dignité des personnes et de prêter une attention toute particulière à la situation des enfants mineurs qui seraient présents.

L'usage de la force ou de la contrainte doit être strictement limité à ce qui est nécessaire au déroulement de l'opération et à la protection des personnes. Lors de la perquisition, les atteintes aux biens doivent être strictement proportionnées à la finalité de l'opération ; aucune dégradation ne doit être commise qui ne serait justifiée par la recherche d'éléments en rapport avec l'objet de la perquisition.

Toute faute commise dans l'exécution des perquisitions ordonnées sur le fondement de la loi du 3 avril 1955 est susceptible d'engager la responsabilité de l'Etat.

Il appartient au juge administratif, saisi d'une demande en ce sens, d'apprécier si une faute a été commise dans l'exécution d'une perquisition, au vu de l'ensemble des éléments débattus devant lui, en tenant compte du comportement des personnes présentes au moment de la perquisition et des difficultés de l'action administrative dans les circonstances particulières ayant conduit

العمـــل الإداري في ظـــروف اســـتثنائية (خاصـــة) ، والتـــي أدت لإعـــلان حالـــة الطوارئ.

à la déclaration de l'état d'urgence.

وأن نتائج التفتيش ذاتها لا ترتـب اثـراً عـلى توصيف الخطأ.

Les résultats de la perquisition sont par eux-mêmes dépourvus d'incidence sur la caractérisation d'une faute.

وفي حالة ثبوت الخطأ، فإن القاضي الإداري يختص بتحديد التعويض الجابر للأضرار أياً كانت طبيعتها، المبـاشرة والحتميـة، الناتجـة عن ذلك الخطأ.

En cas de faute, il appartient au juge administratif d'accorder réparation des préjudices de toute nature, directs et certains, qui en résultent.

٨. وإذا كانـــت مـــسئولية الدولـــة تجـــاه الأشخاص المعنيين بأمر التفتيش تقوم عـلى أساس الخطأ، إلا أن مـسئوليتها تجـاه الغـير تقوم بدون خطأ، وذلـك في حالـة الأضرار التي تنجم مباشرة عن أمر التفتيش الـصادر بناء على نـص المـادة رقـم ١١ مـن القـانون المؤرخ ٣/ ٤/ ١٩٥٥، وذلك تأسيـساً عـلى مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة.

8. Si la responsabilité de l'Etat pour faute est seule susceptible d'être recherchée par les personnes concernées par une perquisition, la responsabilité de l'Etat à l'égard des tiers est engagée sans faute, sur le fondement de l'égalité des citoyens devant les charges publiques, en cas de dommages directement causés par des perquisitions ordonnées en application de l'article 11 de la loi du 3 avril 1955.

وأنه يتعين لاعتبار الشخص مـن الغـير، أن يكون من غير المعنيـين بـأمر التفتـيش، وألا يكون متصلاً بهؤلاء الأشـخاص وحـاضراً في مكان التفتيش، أو يكون على صـلة بهـذا المكان.

Doivent être regardés comme des tiers par rapport à la perquisition les personnes autres que la personne dont le comportement a justifié la perquisition ou que les personnes qui lui sont liées et qui étaient présentes dans le lieu visé par l'ordre de perquisition ou ont un rapport avec ce lieu.

ويعد من الغير شاغلو أو مالكو مقر منفصل عن الشخص المخاطب بأمر التفتيش، وتـم

Doivent notamment être regardés comme des tiers les occupants ou propriétaires d'un local distinct de celui visé par l'ordre de perquisition

تفتيشه عن طريق الخطأ، كما يعد أيضاً من الغير مالك المكان الصادر بشأنه أمر التفتيش، وذلك في حالة عدم وجود علاقة بينه وبين الشخص الصادر بشأنه أمر التفتيش، إلا وجود عقد إيجار للمكان محل التفتيش.

mais perquisitionné par erreur ainsi que le propriétaire du lieu visé par l'ordre de perquisition, dans le cas où ce propriétaire n'a pas d'autre lien avec la personne dont le comportement a justifié la perquisition que le bail concernant le lieu perquisitionné.

٩. يُبلغ الرأي الماثل إلى المحكمة الإدارية لمدينة Cergy Pontoise والمحكمة الإدارية لمدينة Melun ، ولكل من السادة MM. A...E..., D...M...et P...C..., G...H..., I...O..., K...B..., N...J..., F...L.. ، ووزير الداخلية.

9. Le présent avis sera notifié au tribunal administratif de Cergy Pontoise, au tribunal administratif de Melun, à MM. A...E..., D...M...et P...C..., G...H..., I...O..., K...B..., N...J..., F...L...et au ministre de l'intérieur.

وينشر هذا الرأي في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية

Il sera publié au Journal officiel de la République française.

(خ) خبرة

(١٣) حكم مجلس الدولة الفرنسي التمهيدى في شأن رفع أجهزة الإعاشة الاصطناعية من المريض المتوفى اكلينيكيا

CE, 14 février 2014, N° 375081

ترجمة وتقديم

القاضى/ خالد دغيم

مندوب بمجلس الدولة

كلمات البحث:

اعاشة اصطناعية – حكم تمهيدى – إحالة لخبير – تدابير احترازية – عدم استجابة للعلاج – رعاية طبية.

تمهيد:

أصدر قاضي الأمور المستعجلة بمجلس الدولة حكماً تمهيدياً هاماً في الطعن المقدم إليه بصفه مستعجلة بإلغاء الحكم الصادر من المحكمة الإدارية Chalons-en-Champagneو بوقف تنفيذ القرار الصادر بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٤ الذي انهي عملية التغذية والإماهة الصناعية لل...M.H...G.

و ترجع وقائع الدعوى إلى أن ..M.H..G المولود في ١٩٧٦ عامل في قسم الطب النفسي قد أصيب في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨ في حادثة مرور مما أصابه بسكتة دماغية و بعد هذه الحادثة تلقي العلاج في أكثر من مركز صحي و نظرا لحالة الشلل الرباعي التي أصابته و عدم القدرة على الاعتماد على النفس تقرر اتخاذ جميع طرق الحياة العادية و غذائه و تنفسه بطريقة صناعية عن طريق المعدة. و إنه في خلال عام ٢٠١٢ لاحظ أعضاء من فريق الرعاية الطبية اشارات من ..M.G وهو ما فسروه على أنها معارضة للعلاج المتبع، و بعد الملاحظات و التحاليل التي اتضح على أثرها غياب التحسن العصبي لدى المريض، قرر D.r Kariger مدير الإدارة الصحية لمركز الاستشفاء الجامعي و المسئول عن الحالة الصحية للمريض بدء إجراءات التأكد من عدم القابلية للعلاج للتقرير عما إذا كان الاستمرار في التغذية الصناعية و التنفس الصناعي ..M.G de سيترتب عليه حالة من عدم استجابة للعلاج من قبل المريض. وبتاريخ ١٠ ابريل ٢٠١٣ قرر الطبيب وقف عملية الإعاشة الإصطناعية للمريض، وهو ما حدا بوالدى إلى اللجوء M.G .. إلى قاضى الأمور المستعجلة بالمحكمة الإدارية de Chalons-on-Champaignالذي حكم بتاريخ ١١ مايو ٢٠١٣ بإستمرار الإعاشة الإصطناعية استناداً إلى عدم اتباع الإجراءات المنصوص عليها في لمادة ر.٤١٢٧-٣٧ من قانون الصحة العامة.

و بعد تنفيذ الحكم في سبتمبر ٢٠١٣، فقد تقرر إتخاذ إجراء جديد بمشاركة كل من زوج ..M.G و والديها و أخواتها و أخواتها و DrKariger الذي قرر في ١١ يناير ٢٠١٤ إنهاء عملية الإعاشة الإصطناعية للمريض اعتبارا من الاثنين ١٣ يناير ٢٠١٤ و لمدة ١٩ ساعة ، و حيث أن تنفيذ هذا القرار معرض لوقف تنفيذه في حالة اللجوء للمحكمة الإدارية، و التي تم فعلاً اللجوء إليها، و بجلسة ١٦ يناير ٢٠١٤ حكمت المحكمة الإدارية de Chalons en champaigneبوقف تنفيذ القرار الصادر بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٤، فقرر

كل من زوج ..M.G و احد أبنائه و مركز الاستشفاء الجامعي De Reims الطعن على هـذا الحكم أمام مجلس الدولة.

و قرر مجلس الدولة – ليتمكن من الفصل في الدعوى– إحالة الحكم إلى لجنه خبراء على النحو المُبين في الحكم، فضلاً عن اتخاذ إجراءات وتدابير احترازية بغيـة الحفـاظ عـلى صـحة المريض، والإبقاء عليه حياً ولو بوسائل الإعاشة الإصطناعية.

N° 375081

Publié au recueil Lebon

Assemblée

Mme Sophie-Caroline de Margerie, rapporteur ,

M. Rémi Keller, rapporteur public

SCP PIWNICA, MOLINIE ; SCP LE BRET-DESACHE ; FOUSSARD ; SCP COUTARD, MUNIER-APAIRE ; SCP ODENT, POULET, avocats

Lecture du vendredi 14 février 2014

الطعن رقم ٣٧٥٠٨١

حكم منشور في مجموعة Lebon

دوائر القسم القضائي مُجتمعة

السيدة Sophie-Caroline de Margerie

القاضي المقرر؛

السيد Rémi Keller مفوض الدولة ؛

المحامون ;SCP PIWNICA, MOLINE

SCP LE BRET-DESACHE; FOUSSARD, SCP COUTARD, MUNIER-APAIRE; SCP ODENT, POULET

جلسة النطق بالحكم يوم الجمعة ١٤ فبراير ٢٠١٤

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANÇAIS
باسم الشعب الفرنسي

Vu 1°, sous le n° 375081, la requête, enregistrée le 31 janvier 2014 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, présentée pour Mme E... G..., demeurant... ; Mme G... demande au juge des référés du Conseil d'Etat:

1°) d'annuler le jugement n° 1400029 du 16 janvier 2014 par lequel le tribunal administratif de Châlons-en-Champagne, statuant sur le fondement de l'article L. 521-2 du code de justice administrative, a suspendu l'exécution de la décision du

١ – بناءً على الصحيفة رقم ٣٧٥٠٨١ المقيدة في ٣١ يناير ٢٠١٤ المقدمة إلى سكرتارية القسم القضائي بمجلس الدولة من Mme E..G.. والتي تطالب فيها قاضي الأمور المستعجلة بمجلس الدولة:

أولاً: إلغاء الحكم رقم ١٤٠٠٢٩ الصادر بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٤ من المحكمة الإدارية بمدينة Chalons-en-Champagne, الصادر استنادا إلى حكم المادة ل.٥٢١-٢

11 janvier 2014 par laquelle il a été mis fin à l'alimentation et à l'hydratation artificielles de M. H... G... ;

من قـانون القـضاء الإداري و الـذي صـدر بوقف تنفيذ القرار الصادر بتـاريخ ١١ ينـاير ٢٠١٤ الـذي كـان يـنص عـلى إنهاءعمليـة التغذيـــة والإماهـــة الـــصناعية للـــسيد M.H…G…

2°) de rejeter la demande présentée, sur le fondement de l'article L. 521-2 du code de justice administrative, devant le juge des référés du tribunal administratif de Châlons-en-Champagne par M. D... G..., Mme I... G..., M. C... L... et Mme A... F... ;

ثانيـــاً: رفـــض الطلـــب المقـــدم – مـــن M.D..G..,Mme I..G..,Mme C..L.. et Mme A..F..- وفقا لحكم المادة ل.٥٢١-٢ مـن قـانون القـضاء الإداري- امـام قـاضى الأمـــور المـــستعجلة للمحكمـــة الإداريـــة لمدينة,Chalons-en-Champagne

Vu 2°, sous le n° 375090, la requête et le mémoire complémentaire, enregistrés les 31 janvier et 3 février 2014 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, présentés pour M. J... G..., demeurant... ; M. G... demande au juge des référés du Conseil d'Etat:

بناءً على الصحيفة و المـذكرة التكميليـة رقـم ٣٧٥٠٩٠ المودعة بواسطة M.J..G.. بتاريخ ٣١ ينـــاير و ٣ فبرايـــر ٢٠١٤ بـــسكرتارية القسم القضائي بمجلس الدولة والتي يطلب فيها مـن قـاضى الأمورالمـستعجلة بمجلـس الدولة:

1°) d'annuler le jugement n° 1400029 du 16 janvier 2014 par lequel le tribunal administratif de Châlons-en-Champagne, statuant sur le fondement de l'article L. 521-2 du code de justice administrative, a suspendu l'exécution de la décision du 11 janvier 2014 par laquelle il a été mis fin à l'alimentation et à l'hydratation artificielles de M. H... G... ;

أولاً: إلغاء الحكـم رقـم ١٤٠٠٢٩ الـصادر بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٤ من المحكمة الإدارية بمدينـة ,Chalons-en-Champagne التـي اصـدرت حكمهـا اسـتنادا لحكـم المـادة ل.٥٢١-٢ مـن قـانون القـضاء الإداري والذي قـضي بوقـف تنفيـذ القـرار الـصادر بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٤ الذي كان ينص على إنهـاء عمليـة التغذيـة و الاماهـة الـصناعية السيد M.H…G…

2°) de rejeter la demande présentée,

ثانياً: رفض الطلب المقدم امام قاضى الأمور

المستعجلة للمحكمة الإداريـة Chalons-en-Champagne, مـن M.D..G..,Mme I..G..,Mme C..L.. et Mme A..F.. وفقـا لحكم المادة ل.٥٢١-٢ مـن قـانون القـضاء الإداري.

sur le fondement de l'article L. 521-2 du code de justice administrative, devant le juge des référés du tribunal administratif de Châlons-en-Champagne par M. D... G..., Mme I... G..., M. C... L... et Mme A... F... ;

بناءً على الصحيفة و المـذكرة التكميليـة رقـم ٣٧٥٠٩١ المودعة بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١٤ و ٤ فبراير ٢٠١٤ بسكرتارية القسم القـضائي بمجلـس الدولـة المقدمـة مـن قبـل مركـز الاستـشفاء الجـامعي DE REIMS الـذي يقـع مقـره الرئيـسي في Cognacq-jay à Reims Cedex (51092)، ويمثلـه مـديره العام الحالي .يطلب المركز الطبى مـن قـاضى الأمور المستعجلة بمجلس الدولة :

Vu 3°, sous le n° 375091, la requête et le mémoire complémentaire, enregistrés les 31 janvier et 4 février 2014 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, présentés pour le centre hospitalier universitaire de Reims, dont le siège est 45, rue Cognacq-Jay à Reims Cedex (51092), représenté par son directeur général en exercice ; le centre hospitalier universitaire de Reims demande au juge des référés du Conseil d'Etat:

أولاً: إلغاء الحكـم رقـم ١٤٠٠٢٩ الـصادر بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٤ من المحكمة الإدارية بمدينة Chalons-en-Champagne, اسـتنادا لحكم المـادة ل.٥٢١-٢مـن قـانون القـضاء الإداري و الذي أوقف تنفيذ القرار الـصادر بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٤ الذي كـان قـد قـرر إنهـاء عمليـة التغذيـة و الاماهـة الـصناعية لل...M.H...G

1°) d'annuler le jugement n° 1400029 du 16 janvier 2014 par lequel le tribunal administratif de Châlons-en-Champagne, statuant sur le fondement de l'article L. 521-2 du code de justice administrative, a suspendu l'exécution de la décision du 11 janvier 2014 par laquelle il a été mis fin à l'alimentation et à l'hydratation artificielles de M. H... G... ;

ثانيـاً: رفـض الطلـب المقـدم مـن M.D..G..,Mme I..G..,Mme C..L.. et Mme A..F.. استنادا لحكم المـادة ل.٥٢١-٢ مـن قـانون القـضاء الإداري امـام قـاضى

2°) de rejeter la demande présentée, sur le fondement de l'article L. 521-2 du code de justice administrative, devant le juge des référés du tribunal administratif de Châlons-en-Champagne par M. D... G..., Mme

I... G..., M. C... L... et Mme A... F... ;

الأمور المستعجلة للمحكمة الإدارية لمدينـة Châlons-en-Champagne.

Vu les autres pièces des dossiers;

بعد الإطلاع على المستندات الأخرى المقدمة

Vu le code de la santé publique, modifié notamment par la loi n° 2005-370 du 22 avril 2005;

بعد الاطلاع على قانون الصحة العامة المعدل بالقـانون رقـم ٢٠٠٥ -٣٧٠ بتـاريخ ٢٢ ابريل ٢٠٠٥

Vu le code de justice administrative;

بعد الاطلاع على قانون القضاء الإداري

Après avoir entendu en séance publique:

بعد الاستماع في الجلسة العلنية إلى:

- le rapport de Mme Sophie-Caroline de Margerie, Conseiller d'Etat,

-تقريـر الـسيدة Sophie-Caroline de Matgerieالمستشارة بمجلس الدولة،

- les conclusions de M. Rémi Keller, rapporteur public;

-تقرير Remi Keller مفوض الدولة،

La parole ayant été donnée, avant et après les conclusions, à la SCP Odent, Poulet, avocat de Mme E...G..., à Me Foussard, avocat du centre hospitalier universitaire de Reims, à la SCP Coutard, Munier-Apaire, avocat de M. J... G..., à la SCP Le Bret-Desaché, avocat de Mme I...G..., de M. D... G..., de Mme A... F...et de M. C... L...et à la SCP Piwnica, Molinié, avocat de l'Union nationale des associations de famille de traumatisés craniens

ثُم تمّ منح الكلمة لمحاميين.Mme E..G، و Me Foussard محـاميين مركـز الاستـشفاء الجـامعيReims .و SCP Coutard, Munier-AparieمحـامىM..J..G، و SCP Le Bret-Desacheمحـامى Mme I..G,M..D..G,Mme..A..F.., M..C..L، و SCP Piwnica, Molinieمحاميين الاتحاد الـوطنى لجمعيـات لعـائلات المُـصابين بالجلطات الدماغية.

1. Considérant que Mme E...G..., M. J... G...et le centre hospitalier universitaire de Reims relèvent appel du jugement du 16 janvier 2014 par lequel le tribunal administratif de Châlons-en-Champagne, statuant en référé sur le fondement de l'article L.

١. حيث أن Mme E..G, M..J..G و مركز الاستـشفاء الجـامعي Reims طعنـوا عـلى الحكم الصادر بتاريخ ١٦ ينـاير ٢٠١٤ مـن المحكمـة الإداريةلمدينـة Chalons-en-Champagne,بصفة مستعجلة وفقا لحكـم

521-2 du code de justice administrative, a suspendu l'exécution de la décision du 11 janvier 2014 du médecin, chef du pôle Autonomie et santé du centre hospitalier universitaire de Reims, de mettre fin à l'alimentation et à l'hydratation artificielles de M. H... G..., hospitalisé dans ce service ; qu'il y a lieu de joindre les trois requêtes pour statuer par une seule décision;

المادة ل.٥٢١-٢ من قانون القضاء الإداري و الذي صدر بوقف تنفيذ القرار الصادر بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٤ للطبيب مدير رئيس مجلس إدارة المركز الاستشفاء الجامعي الذي أنهي عملية التغذية و الاماهة الصناعية للمريض M.H…G… فمن ثم هناك محل لضم ثلاث صحف لإصدار حكم واحد.

Sur l'intervention :

بالنسبة لطلب التدخل:

2. Considérant que l'Union nationale des associations de familles de traumatisés crâniens et de cérébrolésés (UNAFTC) justifie, eu égard à son objet statutaire et aux questions soulevées par le litige, d'un intérêt de nature à la rendre recevable à intervenir dans la présente instance devant le Conseil d'Etat ; que son intervention doit, par suite, être admise;

٢. ومن حيث أن الاتحاد الوطنى لجمعيات عائلات المُصابين بالجلطات الدماغية – ونظرا لموضوع الدعوي – ومن ثم يتوافر في شأنه عنصر المصلحة لقبول تدخله في الدعوي أمام مجلس الدولة فمن ثم يكون تدخله مقبول

Sur l'office du juge des référés statuant sur le fondement de l'article L. 521-2 du code de justice administrative

بالنسبة لما استند إليه قاضى الأمور المستعجلة تأسيسا على نص المادة ل.٥٢١-٢ من قانون القضاء الإداري .

3. Considérant qu'aux termes de l'article L. 521-2 du code de justice administrative : " Saisi d'une demande en ce sens justifiée par l'urgence, le juge des référés peut ordonner toutes mesures nécessaires à la sauvegarde d'une liberté fondamentale à laquelle une personne morale de droit public ou un organisme de droit privé chargé de la gestion d'un service public aurait porté, dans l'exercice d'un de ses pouvoirs, une atteinte grave et

٣- حيث أن نص المادة ل.٥٢١-٢ من قانون القضاء الإداري تنص على :***"في حالة الطلبات المقدمة و التي يتوافر بشأنها شرط الاستعجال يمكن لقاضى الأمور المستعجلة أن يأمر بإتخاذ كل الإجراءات الضرورية لحماية الحريات العامة إذا ما تعرضت هذه الحريات لإنتهاك خطير و غير مشروع أثناء***

manifestement illégale (...) " ;

4. Considérant qu'en vertu de cet article, le juge administratif des référés, saisi d'une demande en ce sens justifiée par une urgence particulière, peut ordonner toutes mesures nécessaires à la sauvegarde d'une liberté fondamentale à laquelle une autorité administrative aurait porté une atteinte grave et manifestement illégale ; que ces dispositions législatives confèrent au juge des référés, qui se prononce en principe seul et qui statue, en vertu de l'article L. 511-1 du code de justice administrative, par des mesures qui présentent un caractère provisoire, le pouvoir de prendre, dans les délais les plus brefs et au regard de critères d'évidence, les mesures de sauvegarde nécessaires à la protection des libertés fondamentales;

5. Considérant toutefois qu'il appartient au juge des référés d'exercer ses pouvoirs de manière particulière, lorsqu'il est saisi sur le fondement de l'article L. 521-2 du code de justice administrative d'une décision, prise par un médecin sur le fondement du code de la santé publique et conduisant à interrompre ou à ne pas entreprendre un traitement au motif que

ممارسة شخص اعتباري من أشخاص القانون العام أو شخص من أشخاص القانون الخاص مسئول عن إدارة خدمة عامة لإختصاصاتهم الموكلة إليهم."

٤. حيث إن بناءً على هذا النص فإن لقاضى الأمور المستعجلة الإداري بناءً على طلب المقدم إليه المستند إلى توافر شرط الاستعجال أن يأمربإتخاذ كل الإجراءات الضرورية لحماية الحريات العامة التي تتعرض لإعتداء جسيم و غير مشروع من قبل إحدى الجهات الإدارية و هذه القواعد التشريعية تخول لقاضى الأمور المستعجلة-الذي يحكم بتشكيل منفرد حسب الأصل- أن يأمر بناءً على المادة ل٥١١-١ من قانون القضاء الإداري بإجراءات ذو طبيعة احترازية و له أن يأمر أيضا خلال مهلة قصيرة بالنظر لظروف الحالة المعروضة و طبقا للإجراءات المناسبة لحماية الحريات العامة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الحريات العامة محل الإعتداء.

٥. حيث أن في جميع الاحوال يختص قاضى الأمور المستعجلة بتطبيق اختصاصاته بطريقة استثنائية إذا كانت الطلبات المقدمة إليه مطلوبة وفقا لنص المادة ل.٥٢١-٢ من قانون القضاء الإداري تستهدف إلغاء قرار تم اتخاذه بواسطة طبيب تأسيسا على قانون

الصحة العامة و بمقتضي هذا القرار يتم قطع أو عدم الحصول على علاج تسبيبا على أن هذا العلاج غير فعال و أن تنفيذ هذا القرار قد يؤدى بطريقة لا رجعة فيها إلى تعرض حياة المريض للخطر، ففي هذه الحالة للمحكمة اتخاذ ما يلزم لوقف تنفيذ هذه القرارات و للقاضي الاستناد إلى مبادىء غير موجودة في القانون ولكن موجودة في مبادىء الحريات العامة و منها الحق في احترام الحياة و حق المريض في الحصول على العلاج الطبي، في هذه الحالة يكون لقاضى الأمور المستعجلة أو التشكيل المتخصص الذي ارسل له قاضى الأمور المستعجلة الدعوى بعد وقفها و وقف تنفيذ القرار أن يقوم بعرض الأمر على خبير طبي تطبيقا لنص المادة ر.٦٢٥-٣ من قانون القضاء الإداري و من ثم يكون للمحكمة الاستناد إلى رأي المختص أو الخبير الذي أحالت إليه الأمر لإتخاذ قرارها .

بناء على الأحكام المطبقة على النزاع:

٦. و بناء على نص المادة ل.١١١٠-١ من قانون الصحة العامة فإن الحق في حماية الصحة لابد أن يدخل حيز التنفيذ بكل السبل المتاحة لصالح كل شخص و إن المادة ل.١١١٠-٢ نصت على أن الشخص

ce dernier traduirait une obstination déraisonnable et que l'exécution de cette décision porterait de manière irréversible une atteinte à la vie ; qu'il doit alors, le cas échéant en formation collégiale, prendre les mesures de sauvegarde nécessaires pour faire obstacle à son exécution lorsque cette décision pourrait ne pas relever des hypothèses prévues par la loi, en procédant à la conciliation des libertés fondamentales en cause, que sont le droit au respect de la vie et le droit du patient de consentir à un traitement médical et de ne pas subir un traitement qui serait le résultat d'une obstination déraisonnable ; que, dans cette hypothèse, le juge des référés ou la formation collégiale à laquelle il a renvoyé l'affaire peut, le cas échéant, après avoir suspendu à titre conservatoire l'exécution de la mesure et avant de statuer sur la requête dont il est saisi, prescrire une expertise médicale et solliciter, en application de l'article R. 625-3 du code de justice administrative, l'avis de toute personne dont la compétence ou les connaissances sont de nature à éclairer utilement la juridiction ;

Sur les dispositions applicables au litige:

6. Considérant qu'en vertu de l'article L. 1110-1 du code de la santé publique, le droit fondamental à la protection de la santé doit être mis en oeuvre par tous moyens disponibles au bénéfice de toute personne ; que l'article L. 1110-2 énonce que la

personne malade a droit au respect de sa dignité ; que l'article L. 1110-9 garantit à toute personne dont l'état le requiert le droit d'accéder à des soins palliatifs qui sont, selon l'article L. 1110-10, des soins actifs et continus visant à soulager la douleur, à apaiser la souffrance psychique, à sauvegarder la dignité de la personne malade et à soutenir son entourage;

7. Considérant qu'aux termes de l'article L. 1110-5 du même code, tel que modifié par la loi du 22 avril 2005 relative aux droits des malades et à la fin de la vie : " Toute personne a, compte tenu de son état de santé et de l'urgence des interventions que celui-ci requiert, le droit de recevoir les soins les plus appropriés et de bénéficier des thérapeutiques dont l'efficacité est reconnue et qui garantissent la meilleure sécurité sanitaire au regard des connaissances médicales avérées. Les actes de prévention, d'investigation ou de soins ne doivent pas, en l'état des connaissances médicales, lui faire courir de risques disproportionnés par rapport au bénéfice escompté. / Ces actes ne doivent pas être poursuivis par une obstination déraisonnable. Lorsqu'ils apparaissent inutiles, disproportionnés ou n'ayant d'autre effet que le seul maintien artificiel de la vie, ils peuvent être suspendus ou ne pas être entrepris. Dans ce cas, le médecin sauvegarde la dignité du mourant et assure la qualité de sa vie en dispensant les soins visés à l'article L. 1110-10. / (...) Toute personne a le

المريض له الحق في احترام كرامته وحيث أن المادة ٣٣٣٠-٩ أكدت على رعاية كل الأشخاص الذين تتطلب حالتهم تتدخل الدولة لتسكين ألامهم التي طبقا للمادة ل.١١١٠-١٠ الرعاية الحالية و المستمرة لمواجه الآلام و تهدئة المعاناة النفسية وتحفظ كرامة الشخص المريض و تدعم محيطه.

٧. حيث أن المادة ل.١١١٠- من ذات القانون المعدلة بقانون ٢٢ ابريل ٢٠٠٥ بشأن حقوق المرضى و نهاية الحياة نص على أن :*" لكل شخص نظرا لحالته الصحية و لدرجة احتياجه للتدخل الطبي له حق في تلقي الرعاية اللازمة و الاستفادة من علاج معروف فعاليته موفرا أفضل درجة من الأمان الصحي بالنظر للمعرفة الطبية المتواترة. كما أن قرار العلاج أو المنع منه - في حالة المعرفة الطبية- لا ينبغي أن يكون أضرارها على المريض أكثر من نفعها المتوقع .كما أنه لا ينبغي الاستمرار في تزويد المريض بالعلاج إذا اتضح عدم جدواه .و في حالة ما إذا اتضح عدم جدوي أو عدم تناسب وسائل العلاج مع حالة المريض و أن الغرض الوحيد منها هو الحفاظ على حالة الإعاشة الإصطناعية للمريض فمن الجائز وقف العلاج مؤقتا أو عدم الاستمرارا فيه . في هذه الحالة للطبيب حفاظاعلي كرامة المريض*

droit de recevoir des soins visant à soulager sa douleur. Celle-ci doit être en toute circonstance prévenue, évaluée, prise en compte et traitée. / Les professionnels de santé mettent en oeuvre tous les moyens à leur disposition pour assurer à chacun une vie digne jusqu'à la mort (...) ";

8. Considérant qu'aux termes de l'article L. 1111-4 du code de la santé publique, dans sa rédaction résultant de la loi du 22 avril 2005 : " Toute personne prend, avec le professionnel de santé et compte tenu des informations et des préconisations qu'il lui fournit, les décisions concernant sa santé. / Le médecin doit respecter la volonté de la personne après l'avoir informée des conséquences de ses choix. (...) / Aucun acte médical ni aucun traitement ne peut être pratiqué sans le consentement libre et éclairé de la personne et ce consentement peut être retiré à tout moment. / Lorsque la personne est hors d'état d'exprimer sa volonté, aucune intervention ou investigation ne peut être réalisée, sauf urgence ou impossibilité, sans que la personne de confiance prévue à l'article L. 1111-6, ou la famille, ou à défaut, un de ses proches ait été consulté. / Lorsque la personne est hors d'état d'exprimer sa volonté, la limitation ou l'arrêt de traitement susceptible de mettre sa vie en danger ne peut être

الـذي يحتـضر و عـن طريـق بـذل العنايـة المنصوص عليهـا في المـادة ل. ١١١٠-١٠ و التي تـنص عـلى أن لكـل شـخص الحـق في الحصول على الرعاية التـي تواجـه ألامـه. في جميع الاحـوال يجـب أن يـتم تقيـيم الحالـة و علاجها \ و على المختـصين طبيـا أن يتخـذوا جميع الوسائل التي في مقدور كل منهم لضمان حياة كريمة لكل شخص حتى الموت."

٨. حيث أن نـص المـادة ل.١١١١-٤ مـن قانون الـصحة العامـة المعدلـة بالقـانون ٢٢ ابريل ٢٠٠٥ تنص عـلى أن *"لكـل شـخص بعد أن يحصل على معلومات أو توصـيات أو قرارات مـن متخـصص في الطـب أن يتخـذ القرارات المتعلقة بصحته و عـلى الطبيـب إن يحترم ارادة الـشخص بعـد إعلامـه بتبعـات اختياراته كما لا يجوز إتخاذ أي تـصرف طبـى أو إتبـاع أي عـلاج إلا بالموافقـة الحـرة و الواضحة من الـشخص المعنـي و الـذي لـه الحق في سحب هـذه الموافقـة في أي وقـت في حالة أن يكون الشخص في حالة لا تتـيح لـه ابداء رغبته، لا يجوز التدخل أو الفحـص الا في حـالات الـضرورة أو الاسـتحالة اواخـذ رأى شخص من الأشـخاص الموثـوق فـيهم المحددين بالمادة ل.١١١١-٦ أو العائلـة أو أحد المقربين \ في حالة كـون الـشخص غـير قادر على التعبير عن إرادته ، يجب تقليـل أو*

réalisé sans avoir respecté la procédure collégiale définie par le code de déontologie médicale et sans que la personne de confiance prévue à l'article L. 1111-6 ou la famille ou, à défaut, un de ses proches et, le cas échéant, les directives anticipées de la personne, aient été consultés. La décision motivée de limitation ou d'arrêt de traitement est inscrite dans le dossier médical. (...) ";

وقف العلاج الذي من شأنه أن يعرضه للخطر ، و بدون أخذ رأى شخص من الأشخاص الموثوق فيهم المحددين بالمادة ل.١١١١-٦ أو العائلة أو أحد المقربين. ويجب أن يكون القرار بتقليل أو وقف العلاج مسببا و أن يودع في الملف الطبى."

9. Considérant que l'article R. 4127-37 du code de la santé publique énonce, au titre des devoirs envers les patients, qui incombent aux médecins en vertu du code de déontologie médicale : " I.- En toutes circonstances, le médecin doit s'efforcer de soulager les souffrances du malade par des moyens appropriés à son état et l'assister moralement. Il doit s'abstenir de toute obstination déraisonnable dans les investigations ou la thérapeutique et peut renoncer à entreprendre ou poursuivre des traitements qui apparaissent inutiles, disproportionnés ou qui n'ont d'autre objet ou effet que le maintien artificiel de la vie.

٩. حيث أن المادة ر.٤١٢٧-٣٧ من قانون الصحة العامة نصت في مجال واجبات الأطباء تجاه المرضى من وجهة نظر قانون الاخلاق الطبية على أن :***"١-في جميع الاحوال، على الطبيب أن يحاول أن يزيل ألام المريض بالوسائل المناسبة لحالته و أن يساعده معنويا. على الطبيب أن يتوقف عن كل علاج غير متناسب و له أن يرفض إعطاء أو الاستمرار في علاج غير فعال أو غير متناسب أو ليس لهم هدف سوي الإبقاء على حالة الإعاشة الإصطناعية للمريض."***

II.- Dans les cas prévus au cinquième alinéa de l'article L. 1111-4 et au premier alinéa de l'article L. 1111-13, la décision de limiter ou d'arrêter les traitements dispensés ne peut être prise sans qu'ait été préalablement mise en oeuvre une procédure collégiale. Le médecin peut engager la procédure collégiale de sa propre initiative. Il est tenu de le faire au vu des directives anticipées

-ثانياً: في الحالات المذكورة في الفقرة الخامسة من المادة ل.١١١١-٤ و في الفقرة الأولى من المادة ل.١١١١-١٣ فإنه لا يجوز إتخاذ قرار تقليل أو وقف العلاج إلا باتخاذ إجراء جماعي مسبق ، و للطبيب أن يدعو إتخاذ الإجراء الجماعي بمبادرة شخصية منه. وعلى الطبيب أن يقوم بهذه الإجراءات مع مراعاة

القواعـد المنـصوصة عليهـا بـنص المـادة ر.١١١١-١٩ أو طلـب أحـد الأشـخاص الموثوق فيهم أو العائلة.

du patient présentées par l'un des détenteurs de celles-ci mentionnés à l'article R. 1111-19 ou à la demande de la personne de confiance, de la famille ou, à défaut, de l'un des proches.

قرار وقف العلاج يتم اتخاذه من قبل الطبيب المسئول بعد اخذ رأى الفريق المعالج إن وجد أو رأى مسبب من طبيب بدرجة استشارى و لا يجب أن يكون هناك أي علاقة مـن النـوع الرئاسي الوظيفي بين الطبيـب المـسئول عـن المريض و الاستشارى. و يجوز طلب الـرأى المسبب لاستشارى اخـر يكـون مطلـوب في حالة طلب احد الطبيبـين إذا مـا ارتـأوا أنـه سيفيد في الحالـة الماثلـة .\ القـرار بتقليـل أو وقف العلاج أن يأخـذ في الاعتبـار رغبـات المريض التي أبداها و خاصـة المحـررة كتابـة ، رأى أشـــخاص الثقـــة أو الأشـــخاص التـــي يحددهم من العائلة أو من الأشخاص القريبة.

Les détenteurs des directives anticipées du patient, la personne de confiance, la famille ou, le cas échéant, l'un des proches sont informés, dès qu'elle a été prise, de la décision de mettre en oeuvre la procédure collégiale. / La décision de limitation ou d'arrêt de traitement est prise par le médecin en charge du patient, après concertation avec l'équipe de soins si elle existe et sur l'avis motivé d'au moins un médecin, appelé en qualité de consultant. Il ne doit exister aucun lien de nature hiérarchique entre le médecin en charge du patient et le consultant. L'avis motivé d'un deuxième consultant est demandé par ces médecins si l'un d'eux l'estime utile. La décision de limitation ou d'arrêt de traitement prend en compte les souhaits que le patient aurait antérieurement exprimés, en particulier dans des directives anticipées, s'il en a rédigé, l'avis de la personne de confiance qu'il aurait désignée ainsi que celui de la famille ou, à défaut, celui d'un de ses proches. (...) /

القرار بوقف أو تقليل العلاج يجب أن يكون مسبب. الآراء التي يتم أخذها و طبيعة الحالة و المشاورات التي قام بهـا الفريـق المعـالج و قرارتهم و أسبابها يجب أن يقيـد طـى الملـف

La décision de limitation ou d'arrêt de traitement est motivée. Les avis recueillis, la nature et le sens des concertations qui ont eu lieu au sein de l'équipe de soins ainsi que les motifs de la décision sont inscrits dans

le dossier du patient. La personne de confiance, si elle a été désignée, la famille ou, à défaut, l'un des proches du patient sont informés de la nature et des motifs de la décision de limitation ou d'arrêt de traitement. / III.- Lorsqu'une limitation ou un arrêt de traitement a été décidé en application de l'article L. 1110-5 et des articles L. 1111-4 ou L. 1111-13, dans les conditions prévues aux I et II du présent article, le médecin, même si la souffrance du patient ne peut pas être évaluée du fait de son état cérébral, met en oeuvre les traitements, notamment antalgiques et sédatifs, permettant d'accompagner la personne selon les principes et dans les conditions énoncés à l'article R. 4127-38. Il veille également à ce que l'entourage du patient soit informé de la situation et reçoive le soutien nécessaire";

10. Considérant, d'une part, que les dispositions de l'article L. 1110-5 du code de la santé publique sont énoncées dans ce code au titre des droits garantis par le législateur à toutes les personnes malades ; que celles de l'article L. 1111-4 sont au nombre des principes généraux, affirmés par le code de la santé publique, qui sont relatifs à la prise en considération de l'expression de la volonté de tous les usagers du système de santé ; que l'article R. 4127-37 détermine des règles de déontologie médicale qui imposent des devoirs à tous les médecins envers l'ensemble de leurs patients ; qu'il résulte des termes

الطبى للمريض. يجب إعلان الشخص الموثوق فيه في حالة تحديده أو العائلة أو أحد أقارب المريض بطبيعة و أهداف قرار تقليل أو وقف العلاج.\٣- في حالة أن يكون تقليل أو وقف العلاج قد تم تطبيقا للمواد ل.١١١٠-٥ و ل.١١١١-٤ أو ل.١١١١-١٣ بالشروط المذكورة سابقا و على الطبيب حتى إن كان ألم المريض لا يصنف من الالم الدماغى (المخى) أن يضع في الاعتبار العلاج خاصة المسكنات أو المهدئات و أن يتيح مرافقة الشخص طبقا للقواعد المنصوصة عليها في المادة ر.٤١٢٧-٣٨ . كما يجب أن يراعى الطبيب إعلام المرافقين للمريض بالحالة و أن يتلقوا الدعم المناسب."

١٠. حيث أن - من جانب آخر - احكام المادة ل.١١١٠-٥ من قانون الصحة العامة قد وردت في هذا القانون تحت عنوان الحقوق المحفوظة من قبل المشرع لكل الأشخاص المرضى، فإن المادة رقم ل.١١١١-٤ من ضمن المبادىء الرئيسية التي تم تأكيدها بواسطة قانون الصحة العامة التي لها علاقة بالتعبير عن إرادة كل مستخدمى النظام الصحى. وحيث أن المادة ر.٤١٢٧-٣٧ تحدد قواعد الاخلاق الطبية التي تضع واجبات على عاتق جميع الاطباء

في مواجهة مرضاهم. و حيث أنه يتضح من نصوص هذه المواد و الأعمال البرلمانية السابقة على إعتماد قانون ٢٢ إبريل ٢٠٠٥ أن لها أثر عام و تطبق في مواجهة مواجهة M..G.. وكذلك الحال بالنسبة لكل مستخدمى النظام الصحى.

١١. حيث انه ينتج عن هذه الاحكام أن كل شخص يجب أن يتلقى الرعاية المناسبة لحالته الصحية بدون أن تكون تصرفات الحرمان من العلاج المعمول بها تسببت في مخاطر غير متناسبة مع المنافع المحتملة و انه لا يجب إن تكون الأعمال العلاجية مقترنة بعدم قابلية للتحسن ومن الممكن أن تعلق أو لا يتم تنفيذها حال اكتشاف عدم جدواها أو عدم تناسبها أوأن الأثر الوحيد لهذه العلاجات هو الإبقاء على المريض في حالة الإعاشة الإصطناعية .و أيا ما كانت المرحلة العمرية للمريض سواء في مقتبل أو في نهاية حياته،ففي حالة كونه عاجز عن التعبير عن إرادته فإن قرار تقليل أو إنهاء العلاج بحجة أن الاستمرار فيه يؤدي إلى نتائج غير متناسبة و نظرا لكون هذا الإجراء يعرض حياة المريض للخطر، فلا يمكن إتخاذه عن طريق الطبيب إلا بعد إتباع الإجراء الجماعي المنصوص عليه في قواعد أخلاق مهنة الطب و القواعد الاستشارية المحددة بقانون

mêmes de ces dispositions et des travaux parlementaires préalables à l'adoption de la loi du 22 avril 2005 qu'elles sont de portée générale et sont applicables à l'égard de M. G... comme à l'égard de tous les usagers du système de santé;

11. Considérant qu'il résulte de ces dispositions que toute personne doit recevoir les soins les plus appropriés à son état de santé, sans que les actes de prévention, d'investigation et de soins qui sont pratiqués lui fassent courir des risques disproportionnés par rapport au bénéfice escompté ; que ces actes ne doivent toutefois pas être poursuivis par une obstination déraisonnable et qu'ils peuvent être suspendus ou ne pas être entrepris lorsqu'ils apparaissent inutiles ou disproportionnés ou n'ayant d'autre effet que le seul maintien artificiel de la vie, que la personne malade soit ou non en fin de vie ; que, lorsque celle-ci est hors d'état d'exprimer sa volonté, la décision de limiter ou d'arrêter un traitement au motif que sa poursuite traduirait une obstination déraisonnable ne peut, s'agissant d'une mesure susceptible de mettre en danger la vie du patient, être prise par le médecin que dans le respect de la procédure collégiale définie par le code de déontologie médicale et des règles de consultation fixées par le code de la santé publique ; qu'il appartient au médecin, s'il prend une telle décision, de

sauvegarder en tout état de cause la dignité du patient et de lui dispenser des soins palliatifs;

الصحة العامة ، و يجب على الطبيب في حالة إتخاذ مثل هذا القرار أن يحافظ – في كل الاحوال – على كرامة المريض و أن يعطيه العلاج المسكن لآلامه.

12. Considérant, d'autre part, qu'il résulte des dispositions des articles L. 1110-5 et L. 1111-4 du code de la santé publique, éclairées par les travaux parlementaires préalables à l'adoption de la loi du 22 avril 2005, que le législateur a entendu inclure au nombre des traitements susceptibles d'être limités ou arrêtés, au motif d'une obstination déraisonnable, l'ensemble des actes qui tendent à assurer de façon artificielle le maintien des fonctions vitales du patient ; que l'alimentation et l'hydratation artificielles relèvent de ces actes et sont, par suite, susceptibles d'être arrêtées lorsque leur poursuite traduirait une obstination déraisonnable;

١٢. حيث أن – من الجانب الاخر – ينتج عن تطبيق أحكام المواد ل.١١١٠-٥و ل.١١١١-٤ من قانون الصحة العامة الموضحة بالأعمال البرلمانية السابقة على تعديل القانون ٢٢ابريل ٢٠٠٥ أن المشرع وسع من اعتبار العلاجات التي يجوز تحديدها أو وقفها نظرا لعدم جدواها، ومنها مجموعة العلاجات التي تضمن الإعاشة الإصطناعية للوظائف الحيوية للمريض وأن الغذاء و التنفس الصناعي يعتبر من ضمن هذه الأعمال و من ثم يصبحوا عرضة لأن يتم إيقافهم في حالة أن استمرارهم يؤدى إلى علاج غير فعال.

Sur les appels:

ومن حيث إنه عن الطعن:

13. Considérant qu'il résulte de l'instruction que M. H... G..., né en 1976, infirmier en psychiatrie, a été victime, le 29 septembre 2008, d'un accident de la circulation qui lui a causé un grave traumatisme crânien; qu'après cet accident, il a été hospitalisé pendant trois mois dans le service de réanimation du centre hospitalier universitaire de Reims ; qu'il a été ensuite transféré dans l'unité spécialisée pour patients en état pauci-

١٣. حيث انه ينتج عن التعليمات أن M.H..G.. المولود في ١٩٧٦ عامل في قسم الطب النفسي قد أصيب في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨ في حادثة مرور مما أصابه بسكتة دماغية و عقب هذه الحادثة تلقى العلاج لمدة ٣ شهور في العناية المركزة لمركز الاستشفاء الجامعى De Reims و بعد ذلك تم نقله للوحدة المتخصصة في حالات اللاوعي

الجزئى في هذا المركز ثم تم استقباله لمدة ثلاث شهور اعتبارا من ١٧ مارس إلى ٢٣ يونيو ٢٠٠٩ في مركز اعادة التأهيل De Berck-sur-Merفي القسم المتخصص في الإصابات الدماغية و بعد هذه الفترة تم نقله لتلقى العلاج في Reims التي و بسبب حالة الشلل الرباعي و عدم الاعتماد على النفس، تقرر اتخاذ جميع طرق الحياة العادية و غذائه و تنفسه بطريقة صناعية عن طريق المعدة.

relationnel de ce centre hospitalier, avant d'être accueilli pendant trois mois, du 17 mars au 23 juin 2009, au centre de rééducation de Berck-sur-Mer dans le département des blessés crâniens ; qu'après ce séjour, il a été à nouveau hospitalisé à Reims, où, en raison de son état de tétraplégie et de complète dépendance, il est pris en charge pour tous les actes de la vie quotidienne et est alimenté et hydraté de façon artificielle par voie entérale;

١٤. حيث أن ..M.Gقد دخل في يوليو ٢٠١١ إلى قسم المجموعة العلمية للموت الاكلينيكى "الكومة" في المركز الاستشفائى الجامعى De Liege للتحاليل و العلاج وبعد الخضوع للفحص المتخصص، هذا المركز قد شخصت حالته بأنها حالة نقص في الوعى مع احساس بالألم و محاولة للسيطرة على إرادة التنفس. و بعد رجوع..M.G لمركز الاستشفاء الجامعي ب,Reims حصل على ٨٧ جلسة علاج تخاطب خلال خمسة شهور اعتبارا من ٦ ابريل ٢٠١٢ حتى ٣ سبتمبر ٢٠١٢ لمحاولة التواصل و إن هذه الجلسات لم تتمكن من التواصل و أصبح هناك حالة عدم استجابة من المريض.

14. Considérant que M. G... a été admis en juillet 2011 au Coma Science Group du centre hospitalier universitaire de Liège pour un bilan diagnostique et thérapeutique ; qu'après avoir pratiqué des examens approfondis, ce centre a conclu que M. G... était dans un " état de conscience minimale plus ", avec une perception de la douleur et des émotions préservées, notant que l'essai de contrôle volontaire de la respiration mettait en évidence une réponse à la commande et recommandant d'envisager la mise en place d'un code de communication avec le patient ; qu'après le retour de M. G... au centre hospitalier universitaire de Reims, quatre-vingt-sept séances d'orthophonie ont été pratiquées pendant cinq mois, du 6 avril 2012 au 3 septembre 2012 pour tenter d'établir un code de communication ; que ces séances ne sont pas parvenues à mettre en place un code de

communication du fait de la non-reproductibilité des réponses;

15. Considérant que, au cours de l'année 2012, des membres du personnel soignant ont constaté des manifestations comportementales chez M. G... dont ils ont pensé qu'elles pouvaient être interprétées comme traduisant une opposition aux soins de toilette pratiqués ; qu'à la suite de ces constats et se fondant sur l'analyse qu'il faisait de l'absence d'évolution neurologique favorable du patient, le Dr Kariger, chef du pôle Autonomie et santé du centre hospitalier universitaire et, à ce titre, responsable du service prenant en charge le patient, a engagé la procédure collégiale prévue par l'article R. 4127-37 du code de la santé publique afin d'apprécier si la poursuite de l'alimentation et de l'hydratation artificielles de M. G... était le résultat d'une obstination déraisonnable au sens de l'article L. 1110-5 du même code ; que, le 10 avril 2013, ce médecin a décidé d'arrêter l'alimentation artificielle et de diminuer l'hydratation de M. G... ; que, saisi par les parents de M. G..., l'un de ses demi-frères et l'une de ses soeurs, le juge des référés du tribunal administratif de Châlons-en-Champagne, par une ordonnance du 11 mai 2013, a enjoint de rétablir l'alimentation et l'hydratation artificielles au motif que la procédure prévue par l'article R. 4127-37 du code de la santé publique avait été méconnue, dès lors que seule l'épouse de M. G..., lequel n'avait pas rédigé de directives anti-

١٥. حيث أن في خلال عـام ٢٠١٢ أعـضاء من الرعاية الشخصية قد لاحظـوا تعبـيرات سلوكية عند M.G.. فمـن ثـم فـسروا هـذه التعبيرات على أنها معارضة للرعاية الصحية المتبعة ، و بعد هذه الملاحظات و إعتمادا عـلى التحاليـل التـي أوضـحت غيـاب التحـسن العصبي لدى المـريض، ومـن ثـم قـد قـرر DrKariger مـدير الإدارة الـصحية لمركـز الاستشفاء الجامعي و المسئول عـن الخدمـة الـصحية المقدمـة للمـريض بـدء الإجـراء الجماعي المنصوص عليـه بالمـادة ر.٤١٢٧-٣٧ من قانون الصحة العامة بغية التأكد مـن إذا كـان الاسـتمرار في التغذيـة الـصناعية و التنفس الصناعي de M.G.. سيترتب عليـه حالة من عدم استجابة للعـلاج المنـصوص عليـه بـنص المـادة ل.١١١٠-٥ مـن ذات القانون. وفى تـاريخ ١٠ ابريـل ٢٠١٣ قـرر الطبيب أن يوقف الغذاء الـصناعى و تقليـل التـنفس الـصناعى de M.G.. و قـد لجـأ والدي و أخ غير شقيق و إحدي الأخـوات de M.G..إلى قـاضى الأمـور المـستعجلة بالمحكمـة الإداريـة de Chalons-on-Champaigne الذي حكم بتاريخ ١١ مـايو ٢٠١٣ بإستمرار الغذاء و التنفس الصناعي استنادا على إن الإجراءات المنصوص عليهـا

cipées ni désigné de personne de confiance, avait été informée de la mise en oeuvre de la procédure, associée à son déroulement et informée de la décision d'arrêt de traitement prise par le médecin;

في المادة ر.٤١٢٧-٣٧ من قانون الصحة العامة لم يتم الالتزام بها إذ أن لا يوجد إلا زوج ..M.G الذي تم إعلامه بالقرار و هو لم يكن مذكور في التعليمات المسبقة و لا مختار كشخص من أشخاص الثقة الذين يجب إعلامهم بالقرار و أن يشاركهم فيه و أن يعلموا بوقف العلاج الذي قرره الطبيب.

16. Considérant qu'après avoir engagé, en septembre 2013, une nouvelle procédure collégiale en y associant, outre l'épouse de M. G..., ses parents et ses frères et soeurs, le Dr Kariger a, au terme de cette procédure collégiale, décidé, le 11 janvier 2014, de mettre fin à l'alimentation et l'hydratation artificielles du patient à compter du lundi 13 janvier 2014 à 19 heures, l'exécution de cette décision devant toutefois être différée en cas de saisine du tribunal administratif; que, saisi à nouveau, le tribunal administratif de Châlons-en-Champagne, statuant en référé en formation collégiale par jugement du 16 janvier 2014, a suspendu l'exécution de la décision du 11 janvier 2014; que l'épouse de M. G..., un de ses neveux et le centre hospitalier universitaire de Reims relèvent appel de ce jugement;

١٦. حيث انه بعد التنفيذ في سبتمبر ٢٠١٣ قد تقرر بناء على إجراء جماعي جديد قد تم اتخاذه بمشاركة كل من زوج ..M.G ووالديها و أخواتها فقرر الطبيب- DrKariger استنادا لهذا الإجراء الجماعي -في ١١ يناير ٢٠١٤ إنهاء الغذاء و التنفس الصناعي اعتبارا من الاثنين ١٣ يناير ٢٠١٤ اعتبارا من الساعة السابعة مساءً ، و إن تنفيذ هذا القرار يجب إن يؤجل في حالة اللجوء للمحكمة الإدارية و التي تم فعلا اللجوء لها و بجلسة ١٦ يناير ٢٠١٤ قررت المحكمة الإدارية لمدينة Chalons en champaigne الحكم بوقف تنفيذ القرار الصادر بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٤ فمن ثم قرر كل من زوج..M.G واحد ابنائه و مركز الاستشفاء الجامعى De Reims الطعن على هذا الحكم.

17. Considérant qu'à l'appui de ces appels, il est, en particulier, soutenu que, contrairement à ce qu'a jugé le tribunal administratif de Châlons-en-

١٧. حيث انه باستقراء دفوع الاستئناف و الذي استند على وجه الخصوص على أن

Champagne, la poursuite de l'alimentation et de l'hydratation artificiellement administrées à M. G..., n'ayant d'autre effet que le seul maintien artificiel de la vie du patient, traduit une obstination déraisonnable au sens de l'article L. 1110-5 du code de la santé publique, ce qui est contesté en défense;

بالمخالفـة لحكـم المحكمـة الإداريـة لمدينـة Chalons en Champaigneفإن الاستمرار في الغذاء و التنفس الصناعى لا يوجد له اي تأثير إيجابي سوي كونـه حفاظـا عـلى حالـة الإعاشـة الإصـطناعية لحيـاة المـريض عـلى الرغم من وجود حالة عدم استجابة للعـلاج المنصوص عليها بمفهوم المادة ل.١١١٠-٥ مـن قـانون الـصحة العامـة و هـو مـا تـم معارضته من قبل الدفاع.

18. Considérant qu'il revient au Conseil d'Etat, saisi de cette contestation, de s'assurer, au vu de l'ensemble des circonstances de l'affaire, qu'ont été respectées les conditions mises par la loi pour que puisse être prise une décision mettant fin à un traitement dont la poursuite traduirait une obstination déraisonnable;

١٨. حيث انه يقع على عاتق مجلس الدولة – الذي تم اللجـوء إليـه في هـذه الخـصومة – الاسـتيثاق في ضـوء ظـروف وملابـسات الـدعوى أنـه قـد الالتـزام بجميـع القواعـد المنصوص عليها في القانون والتي تخول إتخاذ قرار وقف علاج والذي يؤدي اسـتمراره إلى نتائج غير متناسبة

19. Considérant qu'il est nécessaire, pour que le Conseil d'Etat puisse procéder à cette appréciation, qu'il dispose des informations les plus complètes, notamment sur l'état de la personne concernée ; qu'en l'état des éléments versés dans le cadre de l'instruction, le bilan qui a été effectué par le Coma Science Group du centre hospitalier universitaire de Liège et qui a conclu, ainsi qu'il a été dit, à un " état de conscience minimale plus ", remonte à juillet 2011, soit à plus de deux ans et demi ; que les trois médecins dont l'avis, au titre de consultants extérieurs au centre

١٩. حيث انه من المهم لكـى يفـصل مجلـس الدولة في النزاع يجب أن يـتم إمـداده بكافـة المعلومات خاصة عن حالة الشخص الـذي يتعلق به الأمر، كذلك الحال فيما يتعلق بحالة البنود الموجودة في كتيـب التعلـيمات، الخطـة المعمول بها من جانب مجموعـة علـماء قـسم الغيبوبة " الكومة" التابعة لمركـز الاستـشفاء الجامعى De Liege و التي انتهت إلى وجود حالة غيبوبـة جزئيـة في يوليـو ٢٠١١ (مـن أكثر من عامين و نصف) أن الـثلاث أطبـاء

hospitalier universitaire de Reims, a été sollicité dans le cadre de la procédure collégiale engagée, se sont principalement prononcés sur les aspects éthiques et déontologiques d'un arrêt de traitement et non sur l'état médical du patient qu'ils n'ont pas examiné ; qu'ainsi que cela a été indiqué lors de l'audience de référé, le dossier médical de M. G... n'a pas été versé dans son intégralité au cours de l'instruction de la demande de référé; que des indications divergentes ont été données dans le cadre de l'instruction et au cours de l'audience de référé quant à l'état clinique de M. G...;

ذو الـرأى الاستـشارى مـن خـارج مركـز الاستشفاء الجامعى قد أكدوا عـلى الجوانـب الأخلاقية لوقف العلاج و ليس عـلى الحالـة الصحية للمـريض التـي لم يختبروهـا، و هـو الموضـح في جلـسة الأمـور المـستعجلة،و إن الملـف الطبـي ..De M.G لم يـتم مناقـشته كـاملا في خـلال التحقيقـات التـي طلبهـا الخبير، و هذه التوضيحات قد تم وضعها في كتيب التعلـيمات و في خـلال جلـسة الخبـير التي أجراها لمعرفة الحالة الطبية..De M.G

20. Considérant, dans ces conditions, qu'il est, en l'état de l'instruction, nécessaire, avant que le Conseil d'Etat ne statue sur les appels dont il est saisi, que soit ordonnée une expertise médicale, confiée à des praticiens disposant de compétences reconnues en neurosciences, aux fins de se prononcer, de façon indépendante et collégiale, après avoir examiné le patient, rencontré l'équipe médicale et le personnel soignant en charge de ce dernier et pris connaissance de l'ensemble de son dossier médical, sur l'état actuel de M. G... et de donner au Conseil d'Etat toutes indications utiles, en l'état de la science, sur les perspectives d'évolution qu'il pourrait connaître;

٢٠. حيـث أنـه في هـذه الحـالات مـن الضروري –أثناء مرحلة التحضير و قبـل أن يفصل مجلـس الدولـة في الطعـن المعـروض عليه فإن من الـلازم أن يتـوفر أمامـه تقريـر خبير طبي موثوق به من الخبراء الممارسـين و مفوض في اختصاصات معروفـة و معلومـة في علم الأعصاب لكي يقرر بطريقة مستقلة و جماعية – بعـد فحـص المـريض و مقابلـة الفريق العلاجـى و الـشخص المـسئول عـن المريض و أن يأخذ في الاعتبار ملفه الطبـى – بالحالة الحاليـة ل ..De M.G وبعـد إعطـاء مجلس الدولة كل الإيضاحات المفيدة للحالة الصحية و الاراء العلمية و كل الإحـتمالات الممكنة لتطور حالة المريض.

21. Considérant qu'il y a lieu, en conséquence, de prescrire une expertise confiée à un collège de trois mé-

٢١. حيث أنه هنـاك محـل بـأن يـتم اللجـوء للخبرة ممثلة في لجنة ثلاثية من ثـلاث أطبـاء

decins qui seront désignés par le président de la section du contentieux du Conseil d'Etat sur la proposition, respectivement, du président de l'Académie nationale de médecine, du président du Comité consultatif national d'éthique et du président du Conseil national de l'Ordre des médecins, avec pour mission, dans un délai de deux mois à compter de la constitution du collège:

الذين سيتم اختيارهم من قبل رئيس القسم القضائي بمجلس الدولة بناء على ترشيحات رئيس الأكاديمية القومية للطب رئيس اللجنة الاستشارية الأخلاقية و رئيس المجلس القومي لنظام الاطباء و التي تكلف بمهمة إنهاء هذه المهمة في مهلة تقدر بشهرين تبدأ من تاريخ تشكيل اللجنة ينـاط بهذه اللجنة:

- de décrire l'état clinique actuel de M. G... et son évolution depuis le bilan effectué en juillet 2011 par le Coma Science Group du centre hospitalier universitaire de Liège;

-وصف الحالة الطبية الحالية ..De M.G و تطورها اعتبارا من بدء تنفيذ خطة العمل الموضوعة عن طريق مجموعة علماء قسم الغيبوبة " الكومة " التابع لمركز الاستشفاء الجامعى De Liege في شهر يوليو ٢٠١١.

- de se prononcer sur le caractère irréversible des lésions cérébrales de M. G... et sur le pronostic clinique;

-أن يحدد النتائج النهائية للاضرار الدماغية ..De M.Gو النظريات الطبية.

- de déterminer si ce patient est en mesure de communiquer, de quelque manière que ce soit, avec son entourage;

-أن يحدد عما إذا كان المريض يستطيع أن يتواصل بطريقة أو بأخرى بمن حوله.

- d'apprécier s'il existe des signes permettant de penser aujourd'hui que M. G... réagit aux soins qui lui sont prodigués et, dans l'affirmative, si ces réactions peuvent être interprétées comme un rejet de ces soins, une souffrance, le souhait que soit mis fin au traitement qui le maintient en vie ou comme témoignant, au contraire, du souhait que ce traitement soit prolongé;

-أن يقرر عما إذا كان يوجد علامات تشير بأن ..M.Gيتجاوب مع الرعاية التي يحصل عليها، و في حالة الايجابية عما إذا كانت ردود فعله من الممكن أن تفسر على انها رفض لهذه الرعاية أو الرغبة بانهاء العلاج الذي يحفظ الحياة أو بالمخالفة في الرغبة باستمرار العلاج.

22. Considérant, en outre, qu'en raison de l'ampleur et de la difficulté

٢٢. حيث انه و بسبب أهمية و صعوبة

des questions d'ordre scientifique, éthique et déontologique qui se posent à l'occasion de l'examen du présent litige, il y a lieu, pour les besoins de l'instruction des requêtes, d'inviter, en application de l'article R. 625-3 du code de justice administrative, l'Académie nationale de médecine, le Comité consultatif national d'éthique et le Conseil national de l'Ordre des médecins ainsi que M. B... K...à présenter au Conseil d'Etat, avant la fin du mois d'avril 2014, des observations écrites d'ordre général de nature à l'éclairer utilement sur l'application des notions d'obstination déraisonnable et de maintien artificiel de la vie au sens de l'article L. 1110-5 du code de la santé publique, en particulier à l'égard des personnes qui sont, comme M. G..., dans un état pauci-relationnel;

الاسئلة المتصلة بمسائل طبية و قواعد آداب المهنة التي يتم طرحها بمناسبة نظر المنازعة الماثلة، و بسبب متطلبات التحقيق . ومن ثم يكون هناك محل لتطبيق المادة رقم ر.٦٢٥-٣ من قانون القضاء الإداري ومن ثم دعوة كل من الأكاديمية القومية للطب و الجمعية الاستشارية للأخلاق و المجلس القومي لنظام الأطباء و ..M.B..K للحضور إلى مجلس الدولة قبل نهاية شهر ابريل ٢٠١٤ ليقدموا آراء مكتوبة وواضحة لشرح نظريات عدم الاستجابة للعلاج و الإعاشة الاصطناعية بمنظور المادة ل.١١١٠-٥ من قانون الصحة العامة و خصوصا فيما يتعلق بحالات الأشخاص مثل ..M.G المُصاب بحالة غيبوبة غير كاملة.

Sur les conclusions d'appel incident:

ومن حيث إنه عن الطلبات الواردة بالإستئناف المُقابل:

23. Considérant qu'il ne résulte d'aucun élément versé dans le cadre de l'instruction que les soins qui doivent être dispensés à M. G... ne seraient pas accomplis conformément aux exigences requises au sein du service où il est hospitalisé depuis plusieurs années ou que son maintien dans ce service mettrait désormais en cause sa sécurité ; qu'il n'y a, dès lors, pas lieu, en l'état de l'instruction, d'ordonner à titre de mesure de sauvegarde le transfert de M. G... dans un autre établissement;

٢٣. حيث انه لم يتضح أثناء مرحلة التحضير أن العلاج المقدم لحالة ..M.G لن يتم توفيره على أكمل وجه في مركز الاستشفاء الذي يرقد به منذ عدة سنوات أو إذا ما كان الإبقاء على وجوده في هذا المركز سيعرض أمنه للخطر ، و من ثم فلا يوجد مبرر أثناء مرحلة التحضير الأمر باتخاذ تدابير أحترازية بنقل ..M.G لمؤسسة أخرى.

D E C I D E: **حكمت المحكمة[٢٥] :**

Article 1er: L'intervention de l'Union nationale des associations de familles de traumatisés crâniens et de cérébro-lésés (UNAFTC) est admise.

مادة ١ : بقبول تدخل الاتحاد الوطنى لجمعيـات عـائلات المُـصابين بالـسكتات والأمـراض الدماغية

Article 2 : Avant de statuer sur les requêtes, il sera procédé à une expertise confiée à un collège de trois médecins, disposant de compétences reconnues en neurosciences, désignés par le président de la section du contentieux du Conseil d'Etat sur la proposition, respectivement, du président de l'Académie nationale de médecine, du président du Comité consultatif national d'éthique et du président du Conseil national de l'Ordre des médecins, aux fins:

مادة ٢ : قبل الفصل في الدعوي يتم اللجوء للخبرة ممثلة في لجنـة ثلاثيـة مـن ثـلاث أطبـاء مختصين وذوي سمعة علمية في علم الأعصاب و الذين سيتم اختيـارهم مـن رئـيس القـسم القضائي بمجلس الدولة بناء على ترشيح رئيس الأكاديمية القومية للطـب، رئـيس اللجنـة الاستشارية الأخلاقية و رئيس المجلس القومي لنظام الأطباء و يناط بهذه اللجنة :

- de décrire l'état clinique actuel de M. G... et son évolution depuis le bilan effectué en juillet 2011 par le Coma Science Group du centre hospitalier universitaire de Liège;

أولاً- وصف الحالة الطبية الحالية ل ..De M.G و تطورها اعتبارا من بدء تنفيذ خطة العلاج المعمول عن طريق مجموعة علماء قسم الغيبوبة "الكومة " التابعة لمركز الاستشفاء الجـامعي De Liege في شهر يوليو ٢٠١١.

- de se prononcer sur le caractère irréversible des lésions cérébrales de M. G... et sur le pronostic clinique;

ثانياً- تحديد النتائج التي لا رجعة فيها للإضرار الدماغية ..De M.G و النظريات الطبية.

- de déterminer si ce patient est en mesure de communiquer, de quelque manière que ce soit, avec son entourage.

---

(٢٥) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "قررت" Décide، وهى بذلك لا تستخدم لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى.

ثالثاً- تحديد ما إذا كان المريض يستطيع إن يتواصل بطريقة أو بأخرى بمن حوله.

- d'apprécier s'il existe des signes permettant de penser aujourd'hui que M. G... réagit aux soins qui lui sont prodigués et, dans l'affirmative, si ces réactions peuvent être interprétées comme un rejet de ces soins, une souffrance, le souhait que soit mis fin au traitement qui le maintient en vie ou comme témoignant, au contraire, du souhait que ce traitement soit prolongé ;

رابعاً- تقدير ما إذا كان يوجد علامات تشير إلى أن ..M.G يتفاعل مع العلاج الـذي يتلقاه وفي حالة ما إذا كانت النتيجة الإيجابية بيان ما إذا كانت ردود فعله من الممكن إن تفسر على أنها رفض لهذه الرعاية أو الرغبة بإنهاء العلاج الذي يحفظ الحياة أو على النقيض تفسر على أنها رغبة باستمرار العلاج.

Article 3: Les experts devront procéder à l'examen de M. H... G..., rencontrer l'équipe médicale et le personnel soignant en charge de ce dernier et prendre connaissance de l'ensemble de son dossier médical. Ils pourront consulter tous documents, procéder à tous examens ou vérifications utiles et entendre toute personne compétente. Ils accompliront leur mission dans les conditions prévues par les articles R. 621-2 à R. 621-14 du code de justice administrative et rendront leur rapport dans un délai de deux mois à compter de leur désignation.

مادة ٣ : إلزام الخبراء بأن يقوموا بفحص ..M.H..G و أن يقابلوا الفريق الطبى و الأفراد الذين يقع على عاتقهم الاهتمام بالمريض و أن يضعوا في الحسبان الملف الطبى. ولهم في سبيل ذلك الإطلاع على المستندات و أن يقوموا بكل الفحوصات و أن يستمعوا لكل الأشخاص المختصين. و يجب أن يقوموا بمهمتهم طبقا للشروط المنصوص عليها في المواد ر.٦٢١-٢الى المادة ر.٦٢١-١٤ من قانون القضاء الإداري و أن يقدموا تقريرهم خلال فترة شهرين من تعيينهم.

Article 4 : L'Académie nationale de médecine, le Comité consultatif national d'éthique et le Conseil national de l'Ordre des médecins ainsi que M. B... K...sont invités, en application de l'article R. 625-3 du code de justice administrative, à présenter au Conseil d'Etat, conformément aux motifs de la présente décision et avant la fin du mois d'avril 2014, des observations écrites de caractère général de nature à l'éclairer utilement sur l'application des notions d'obstination déraisonnable et de maintien artificiel de la vie au sens de l'article L. 1110-5 du code de la santé publique, en particulier à l'égard des personnes qui sont, comme M. G..., dans un état pauci-relationnel.

مادة ٤ : دعوة كل من الأكاديمية القومية للطب و الجمعية الاستشارية للأخلاق و المجلس

القومي لنظام الأطباء و ..M.B..K بمجلس الدولة تطبيقا لنص المادة ٦٢٥-٣ مـن قـانون القضاء الإداري قبل نهاية شهر ابريل ٢٠١٤ ليقدموا آراء مكتوبة توضـح تطبيـق نظريـات عدم الاستجابة للعـلاج و الإعاشـة الاصـطناعية بمنظـور المـادة ل.١١١٠-٥ مـن قـانون الصحة العامة و خصوصا في مواجهة الأشخاص مثل ..M.G في حالة غيبوبة غير كاملة.

Article 5: La présente décision sera notifiée à Mme E...G..., à M. J... G..., au centre hospitalier universitaire de Reims, à M. D... et à Mme I...G..., à M. C... L..., à Mme A... G...épouseF..., à l'Union nationale des associations de familles de traumatisés crâniens et de cérébro-lésés, au président de l'Académie nationale de médecine, au président du Comité consultatif national d'éthique, au président du Conseil national de l'Ordre des médecins, à M. B... K...et à la ministre des affaires sociales et de la santé.

مادة ٥ : إخطار كل من M.J.G ,..M.m.E..G .A. المركز الاستشفاء الجـامعي de Reims و Mme.I..G وM.C..L.. و Mme.A..G. زوجـه و الاتحـاد الـوطنى لعـائلات المُـصابين بالـسكتات والأمـراض الدماغيـة و رئـيس الاكاديميـة القوميـة للطـب و رئـيس اللجنـة الاستشارية القومية للأخلاق و رئـيس المجلـس القـومي لنظـام الأطبـاء و لـوزير الأعـمال الاجتماعية و الصحة بالقرار الماثل.

(ر) رياضة

(١٤) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الرقابة على قرار الاتحاد الرياضي للعبة الرجبى الصادر بتعديل قرار رابطة تنظيم اللعبة بتأجيل مباريات

CE, 12 avril 2017, N.409537

ترجمة وتقديم

القاضى/ محمد منسي

مندوب مساعد بمجلس الدولة

كلمات البحث:

قانون الرياضة – تكافؤ – الاتحاد الرياضى – رابطة اللعبة – وقف التنفيذ – تدابير التنفيذ – المصلحة العامة – سلطة التقدير – الاختصاص بإصدار القرار الإداري – الجدية والاستعجال.

تمهيد:

صدر الحكم الماثل من مجلس الدولة الفرنسي عام ٢٠١٧ و يمثل عرضا لنزاع رياضي بين الاتحاد الرياضي المفوض من وزير الشباب و الرياضة و رابطة المحترفين التي فوضها الاتحاد الرياضي بدوره لتقوم على رعاية شئون اللعبة ، تتمثل أهمية الحكم انه استمرار لتعرض مجلس الدولة الفرنسي للنزاعات الرياضية ردا على المزاعم بعدم إمكانية القضاء الإداري الفصل فيما يخص النشاط الرياضي . كذلك يمثل هذا العمل عرضاً لتطورات القضاء الفرنسي فيما يخص النشاط الرياضي بعد أن كثُر هذا النوع من الدعاوي أمام القضاء المصري مؤخراً.

ويقع على عاتق كل اتحاد رياضي مسئولية تنظيم و إدارة النشاط الرياضي الذي عهد إليه بتنظيمه سواء باستخدام امتيازات السلطة العامة أو بإنشاء رابطة محترفين و تفويضها في إدارة و تنظيم النشاط الرياضي للمحترفين و يجب على رابطة المحترفين أن تلتزم ببنود التفويض الذي عهد إليها من الاتحاد الوطني للعبة ، كما يلتزم الاتحاد في حالة تفويض الاختصاص لرابطة وطنية ألا يتدخل في شئون الرابطة إلا في حالة ارتكاب الرابطة لمخالفة للوائح الاتحاد أو إذا مثل سلوك الرابطة تهديد للمصالح العامة التي يسهر الاتحاد على الحفاظ عليها .

و تتلخص وقائع الحكم الماثل أن قام ناديان من أندية الدوري قبل مواجهات الجولة ٢١ بالإعلان عن مشروع لدمج ناديهما، الأمر الذي ألقي بظلال من الشكوك حول حيادية المباريات و احتمالات حدوث تواطيء للتلاعب بالنتائج ، فقررت الرابطة الوطنية للعبة الرجبي تأجيل المباريات لحين اشعار آخر، فقام الاتحاد الوطني بالتدخل و إلغاء قرار الرابطة مقررا تنظيم المباريات ، فلجأت الرابطة للمحكمة الإدارية التي رفضت وقف تنفيذ قرار الاتحاد ، و تم الطعن على الحكم من قبل الرابطة أمام مجلس الدولة الفرنسي الذي قرر وقف تنفيذ قرار الاتحاد.

N° 409537

Publié au recueil Lebon

2ème - 7ème chambres réunies

M. François Weil, rapporteur,

Mme Béatrice Bourgeois-Machureau, rapporteur public,

SCP PIWNICA, MOLINIE ; SCP GARREAU, BAUER-VIOLAS, FESCHOTTE-DESBOIS, avocats

Lecture du mercredi 12 avril 2017

الطعن رقم ٤٠٩٥٣٧

حكم منشور في مجموعة Lebon

الدائرتان الثانية والسابعة مجتمعتان

السيد/ François Weil ، القاضي المُقرر،

مفوض الدولة السيدة Béatrice Bourgeois-Machureau؛

و السادة المحامون SCP PIWNICA, MOLINIE ; SCP GARREAU, BAUER-VIOLAS, FESCHOTTE-DESBOIS

جلسة النطق بالحكم يوم الأربعاء ١٢ ابريل ٢٠١٧

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANÇAIS
باسم الشعب الفرنسي

Vu la procédure suivante:

La Ligue nationale de rugby a demandé au juge des référés du tribunal administratif de Versailles, sur le fondement de l'article L. 521-1 du code de justice administrative, de suspendre l'exécution de la décision du 22 mars 2017 par laquelle le bureau fédéral de la Fédération française de rugby a réformé la décision du 17 mars 2017 du bureau national de la Ligue nationale de rugby tendant à reporter les matches de la 21ème journée du championnat de France de rugby professionnel de

ومن حيث إن الرابطة الوطنية للرجبي قد طالبت قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة الإدارية بمدينة Versailles بناءً على المادة ل.٥٢١-١ من قانون القضاء الإداري بوقف تنفيذ القرار الصادر بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١٧ الذي قام بواسطته الاتحاد الفيدرالي الفرنسي للعبة الرجبي بتعديل قرار الرابطة الوطنية للرجبي التي كانت قد قررت تأجيل مباريات الأسبوع ال ٢١ من مسابقة الرجبي للمحترفين بفرنسا بدوري الدرجة الأولي

المسماة (توب ١٤). و كان من المقرر في اليوم ال٢١ أن يتواجه من ناحية كل من أندية (كلوب كاستر أوليمبيك و استاد فرنسا)، و من ناحية أخرى أندية (مونبيليه هيرو رجبي ورسينج ٩٢).

1ère division, dénommé Top 14, devant opposer, d'une part, les clubs de Castres Olympique et du Stade français et, d'autre part, les clubs de Montpellier Hérault Rugby et du Racing 92.

وقد رفض قاضي الأمور المُستعجلة للمحكمة الإدارية بمدينة Versailles الدعوى بواسطة الحكم رقم ١٧٠٢٣٥٥ الصادر بتاريخ ٤ إبريل ٢٠١٧ وذلك تطبيقاً لحكم المادة ل.٥٢٢-٣ من قانون القضاء الإداري.

Par une ordonnance n° 1702355 du 4 avril 2017, prise par application de l'article L. 522-3 du code de justice administrative, le juge des référés du tribunal administratif de Versailles a rejeté cette demande de suspension.

وبناءً على صحيفة الطعن والمذكرات المودعة لدي سكرتارية القسم القضائي بمجلس الدولة بتاريخى ٤ و ١٢ إبريل ٢٠١٧ ، طالبت الرابطة الوطنية للعبة الرجبي بالآتي :

Par un pourvoi et un mémoire en réplique, enregistrés les 4 et 12 avril 2017 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, la Ligue nationale de rugby demande au Conseil d'Etat:

أولاً: بإلغاء الحكم الصادر من المحكمة الإدارية

1°) d'annuler cette ordonnance;

ثانياً: بالإستجابة لطلب وقف التنفيذ؛

2°) statuant en référé, de faire droit à sa demande de suspension;

ثالثاً: بإلزام الإتحاد الفرنسي الفيدرالي للعبة الرجبي بإتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإقامة جميع المباريات المؤجلة في التواريخ المحددة عبر الرابطة الوطنية؛

3°) d'enjoindre à la Fédération française de rugby de prendre toutes mesures utiles pour permettre que soient joués les deux matches reportés aux dates fixées par la Ligue;

رابعاً: بإلزام الإتحاد الفيدرالي الفرنسي بأن يؤدي مبلغ تعويض و قدره ٦٠٠٠ يورو بناءً على المادة ل. ٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

4°) de mettre à la charge de la Fédération française de rugby une somme de 6 000 euros au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative.

Vu les autres pièces du dossier;

بعد الإطلاع على أوراق الدعوي؛

Vu:

وعلى :

- le code du sport;

قانون الرياضة؛

- les statuts de la Fédération française de rugby;

و لـوائح الإتحـاد الفيـدرالي الفرنـسي للعبـة الرجبي؛

- les statuts de la Ligue nationale de rugby;

و لوائح الرابطة الوطنية للعبة الرجبى

- les règlements généraux de la Fédération française de rugby;

و القــوانين الأساســية للإتحــاد الفيــدرالي للرجبي؛

- les règlements généraux de la Ligue nationale de rugby;

والقوانين الأساسية للرابطـة الوطنيـة للعبـة الرجبى؛

- la convention entre la Fédération française de rugby et la Ligue nationale de rugby pour la période du 1er juillet 2016 au 30 juin 2020;

و الإتفاقية المبرمة بـين الإتحـاد الفيـدرالي للعبـة الرجبى و الرابطة الوطنية للعبة الرجبـى للفـترة من ١ يوليو ٢٠١٦ و حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠

- le code de justice administrative;

و قانون القضاء الإداري

Après avoir entendu en séance publique:

و بعد الاستماع في جلسة علنية إلى:

- le rapport de M. François Weil, conseiller d'Etat,

تقريــر القــاضي المقــرر François Weil، المُستشار بمجلس الدولة؛

- les conclusions de Mme Béatrice Bourgeois-Machureau, rapporteur public,

و الــرأي القــانوني للــسيدة Béatrice Bourgeois-Machureau ، مفوض الدولة،

La parole ayant été donnée, avant et après les conclusions, à la SCP Garreau, Bauer-Violas, Feschotte-Desbois, avocat de la Ligue nationale de rugby, et à la SCP Piwnica, Molinié, avocat de la Fédération française de rugby;

و مرافعـات محـامين الرابطـة الوطنيـة للعبـة الرجبي و الاتحاد الفيدرالي للعبة الرجبي

١.ومن حيث إن المادةل ٥٢١ -١ من قانون القضاء الإداري تنص على أنه ***"في حالة وجود قرار إداري ، حتى في حالة طعن يكون محل للطعن بالإلغاء أو بالتعديل ، يكون لقاضي الأمور المستعجلة ،إذا اقتضت الضرورة ، أو إذا تبين له وجود شكوك جدية حول مشروعية هذا القرار ، أن يأمر بوقف تنفيذ هذا القرار أو بعض اثاره إذا برر ت ذلك حالة الضرورة أو اتضح أثناء مرحلة تحضير الدعوي وجود شكوك جدية حول مشروعية هذا القرار"***

كما تنص المادة ل.٥٢٢-٣ من قانون القضاء الإداري على أنه ***"إذا كان الطلب المقدم لا تتحق فيه شرط الضرورة أو إذا اتضح بصورة واضحة أنه خارج عن إختصاص القضاء الإداري أو إذا اتسم موضوع الدعوي بعدم القبول أو إذا كان غير مؤسس على أسس قانونية سليمة فيكون لقاضي الأمور المستعجلة أن يرفض الطلب بحكم دون حاجة إلى تطبيق الفقرتين الأولى والثانية من المادة ل.٥٢٢-١ "***. كما تنص الفقرة الأولي من المادة ٥٢٣-١ من ذات القانون على أن ***"الأحكام الصادرة بصفة مستعجلة من المحكمة الإدارية تطبيقا لحكم المادة ٥٢١-١ و كذلك المادة ٥٢٢-٣ تكون نهائية، ويكون الطعن عليها أمام مجلس الدولة"***.

1. Considérant qu'aux termes de l'article L. 521-1 du code de justice administrative : " Quand une décision administrative, même de rejet, fait l'objet d'une requête en annulation ou en réformation, le juge des référés, saisi d'une demande en ce sens, peut ordonner la suspension de l'exécution de cette décision, ou de certains de ses effets, lorsque l'urgence le justifie et qu'il est fait état d'un moyen propre à créer, en l'état de l'instruction, un doute sérieux quant à la légalité de la décision (...) " ; que, selon l'article L. 522-3 du même code, " Lorsque la demande ne présente pas un caractère d'urgence ou lorsqu'il apparaît manifeste, au vu de la demande, que celle-ci ne relève pas de la compétence de la juridiction administrative, qu'elle est irrecevable ou qu'elle est mal fondée, le juge des référés peut la rejeter par une ordonnance motivée sans qu'il y ait lieu d'appliquer les deux premiers alinéas de l'article L. 522-1 " ; qu'en vertu du premier alinéa de l'article L. 523-1 du même code, les décisions rendues par les juges des référés des tribunaux administratifs en application de l'article L. 521-1 comme de l'article L. 522-3 sont rendues en dernier ressort et sont susceptibles de faire l'objet d'un pourvoi en cassation devant le Conseil d'Etat;

2. Considérant qu'il ressort des pièces du dossier soumis au juge des référés que deux rencontres comptant pour la 21ème journée du championnat de France de rugby professionnel de 1ère division, dénommé Top 14, devant opposer les clubs de Castres Olympique et du Stade français, d'une part, et les clubs de Montpellier Hérault Rugby et du Racing 92, d'autre part, étaient programmées le 18 mars 2017 ; que le bureau national de la Ligue nationale de rugby a décidé de reporter ces deux rencontres par une décision du 17 mars 2017 ; que ces matches ne se sont, en conséquence, pas tenus à la date initialement prévue ; que le bureau fédéral de la Fédération française de rugby a toutefois décidé, le 22 mars 2017, d'annuler la décision de report prise par la Ligue ; que la Ligue nationale de rugby a saisi le juge des référés du tribunal administratif de Versailles d'une demande, fondée sur les dispositions de l'article L. 521-1 du code de justice administrative, tendant à la suspension de l'exécution de la décision prise le 22 mars 2017 par la Fédération ; que, par une ordonnance du 4 avril 2017, prise par application de l'article L. 522-3 du code de justice administrative, le juge des référés du tribunal administratif de Versailles a rejeté cette demande de suspension, en estimant qu'aucun des moyens soulevés par la Ligue nationale de rugby ne paraissait de nature à faire naître un doute sérieux quant à la légalité de la décision contestée; que

٢. ومن حيث إنه يتضح من ملف الدعوي المقامة أمام قاضِ الأمور المستعجلة أن موضوع الدعوي يتعلق بمباراتين كان من المفترض إقامتهما في اليوم ال٢١ من بطولة فرنسا للعبة الرجبي للمحترفين الدرجة الأولي المسماة (توب ١٤) ، و التي كان من المفترض أن تنعقد بين فريقي كاستر أوليمبيك و ستاد فرنسا من ناحية و بين ناديي مونبيليه هيرو و ريسينج ٩٢ من ناحية أخرى و كان من المفترض إقامة المبارتين بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٧ ، و قام المكتب الوطني للرابطة الوطنية للرجبي بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١٧ بإصدار قرار بتأجيل المباريات المذكورة ، و قام الإتحاد الفيدرالي للرجبي بتاريخ ٢٢ مارس بإلغاء قرار الرابطة الوطنية الذي كان قد قرر تأجيل المباريات ، الأمر الذي حدا بالرابطة الوطنية للرجبي للجوء إلى قاضي الأمور المستعجلة استناداً لحكم المادة ل.٥٢١-١ من قانون القضاء الإداري لوقف تنفيذ قرار الإتحاد الفيدرالي للعبة الرجبي الصادر بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١٧، و بتاريخ ٤ إبريل ٢٠١٧ - تطبيقا للمادة ٥٢٢-٣ من القانون - أمر قاضي الأمور المستعجلة برفض طلب وقف التنفيذ حيث أن الدفوع المقدمة من الرابطة الوطنية للرجبي لا تولِد شكاً حقيقياً حول مدي

la Ligue nationale de rugby se pourvoit en cassation contre cette ordonnance;

مشروعية القرار المطعون فيه ، الأمر الذي حدا بالرابطة الوطنية للرجبي إلى الطعن على ذلك الحكم

3. Considérant que la suspension en référé de la décision de la Fédération aurait pour conséquence de redonner effet à la décision de report prise par la Ligue et de permettre l'organisation à une nouvelle date des rencontres en cause avant le terme de la phase de qualification du championnat ; qu'ainsi, contrairement à ce que soutient en défense la Fédération française de rugby, les conclusions du pourvoi de la Ligue nationale de rugby ne sont pas dépourvues d'objet;

٣. و حيث أن الأمر بوقف تنفيذ قرار الإتحاد الفيدرالي للرجبي يترتب عليه اثار أخصها تنفيذ قرار الرابطة الوطنية للعبة الرجبي بتأجيل المباريات المذكورة و تنظيمها في تاريخ جديد قبل نهاية دور التأهل في البطولة، ومن ثمّ فإن الدفوع الواردة في الطعن المُقدم من الرابطة الوطنية للعبة الرجبى – على عكس ما يدعيه دفاع الإتحاد الوطني للرجبي – تكون قد صادفت محلاً.

Sur les compétences respectives de la Fédération française de rugby et de la Ligue nationale de rugby:

ومن حيث إنه عن اختصاصات كل من الإتحاد الفيدرالي للرجبي و الإتحاد الوطني للرجبي:

4. Considérant qu'aux termes du premier alinéa de l'article L. 131-1 du code du sport : " Les fédérations sportives ont pour objet l'organisation de la pratique d'une ou de plusieurs disciplines sportives"; que, selon l'article L. 131-14 du même code, dans chaque discipline sportive et pour une durée déterminée, une seule fédération sportive agréée reçoit délégation du ministre chargé des sports, laquelle a notamment pour mission, en vertu de l'article L. 131-15 du code du sport, d'organiser les compétitions sportives à l'issue desquelles sont délivrés les titres internationaux, nationaux, régionaux

٤. و من حيث إنه طبقا للمادة ل.١٣١-١ من قانون الرياضة ***"للإتحادات الفيدرالية الحق في تنظيم ممارسة نشاط أو عدة أنشطة رياضية"*** وتنُص المادة ل.١٣١-١٤ من ذات القانون على أنه في كل نشاط رياضي و لمدة محددة يتلقي إتحاد فيدرالي واحد تفويض من وزير الرياضة طبقا لنص المادة ل.١٣١-١٥ من قانون الرياضية ويُناط بهذا الاتحاد الفيدرالي طبقا لنص المادة ل.١٣١-١٥من قانون الرياضة تنظيم البطولات الرياضية التي تمنح بها الألقاب الوطنية و المحلية و

الإقليمية، و يناط بهم طبقا للمادة ل.١٣١-١٦ بإصدار القواعد الفنية المتعلقة بشئونها و تنظيم الفعاليات ،والقواعد القانونية و الإدارية و المالية التي يجب أن تنطبق على المؤسسات و الشركات الرياضية لكي يتم قبولها للمشاركة في الفاعليات التي تنظمها تلك الإتحادات .

٥. و حيث أن المادة ل.١٣٢-١ من قانون الرياضة تنص على أن للفيدراليات الرياضية المفوضة أن ***"تنشيء رابطة محترفين ينوط بها مهام تمثيل و إدارة و تنظيم الفعاليات الرياضية للمحترفين، التي تشارك بها الجمعيات و الشركات المشتركة بالفيدراليات."***

و حيث أن المادة ر.١٣٢-١ من ذات القانون تنُص على أنه***" في حالة إذا ما نصت اللوائح، للفيدرالية الرياضية المفوَضَة أن تنشيء رابطة محترفين ذات شخصية معنوية، إما لتنظيم البطولات الرياضية التي تقوم على إدارتها، أو لتحدد لتلك البطولات الرياضية شروط تنظيمها و مشاركة الرياضين بها"*** و حيث أنه طبقا للمادة ر.١٣٢-١٢ فإن تنظيم و إدارة البطولات المذكورة في المادة ١٣٢-١ يخضع لإختصاص رابطة المحترفين، ما عدا الإختصاصات الحصرية للإتحاد الفيدرالي و

ou départementaux, et, en vertu de l'article L. 131-16, d'édicter les règles techniques propres à leur discipline, les règlements relatifs à l'organisation des manifestations ouvertes à leurs licenciés, les règlements relatifs aux conditions juridiques, administratives et financières auxquelles doivent répondre les associations et sociétés sportives pour être admises à participer aux compétitions qu'elles organisent;

5. Considérant que l'article L. 132-1 du code du sport prévoit que les fédérations sportives délégataires " peuvent créer une ligue professionnelle, pour la représentation, la gestion et la coordination des activités sportives à caractère professionnel des associations qui leur sont affiliées et des sociétés sportives (...) " ; qu'en vertu de l'article R. 132-1 du même code : " Lorsque ses statuts le prévoient, une fédération sportive délégataire peut créer une ligue professionnelle dotée de la personnalité morale : / 1° Soit pour organiser les compétitions sportives qu'elle définit ; / 2° Soit pour fixer, pour les compétitions sportives qu'elle définit, leurs conditions d'organisation et celles de la participation des sportifs " ; qu'en vertu de l'article R. 132-12, la réglementation et la gestion des compétitions mentionnées à l'article R. 132-1 relèvent de la compétence de la ligue professionnelle, sous réserve des compétences propres de la fédération et des compétences exercées en commun par la fédération et par la ligue, énumérées respective-

الإختصاصات المشتركة بين رابطة المحترفين و الإتحاد الرياضي و المنصوص عليها في المواد ١٣٢-١٠ و ١٣٢-٩، و أن العلاقة بين الإتحادات الفيدرالية المفوضة وما تنشئه من روابط محترفين طبقا لنص المادة ١٣٢-٩ محددة بواسطة إتفاقية توضح توزيع ***"الإختصاصات و الشروط التي تخول ممارسة إختصاصات مشتركة فيما بينهم و كذلك طبقا لنص المادة ١٣٢-١٥ من قانون الرياضة التي توضح الأحوال التي يجوز فيها لإدارة الإتحاد أن تعدل القرارات الصادرة عن رابطة المحترفين المخالفة للوائح أو قوانين الإتحاد"***.

ment par les articles R. 132-10 et R. 132-9 ; que les relations entre la fédération délégataire et la ligue qu'elle crée sont, en vertu de l'article R. 132-9, fixées par une convention qui précise la répartition de leurs compétences et les conditions dans lesquelles elles exercent en commun certaines compétences et qui, selon l'article R. 132-15 du code du sport, " précise les conditions dans lesquelles l'instance dirigeante de la fédération peut réformer les décisions arrêtées par les organes de la ligue professionnelle qui sont contraires aux statuts ou aux règlements de la fédération";

٦. ومن حيث إن أحكام المواد ل ١٣١-١ و ما يليها من قانون الرياضة قد خولت الإتحادات الفيدرالية الرياضية التي تلقت تفويض بمهمة التنظيم –على سبيل الحصر– للمسابقات التي تقام على الإقليم الوطني .وقج أناط المشرع بالإتحادات الفيدرالية تنفيذ مهام خدمة عامة ذات طبيعة إدارية. و يقع على عاتق كل إتحاد فيدرالي مفوض تنفيذ هذه المهمة بإستخدام إمتيازات السلطة العامة التي منحت لها لتنفيذ مهامها، إما بوضع القواعد المنظمة للمسابقات الرياضية التي تلقت تفويض بها، أو بإنشاء رابطة رياضية طبقا للمادة ل.١٣٢-١ تتولى تمثيلها

6. Considérant qu'en confiant, par les dispositions des articles L. 131-1 et suivants du code du sport, aux fédérations sportives ayant reçu délégation la mission d'organiser, à titre exclusif, des compétitions sur le territoire national, le législateur a chargé ces fédérations de l'exécution d'une mission de service public à caractère administratif ; qu'il incombe à chaque fédération délégataire d'exercer cette mission, en mettant en oeuvre les prérogatives de puissance publique qui lui ont été conférées pour son accomplissement, soit en définissant elle-même les règles relatives à l'organisation des compétitions pour la discipline sportive pour laquelle elle a reçu délégation, soit, dans le cas où elle a créé, en vertu de l'article L. 132-1 du

code du sport, une ligue professionnelle pour la représentation, la gestion et la coordination des activités sportives à caractère professionnel, en s'assurant que la ligue professionnelle fait usage des prérogatives qui lui sont subdéléguées pour fixer les règles régissant les compétitions qu'elle organise dans le respect de celles fixées par les statuts de la fédération et conformément à l'intérêt général de la discipline;

و إدارة و تنسيق الأنشطة الرياضية للمحترفين مع الاستيثاق أن رابطة المحترفين تستخدم الإمتيازات التي أوكِلت لها من أجل وضع القواعد الحاكمة للمسابقات التي ينظمها مع الالتزام بالقواعد الخاصة بالإتحاد الفيدرالي وشروط المصلحة العامة للنشاط الرياضي

7. Considérant que, dans le cas où l'organisation d'une compétition a été déléguée à une ligue professionnelle, la réglementation et la gestion de cette compétition relèvent, en vertu de l'article R. 132-12 du code du sport, de la seule compétence de la ligue ; que la fédération ne saurait intervenir dans la réglementation et la gestion de cette compétition et réformer, le cas échéant, les décisions prises par la ligue dans l'exercice de cette compétence, que si ces décisions sont contraires aux statuts de la fédération ou portent atteinte aux intérêts généraux dont la fédération a la charge ; que les conditions de mise en oeuvre de ce pouvoir de réformation sont, ainsi que le prévoit l'article R. 132-15 du code du sport, précisées par la convention mentionnée à l'article R. 132-9;

٧. و في حالة ما إذا تم تفويض رابطة محترفين بتنظيم مسابقة، فإن تنظيم و إدارة هذه المسابقة يخضع طبقا لنص المادة ر.١٣٢-١٢ من قانون الرياضة للاختصاص المنفرد للرابطة، ولا يجوز للإتحاد الفيدرالي أن يتدخل في تنظيم أو إدارة تلك المسابقة أو تعديل قرارات الرابطة - كما في الحالة المعروضة- التي تتخذها أثناء ممارسة اختصاصاتها، إلا في حالة ما إذا كانت هذه القرارات مخالفة لقوانين و لوائح الإتحاد أو تمثل خطورة على المصلحة العامة التي يقوم الإتحاد على حمايتها. وتكون ممارسة مكنة تعديل القرارات من قبل الإتحاد - على النحو المنصوص عليه في المادة ر.١٣٢-١٥ من قانون الرياضة - منصوص عليها في الإتفاقية المشار إليها في المادة ر.١٣٢-٩.

8. Considérant que la Fédération française de rugby, fédération sportive agréée, est titulaire de la délégation prévue à l'article L. 131-14 du

٨. و حيث أن الرابطة الفرنسية للعبة الرجبي قد حصلت على التفويض المنصوص عليه في

المادة ل.١٣١-١٤ من قانون الرياضة وفقا لقرار الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ من وزير الشباب و الرياضة ،و أن الرابطة الوطنية للرجبي المؤسسة عام ١٩٩٨ طبقا لأحكام المادة ل.١٣٢-١ من قانون الرياضة و لها شخصية معنوية قد تم تفويضها لتنظيم مسابقات بطولة فرنسا لرجبي المحترفين الدرجة الأولي المسماة (توب ١٤) و بطولة الدرجة الثانية (برو دي ٢ رجبي). و حيث أن العلاقة بين الإتحاد والرابطة الوطنية للرجبي تُنظم بواسطة المادة ر.١٣٢-٩ من قانون الرياضة و بواسطة إتفاقية مبرمة في يوليو ٢٠١٦، وقد ورد بالمادة الثالثة من هذه الإتفاقية أن كل خلاف بين الإتحاد الفيدرالي و الرابطة الوطنية يُسوى بين ممثلي كل من الطرفين، كما جاء بالمادة الرابعة من الإتفاقية أن الإتحاد حق تعديل قرارات الرابطة، ولكن بعد ضرورة اللجوء إلى التسوية قبل استخدام أجهزة الفيدرالية لسلطة تعديل قرارات الرابطة ،وذلك في أي قرار تتخذه الرابطة و يري الإتحاد أنها مخالفة للوائحه أو لنظامه الأساسي أو للمصالح العليا للعبة الرجبي، وذلك فيما عدا المسائل التأديبية. وقد عرفت المادة الرابعة من الإتفاقية " المصالح العليا للرجبي " بأنها تشمل ضمان التكافؤ بين أطراف اللعبة أفراداً وجماعات، و

code du sport pour la discipline du rugby à XV en vertu de l'arrêté du 31 décembre 2016 du ministre de la ville, de la jeunesse et des sports ; que la Ligue nationale de rugby, créée en 1998 en application des dispositions aujourd'hui codifiées à l'article L. 132-1 du code du sport et dotée de la personnalité morale, s'est vu déléguer l'organisation des compétitions du championnat de France de rugby professionnel de 1ère division, dénommé Top 14 Rugby, et du championnat de France de rugby professionnel de 2ème division, dénommé Pro D2 Rugby ; que les relations de la Fédération et de la Ligue sont fixées, conformément aux dispositions de l'article R. 132-9 du code du sport, par une convention adoptée en juillet 2016 ; que l'article 3 de cette convention prévoit que tout différend entre la Fédération et la Ligue est soumis à une conciliation préalable entre les représentants des deux parties; que l'article 4 de la convention, relatif à la mise en oeuvre du pouvoir de réformation de la Fédération, énonce que la procédure de conciliation doit être mise en oeuvre avant que les instances de la Fédération ne puissent "se saisir, pour éventuellement les réformer," de toutes les décisions prises par la Ligue sauf en matière disciplinaire, qui seraient "contraires aux statuts de la fédération, à ses règlements ou à l'intérêt supérieur du rugby"; que l'article 4 de la convention définit aussi "l'intérêt supérieur du rugby" comme comprenant notamment "la

garantie de l'équité sportive individuelle et collective" et la "défense des valeurs et promotion de l'image du rugby";

Sur le litige en référé:

9. Considérant qu'il ressort des pièces du dossier soumis au juge des référés que, le lundi 13 mars 2017, les présidents du Stade français et du Racing 92 ont rendu public un projet commun de fusion de ces deux clubs professionnels ; que l'annonce de ce projet a connu un retentissement exceptionnel et a provoqué de vives réactions chez les joueurs, l'encadrement, les partenaires et les supporters des deux clubs et, plus largement, de la part des différents autres clubs et des instances du rugby ; que, le 14 mars, les joueurs professionnels du Stade français ont déclaré se mettre en grève et refuser d'aller disputer la rencontre prévue contre le club de Castres le samedi 18 mars dans le cadre de la 21ème journée du championnat; que les joueurs professionnels du Racing 92 ont fait savoir qu'ils n'étaient pas disposés à jouer la rencontre prévue le même jour contre le club de Montpellier et ont demandé le report de cette rencontre; que, le vendredi 17 mars, la Ligue nationale de rugby a organisé une réunion de concertation à propos de ce projet de fusion;

10. Considérant que, le même 17 mars, le bureau de la Ligue, "afin de

حماية القيم و إعلاء صورة اللعبة .

عن موضوع الدعوي محل الطعن :

٩. و حيث أن البين من ملف الدعوي المعروض أمام قاضي الأمور المُستعجلة أنه بتاريخ الإثنين ١٣ مارس ٢٠١٧ أعلن رئيسي كل من ناديي استاد فرنسا و ريسينج ٩٢ عن مشروع دمج هذين الناديين، و حيث أن الإعلان عن هذا المشروع أحدث ردود فعل مدوية و سبب انتقادات واسعة لدى اللاعبين والمدربين و مشجعي و شركاء الناديين، و بشكل أوسع لدي باقي الأندية و مؤسسات الرجبي. و حيث أنه بتاريخ ١٤ مارس أعلن لاعبي فريق استاد فرنسا إضرابهم و رفضهم المشاركة في المباراة المفترض إنعقادها يوم ١٨ مارس في إطار الاسبوع ال٢١ من البطولة أمام نادي كاستر، كما أعلن لاعبي نادي ريسينج ٩٢ أنهم ليسوا على استعداد للمشاركة في المباراة المزمع إنعقادها في ذات اليوم أمام نادي مونبيليه و طالبوا تأجيل هذه المواجهة. و بتاريخ الجمعة ١٧ مارس أعلنت الرابطة الوطنية للعبة الرجبي عن تنظيم إجتماع للتشاور بخصوص مشروع دمج الناديين..

١٠. و حيث أن بذات اليوم ١٧ مارس أعلن

مجلس إدارة الرابطة أنه في سبيل إعطاء أولوية للحوار بين الناديين و بغية امتصاص التوتر السائد بالمناخ العام و للحفاظ على حسن سير وصورة مسابقة (توب ١٤) قرر مجلس إدارة الرابطة تأجيل المباريات المزمع إنعقادها بتاريخ ١٨ مارس بين كاستر أوليمبيك و ستاد فرنسا من ناحية ومن ناحية أخرى بين أندية مونبيليه هيرو و ريسينج ٩٢، و لكن نادي مونبيليه قد اعترض على هذا القرار. وبتاريخ ١٩ مارس أعلن رؤساء ناديي استاد فرنسا و ريسينج ٩٢ عدولهم عن فكرة مشروع دمج الناديين الذي أعلنوا عنه قبل ستة أيام.

donner la priorité au dialogue au sein des deux clubs, de rétablir un climat de sérénité et de préserver le bon déroulement, l'équité et l'image du Top 14", a décidé de reporter à une date ultérieure les rencontres devant opposer le 18 mars Castres Olympique au Stade français et Montpellier Hérault Rugby au Racing 92; que le club de Montpellier a déclaré contester cette décision ; que, le dimanche 19 mars, les présidents du Stade français et du Racing 92 ont déclaré publiquement renoncer au projet de fusion des deux clubs annoncé six jours auparavant;

١١. و حيث أن رئيس الإتحاد بتاريخ ١٩ مارس قد دعا رئيس الرابطة من أجل إجتماع للتشاور والتسوية، قبل أن يُمارس الإتحاد حقه الذي خوله القانون إياه بتعديل قرارات الصادرة عن الرابطة، إلا أن هذا الإجتماع لم ينعقد نظراً لعدم اتفاق المعنين بالأمر على موعد مناسب لكلٍ منهما لانعقاد الاجتماع. و بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١٧ أصدر مجلس إدارة الإتحاد الفرنسي للرجبي قراراً بإلغاء القرار الصادر من الرابطة بتاريخ ١٧ مارس و الذي كان قد قرر تأجيل المبارتين محل الخلاف، فقامت الرابطة الوطنية للعبة الرجبي بإقامة دعوي ضد قرار الإتحاد

11. Considérant que le président de la Fédération, le même 19 mars, a invité le président de la Ligue à une réunion de conciliation, préalablement à l'exercice par la Fédération de son pouvoir de réformation de la décision de report prise par la Ligue ; que cette réunion de conciliation n'a pas eu lieu, faute pour les intéressés d'avoir pu s'entendre sur une date et un horaire ; que, le 22 mars 2017, le bureau fédéral de la Fédération française de rugby a décidé d'annuler la décision du 17 mars de la Ligue, qui avait reporté les deux rencontres en cause ; que la Ligue nationale de rugby a formé contre cette décision de la Fédération un recours pour excès de pouvoir, qu'elle a assorti de conclusions en référé, tendant à la suspension de l'exécution de cette

décision, présentées sur le fondement de l'article L. 521-1 du code de justice administrative;

الفيدرالي لإساءة استخدام السلطة، و طالبت بوقف تنفيذ هذا القرار استنادا إلى المادة ل.٥٢١-١ من قانون القضاء الإداري .

n ce qui concerne l'ordonnance du juge des référés du tribunal administratif :

بخصوص الحكم الصادر من قاضِ الأمور المستعجلة بالمحكمة الإدارية بمدينة Versailles ؛

12. Considérant que, pour rejeter la demande de suspension que lui soumettait la Ligue nationale de rugby, le juge des référés du tribunal administratif de Versailles a estimé qu'aucun des moyens soulevés par la Ligue ne paraissait de nature à faire naître un doute sérieux quant à la légalité de la décision du bureau fédéral de la Fédération française de rugby du 22 mars 2017 ; qu'au nombre de ces moyens, la Ligue faisait notamment valoir que la Fédération avait commis une erreur d'appréciation en faisant usage, dans les circonstances de l'affaire, de son pouvoir de réformation;

١٢. ومن حيث إنه قد ورد في حيثيات رفض طلب وقف التنفيذ المقدم من الرابطة الوطنية للرجبي أن قاضِ الأمور المتسعجلة قد تبين له أن الدفوع المقدمة من الرابطة لا ترقي إلى توليد شكوك حقيقية حول مشروعية القرار الصادر بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١٧ من مجلس إدارة الإتحاد الفرنسي للرجبي، بما في ذلك زعم الرابطة أن الإتحاد قد اساء تقدير الملابسات و الوقائع حين استخدم سلطته في تعديل قرارات الرابطة.

13. Considérant, à cet égard, ainsi qu'il a été dit aux points 7 et 8, que la réglementation et la gestion du championnat de France de rugby professionnel de 1ère division relèvent de la seule compétence de la Ligue nationale de rugby ; que la Fédération française de rugby ne saurait intervenir dans la réglementation et la gestion de cette compétition et réformer les décisions prises par la Ligue dans l'exercice de cette compétence, que si ces décisions sont contraires aux statuts de la Fé-

١٣. و حيث أنه في هذا الصدد و كما ورد في كلا من النقطتين ٧ و ٨، فإن تنظيم و إدارة بطولة فرنسا للعبة الرجبي لمحترفين الدرجة الأولي يخضع للإختصاص المنفرد للرابطة الوطنية للرجبي. وأن الإتحاد الفيدرالي للرجبي لا يجوز له التدخل في تنظيم و إدارة هذه المسابقة و تعديل القرارات التي تصدر من الرابطة أثناء مباشرة إختصاصها إلا إذا كانت هذه القرارات مخالفة للنظام الأساسي

dération ou portent atteinte aux intérêts généraux dont la Fédération a la charge;

14. Considérant, d'une part, qu'il ressort des pièces du dossier soumis au juge des référés que la décision prise par la Fédération n'a pas été motivée par une méconnaissance des statuts de la Fédération ; que si la Fédération fait valoir que la décision de la Ligue serait intervenue en méconnaissance des dispositions relatives au report des matches des règlements généraux de la Ligue, un tel motif n'est pas au nombre de ceux qui sont susceptibles de justifier la mise en oeuvre par la Fédération de son pouvoir de réformation;

15. Considérant, d'autre part, que la décision contestée a été motivée par " l'intérêt supérieur du rugby ", tenant notamment au respect de l'équité sportive ; que, toutefois, le report des rencontres du 18 mars 2017 a été décidé par la Ligue le 17 mars, dans les circonstances particulières prévalant à cette date, sur le fondement de l'article 344 de ses règlements généraux qui lui permettent de reporter des matches, notamment lorsque des situations exceptionnelles le commandent ou en raison d'exigences imposées par les compétitions ou pour toute raison jugée nécessaire ; que cette décision a été prise en raison de la situation exceptionnelle créée par l'annonce du projet de fusion du Racing 92 et du Stade français alors en plein débat, qui avait provoqué un mouvement de grève

للإتحـاد أو تمثـل تهديـدا للمـصالح العامـة المسئول عنها الإتحاد .

١٤. و حيث أنه يتضح مـن ملـف الـدعوي المعروض على قـاضي الأمـور المُـستعجلة أن القرار الذي اتخذه الإتحاد بإلغاء قرار الرابطـة لم يستند قانوناً إلى مخالفة قرار الرابطة للنظام الأساسي للإتحاد . وحتى لو استند الإتحاد أن قرار الرابطة بتأجيـل المبـاراة يخـالف لـوائح الرابطة فيما يتعلق بتأجيل المباريـات، فمثـل هذا السبب لا يصلح مبرراً قانونياً لإستخدام الإتحاد لسلطته في تعديل قرارات الرابطة.

١٥. و حيث أن القرار المطعون فيه قد استند قـانون عـلى فكـرة "المـصلحة العليـا للعبـة الرجبـي" و عـلى الأخـص إحـترام قواعـد التكافؤ الرياضية. و حيث إنه بـصفة خاصـة قد جاء قرار تأجيل المباريات المزمـع اقامتهـا يـوم ١٨ مـارس ٢٠١٧ قـد اتخـذ بواسـطة الرابطة يـوم ١٧ مـارس في ضـوء الظـروف الاستثنائية التي سبقت هذا القـرار، اسـتناداً إلى المادة ٣٤٤ من لوائحها العامة التي تخـول الرابطة تأجيـل المباريـات، خاصـة في حالـة وجود ظروف اسـتثنائية أو في حالـة وجـود متطلبات فرضتها المسابقات ، أو لأي سـبب تراه ضروري. و حيث أن هذا القرار قد اتخذ نظرا لظروف استثنائية الناجمة عـن الإعـلان

chez les joueurs du Stade français et pouvait faire légitimement douter, compte tenu des perturbations provoquées par l'annonce lors de la semaine précédant le match, de la possibilité pour les joueurs du Racing 92 de disputer une rencontre de championnat dans des conditions équitables ; que, pour sa part, la décision de la Fédération est intervenue le 22 mars, après la date initialement prévue pour les rencontres et alors que ces dernières n'avaient pas été disputées du fait de la décision de les reporter;

16. Considérant qu'en l'état de l'instruction la décision de report prise, dans les circonstances de l'espèce, par la Ligue dans le cadre de la compétence d'organisation et de gestion du championnat qui lui a été déléguée, au vu de la situation prévalant à la date de sa décision, ne paraît aucunement porter atteinte aux intérêts généraux dont la Fédération a la charge, seuls susceptibles de permettre légalement à cette dernière de réformer des décisions prises par la Ligue dans le cadre de sa compétence ; qu'au demeurant, il apparaît qu'une décision de report de matches, qui permet de retenir pour le classement du championnat des résultats sportifs finalement obtenus sur le terrain, préserve davantage l'équité sportive qu'une décision annulant la décision de report après la date prévue pour les rencontres, avec les incertitudes qui peuvent en découler pour déterminer les résultats à

عن مشروع دمج ناديي ريسنج ٩٢ و ستاد فرنسا ، و الذي تسبب في حالة إضراب لدي لاعبي ستاد فرنسا و تسبب في حالة ارتباك عامة، ونظراً لحالة الإضطراب التي حدثت جراء الإعلان في الأسبوع السابق للمباراة، و مطالبات لاعبي فريق ريسينج ٩٢ بإقامة المواجهات في مناخ مُلائم، و أن قرار الإتحاد قد صدر في ٢٢ مارس – أي بعد التاريخ المحدد مسبقا للمواجهات – دون مناقشة موضوع تأجيل المباريات .

١٦. وحيث إنه أثناء تحضير الدعوي وإبان بحث الظروف المحيطة بإتخاذ قرار التأجيل من قبل الرابطة بموجب إختصاصها بتنظيم و إدارة البطولة التي فُوِضت بإدارتها، ونظراً للوضع الذي سبق إتخاذها لقرار التأجيل، فلا يوجد ما يمثل تهديداً للمصلحة العامة التي يسهر الإتحاد على حمايتها، والتي قد تبرر تدخله بتعديل قرارات الرابطة في ضوء إختصاصه، بل على خلاف ذلك يتضح أن قرار تأجيل المباريات و التي قد تؤثر نتائجها – في حال إجرائها – على ترتيب جدول الدوري حسب النتائج يحافظ على قواعد التكافؤ الرياضى بصورة أكبر من قرارالإتحاد بإلغاء قرار التأجيل الصادر من الرابطة و الذي أصدره الإتحاد بعد التاريخ المحدد للمبارايات موضوع النزاع، خاصة في ضوء

prendre en compte pour ces rencontres et pour établir, en conséquence, le classement de la compétition;

الشكوك التي قد تحيط بالنتائج التي ستسفر عنها المباريات المذكورة و بالتالي ترتيب المُتنافسين في المسابقة.

17. Considérant qu'il résulte de ce qui précède qu'en estimant que le moyen tiré de ce que la Fédération n'avait pas légalement exercé en l'espèce son pouvoir de réformation n'était pas propre à faire naître un doute sérieux quant à la légalité de la décision contestée, le juge des référés du tribunal administratif de Versailles a dénaturé les pièces du dossier qui lui étaient soumises ; que, dès lors, sans qu'il soit besoin d'examiner les autres moyens de son pourvoi, la Ligue nationale de rugby est fondée à demander l'annulation de l'ordonnance qu'elle attaque;

١٧. و حيث أنه يتضح مما سبق ومن دفوع الطاعن أن الاتحاد الفيدرالي للعبة الرجبي قد اساء استخدام سلطته في تعديل القرارات التي اتخذتها الرابطة، وهو ما يُولد شكاً حول مشروعية قراره، إلا أن قاضى الأمور المُستعجلة لم يلتفت إلى ذلك، ومن ثمّ فإنه يكون قد بني حكمه على غير الثابت بالأوراق، وهو ما يضحى معه طلب إلغاء حكم قاضى الأمور المُستعجلة قد وافق صحيح القانون، ويكون الحكم جديراً بالإلغاء.

18. Considérant qu'il y a lieu, dans les circonstances de l'espèce, de régler l'affaire au titre de la procédure de référé engagée, en application des dispositions de l'article L. 821-2 du code de justice administrative;

١٨. ومن حيث إن الدعوى الماثلة ينطبق عليها حكم المادة ل.٨٢١-٢ من قانون القضاء الإداري، فيكون للمحكمة أن تتصدى لموضوعها السابق طرحه أمام محكمة أول درجة.

En ce qui concerne les conclusions à fin de suspension de la Ligue nationale de rugby:

و حيث أنه فيما يتعلق بطلب الرابطة الوطنية للعبة الرجبى بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه:

19. Considérant qu'en vertu des pouvoirs que lui confère l'article L. 521-1 du code de justice administrative, le juge administratif des référés peut ordonner la suspension de l'exécution d'une décision administrative

١٩. وحيث أنه فيما يتعلق بالسلطات المخولة لقاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة الإدارية طبقا للمادة ل.٥٢١-١ من قانون القضاء الإداري، فإنه يحق لقاضي الأمور المستعجلة

أن يـأمر بوقـف تنفيـذ القـرار الإداري محـل الطعـــن بالإلغـــاء أو بالتعـــديل إذا تـــوافر شرطين، أولهما هو تـوافر شرط الاسـتعجال الذي يبرر تدخل قاضي الأمـور المـستعجلة، وثـانيهما أن تتـوافر أثنـاء مرحلـة تحـضير الدعوي شكوك جدية حول مشروعية القرار محل الطعن..

٢٠. و حيث أنه يتضح ممـا سـبق ذكـره بـأن الدفع بأن استخدام الإتحاد الفيدرالي الفرنسي للعبة الرجبي لسلطته في تعديل القرارات قد تمت بصورة مُخالفـة للقـانون، إذ قـام بإلغـاء قرار الرابطة الوطنيـة للرجبـي التـي قـررت تأجيل المواجهتين موضوع الدعوي؛ فـذلك يُمثل شكوك جديّة حـول مـشروعية القـرار المطعن فيه. كما أن الدفع بعدم التزام الإتحـاد باللجوء إلى وسيلة التوفيق المنصوص عليهـا في المـادة الرابعـة مـن الإتفاقيـة المبرمـة بـين الإتحاد و الرابطة قبل التدخل بواسطة القرار المطعون فيه يلقـى بظـلال مـن الـشك عـلى مشروعية هذا القرار. .

٢١. ومن حيـث إن – مـن ناحيـة أخـرى – حالة الضرورة تبرر الحكم بوقف تنفيذ قـرار إداري في حالة ما إذا كان تنفيذ ذلـك القـرار يُشكل تهديد جسيم و فـوري لمـصحة عامـة للمدعي أو لمصالح يدافع عنها .

qui fait parallèlement l'objet d'une requête en annulation ou en réformation s'il estime que deux conditions sont remplies, l'une tenant à l'existence d'une situation d'urgence justifiant l'intervention de mesures ordonnées en référé, l'autre tenant à l'existence d'un moyen propre à créer, en l'état de l'instruction, un doute sérieux quant à la légalité de la décision contestée;

20. Considérant, d'une part, qu'il résulte de ce qui a été dit précédemment que le moyen tiré de ce que la Fédération française de rugby n'a pas légalement fait usage de son pouvoir de réformation, en annulant la décision de la Ligue nationale de rugby ayant décidé le report des deux rencontres en cause, est de nature, en l'état de l'instruction, à faire sérieusement douter de la légalité de la décision contestée ; qu'en outre, le moyen tiré de ce que la procédure de conciliation, prévue par l'article 4 de la convention passée entre la Fédération et la Ligue, n'a pas été régulièrement mise en oeuvre préalablement à l'intervention de la décision contestée apparaît également de nature à faire naître un doute sérieux quant à la légalité de cette décision;

21. Considérant, d'autre part, que l'urgence justifie que soit prononcée la suspension d'un acte administratif, lorsque l'exécution de celui-ci porte atteinte, de manière suffisamment grave et immédiate, à un intérêt public, à la situation du requérant ou aux intérêts qu'il entend défendre;

22. Considérant qu'il ressort des pièces du dossier que la décision prise en l'espèce par la Fédération le 22 mars 2017 a pour effet de créer une incertitude quant aux résultats qui devraient être pris en compte, de manière fictive et rétrospective, pour les deux rencontres qui n'ont pas eu lieu le 18 mars 2017; que les conséquences qui peuvent ainsi résulter de son exécution sur le classement du championnat, l'organisation de ses phases finales et la détermination des clubs appelés à participer aux compétitions européennes la saison suivante, sont de nature à porter atteinte à l'intérêt public tenant à l'équité et au bon déroulement de la compétition ; que l'exécution de la décision contestée préjudicie en outre, de façon suffisamment grave, aux intérêts de la Ligue nationale de rugby, chargée de l'organisation et de la gestion du championnat professionnel de 1ère division ; qu'eu égard aux contraintes qui résultent du calendrier d'organisation du championnat de France de 1ère division, la condition d'urgence requise par l'article L. 521-1 du code de justice administrative pour le prononcé de mesures ordonnées en référé doit être regardée comme remplie;

23. Considérant qu'il résulte de ce qui précède que la Ligue nationale de rugby est fondée à demander la suspension de l'exécution de la décision du 22 mars 2017 du bureau fé-

٢٢. و حيث أنه يتضح من ملف الدعوي أن القرار الصادر من الإتحاد بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١٧ من شأنه أن يولد شكوكاً حول النتائج التي ينبغي أخذها في عين الاعتبار بشكل فرضّى وبصورة رجعية (لتأثيرها على نتائج الفرق المُشاركة) فيما يخص المواجهتان اللتان لم تنعقدا في ١٨ مارس ٢٠١٧. كما يُرتب أيضاً شكوكاً حول النتائج التي قد تترتب في حالة تنفيذ القرار ستوثر على ترتيب جدول المسابقة و تنظيم مراحلها النهائية و تحديد الأندية المتأهلة للمسابقات الأوروبية في الموسم اللاحق. وتُشكل تلك الشكوك تهديداً للمصلحة العامة التي تتجسد في تحقيق التكافؤ في المجال الرياضى و حسن سير المسابقة، كما أن تنفيذ القرار محل الطعن يشكل ضرر جسيم بمصلحة الرابطة الوطنية للعبة رجبي المكلفة بتنظيم و إدارة بطولة المحترفين (الدرجة الأولي). وبالنظر إلى ما شكله القرار الطعين من مثالب حول جدول مباريات بطولة فرنسا لدوري الدرجة الأولي، فمن ثم تكون حالة الضرورة المنصوص عليها في المادة ل.٥٢١-١ من قانون القضاء الإداري من أجل الحكم بصفة مستعجلة قد توافرت .

٢٣. و حيث أنه يتضح مما سبق أن الرابطة الوطنية للرجبي قد طالبت بوقف تنفيذ قرار الإتحاد الفيدرالي الفرنسي للرجبي الصادر

déral de la Fédération française de rugby;

بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١٧ .

En ce qui concerne les conclusions à fin d'injonction:

ومن حيث إنه عن الإجراءات التي يتعين مُراعاتها في سبيل تنفيذ الحكم(٢٦):

24. Considérant que la suspension, décidée par la présente décision rendue en référé, de l'exécution de la décision de la Fédération française de rugby du 22 mars 2017 a pour effet de redonner force exécutoire à la décision de report des matches prise par la Ligue nationale de rugby le 17 mars 2017 et de permettre l'organisation de nouvelles rencontres dans les conditions que définira la Ligue nationale de rugby ; que la présente décision implique nécessairement que la Fédération prenne toutes les mesures relevant de sa compétence permettant la tenue des rencontres dans les conditions qui seront déterminées par la Ligue ; qu'il y a lieu, en conséquence, de prononcer l'injonction sollicitée par la Ligue nationale de rugby;

٢٤. و حيث أنه في حالة الحكم بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه، فإن ذلك من شأنه أن يوقف تنفيذ قرار الإتحاد الفرنسي للرجبي الصادر في ٢٢ مارس ٢٠١٧ مما سيترتب عليه من آثار أخصها تنفيذ قرار تأجيل المباريات الصادر من الرابطة الوطنية للعبة الرجبي الصادر بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١٧، ومن ثمّ تنظيم مواجهات جديدة في ضوء الشروط المحددة من قبل الرابطة الوطنية للرجبي، الأمر الذي من شأنه أن يتخذ إتحاد الرجبي كل التدابير التي تخضع لإختصاصه التي من شأنها أن تخول إقامة المبارايات المؤجلة في ضوء الشروط التي ستُحدد من قِبل الرابطة الوطنية للعبة الرجبي، الأمر الذي يضحي معه طلب الرابطة الوطنية في شأن إتخاذ الأمر القضائي بوقف التنفيذ جديرا بالقبول.

Sur les conclusions présentées au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative:

ومن حيث إنه عن طلب الإلزام بالمصروفات بناءً على نص المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري:

(٢٦) للقاضي الإداري في فرنسا أن يوضح في حكمه التدابير التي يتعين على الطرف المقضى ضده اتخاذها في سبيل تنفيذ الحُكم، كما يكون له كفالة ذلك التنفيذ بفرض الغرامات التهديدية.

25. Considérant qu'il y a lieu, dans les circonstances de l'espèce, de mettre à la charge de la Fédération française de rugby le versement à la Ligue nationale de rugby de la somme de 4 500 euros au titre des frais exposés tant en première instance que devant le Conseil d'Etat et non compris dans les dépens ; que les dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative font, en revanche, obstacle à ce qu'une somme soit mise, au même titre, à la charge de la Ligue nationale de rugby qui n'est pas, dans la présente instance, la partie perdante ;

وبالبناء على ما سبق الإنتهاء إليه، فيكون القضاء مُتعيناً بإلزام الإتحاد الفرنسي للعبة الرجبي بأن يؤدي إلى للرابطة الوطنية للعبة الرجبي مبلغ وقدره ٤٥٠٠ يورو نظير المصروفات التي تكبدتها أمام محكمة أول درجة وأمام درجة الطعن أمام مجلس الدولة،

D E C I D E:

حكمت المحكمة[٢٧]:

Article 1er: L'ordonnance du juge des référés du tribunal administratif de Versailles en date du 4 avril 2017 est annulée.

مادة ١: بإلغاء حكم قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة الإدارية بمدينة Versailles الصادر في ٤ إبريل ٢٠١٧

Article 2: L'exécution de la décision du 22 mars 2017 par laquelle le bureau fédéral de la Fédération française de rugby a annulé la décision du 17 mars 2017 du bureau national de la Ligue nationale de rugby, qui avait reporté à une date ultérieure les deux matches de la 21ème journée du championnat de France de rugby professionnel de 1ère division devant opposer, d'une part, les clubs de Castres Olympique et du Stade français et, d'autre part, les clubs de Montpellier Hérault Rugby et du Racing 92, est suspendue.

مادة ٢ : بوقف تنفيذ القرار الصادر في ٢٢ مارس ٢٠١٧ و الذي بواسطته ألغي الإتحاد

(٢٧) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "قررت" Décide، وهى بذلك لا تستخدم لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى.

الفيدرالي للعبةرجبي القرار الصادر من الرابطة الوطنية للعبة الرجبي بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١٧ و الذي كان قد قرر تأجيل مبارتي الأسبوع ال ٢١ من مسابقة رجبي المحترفين للدرجة الأولي لتاريخ لاحق و الذي كان من المفترض أن يتواجه بها ناديي كلوب كاستر وستاد فرنسا و ناديي مونبيليه هيرو رجبي و ريسنج ٩٢ ؛

Article 3 : Il est enjoint à la Fédération française de rugby de prendre toute mesure utile relevant de sa compétence pour permettre la tenue des matches reportés dans les conditions qui seront déterminées par la Ligue nationale de rugby.

مادة ٣: إلزام الإتحاد الفيدرالي للرجبي بإتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل إقامة المبارايات المؤجلة في ضوء الشروط المحددة بواسطة الرابطة الوطنية للرجبي؛

Article 4 : La Fédération française de rugby versera à la Ligue nationale de rugby une somme de 4 500 euros au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative.

مادة ٤: إلزام الاتحاد الفرنسي للرجبي بأن يؤدي للاتحاد الوطني للرجبي مبلغ و قدره ٤٥٠٠ يورو بناءً على المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري ؛

Article 5 : Les conclusions présentées par la Fédération française de rugby sur le fondement de l'article L. 761-1 du code de justice administrative sont rejetées.

مادة ٥: رفض الدفوع المقدمة بواسطة الاتحاد الفيدرالي للرجبي بناءً على المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري ؛

Article 6 : La présente décision sera notifiée à la Ligue nationale de rugby et à la Fédération française de rugby.
Copie en sera adressée au ministre de la ville, de la jeunesse et des sports.

مادة ٦: تخطر الرابطة الوطنية للرجبي و الاتحاد الفرنسي للرجبي بالحكم الماثل، وتُرسل نسخة إلى وزير الشباب و الرياضة.

(ع) عقود إدارية

(١٥) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن تكييف العقد الإداري، وأثر البطلان الناتج عن أسباب راجعة لجهة الإدارة على عناصر تعويض المتعاقد معها

CE N° 281796, 21 Mars 2007

ترجمة:

المستشار/ أحمد عمر سالم

مستشار مساعد (ب) بمجلس الدولة

تقديم:

القاضي/ عبد المحسن شيحه

مستشار مساعد (ب) بمجلس الدولة

كلمات البحث:

عناصر العقد الإداري - شخص معنوي خاص - خطأ - أسس التعويض - عناصر التعويض - فوات الكسب.

تقديم:

للحكم الماثل أهمية خاصة، ليس فقط في القضاء الإداري الفرنسي، ولكن ايضاً في الفقه القضائي بمجلس الدولة المِصرى.

ويُقدم هذا الحكم الرصين مبدأين قانونيين يتعين أخذهما بعين الاعتبار عند النظر في الدعاوى المُتعلقة بالعقود الإدارية، يختلف في احدهما عن الاتجاه السائد في القضاء الإداري المِصرى، ويتفق في الآخر معه:

أولاً: أن سُلطة القاضي في تكييف العقد الإداري يتوقف على استظهاره ليس فقط كون الجهة الإدارية طرفاً مُباشراً في العلاقة التعاقدية، ولكن كونها تُمارس تأثيراً واضحاً على الشخص الاعتبارى الخاص الذي يُعد في وجوده في التعاقد لإدارة المرفق العام دلالة واضحة على كون العقد إدارياً وليس مدنياً.

ولذا، فإن القضاء الإداري الفرنسي يفترق في هذا الشأن عن المُستقر عليه في القضاء الإداري المِصرى، حيث تشترط الأحكام التي استقرت عليها المحكمة الإدارية العُليا في مصر[٢٨] لتكييف العقد باعتباره إدارياً أن يكون مُتصلاً بإدارة مِرفق عام، وأن يتضمن شروطاً استثنائية conditions exorbitantes، وأن يكون أحد أطرافه شخصاً معنوياً عاماً، في حين لم يعُد القضاء الإداري الفرنسي يتطلب ذلك في شأن الشرط الأخير، حيث اعتبر أنه لا يدحض في اعتبار العقد إدارياً أن يكون كلا طرفيه شخصين معنويين خاصين، طالما أن أحدهما يخضع في مُمارسته لأنشطته لسُلطة الجهة الإدارية التي تقفُ ورائه مُستهدفة القيام على مِرفق عام بهدف تسييره. وفى سبيل الاستدلال على وجود ذلك الشخص المعنوي العام والدور الذي يلعبه في العقد، يستخدم القضاء الإداري الفرنسي عدد من المعايير، منها على سبيل المثال مبادرة الإنشاء، آليات التنظيم الداخلي واتخاذ القرار، الموارد المالية ...الخ[٢٩].

---

(٢٨) منها الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية العليا في الطعنين رقمي ٣٠٩٥٢ و ٣١٣١٤ لسنة ٥٦ قضائية عليا بجلسة ١٤/ ٩/ ٢٠١٠.

(٢٩) تُعرف تِلك النظرية باسم نظرية الشفافية Théorie de la transparence، والمقصود منها هو البحث عمّا إذا كان من المُمكن رؤية الشخص المعنوي العام من خلال التصرفات التي يُجريها الشخص المعنوي الخاص أم لا. فإن أمكن ملاحظة وجود الشخص المعنوي العام، فإن الشخص المعنوي

ثانياً: أن حق المُتعاقد مع الجهة الإدارية في اقتضاء التعويض له مُحددات تلعب دوراً كبيراً في تقدير عناصر ذلك التعويض. ففي الدعوى الماثلة، كان سبب بطلان العقد راجعاً إلى أمر يتعلق بالجهة الإدارية، وليس للمُتعاقد معها دخل فيه. ومن ثمّ، فقد ارتأت المحكمة أنه يتعين أن يكون من عناصر التعويض الكسب الفائت، وقدّرت لذلك مبلغاً اعتبرته صافي الربح الذي كان المُتعاقد مع جهة الإدارة ليتحصل عليه لو كان العقد قد تمّ تنفيذه حتى نهايته. وفي هذا الشأن يتفق القضاء المِصرى مع القضاء الفرنسي.

ملخص:

تعاقدت شركة قائمة على إدارة حلبة تزلج على الجليد وحمام سباحة ببلدية Boulogne-Billancourt مع شركة للحراسة والأمن على تأدية خدمات لها. وإذ تعثرت الشركة الأولى، فقد أقامت شركة الأمن دعواها أمام المحكمة الإدارية بباريس التي قضت بأحقية الشركة في طلباتها، فقامت البلدية باستئناف الحكم أمام المحكمة الإدارية الاستئنافية التي قضت برفض الطعن، فأقامت طعناً بالنقض أمام مجلس الدولة.

وقد ذهب مجلس الدولة في البداية إلى التأكيد على أن العقد محل النزاع هو عقد إداري، وأنه وإن كان قد أُبرِم بين شخصين معنويين خاصين، إلا أن الشركة القائمة على إدارة حلبة التزلج قد انشأتها جهة الإدارة خصيصاً لهذا الغرض، ومن ثمّ فإن العقد الذي أبرمته في سبيل حفظ الأمن في الحلبة يُعد عقداً إدارياً هدفت منه إلى تسيير المرفق العام. ثُم تطرقت المحكمة إلى شق التعويض وقدرت أن من عناصره ما فات المُتعاقد مع الإدارة من كسب، طالما أن سبب بطلان العقد يرجع للجهة الإدارية وليس لمُتعاقد معها.

الخاص يضحى في هذه الحالة شفافاً بحيث لا يعدو كونه ذراعاً تنفيذية للجهة الإدارية، ويكون وجوده كطرفٍ للعقد غير مؤثر في طبيعته.

الطعن رقم ٢٨١٧٩٦

مبدأ جديد منشور في مجموعة Lebon

الدائرتان الثانية والسابعة مجتمعان

جلسة النطق بالحكم يوم الأربعاء ٢١ مارس ٢٠٠٧

N.281796

Inédit au recueil Lebon

7ème et 2ème sous-sections reunites

lecture du mercredi 21 mars 2007

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANÇAIS
باسم الشعب الفرنسي

بعد الاطلاع على ملخص الطلب والمذكرات التكميلية، المسجل في ٢٢ يونيو و ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٥ و ١٦ يناير ٢٠٠٦ لدى سكرتارية القسم القضائي بمجلس الدولة، المقدم من بلدية Boulogne-Billancourt، ممثلة من قبل عمدتها؛

وقد طلبت من مجلس الدولة الحكم بالآتي:

١) إلغاء الحكم الصادر ٢٠فى ابريل ٢٠٠٥ الذي بموجبه رفضت المحكمة الإدارية الاستئافية بباريس طلبها الذي يهدف إلى إلغاء الحكم الصادر ٩ ابريل ٢٠٠٢ والذي بموجبه حكمت عليها المحكمة الإدارية بباريس بدفع مبلغ ٢٤٤٠٥٧ فرنك (٣٧٢٠٦٣٥ يورو) لصالح شركة " ماي داي للأمن "، بالإضافة إلى الفائدة بالمعدل

Vu la requête sommaire et les mémoires complémentaires, enregistrés les 22 juin et 24 octobre 2005 et 16 janvier 2006 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, présentés pour la COMMUNE DE BOULOGNE-BILLANCOURT, représentée par son maire; la COMMUNE DE BOULOGNE-BILLANCOURT demande au Conseil d'Etat:

1°) d'annuler l'arrêt du 20 avril 2005 par lequel la cour administrative d'appel de Paris a rejeté sa requête tendant à l'annulation du jugement du 9 avril 2002 par lequel le tribunal administratif de Paris l'a condamnée à verser à la Société Mayday Sécurité une somme de 244 057 francs (37 206,35 euros), avec intérêts au taux légal à compter du 30 septembre 1996, en règlement de factures non payées par l'association pour la ges-

القانوني محسوبة من ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦، لتسوية الفواتير غير المدفوعة من قبل الشركة القائمة على إدارة حلبة التزلج على الجليد وحمام السباحة ببلدية Boulogne-Billancourt.

tion de la patinoire et de la piscine de Boulogne-Billancourt;

٢) الحكم بإلزام شركة "مای دای للامن" بسداد مبلغ (٣٥٠٠ يورو) " بموجب المادة ل.٧٦١ من قانون القضاء الإداري.

2°) de mettre à la charge de la Société Mayday Sécurité le versement de la somme de 3 500 euros au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative;

وبعد الاطلاع على باقي المستندات المرفقة بالملف؛

Vu les autres pièces du dossier;

وعلى قانون الأسواق العامة؛

Vu le code des marchés publics;

وعلى قانون الضرائب العامة؛

Vu le code général des impôts;

وعلى قانون القضاء الإداري؛

Vu le code de justice administrative;

بعد الاستماع في جلسة علنية إلى:

Après avoir entendu en séance publique:

تقرير السيدة/ نتالي ايسكو، النائب بمجلس الدولة

- le rapport de Mme Nathalie Escaut, Maître des Requêtes,

ملاحظات السادة / فيير، بارتيليمي، ماتوشانسكي، محامو بلدية BOULOGNE-BILLANCOURTوالسيد / بولي محامي شركة "ماي داي للأمن "

- les observations de la SCP Vier, Barthélemy, Matuchansky, avocat de la COMMUNE DE BOULOGNE-BILLANCOURT et de la SCP Boullez, avocat de la société Mayday Sécurité,

ارأي القانوني للسيد/ نيكولا بولوا، مفوض الحكومة

- les conclusions de M. Nicolas Boulouis, Commissaire du gouvernement;

وحيث أنه تبين من المُستندات المُقدمة بالملف إلى قاضي الموضوع أن الجهة القائمة على إدارة

Considérant qu'il ressort des pièces du dossier soumis aux juges du fond que l'association pour la gestion de la patinoire et de la piscine de Bou-

logne-Billancourt a confié à la société Mayday Sécurité, par un contrat conclu le 10 août 1989, une mission de contrôle et de sécurité pour la patinoire de Boulogne-Billancourt ; qu'à la suite de la mise en règlement judiciaire de l'association le 28 juillet 1996, la société Mayday Sécurité a demandé à la COMMUNE DE BOULOGNE-BILLANCOURT le paiement de prestations impayées par l'association pour un montant de 244 057 francs (37 206 euros) ; que, par un jugement en date du 9 avril 2002, le tribunal administratif de Paris a condamné la COMMUNE DE BOULOGNE-BILLANCOURT à verser la somme demandée à la société Mayday Sécurité ; que la cour administrative d'appel de Paris, par un arrêt en date du 20 avril 2005, a rejeté l'appel formé contre ce jugement par la commune; que cette dernière se pourvoit en cassation contre cet arrêt;

حلبة التزلج على الجليد وحمام السباحة ببلدية "Boulogne-Billancourt" (وهي شركة خاصة انشأتها جهة الإدارة للقيام على كافة الشئون المُتصلة بإدارة حمام السباحة وحلبة التزلُّج المُشار إليها) قد عهدت إلى شركة "ماي داي للأمن " مهمة رقابة وتأمين حلبة التزلج على الجليد ببلدية -Boulogne Billancourt، بمقتضى العقد المبرم في ١٠ أغسطس ١٩٨٩، وعلى اثر حدوث تعثُّر مالي لدى شركة الإدارة في ٢٨ يوليو ١٩٩٦، فقد طالبت شركة " ماي داي للأمن" بلدية Boulogne-Billancourt بدفع المستحقات غير المدفوعة من قبلها بواقع مبلغ ٢٤٤٠٥٧ فرنك (٣٧٢٠٦ يورو)؛ وأنه بموجب حكم المحكمة الإدارية بباريس الصادر ٩ ابريل ٢٠٠٢، حُكِم على بلدية " Boulogne-Billancourt" بدفع المبلغ المطلوب لشركة "ماي داي للأمن"، وأن محكمة الاستئناف الإدارية بباريس رفضت الطعن المقدم من قبل البلدية ضد هذا الحكم، وذلك في ٢٠ ابريل ٢٠٠٥، وتقوم البلدية بالطعن بالنقض ضد هذا الحكم.

Sur l'arrêt de la cour en tant qu'il statue sur la qualification du contrat conclu entre l'association pour la gestion de la patinoire et de la piscine de Boulogne-Billancourt et la société Mayday Sécurité:

ومن حيث إنه عن الوصف القانوني الذي أصبغته المحكمة على العقد المبرم بين الشركة القائمة على إدارة حلبة التزلج على الجليد وحمام السباحة ببلدية "Boulogne-

Billancourt" و شركة " ماي داي للأمن ":

ومن حيث إنه عندما يتم إنشاء شخص خاص بمبادرة من شخص عام يسيطر على تنظيمه وتشغيله ويمده بموارده الأساسية، يتعين أن ينظر لهذا الشخص الخاص باعتباره مُتصلاً بالشخص المعنوي العام، بحيث تعتبر العقود التي يبرمها لأداء مهمة الخدمة العامة التي عهدت إليه عقوداً إدارية. وأنه بخصوص تكييف العقد المبرم في ١٠ أغسطس ١٩٨٩ بين الشركة القائمة على إدارة حلبة التزلج على الجليد وحمام السباحة ببلدية " Boulogne-Billancourt" و شركة " ماي داي للأمن " على أنه عقد إداري، فإن المحكمة الإدارية الاستئنافية بباريس – بما لها من ولاية في التقدير لا يجوز النعى عليها في حالة إقامة الطعن أمام قاضي النقض إلا في أحوال الفساد في الاستدلال، أو الخطأ في تطبيق القانون – قد وجدت أن ظروف إنشاء الجمعية، وأساليب تنظيمها وتشغيلها، ومصدر مواردها، بالإضافة إلى الرقابة التي تمارسها عليها البلدية التي ينظر إليها باعتبارها خدمه متفرعة عن هذه الأخيرة، وعلى أساس هذه النتائج استطاعت المحكمة أن تحكم بأن العقد المبرم بواسطة الشركة مع شركة "ماي داي للأمن " لضمان أمن حلبة التزلج على الجليد ببلدية

Considérant que lorsqu'une personne privée est créée à l'initiative d'une personne publique qui en contrôle l'organisation et le fonctionnement et qui lui procure l'essentiel de ses ressources, cette personne privée doit être regardée comme transparente et les contrats qu'elle conclut pour l'exécution de la mission de service public qui lui est confiée sont des contrats administratifs ; que, pour qualifier le contrat conclu le 10 août 1989 entre l'association pour la gestion de la patinoire et de la piscine de Boulogne-Billancourt et la société Mayday Sécurité de contrat administratif, la cour administrative d'appel de Paris a, par une appréciation souveraine qui n'est pas susceptible, sauf dénaturation non soulevée en l'espèce, d'être contestée devant le juge de cassation, et sans commettre d'erreur de droit, jugé que les circonstances de la création de l'association, les modalités de son organisation et de son fonctionnement , l'origine de ses ressources ainsi que le contrôle exercé sur elle par la commune conduisaient à la regarder comme un service de cette dernière; que sur le fondement de ces constations souveraines, la cour a pu, sans commettre d'erreur de droit et par une décision suffisamment motivée dès lors qu'elle n'avait pas à répondre à tous les arguments de la commune, juger que le contrat conclu par l'association avec la société Mayday Sécurité pour assurer la sé-

curité de la patinoire de la ville de Boulogne-Billancourt avait un caractère administratif;

"Boulogne-Billancourt" هـو عقـد لـه طبيعة إدارية، دون أي خطأ في تطبيق القانون وبحكمٍ مسبب على نحوٍ كاف للرد على جميع حجج البلدية.

Considérant que dès lors que la cour a jugé que l'association pour la gestion de la patinoire et de la piscine de Boulogne-Billancourt devait être regardée comme un service de la COMMUNE DE BOULOGNE-BILLANCOURT, elle n'a pas commis d'erreur de droit en qualifiant le contrat conclu avec la société Mayday Sécurité, eu égard à son objet, de marché public de services;

وحيث أن المحكمة إذ حكمت بـأن الـشركة القائمة على إدارة حلبـة التـزلج عـلى الجليـد وحمـام الـسباحة بـبلدية " Boulogne-Billancourt" ينبغي اعتبارها فرعـاً مرفقيـاً عـن بلديـة " Boulogne-Billancourt"، فإنها لم تكن قد ارتكبـت أي خطـأ قـانوني في تصنيف العقد المبرم مـع شركـة " مـاي داي للأمن "، فيما يتعلق بغرضـه، باعتبـاره عقـد خدمات عامة.

Sur l'arrêt de la cour en tant qu'il statue sur les fondements de la responsabilité de la COMMUNE DE BOULOGNE-BILLANCOURT:

ومن حيث إنه عمّا تطرّق إليه حكم المحكمـة مـن بحـث لأسـس مـسئولية بـلدية " Boulogne-Billancourt":

Considérant que le cocontractant de l'administration dont le contrat est entaché de nullité est fondé à réclamer le remboursement de celles de ses dépenses qui ont été utiles à la collectivité envers laquelle il s'était engagé ; que, dans le cas où la nullité du contrat résulte d'une faute de l'administration, il peut en outre prétendre à la réparation du dommage imputable à cette faute et le cas échéant, demander à ce titre, le paiement du bénéfice dont il a été privé par la nullité du contrat si toutefois le remboursement de ses dépenses utiles ne lui assure pas une

وحيث أن الطرف المتعاقد مـع الإدارة الـذي يشوب عقـده الـبطلان لـه الحـق في المطالبـة باسترداد النفقات التي عادت عـلى المنتفعـين من المرفق بالنفع، والتي تعهدت الشركة بها؛ وأنه في حالة بطلان العقـد نتيجـة خطـأ مـن الإدارة، فإنـه يجـوز للـشركة أيـضاً المطالبـة بالتعويض عن الضرر الناتج عن هـذا الخطـأ وعند الاقتضاء – في هـذا الـصدد – المُطالبـة بدفع ما فاته من كسب بسبب بطلان العقـد، إذا كان سداد النفقات التي أفـادت المجتمـع

المحلي لا تضمن له أعلى مقابل مقارنة بالذي كان ليجنيه في حالة تنفيذ العقد. وإلى جانب ذلك، فإنه وإن كان للقاضِ عند نظر نزاع يتعلق بالمسئولية التعاقدية أن يقضى ولو من تلقاء نفسه ببطلان العقد، فبإمكان المتعاقدين –أن يُثيروا ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف –الدفوع المستمدة من الإثراء بلا سبب الذي قد يجلبه تنفيذ العقد المشوب بالبطلان لأحد المتعاقدين أو من الخطأ المتمثل في ابرام عقد باطل، ولو كانت تِلك الدفوع – غير المتعلقة بالنظام العام – تستند إلى أسباب قانونية جديدة.

ومن حيث إن المحكمة و بعد التأكد من بطلان العقد المبرم ١٠ أغسطس ١٩٨٩ بين الجهة القائمة على إدارة حلبة التزلج على الجليد وحمام السباحة ببلدية " Boulogne-Billancourt" وشركة "ماي داي للأمن "، قد حكمت بأحقية الشركة في استرداد النفقات الهامة التي سددتها لصالح البلدية؛ وبذلك، على عكس مزاعم البلدية، فتكون المحكمة قد جعلت حق الشركة في الحصول على التعويض مقتصر على النفقات الضرورية فقط؛ ولا تكون بذلك قد ارتكبت أي خطأ قانوني في تطبيق قاعدة التعويض على أساس الإثراء بلا سبب.

ومن حيث إن البيّن من مستندات الدعوى

rémunération supérieure à celle que l'exécution du contrat lui aurait procurée; que, par ailleurs, lorsque le juge, saisi d'un litige engagé sur le terrain de la responsabilité contractuelle, est conduit à constater, le cas échéant d'office, la nullité du contrat, les cocontractants peuvent poursuivre le litige qui les oppose en invoquant, y compris pour la première fois en appel, des moyens tirés de l'enrichissement sans cause que l'application du contrat frappé de nullité a apporté à l'un d'eux ou de la faute consistant, pour l'un d'eux, à avoir passé un contrat nul, bien que ces moyens, qui ne sont pas d'ordre public, reposent sur des causes juridiques nouvelles:

Considérant qu'après avoir constaté la nullité du contrat conclu le 10 août 1989 entre l'association pour la gestion de la patinoire et de la piscine de Boulogne-Billancourt et la société Mayday Sécurité, la cour a jugé que la société était en droit d'obtenir de la commune le remboursement des dépenses utilement exposées à son profit ; qu'ainsi, contrairement à ce que soutient la commune, la cour a limité le droit à indemnisation de la société aux seules dépenses utiles ; qu'elle n'a dès lors pas commis d'erreur de droit dans l'application des règles de l'indemnisation sur le fondement de l'enrichissement sans cause;

Considérant qu'il ressort des pièces

المطروحة أمام قاضي الموضوع أن شركة "ماي داي للأمن " قد أسست طلبها بالتعويض - أمام المحكمة الإدارية بباريس - عن التعاقد المبرم ١٠ أغسطس ١٩٨٩، فإنها قد أثارت أمام المحكمة الاستئنافية- وهو مقبول بسبب بطلان العقد - الدفوع المستمدة من الإثراء بلا سبب والخطأ المرتكب من الشركة القائمة على إدارة حلبة التزلج على الجليد وحمام السباحة ببلدية " Boulogne-Billancourt" بإبرام عقد باطل؛ وبذلك، فإن المحكمة إذ فصلت في طلب شركة " ماي داي للأمن " على أساس الإثراء بلا سبب بل والمسئولية التقصيرية للبلدية ، فإنها لا تكون قد تجاوزت الطلبات المعروضة عليها.

du dossier soumis aux juges du fond que si devant le tribunal administratif de Paris, la société Mayday Sécurité avait fondé sa demande d'indemnisation sur le contrat du 10 août 1989, devant la cour, elle a invoqué, ainsi qu'elle était recevable à le faire du fait de la nullité du contrat, à la fois le moyen tiré de l'enrichissement sans cause et celui tiré de la faute commise par l'association pour la gestion de la patinoire et de la piscine de Boulogne-Billancourt à avoir conclu un contrat nul ; qu'ainsi, en statuant sur la demande de la société Mayday Sécurité sur le terrain de l'enrichissement sans cause mais aussi sur celui de la responsabilité quasi-délictuelle de la commune, la cour n'a pas statué au delà des conclusions dont elle était saisie;

ومن حيث إنه عن حكم المحكمة بالفصل في مقدار الضرر الذي أصاب الشركة؛

Sur l'arrêt de la cour en tant qu'il statue sur le préjudice de la société Mayday Sécurité:

ومن حيث إنه لا حاجة إلى النظر في باقى الأسباب الأخرى للطعن؛

Sans qu'il soit besoin d'examiner les autres moyens de la requête;

ومن حيث إن المُستفاد من مُستندات الدعوى المطروحة أمام قاضي الموضوع في شأن طلب إلزام بلدية " Boulogne-Billancourt" بدفع استحقاقات الحراسة بواسطة الكلاب البوليسية لحلبة التزلج على الجليد خلال أشهر (ابريل، مايو، يونيو ١٩٩٦)، فإن شركة " ماي داي للأمن " قد

Considérant qu'il ressort des pièces du dossier soumis aux juges du fond que pour demander la condamnation de la COMMUNE DE BOULOGNE-BILLANCOURT à lui payer les prestations d'un maître chien intervenu pour le gardiennage de la patinoire au cours des mois d'avril, mai et juin 1996, la société Mayday Sécurité s'est bornée à produire un courrier qu'elle avait adressé à l'as-

sociation pour la gestion de la patinoire et de la piscine de Boulogne-Billancourt le 6 décembre 1993 lui proposant ce service supplémentaire sans fournir aucun élément justifiant de l'accord de cette dernière ; qu'ainsi en jugeant que ces prestations avaient été réalisées, avec l'assentiment de l'association, par la société Mayday Sécurité, la cour a dénaturé les pièces du dossier ; que par suite, la COMMUNE DE BOULOGNE-BILLANCOURT est fondée à contester l'intégralité du montant de la condamnation mise à sa charge par la cour et à demander, en conséquence, l'annulation de l'arrêt attaqué en tant qu'il statue sur le montant du préjudice de la société Mayday Sécurité;

اكتفت بتقديم خطاب كانت قد أرسلته إلى الشركة القائمة على إدارة حلبة التزلج على الجليد وحمام السباحة ببلدية "Boulogne-Billancourt" في ٦ ديسمبر ١٩٩٣ تقترح فيه تقديم هذه الخدمة الإضافية دون تقديم أي دليل يثبت الاتفاق على هذه الأخيرة. وهكذا؛ فإن الحكم إذ قضى بأن هذه الخدمات قد قدمتها شركة " ماي داي للأمن " بموافقة الشركة، فإنها تكون قد خالفت الثابت بأوراق الدعوى. ونتيجة لذلك، فإن بلدية "Boulogne-Billancourt" يكون لها ما يبررها في الطعن على كامل المبلغ المفروض عليه من المحكمة، ويكون الحكم المطعون جديراً بالإلغاء إذ فصل في مقدار الضرر الذي أصاب شركة "ماي داي للأمن" على هذا النحو؛

Considérant qu'aux termes de l'article L. 821-2 du code de justice administrative, le Conseil d'Etat, s'il prononce l'annulation d'une décision d'une juridiction administrative statuant en dernier ressort peut régler l'affaire au fond si l'intérêt d'une bonne administration de la justice le justifie ; que, dans les circonstances de l'espèce, il y a lieu, dans la mesure de l'annulation prononcée, de régler l'affaire au fond;

وحيث أنه بموجب المادة ل.٨٢١-٢ من قانون القضاء الإداري؛ إذا ألغى مجلس الدولة حكماً نهائياً لمحكمة من محاكم القضاء الإداري، فيكون له الفصل في موضوع الدعوى متى كانت مصلحة حسن سير العدالة تقتضي ذلك؛ وبذلك فتتصدى المحكمة للفصل في الموضوع؛

Sur l'évaluation du préjudice subi par la société Mayday Sécurité:

ومن حيث إنه عن تقدير الضرر الذي تكبدته شركة "ماي داي للأمن "؛

Considérant qu'eu égard à la nullité du contrat conclu le 10 août 1989 et à la faute de l'association pour la gestion de la patinoire et de la piscine de Boulogne-Billancourt à l'origine de cette nullité, la société Mayday Sécurité est en droit d'obtenir le remboursement des dépenses utiles qu'elle a exposées ainsi que le paiement du bénéfice dont elle a été privée;

حيث أنه وفي ضوء بطلان العقد المبرم في ١٠ أغسطس ١٩٨٩ و خطأ الشركة القائمة على إدارة حلبة التزلج على الجليد وحمام السباحة ببلدية "Boulogne-Billancourt" منشأ هذا البطلان؛ فإن شركة "ماي داي للأمن " يكون لها الحق في الحصول على التعويض عن النفقات الضرورية التي أنفقتها، و الأرباح التي فاتتها.

Considérant d'une part, que la société Mayday Sécurité demande le remboursement des prestations de sécurité assurées au cours des mois d'avril à août 1996 à la patinoire de Boulogne-Billancourt ; que, contrairement à ce que soutient la commune, il résulte de l'instruction, et notamment d'une attestation du président de l'association pour la gestion de la patinoire et de la piscine de Boulogne-Billancourt en date du 24 avril 1997, que la société Mayday Sécurité a bien assuré les prestations de sécurité qui lui étaient confiées depuis le 1er septembre 1989 ; qu'elle a ainsi droit au remboursement de ces dépenses utiles ainsi que du bénéfice dont elle a été privé, soit la somme non contestée de 18 293,88 euros hors taxe;

وحيث أن – من ناحية– شركة "ماي داي للأمن" تطالب باسترداد ما أنفقته في سبيل تقديم خدمات الأمن لحلبة التزلج على الجليد ببلدية "Boulogne-Billancourt" عن المدة من شهر ابريل حتى شهر أغسطس ١٩٩٦؛ وأنه، خلافاً لما تدعيه البلدية، فإن تحضير ملف الدعوى قد أثبت – بما في ذلك شهادة رئيس الجهة القائمة على إدارة حلبة التزلج على الجليد وحمام السباحة ببلدية " Boulogne-Billancourt" بتاريخ ٢٤ ابريل ١٩٩٧ – أن شركة "ماي داي للأمن " قد قدمت خدماتها الأمنية التي أسندت إليها منذ ١ سبتمبر ١٩٨٩؛ ومن ثمّ فيكون لها الحق في استرداد النفقات الضرورية التي أنفقتها، بالإضافة إلى الأرباح التي فاتتها ، وهو المبلغ غير المتنازع في قدره وهو ١٨.٢٩٣.٨٨ يورو غير شامل الضريبة.

Considérant d'autre part, que la société Mayday Sécurité demande aus-

وحيث أنه من ناحية أخرى؛ فإن شركة "

si le paiement de prestations supplémentaires réalisées au cours de l'année 1996 ; que toutefois, si elle produit des factures portant sur l'intervention d'un maître chien au cours des mois d'avril à juin 1996 et sur des services de télésurveillance assurés en 1996, elle n'établit pas que ces prestations auraient été effectuées à la demande de l'association ou aurait été indispensables notamment pour des motifs de sécurité ; qu'ainsi, elle ne peut demander d'indemnisation du fait de leur exécution ; qu'en revanche, elle produit une lettre de l'association lui demandant des prestations complémentaires pendant les vacances scolaires ; qu'elle a ainsi droit au remboursement des dépenses utiles afférentes à ces prestations réalisées en 1996 ainsi qu'au paiement du bénéfice dont elle a été privée à raison de la nullité du contrat, soit la somme de 4 970,79 euros hors taxe;

Considérant qu'il résulte de tout ce qui précède que l'indemnisation accordée à la société Mayday Sécurité par le jugement attaqué du tribunal administratif de Paris doit être ramenée à la somme de 23 264,67 euros hors taxe;

Sur la taxe sur la valeur ajoutée:

Considérant qu'aux termes de l'article 256 du code général des impôts : I. Sont soumises à la taxe sur la va-

ماي داي للأمن " قد طالبت أيضاً بالإلزام بأداء مُقابل الخدمات الإضافية التي قدمتها خلال عام ١٩٩٦؛ ومع ذلك، في حين أنها أصدرت فواتير بشأن تقديم حراسة الكلاب البوليسية حتى شهر يونيو ١٩٩٦ وبشأن خدمة المراقبة عن بعد عام ١٩٩٦، إلا أنها لا تثبت أن هذه الخدمات كانت بناءً على طلب الإدارة أو أنه كان لا غنى عنها لا سيما لتدعيم خدماتها الأمنية؛ ومن ثمّ، فلا يحق لها طلب التعويض عن أدائها؛ بيد أنها و من ناحية أخرى قد قدمت خطاباً من الشركة القائمة على إدارة حلبة التزلج تطلب فيه خدمات اضافية أثناء العطلات المدرسية؛ فإنها يكون لها الحق في استرداد النفقات الضرورية المتعلقة بهذه الخدمات والتي تحققت في ١٩٩٦، فضلاً عمّا فاتها من كسب نتيجة بطلان العقد، وهو مبلغ مقدر بـ ٤٩٧٠.٧٩ يورو غير شامل الضريبة.

وحيث أنه ينتج عن كل ما سبق أن التعويض الواجب أدائه لشركة " ماي داي للأمن " والناتج عن الطعن على حكم المحكمة الإدارية بباريس يتعين أن يخفض إلى مبلغ ٢٣.٢٦٤.٦٧ يورو غير شامل الضريبة.

ومن حيث إنه عن ضريبة القيمة المضافة

حيت أنه بمقتضى نص المادة ٢٥٦ من قانون الضريبة العامة : ١. تخضع لضريبة القيمة

المضافة عمليات بيع السلع وتقديم الخدمات بمقابل والتي تم تأديتها من قبل شخص خاضع للضريبة ويعمل بهذه الصفة. وأنه بمقتضى هذه الأحكام فإن ضريبة القيمة المضافة يتعين أن تسري على جميع المبالغ التي تم تحرير فواتير بها للعميل كثمن السلع أو الخدمة التي تؤديها شركة خاضعة للضريبة؛ وأنه، عندما تكون السلعة أو الخدمة قد قدمت لكيانات حكومية بموجب عقد قضي بعد ذلك ببطلانه، فإن هذا الثمن لا يتعين أن يتجاوز مبلغ النفقات الفعلية التي تكبدتها الشركة والتي كانت نافعة للشخص العام، وبدون تأثير على ضريبة القيمة المضافة على المبالغ التي تم تحرير فواتير بها؛ وأن ذلك ينطبق أيضاً، عقب نزاع بين المورد و الشخص العام، والمبالغ المستحقة من قبل هذا الأخير مقابل خدمة أو سلعة حُصِلت تأخذ شكل تعويض محدد من قبل المحكمة؛ وبناء عليه، فإنه ليس لبلدية "Boulogne-Billancourt" المُطالبة باحتساب التعويض المفروض عليها خارج الضريبة.

وأنه ينتج عن كل ما سبق أن بلدية "Boulogne-Billancourt" يحق لها فقط طلب تخفيض المبلغ المفروض عليها بموجب الحكم المطعون فيه أمام المحكمة الإدارية بباريس إلى ٢٨.٠٥٧.١٩ يورو شاملة جميع

leur ajoutée les livraisons de biens et les prestations de services effectuées à titre onéreux par un assujetti agissant en tant que tel ; qu'en vertu de ces dispositions, la TVA doit être établie sur l'ensemble des sommes facturées à un client pour prix d'une livraison ou d'une prestation effectuée par une entreprise assujettie ; que la circonstance que, lorsque la livraison ou la prestation de service a été faite à une collectivité publique en application d'un contrat déclaré ensuite entaché de nullité, ce prix ne peut excéder le montant des dépenses supportées par l'entreprise et qui ont été utiles à la personne publique est sans incidence sur l'applicabilité de la TVA aux sommes ainsi facturées ; qu'il en va également ainsi dans le cas où, par suite d'un litige entre le fournisseur et la personne publique, les sommes dues par cette dernière en rémunération du service ou du bien obtenu prennent la forme d'une indemnité fixée par un tribunal; que, dès lors, la COMMUNE DE BOULOGNE-BILLANCOURT n'est pas fondée à soutenir que la condamnation mise à sa charge doit être calculée hors taxe;

Considérant qu'il résulte de tout ce qui précède que la COMMUNE DE BOULOGNE-BILLANCOURT est seulement fondée à demander à ce que la condamnation mise à sa charge par le jugement attaqué du tribunal administratif de Paris soit ramenée à la somme de 28 057,19

euros toutes taxes comprises;

Sur les conclusions tendant à l'application des dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative:

Considérant qu'il n'y a pas lieu, dans les circonstances de l'espèce, de faire application des dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative et de mettre à la charge de la société Mayday Sécurité et de la COMMUNE DE BOULOGNE-BILLANCOURT les sommes qu'elles demandent sur le fondement de ces dispositions ;

الضرائب.

ومن حيث إنه عن الطلبات الخاصة بتطبيق أحكام المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري:

وحيث أنه – بخصوص الواقعة المطروحة – فلا محل لتطبيق أحكام المادة ل.1-761 من قانون القضاء الإداري، ولا محل لتقرير مسئولية شركة "ماي داي للأمن " أو بلدية " Boulogne-Billancourt" عن المبالغ المطلوبة بمقتضى هذه الاحكام.

O R D O N N E:

تقضى المحكمة(٣٠):

Article 1er: L'arrêt de la cour administrative d'appel de Paris en date du 20 avril 2005 est annulé en tant qu'il a statué sur le montant de l'indemnité mise à la charge de la COMMUNE DE BOULOGNE-BILLANCOURT.

أولاً: بإلغاء حكم المحكمة الإدارية الاستئنافية بباريس الصادر في ٢٠ ابريل ٢٠٠٥ فيما تضمنه من تحديد مقدار المبلغ المحكوم به على بلدية Boulogne-Billancourt.

Article 2: La somme que la COMMUNE DE BOULOGNE-BILLANCOURT a été condamnée à verser à la société Mayday Sécurité par le jugement du tribunal administratif de Paris en date du 9 avril 2002 est ramenée à la somme de 28 057,19 euros toutes taxes comprises.

ثانياً: تخفيض المبلغ الذي حُكم على بلدية "Boulogne-Billancourt " بسداده إلى شركة " ماي داي للأمن " بمقتضى حكم المحكمة الإدارية بباريس في ٩ ابريل ٢٠٠٢ إلى ٢٨.٠٥٧.١٩ يورو شاملة جميع الضرائب.

Article 3: Le jugement du tribunal administratif de Paris en date du 9 avril

(٣٠) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "أمرت" Ordonne، وهم بذلك لا يستخدمون لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى؛ ويرجع ذلك إلى طبيعة ما يصدُر عن قاضِ الأمور المُستعجلة هُناك من أحكام على وجه السرعة أقرب للأوامر على عرائض منها إلى الأحكام.

2002 est réformé en ce qu'il a de contraire à la présente décision.

ثالثاً: تعديل حكم المحكمة الإدارية بباريس الصادر ٩ ابريل ٢٠٠٢ ليتفق مع ما هو مقرر في الحكم الماثل.

Article 4 : Le surplus des conclusions de la COMMUNE DE BOULOGNE-BILLANCOURT et de la société Mayday Sécurité est rejeté.

رابعاً: رفض الطلبات الأخرى المقدمة من بلدية "Boulogne-Billancourt " وشركة " ماي داي للأمن ".

Article 5: La présente décision sera notifiée à la COMMUNE DE BOULOGNE-BILLANCOURT et à la société Mayday Sécurité.

خامساً: يُخطر الحكم الماثل إلى بلدية "Boulogne-Billancourt " وإلى شركة " ماي داي للأمن " .

(ع) عقود إدارية

(١٦) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن طعن الخارج عن العلاقة التعاقدية في العقود العامة

CE, Assemblé, 4 avril 2014, Département du Tarn et Garonne, N°358994

ترجمة وتقديم

القاضى/ محمد صلاح عبد المبدى

النائب بمجلس الدولة

كلمات البحث:

الجمعية الخاصة ببعض المنازعات – عقد إداري – قرار لجنة البت – طعن خارج عن العملية التعاقدية – سلطة القاضي – قرار الترسية – قواعد العلانية والمنافسة وتكافؤ الفرص – مدة تقديم العطاءات – التعاقد بطريق التجزئة – أوامر الشراء على سبيل التجزئة – الأثر الناقل للطعن.

تمهيد:

يتعلق هذا الحكم بمسألة مدى جواز الطعن في العقود الإدارية التي تبرمها الوحدات المحلية من قبل من هو خارج عن العملية التعاقدية، واتجاهات مجلس الدولة الفرنسي في مسألة قبول الطعن من عدمه المقام من قبل الغير، وكذا الشروط والحالات الواجب مراعاتها في ذلك. حيث أن مقاطعة Tarn-et-Garonne قد أصدرت قراراً يقضي بتخويل رئيس المجلس العام للمقاطعة سلطة التوقيع مع شركة بعينها على عقد شراء على سبيل التجزئة في إطار عقد أوامر الشراء تحت الطلب بهدف استئجار طويل المدة لعدد من السيارات لخدمة المجلس المحلى، ولم يلق هذا الحكم قبولاً لدى أحد المواطنين فطعن على القرار المشار إليه. وهي قضية تذكرنا بلا شك بقضية مدينتي التي أثيرت أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ثم أمام المحكمة الإدارية العليا. والمحكمة بصدد الحكم محل الحديث اتجهت اتجاهاً يكاد يشابه اتجاه نظيرتها في مصر.

ملخص الحكم:

تتلخص وقائع القضية في أن مقاطعة Tarn-et-Garonne احدى مقاطعات الجنوب بفرنسا قد أعلنت من خلال الطرح العام للمنافسة عن مناقصة عامة مفتوحة بخصوص عملية الشراء على سبيل التجزئة في إطار عقد أوامر الشراء تحت الطلب، وذلك بقصد استئجار طويل المدة لعدد من السيارات لتكون في خدمة المجلس العام للمقاطعة. وأن اللجنة الدائمة بالمجلس العام للمقاطعة المذكورة قد أصدر قراره في تاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦، بمقتضاه أعطى الحق لرئيس المجلس المحلى للمقاطعة في التوقيع على العقد مع شركة Sortal.ثم أقام السيد François Bonhomme /بصفته المستشار العام لمقاطعة Tarn-et-Garonne في تاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠٠٧ طعناً أمام محكمة الاستئناف الإدارية بمدينة Toulouseمستهدفاً إلغاء القرار المشار إليه، فأجابته تلك المحكمة إلى طلبه في تاريخ ٢٠ يوليو ٢٠١٠ حيث قضت بإلغاء القرار المطعون فيه ودعوة أطراف التعاقد إلى الاختصام أمام قاضي العقد مالم يكن هناك حل ودي بفسخ العقد. ولم ترتض الجهة الإدارية المطعون ضدها بذلك الحكم فطعنت على هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف الإدارية بمدينةBordeaux ، التي أصدرت حكمها في ٢٨ فبراير ٢٠١٢ برفض طلب إلغاء الحكم المطعون فيه. ثم ما لبثت الجهة الإدارية قليلاً إلا وقدمت طعنها الماثل إلى سكرتارية القسم القضائي بمجلس الدولة

بتشكيله تحت مسمي الجمعية الخاصة ببعض المنازعات مستهدفة إلغاء الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الإدارية بمدينة .Bordeaux وقد أقامت الجهة الإدارية المذكورة الطعن الماثل على سند مشروعية قرار الإدارة سالف الذكر.

وذهبت المحكمة إلى أن الطعن في واقعه ينصب على مدى جواز الطعن على العقد ممن هم خارج العملية التعاقدية، وكذا على مدى انطباق قواعد القانون والمتعلقة بالعلانية والمنافسة وتكافؤ الفرص بين المترشحين المتقدمين بعطاءاتهم وذلك في العملية التعاقدية المرفوع بشأنها. الطعن، وسلطة القاضي إزاء ذلك في مجموعه.

N° 358994	الطعن رقم ٣٥٨٩٩٤
Publié au recueil Lebon	حكم منشور في مجموعة Lebon
Assemblée	الدوائر القضائية مُجتمعة
M. Jean-Dominique Nuttens, rapporteur	السيد Jean-Dominique Nuttens القاضي المقرر
M. Bertrand Dacosta, rapporteur public	السيد Bertrand Dacosta مفوض الدولة
SCP DELVOLVE ; FOUSSARD, avocat	SCP DEVOLVE ;FOUSSARD المحامين
Lecture du vendredi 4 avril 2014	جلسة النطق بالحكم يوم الجمعة ٤ ابريل ٢٠١٤

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANÇAIS
باسم الشعب الفرنسي

Vu le pourvoi sommaire et le mémoire complémentaire, enregistrés les 30 avril et 11 juillet 2012 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, présentés pour le département de Tarn-et-Garonne, représenté par le président du conseil général ; le département de Tarn-et-Garonne demande au Conseil d'Etat:

وبعد الاطلاع على صحيفة الطعن والمذكرة الشارحة التكميلية المقدمتين على التوالي في تاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١١ وتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ من قبل رئيس المجلس المحلى لمقاطعة Tarn-et-Garonne باعتباره الممثل القانوني لها إلى سكرتارية القسم القضائي لمجلس الدولة بمقاطعةTarn-et-Garonne ؛ طلبت المقاطعة من خلاله الحكم بالآتي:

1°) d'annuler l'arrêt n° 10BX02641 du 28 février 2012 par lequel la cour administrative d'appel de Bordeaux a rejeté sa requête tendant à l'annula-

أولاً: إلغاء الحكم رقم ١٠ BX02641 الصادر من محكمة الاستئناف الإدارية في

مدينة Bordeaux في تاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١٢ ، والذي من خلاله حكمت المحكمة برفض الطعن المقام من المقاطعة بغية إلغاء الحكم رقم ٠٧٠٠٢٣٩ الصادر من محكمة الاستئناف الإدارية بمدينة Toulouse في تاريخ ٢٠ يوليو ٢٠١٠ ، والذي قضت فيه ، بشأن الطلب المقدم من السيد François / Bonhomme، بإلغاء القرار الصادر في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦ الصادر من اللجنة الدائمة للمجلس العام لمقاطعة Tarn-et-Garonne والذي بمقتضاه تم تخويل رئيس المجلس العام سلطة التوقيع مع شركة Sortal على عقد شراء على سبيل التجزئة الذي يستهدف استئجار طويل المدة لعدد من السيارات لخدمة المجلس المذكور ، مع طلب المقاطعة في الحصول على الحق في فسخ العقد.

tion du jugement n° 0700239 du 20 juillet 2010 par lequel le tribunal administratif de Toulouse a, à la demande de M. François Bonhomme, annulé la délibération en date du 20 novembre 2006 de la commission permanente du conseil général de Tarn-et-Garonne autorisant le président du conseil général à signer avec la société Sotral un marché à bons de commande ayant pour objet la location en longue durée de véhicules de fonction pour les services du conseil général et enjoint au département d'obtenir la résolution du contrat;

ثانياً: البت في موضوع الدعوى وإجابة الطاعن لطلب استئنافه السالف ذكره.

2°) réglant l'affaire au fond, de faire droit à sa requête d'appel;

ثالثاً: إلزام الطاعن السيد M.A/تعويضاً مبلغاً وقدره ٥٠٠٠ يورو وفقاً لحكم المادة ل ٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري، وكذلك إلزامه بمصروفات المساهمة في المساعدة القانونية.

3°) de mettre à la charge de M. A... le versement d'une somme de 5 000 euros au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative ainsi que les frais de contribution à l'aide juridique;

وبعد الاطلاع على المستندات الأخرى المودعة بالملف؛

Vu les autres pièces du dossier;

وكذلك على لائحة مجلس الدولة رقم

Vu le règlement (CE) n° 1564/2005

de la Commission du 7 septembre 2005;

١٥٦٣/ ٢٠٠٥ المقررة بموجب اجتماع اللجنة في تاريخ ٧ سبتمبر ٢٠٠٥؛

Vu le code des marchés publics;

وعلى قانون المناقصات والمزايدات العامة؛

Vu le code de justice administrative;

وعلى قانون القضاء الإداري؛

Après avoir entendu en séance publique:

وبعد الاطلاع على محضر الجلسة العامة، والتي تم خلالها الاستماع إلى:

- le rapport de M. Jean-Dominique Nuttens, maître des requêtes en service extraordinaire,

- تقرير السيد/ Jean-Dominique Nuttens النائب بمجلس الدولة،

- les conclusions de M. Bertrand Dacosta, rapporteur public;

-تقرير السيد Bertrand Dacosta /مفوض الدولة .

La parole ayant été donnée, avant et après les conclusions, à Me Foussard, avocat du département du Tarn-et-Garonne et à la SCP Delvolvé, avocat de M. François Bonhomme;

- مرافعة السيد Me Foussard /المحام الحاضر عن مقاطعةTarn-et-Garonne . والسيد Delvolvé /الوكيل القانوني الحاضر عن الطاعن السيد François / Bonhomme.

1. Considérant qu'il ressort des pièces du dossier soumis aux juges du fond que, par un avis d'appel public à la concurrence du 26 juin 2006, le département de Tarn-et-Garonne a lancé un appel d'offres ouvert en vue de la conclusion d'un marché à bons de commande ayant pour objet la location de longue durée de véhicules de fonction pour les services du conseil général ; que, par une délibération en date du 20 novembre 2006, la commission permanente du conseil général a autorisé le président de l'assemblée départementale à signer le marché avec la société So-

١. وبالنظر إلى ما تم تقديمه من مستندات إلى قاضِ الموضوع ؛ وكان الثابت أن مقاطعة Tarn-et-Garonneقد طرحت للمناقصة العامة المفتوحة في تاريخ ٢٦ يونيو ٢٠٠٦ عن عملية الشراء على سبيل التجزئة في إطار عقد أوامر الشراء تحت الطلب، وذلك بقصد استئجار طويل المدة لسيارات لتكون في خدمة المجلس العام للمقاطعة ؛ وأنه بواسطة القرار الصادر في تاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦ ، رخصت اللجنة الدائمة بالمجلس العام

tral, retenue comme attributaire par la commission d'appel d'offres ; que le 18 janvier 2007, M. François Bonhomme, conseiller général de Tarn-et-Garonne, a saisi le tribunal administratif de Toulouse d'une demande d'annulation pour excès de pouvoir de la délibération du 20 novembre 2006 ; que le conseil général de Tarn-et-Garonne se pourvoit en cassation contre l'arrêt du 28 février 2012 par lequel la cour administrative d'appel de Bordeaux a rejeté sa requête tendant à l'annulation du jugement du tribunal administratif de Toulouse du 20 juillet 2010 annulant la délibération attaquée et invitant les parties, à défaut de résolution amiable du contrat, à saisir le juge du contrat;

للمقاطعة لرئيس المجلس المحلى للمقاطعة في التوقيع على العقد مع شركة Sortal ، التي اختيرت فيما بعد من قبل لجنة البت في العطاءات باعتبارها المرشح الأفضل للتعاقد معها ؛ وانه في تاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠٠٧، أقام السيد François Bonhomme /بصفته المستشار العام لمقاطعة Tarn-et-Garonne طعناً أمام محكمة الاستئناف الإدارية بمدينة Toulouseمستهدفاً إلغاء القرار الصادر في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦ ؛ ثم أقام المجلس العام للمقاطعة طعنه أمام مجلس الدولة مستهدفاً إلغاء الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الإدارية بمدينة Bordeaux الصدر بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١٢ والصادر برفض طلب إلغاء الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الإدارية بمدينة Toulouse في تاريخ ٢٠ يوليو ٢٠١٠ والقاضي بإلغاء القرار المطعون فيه ودعوة أطراف التعاقد إلى الاختصام أمام قاضى العقد ما لم يكن هناك حل ودى بفسخ التعاقد.

Sur les recours en contestation de la validité du contrat dont disposent les tiers:

وكذلك وبعد الاطلاع على الدعاوى الخاصة بالمنازعة في صحة العقد المطعون فيها من قبل الغير:

2. Considérant qu'indépendamment des actions dont disposent les parties à un contrat administratif et des actions ouvertes devant le juge de l'excès de pouvoir contre les clauses ré-

٢. ومن حيث أنه وعن الدعاوى التي تقام من قبل الأطراف في عقد إداري أو تلك المرفوعة امام قاضى الإلغاء في مواجهة

الشروط اللائحية للعقد أو تلك المقامة أمام قاضى الأمور المستعجلة الخاصة بالعقد تأسيساً على المادة ل ٥٥١-١٣ وما تلاها من قانون القضاء الإداري ، فإن كل شخص من غير المتعاقدين إذا ما أُضير في مصالحه الخاصة بشكل مباشر و واضح من خلال إجراءات أو شروط ابرام عقد إداري ، يكون له الحق في إقامة دعوى قضاء كامل أمام قاضى العقد مخاصماً فيها مشروعية العقد أو احد شروطه غير اللائحية – القابلة للتجزئة عن العملية التعاقدية ، وهذه الدعوى تقام أمام قاضى العقد من قبل أعضاء الهيئة الإدارية للسلطة المحلية أو من مجموعة السلطات المحلية ذوى الشأن وكذلك من قبل رئيس الوحدة المحلية المقاطعة المسئول عن ممارسة الرقابة على المشروعية . وأن هؤلاء يملكون الحق في إقامة دعواهم بطلب – تأسيساً على المادة ل ٥٢١-١ من قانون القضاء الإداري – وقف تنفيذ العقد. وإن هذه الدعوى يجب نظرها، بما يشمل ذلك بحث ما إذا كان العقد المطعون فيه متعلق بالأشغال العامة، وكذلك بحث انتهاء إجراءات الإعلان الخاصة به في مدة بلغت الشهرين المقررة – لا سيما أن إجراء أخذ الرأي المقرر في مرحلة انهاء إجراءات العقد وكذلك في مرحلة إجراءات البت بشأنه انما

glementaires d'un contrat ou devant le juge du référé contractuel sur le fondement des articles L. 551-13 et suivants du code de justice administrative, tout tiers à un contrat administratif susceptible d'être lésé dans ses intérêts de façon suffisamment directe et certaine par sa passation ou ses clauses est recevable à former devant le juge du contrat un recours de pleine juridiction contestant la validité du contrat ou de certaines de ses clauses non réglementaires qui en sont divisibles ; que cette action devant le juge du contrat est également ouverte aux membres de l'organe délibérant de la collectivité territoriale ou du groupement de collectivités territoriales concerné ainsi qu'au représentant de l'Etat dans le département dans l'exercice du contrôle de légalité ; que les requérants peuvent éventuellement assortir leur recours d'une demande tendant, sur le fondement de l'article L. 521-1 du code de justice administrative, à la suspension de l'exécution du contrat; que ce recours doit être exercé, y compris si le contrat contesté est relatif à des travaux publics, dans un délai de deux mois à compter de l'accomplissement des mesures de publicité appropriées, notamment au moyen d'un avis mentionnant à la fois la conclusion du contrat et les modalités de sa consultation dans le respect des secrets protégés par la loi ; que la légalité du choix du cocontractant, de la délibération autorisant la conclusion du contrat et de la décision de le signer,

قررت احتراماً للأسرار التي يحميها القانون. وأنه جدير بالذكر أن مشروعية عملية اختيار المتعاقد مع الإدارة، وعملية اتخاذ القرار المرخص بإنهاء إجراءات التعاقد أو بإجراء التوقيع عليه، لا يمكن الطعن عليها الا بمناسبة طريق الطعن السالف ايضاحه؛ بينما فيما يخص الرقابة على المشروعية، يكون لرئيس الوحدة المحلية بالمقاطعة الحق في المنازعة في مشروعية هذه الأعمال أمام قاضى الإلغاء حتى إنهاء إجراءت العقد، في التاريخ الذي تعتبر فيه الدعوى – بعد اقامتها وقبل الحكم فيها – غير ذات موضوع.

ne peut être contestée qu'à l'occasion du recours ainsi défini ; que, toutefois, dans le cadre du contrôle de légalité, le représentant de l'Etat dans le département est recevable à contester la légalité de ces actes devant le juge de l'excès de pouvoir jusqu'à la conclusion du contrat, date à laquelle les recours déjà engagés et non encore jugés perdent leur objet;

٣. ومن حيث أن كلاً من رئيس الوحدة المحلية بالمقاطعة وأعضاء الهيئة الإدارية للسلطة المحلية أو مجموعة السلطات المحلية المعنية يملكون – بدافع مجموعة المصالح المسئولة عنها – استخدام كل وسيلة من شأنها دعم طريق الطعن سالف الإشارة؛ وأنه بالنسبة للغير لا يملكون أن يحتجوا إلا تجاه العيوب التي أضرت بصفة مباشرة بمصالحهم المستفيدين منها، أو تلك التي تبلغ حداً من الجسامة يوجب على القاضي أن يصححها من تلقاء نفسه.

3. Considérant que le représentant de l'Etat dans le département et les membres de l'organe délibérant de la collectivité territoriale ou du groupement de collectivités territoriales concerné, compte tenu des intérêts dont ils ont la charge, peuvent invoquer tout moyen à l'appui du recours ainsi défini ; que les autres tiers ne peuvent invoquer que des vices en rapport direct avec l'intérêt lésé dont ils se prévalent ou ceux d'une gravité telle que le juge devrait les relever d'office;

٤. ومن حيث أنه، في الحالة الخاصة بالطعن من غير المتعاقدين وبالشروط سالفة الذكر، وبشأن دفوع داحضة لمشروعية العقد أو

4. Considérant que, saisi ainsi par un tiers dans les conditions définies ci-dessus, de conclusions contestant la validité du contrat ou de certaines de ses clauses, il appartient au juge du

لاحد شروطه. فإنه يكون لقاضى العقد ؛ بعد أن يتأكد أولاً من أن المستأنف شخصاً غير رئيس الوحدة المحلية المقاطعة أو عضو بالهيئة الإدارية للسلطة المحلية أو مجموعة الوحدات المحلية المعنية ، ويتأكد ثانياً أنه لا يبتغى سوى مصلحة من الممكن تهديدها بشكل كاف بصورة مباشرة ومحددة ، ويتأكد ثالثاً أن المخالفات محل الطعن تدخل في تلك الحالات التي يستطيع أن يتدخل فيها- حينما يتعلق الأمر بوجود بعض العيوب الهامة التي تنال من مشروعية العقد ، تقرير إمكانية الاستمرار في تنفيذ العقد ، أو بدعوة أطراف التعاقد لاتخاذ تدابير من أجل تسوية وضع العقد في المدة التي يحددها ، فيما عدا حالتي فسخ أو إلغاء العقد. وكذلك يرجع إليه في التأكد من أن تلك المخالفات لا يمكن إجراء تصحيحها ولا تسمح بالاستمرار في تنفيذ العقد. وكذا يملك القاضي وحده النطق – إذا اقتضى الأمر مع تقرير أثر لاحق وبعد التأكد من أن قراره لن يحمل تهديد مبالغ فيه للمصلحة العامة – سواء بفسخ العقد أو بالإنهاء الكلى أو الجزئي للرابطة التعاقدية إذا ما كان العقد يتضمن محتوى غير مشروع أو ينطوي على عيب من عيوب الإرادة أو أي عيب أخر ذو جسامة خاصة يتعين على القاضي أن يصححها من تلقاء نفسه. وأنه

contrat, après avoir vérifié que l'auteur du recours autre que le représentant de l'Etat dans le département ou qu'un membre de l'organe délibérant de la collectivité territoriale ou du groupement de collectivités territoriales concerné se prévaut d'un intérêt susceptible d'être lésé de façon suffisamment directe et certaine et que les irrégularités qu'il critique sont de celles qu'il peut utilement invoquer, lorsqu'il constate l'existence de vices entachant la validité du contrat, d'en apprécier l'importance et les conséquences ; qu'ainsi, il lui revient, après avoir pris en considération la nature de ces vices, soit de décider que la poursuite de l'exécution du contrat est possible, soit d'inviter les parties à prendre des mesures de régularisation dans un délai qu'il fixe, sauf à résilier ou résoudre le contrat; qu'en présence d'irrégularités qui ne peuvent être couvertes par une mesure de régularisation et qui ne permettent pas la poursuite de l'exécution du contrat, il lui revient de prononcer, le cas échéant avec un effet différé, après avoir vérifié que sa décision ne portera pas une atteinte excessive à l'intérêt général, soit la résiliation du contrat, soit, si le contrat a un contenu illicite ou s'il se trouve affecté d'un vice de consentement ou de tout autre vice d'une particulière gravité que le juge doit ainsi relever d'office, l'annulation totale ou partielle de celui-ci ; qu'il peut enfin, s'il en est saisi, faire droit, y compris lorsqu'il invite les parties à prendre des mesures

de régularisation, à des conclusions tendant à l'indemnisation du préjudice découlant de l'atteinte à des droits lésés;

يملك أخيراً، إذا ما اقيم أمامه طعناً شمل دعوة الطرفين لاتخاذ تدابير بهدف تسوية الوضع القائم، إجابة الطلبات الختامية التي تستهدف تعويض الضرر المتسبب للحقوق المضرورة.

5. Considérant qu'il appartient en principe au juge d'appliquer les règles définies ci-dessus qui, prises dans leur ensemble, n'apportent pas de limitation au droit fondamental qu'est le droit au recours ; que toutefois, eu égard à l'impératif de sécurité juridique tenant à ce qu'il ne soit pas porté une atteinte excessive aux relations contractuelles en cours, le recours ci-dessus défini ne pourra être exercé par les tiers qui n'en bénéficiaient pas et selon les modalités précitées qu'à l'encontre des contrats signés à compter de la lecture de la présente décision ; que l'existence d'un recours contre le contrat, qui, hormis le déféré préfectoral, n'était ouvert avant la présente décision qu'aux seuls concurrents évincés, ne prive pas d'objet les recours pour excès de pouvoir déposés par d'autres tiers contre les actes détachables de contrats signés jusqu'à la date de lecture de la présente décision ; qu'il en résulte que le présent litige a conservé son objet;

٥. ومن حيث إنه يعود للقاضي في الأصل مكنة تطبيق القواعد المحددة أعلاه والتي لا تحمل تقييداً بغير مقتضى في الحق الأساسي المقرر دستورياً ألا وهو الحق في التقاضي ؛ وحيث أنه ، ونظراً لضرورة سلامة النظام القانوني بعدم الافراط في تهديد العلاقات التعاقدية السارية وتوفير الاستقرار لها ، فإن الطعن المبين أعلاه لا يجوز اقامته من قبل الغير الذين لا طائل لهم منه ، وكذا بعد توافر الشروط و الأوضاع السابق تحديدها أعلاه على العقود التي وقعت قبل صدور القرار الماثل ؛ وان الطعن ضد العقد الماثل ، في غير حالة الطعن من رئيس الوحدة المحلية ، لم يكن متاحاً قبل صدور القرار الماثل إلا بصدد المتنافسين المستبعدين ، فانه بذلك لا يرتب أثراً يؤدى إلى عدم جواز نظر طعون الإلغاء المقامة من غير المذكورين تجاه القرارات القابلة للانفصال عن العقود الموقعة حتى تاريخ صدور القرار الماثل ؛ الأمر الذي يترتب عليه أن يكون هذا النزاع قد وافق الغرض المتوخى منه . ويصير مقبول شكلاً..

Sur le pourvoi du département de Tarn- et- Garonne:

6. Considérant que, pour confirmer l'annulation de la délibération du 20 novembre 2006 par laquelle la commission permanente du conseil général a autorisé le président de l'assemblée départementale à signer le marché avec la société Sotral, la cour administrative d'appel de Bordeaux a énoncé qu'en omettant de porter les renseignements requis à la rubrique de l'avis d'appel public à la concurrence consacrée aux procédures de recours, le département avait méconnu les obligations de publicité et de mise en concurrence qui lui incombaient en vertu des obligations du règlement de la Commission du 7 septembre 2005 établissant les formulaires standard pour la publication d'avis dans le cadre des procédures de passation des marchés publics conformément aux directives 2004/17/CE et 2004/18/CE du Parlement et du Conseil ; qu'en statuant ainsi, sans rechercher si l'irrégularité constatée avait été susceptible d'exercer, en l'espèce, une influence sur le sens de la délibération contestée ou de priver d'une garantie les personnes susceptibles d'être concernées par l'indication des procédures de recours contentieux, la cour administrative d'appel a commis une erreur de droit ; que, par suite, et sans qu'il soit besoin d'examiner les autres moyens du pourvoi, le département de Tarn-et-Garonne

وفيما يخص الطعن المقام من مقاطعة Tarn-et-Garonne؛

٦. ومن حيث إنه عن طلب إلغاء القرار الصادر بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦ والذي بمقتضاه رخصت اللجنة الدائمة التابعة للمجلس العام بالمقاطعة ، لرئيس الجمعية المحلية (المقاطعة) في التوقيع على عقد مع شركة Sortal ، وإذ أن محكمة الاستئناف الإدارية بمدينة Bordeaux قد سطرت حكمها على أن اهمال الجهة الإدارية في مراعاة التعليمات المطلوبة عند الطرح العام للمنافسة والخاصة بصحة إجراءات المسابقة ، وأنه وحيث أن المقاطعة قد خالفت مسبقاً قواعد العلانية والمنافسة الواجب عليها مراعاتها والملتزمة بها طبقا لما جاء بلائحة اللجنة الدائمة في تاريخ ٧ سبتمبر ٢٠٠٥ المنشئة للنماذج الأساسية لعلانية الطرح في إطار من الإجراءات المقررة لإبرام عقود الشراء العامة طبقاً للأمر التوجيهي رقم ٢٠٠٤/١٧ /CE و ٢٠٠٤/١٨ /CE الصادرين من البرلمان ومن المجلس ؛ تلك القواعد التي تفرض عليها التزاماً بألا تكون – وهو عكس ما ثبت لدينا – موجهة إلى إحداث تأثير على مضمون القرار المطعون فيه أو إلى الانتقاص من أية ضمانة مقررة للأشخاص المعنية فيما يتعلق بإجراءات

est fondé à demander l'annulation de l'arrêt attaqué;

الطعن القضائي . فمن ثم محكمة الاستئناف الإدارية تكون قد ارتكبت خطأ في القانون؛ ومن ثم فإنه، ودون البحث في أوجه الطعن الأخرى، تكون مقاطعة Tarn-et-Garonne قد أسست طعنها بطلب إلغاء الحكم المطعون فيه على نحو صحيح.

7. Considérant qu'il y a lieu, dans les circonstances de l'espèce, de régler l'affaire au fond en application des dispositions de l'article L. 821-2 du code de justice administrative;

٧. ومن حيث إن ظروف وملابسات الطعن الماثل يستدعى بحثه موضوعاً وذلك بتطبيق المادة ل ٨٢١-٢ من قانون القضاء الإداري؛

8. Considérant que si M. A... soutient que l'avis d'appel public à la concurrence publié par le département de Tarn-et-Garonne ne comportait pas la rubrique " Procédures de recours " en méconnaissance des dispositions du règlement de la Commission du 7 septembre 2005, il ne ressort pas des pièces du dossier que cette irrégularité ait été, dans les circonstances de l'espèce, susceptible d'exercer une influence sur le sens de la délibération contestée ou de priver des concurrents évincés d'une garantie, la société attributaire ayant été, d'ailleurs, la seule candidate ; que, par suite, le département de Tarn-et-Garonne est fondé à soutenir que c'est à tort que, pour annuler la délibération du 20 novembre 2006, le tribunal administratif de Toulouse s'est fondé sur la méconnaissance des obligations de publicité et de mise en concurrence qui incombaient au département en ne portant pas les renseignements requis à la

٨. ومن حيث إنه عن ادعاء الطاعن السيد Bonhomme/بأن الطرح العام على عملية التعاقد المعلنة من قبل مقاطعة Tarn-et-Garonne لم يشمل بنداً تحت مسمى إجراءات الطعن ضاربة بعرض الحائط أحكام اللائحة المنظمة للجنة الداخلية الصادرة بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠٠٥، وحيث أن المسندات قد جاءت خاوية مما يفيد أن تلك المخالفة، في ضوء ظروف الوقائع الماثلة، كانت من شأنها التأثير على مضمون القرار المطعون فيه أو ترتيب حرمان أياً من المتنافسين المستبعدين من ضمانة اجرائية هامة. ومن جهة أخرى فإن الشركة المسند إليها العملية قد كانت المرشح الأوحد. وأنه وحيث قضت محكمة الاستئناف الإدارية بمدينة Toulouse بإلغاء القرار الصادر من مقاطعة Tarn-et-Garonne في ٢٠ نوفمبر

٢٠٠٦، وإذ أسست حكمها على مخالفة تلك المقاطعة قواعد العلانية والمنافسة المقررة بقولها إنها لم تراعيها في بند إجراءات الطعن في كراسة الطرح العام للمنافسة. الأمر الذي يكون معه حكم المحكمة سالف الإشارة قد أخطأ في تطبيق القانون.

rubrique " Procédures de recours " de l'avis d'appel public à la concurrence;

٩. غير أنه يعود إلى مجلس الدولة، محجوز له أو مقرر له بواسطة الأثر الناقل للطعن (الأثر الذي يحدثه استئناف الحكم أو الاعتراض بإسناد النظر في النزاع جميعه إلى محكمة الدرجة الثانية)، بحث أوجه الاعتراضات الأخرى المثارة من قبل الطاعن السيد Bonhomme /أمام محكمة الاستئناف الإدارية بمدينةToulouse .

9. Considérant toutefois qu'il appartient au Conseil d'Etat, saisi par l'effet dévolutif de l'appel, d'examiner les autres moyens soulevés par M. A... devant le tribunal administratif de Toulouse;

١٠. ومن حيث إنه، أولاً، وقد كان الثابت من المستندات، وعلى غير ما ادعاه الطاعن السيدBonhomme /، أن أعضاء اللجنة الدائمة قد كانوا أنفسهم مصدرين التقرير المبين للخصائص الأساسية للعقد محل الدعوى.

10. Considérant, en premier lieu, qu'il ressort des pièces du dossier que les membres de la commission permanente ont été, contrairement à ce que soutient M. A..., destinataires d'un rapport mentionnant les principales caractéristiques du marché;

١١. ومن حيث إنه ، ثانياً، وبالاستناد إلى نص المادة ٧١ من قانون عقود الشراء العام والساري حالياً " أنه ولأسباب اقتصادية أو تقنية أو مالية، وحينما يكون مدى أو نمط الاحتياجات المطلوب اشباعها لا يمكن عرضها بصورة كلية في السوق ، فإنه يصير

11. Considérant, en deuxième lieu, qu'aux termes de l'article 71 du code des marchés publics alors en vigueur : " Lorsque, pour des raisons économiques, techniques ou financières, le rythme ou l'étendue des besoins à satisfaire ne peuvent être entièrement arrêtés dans le marché, la personne publique peut passer un mar-

من حق الشخص العام أن يبرم عقد شراء على سبيل التجزئة في إطار عقد أوامر الشراء تحت الطلب " ؛ وحيث أكد الطاعن السيد / Bonhomme أن مقاطعة Tarn-et-Garonne قد خالفت أحكام المادة المشار إليها بتقريرها التعاقد بطريق التجزئة من أجل تأجير سيارات المرفق، في حين أنه كان الثابت من واقع المستندات، ومع الأخذ في الاعتبار حداثة المجلس المحلي وكذا حداثة مسار نقل الاختصاصات الجديدة للمقاطعات، أن مقاطعة Tarn-et-Garonne لم تك بأي حال قادرة على عرض احتياجاتها بصورة كلية في السوق.

ché fractionné sous la forme d'un marché à bons de commande " ; que si M. A... fait valoir que le département de Tarn-et-Garonne a méconnu ces dispositions en recourant au marché fractionné pour la location de ses véhicules de service, il ressort des pièces du dossier que, compte tenu du renouvellement à venir de l'assemblée départementale et de la perspective du transfert de nouvelles compétences aux départements, le département de Tarn-et-Garonne n'était pas en mesure d'arrêter entièrement l'étendue de ses besoins dans le marché;

١٢. ومن حيث، إنه واخيراً، وبناءً على أحكام الفقرة الثانية من المادة ٥٧ من قانون المناقصات والمزايدات الساري حالياً **" لا *يجوز أن تقل مدة استقبال العطاءات عن ٥٢ يوم يبدأ احتسابها من تاريخ إعلان الطرح العام للمنافسة* ... "** وأنه إذا ما أكد الطاعن أن مقاطعة Tarn-et-Garonne قد سبق لها أن خالفت أحكام تلك المادة في تحديدها لمدة استقبال العطاءات على أن تنتهي في غضون الساعة الخامسة مساءً من اليوم الثاني والخمسون احتساباً من تاريخ الطرح العام للمنافسة. ولما كان لم يثبت من المستندات انه قد تم منع أحد المرشحين من التقدم بعطائه

12. Considérant, en dernier lieu, qu'aux termes du deuxième alinéa de l'article 57 du code des marchés publics alors en vigueur : " Le délai de réception des offres ne peut être inférieur à 52 jours à compter de l'envoi de l'appel public à la concurrence (...) " ; que si M. A... soutient que le département de Tarn-et-Garonne aurait méconnu ces dispositions en fixant le délai de réception des offres à dix-sept heures le cinquante-deuxième jour suivant l'envoi de l'avis d'appel public à la concurrence, il ne ressort pas des pièces du dossier, et il n'est pas même soutenu, qu'un candidat aurait été empêché de présenter utilement son offre en raison de la réduction alléguée de quelques heures du délai de 52 jours de réception des offres ; qu'ainsi, le vice

بسبب نقص المدة المزعوم بضع سويعات عن مدة ال ٥٢ يوما المقررة لاستقبال العطاءات، وحيث لم يقدم الطاعن ما يفيد ذلك الأمر الذي يكون معه الخطأ المنسوب إلى جهة الإدارة لم يكن ليؤثر، في ضوء الظروف المحيطة بالعقد محل الدعوى، على صحة القرار المطعون فيه من جهة أو أن يحول بين أحد المتقدمين وبين تمتعه بإحدى الضمانات من جهة أخرى.

allégué affectant la procédure de passation du marché n'a été susceptible, dans les circonstances de l'espèce, ni d'exercer une influence sur le sens de la délibération contestée ni de priver d'autres candidats d'une garantie;

١٣. ومن حيث إنه وبالبناء على ما تقدم – ودون الحاجة إلى البت في مسألة عدم جواز معارضة طلب الطاعن السيد Bonhomme / من قبل مقاطعة Tarn-et-Garonne - يكون دفع المقاطعة المذكورة، الخاص بمخالفة حكم المحكمة الإدارية الاستئنافية بمدينة Toulouseالمطعون فيه والصادر بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠١٠ والقاضي بإلغاء القرار المؤرخ في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦ الذي بمقتضاه رخصت اللجنة الدائمة للمجلس المحلى رئيس الجمعية المحلية للمقاطعة في التوقيع على العقد، قد صادف صحيح حكم القانون.

13. Considérant qu'il résulte de tout ce qui précède, sans qu'il soit besoin de statuer sur les fins de non-recevoir opposées à la demande de M. A... par le département de Tarn-et-Garonne, que ce dernier est fondé à soutenir que c'est à tort que par son jugement du 10 juillet 2010, le tribunal administratif de Toulouse a annulé la délibération du 20 novembre 2006 par laquelle la commission permanente du conseil général a autorisé le président de l'assemblée départementale à signer le contrat;

١٤. ومن حيث إن أحكام المادة ل ٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري تعد عقبة في تقرير مسئولية مقاطعة Tarn-et-Garonne ، والتي لا تعد طرفاً خاسراً في الطعن المقام ،

14. Considérant que les dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative font obstacle à ce que soient mises à la charge du département de Tarn-et-Garonne, qui n'est pas la partie perdante dans la présente instance, les sommes de-

بتحميلها المبالغ المطالب بها من قبل الطاعن أمام المحكمة الإدارية الاستئنافية تحت مسمى بند التكاليف المترتبة عليه والتي لا تشملها المصروفات ؛ وأنه لا يكون هناك محل ، في ضوء ظروف الطعن المطروح ، لاستجابة وتلبية الطلبات الختامية المقدمة من مقاطعة Tarn-et-Garonne تحت مسمي النصوص ذاتها وكذا بناءً على المادة ل. ٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

mandées par M. A... devant la cour administrative d'appel au titre des frais exposés par lui et non compris dans les dépens ; qu'il n'y a pas lieu, dans les circonstances de l'espèce, de faire droit aux conclusions présentées par le département de Tarn-et-Garonne au titre des mêmes dispositions et de l'article R. 761-1 du code de justice administrative dans sa rédaction applicable à la présente affaire;

حكمت المحكمة[٣١]: **D E C I D E:**

Article 1er: L'arrêt du 28 février 2012 de la cour administrative d'appel de Bordeaux et le jugement du 20 juillet 2010 du tribunal administratif de Toulouse sont annulés.

أولاً: إلغاء كلاً من الحكم الصادر من المحكمة الإدارية الاستئنافية بمدينة Bordeaux في ٢٨ فبراير ٢٠١٢، والحكم الصادر من المحكمة الإدارية بمدينة Toulouse في ٢٠ يوليو ٢٠١٠.

Article 2 : La demande présentée par M. A... devant le tribunal administratif de Toulouse et ses conclusions tendant à l'application des dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative, présentées devant la cour administrative d'appel de Bordeaux, sont rejetées.

ثانياً: رفض طلب الطاعن السيد Bonhomme /الخاص بتطبيق أحكام المادة ل ٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري، والسابق تقديمه إلى كلاً من المحكمة الإدارية الاستئنافية بمدينة Bordeaux، ومن قبلها محكمة الاستئناف الإدارية بمدينةToulouse .

Article 3 : Le surplus des conclusions du pourvoi du département de Tarn-et-Garonne est rejeté.

(٣١) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "قررت" Décide، وهى بذلك لا تستخدم لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى.

ثالثاً: رفض ما تبقي من طلبات ختامية في مذكرة الطعن المقدمة من مقاطعة Tarn-et-Garonne.

Article 4 : La présente décision sera notifiée au département de Tarn-et-Garonne, à M. François Bonhomme et à la société Sotral.

رابعاً: يُخطر الطاعنان والمطعون عليه بالحكم الماثل.

(ع) عقود إدارية

(١٧) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الرقابة على التناسب بين خطأ المتعاقد مع جهة الإدارة وقرارها بالفسخ، والتعويض المترتب على ذلك

CE N° 387769, 10 février 2016

ترجمة وتقديم

القاضى/ محمد إيهاب مختار

مندوب بمجلس الدولة

كلمات البحث:

تعويض- شرعية - خطأ جسيم - ضرر- صفقة تجارية - فسخ إنفرادي - بالإرادة المنفردة- سلطة تقديرية- قاضي القانون - قاضي الموضوع.

تمهيد

يتعلق الحكم بالتعويض الخاص بفسخ العقود الإدارية بين الشركات الخاصة وجهة الإدارة ، وذلك في حالة الخطأ الجسيم من جانب المتعاقد وإخلاله بأحد الالتزامات الواردة في العقد الذي تم إبرامه مع جهة الإدارة، فمن حق جهة الإدارة في هذه الحالة فسخ العقد إلا أنه يجب عليها تعويض المتعاقد معها التعويض المناسب ، إن ارتكبت الجهة الإدارية خطأ في تقديرها لجسامة الخطأ وتقرير الفسخ بإرادتها المنفردة، إلا أن تقدير التعويض يجب أن يخضع لمقتضيات العدالة فيقوم القاضي الإداري بتقدير التعويض عن طريق بحث موضوع الدعوي وكل نقاطه على وجه الدقة لتقدير التعويض المناسب الذي يعوض جهة الإدارة عن الخطأ الجسيم من المتعاقد معها من جانب ومن جانب أخر يجبر ضرر المتعاقد مع جهة الإدارة الناجم عن فسخ العقد الإداري.

ملخص

استظهر مجلس الدولة أن التعويض الجابر للضرر للمتعاقد مع جهة الإدارة يجب أن يكون تعويضا مناسبا فقام بتخفيضه إلى المبلغ المناسب وذلك بتحليل جميع نقاط الدعوي على وجه الدقة خاصة أن المتعاقد مع جهة الإدارة كان قد أخل إخلالا جسيما بأحد الالتزامات التعاقدية إخلالا إمتد إلى المساس بالصالح العام.

وقد كانت المحكمة الإدارية الإستئنافية لمارسيليا قد أصدرت حكما معيب وذلك بتعويض المتعاقد مع جهة الإدارة تعويض كبير جدا مقارنة بمقدار الضرر الذي تعرض له ، الأمر الذي إقتضي تدخل محكمة مجلس الدولة للتدخل لتطبيق مبدأ الشرعية الوارد في قانون القضاء الإداري بالمادة (L 761-1) وذلك بتقدير التعويض المتناسب مع الضرر ودون الإخلال بإمتيازات جهة الإدارة في حقها في الفسخ الإنفرادي للعقد الإداري.

وقد أرتأى مجلس الدولة مقاسمة المسئولية بين الجهة الإدارية والمتعاقد معها ، كل بحسب نسبة الضرر الذي ساهم مسلك المخطئ في تحققه.

الطعن رقم/ ٣٨٧٧٦٩
مبدأ جديد في مجموعة Lebon
جلسة النطق بالحكم يوم الأربعاء الموافق ١٠ فبراير ٢٠١٦

N. 387769
Inedit au recueil Lebon
Lecture du mercredi 10 février 2016

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANCAIS
باسم الشعب الفرنسي

بعد الاطلاع على الإجراءات التالية:

Vu la procedure suivante:

شركة Signacité طلبت من المحكمة الإدارية بمدينة Toulon إلزام بلدية Bandolبإصلاح الضرر الذي لحق بها بسبب الفسخ بالإرادة المنفردة المعيب للصفقة التجارية التي كانت طرفا فيها.

La société Signacité a demandé au tribunal administratif de Toulon de condamner la commune de Bandol à réparer le préjudice subi du fait d'une résiliation unilatérale fautive du marché dont elle était titulaire.

بالحكم رقم ١٠٠٠٢٧٤ الصادر في ١٦ مايو ٢٠١٢، ألزمت المحكمة الإدارية بمدينة Toulon حكمت على بلدية Bandolبدفع مجموع مبلغ ٣٨٠٦٥٦ يورو لشركة Signacité غير شامل الضريبة.

Par un jugement n° 1000274 du 16 mai 2012, le tribunal administratif de Toulon a condamné la commune de Bandol à verser à la société Signacité la somme de 380 656 euros hors taxe.

بالحكم الصادر في ٨ ديسمبر ٢٠١٤، ألغت المحكمة الإدارية الاستئنافية لمدينة Marseilleالحكم الصادر عن المحكمة الإدارية لمدينة Toulon الصادر في ١٦ مايو ٢٠١٢، ثم ألزمت بلدية Bandol بدفع

Par un arrêt n°12 MA 02837 du 8 décembre 2014, la cour administrative d'appel de Marseille a annulé le jugement du tribunal administratif de Toulon du 16 mai 2012, puis condamné la commune de Bandol à verser à la société Signacité la somme de 460444,70 euros hors taxe.

مبلـــغ ٧٠, ٤٦٠٤٤٤ يـــورو لـــشركة Signacité غير شامل الضريبة.

بموجـب تقريـر الطعـن، مـذكرة تكميليـة ومـذكرة الـدفاع المودعـة في ٦ فبرايـر و٢٦ فبراير ٢٠١٥ و١٣ يناير ٢٠١٦ بـسكرتارية القسم القـضائي بمجلـس الدولـة ، طلبـت بلديـة Bandol مـن مجلـس الدولـة الحكـم بالآتى:

أولاً: إلغاء هذا الحكم؛

ثانياً: وفي الموضوع بالقضاء لها بطلباتها؛

ثالثـاً: إلـزام مؤسـسة Signacité مجمـوع ٣٥٠٠ يـورو وفقـا للـمادة ل.٧٦١-١ مـن قانون القضاء الإداري.

وبعد الإطلاع على باقي المـستندات المودعـة بالملف

وبعد الإطلاع على:

قانون عقود الأشغال العامة؛

– قانون القضاء الإداري؛

وبعد الاستماع في جلسة علنية إلى:

–تقريـــر الـــسيد Vincent Montrieux، النائب بمجلس الدولة،

مـــذكرات أو طلبـــات الـــسيد Olivier Henrard، مفوض الدولة؛

وقد أعطي حـق الكلمـة قبـل وبعـد تقـديم

Par un pourvoi sommaire, un mémoire complémentaire et un mémoire en réplique, enregistrés les 6 février et 26 février 2015 et le 13 janvier 2016 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, la commune de Bandol demande au Conseil d'Etat:

1°) d'annuler cet arrêt;

2°) réglant l'affaire au fond, de faire droit à son appel arrêt;

3°) de mettre à la charge de la société Signacité la somme de 3500 euros au titre de l'article L. 1-761 du code de justice administrative.

Vu les autres pièces du dossier;

Vu:

- le code des marchés publics;
- le code de justice administrative;

Après avoir entendu en séance publique:

- le rapport de M. Vincent Montrieux, maître des requêtes en service extraordinaire,

- les conclusions de M. Olivier Henrard, rapporteur public;

La parole ayant été donnée, avant et après les conclusions, à la SCP Cou-

المـذكرت، لمكتـب الاستـشارات القانونيـة Coutard, Munier-Apaire ، محامي بلديـة Bandolولمكتـب الاستـشارات القانونيـة جـــــــارو، Bauer-Violas، Feschotte-Desbois ، محامي مؤسسة Signacite؛

tard, Munier-Apaire, avocat de la commune de Bandol et à la SCP Garreau, Bauer-Violas, Feschotte-Desbois, avocat de la société Signacite;

وبعد الاطلاع على المذكرة التي تـم تقـديمها أثناء المداولة، والتـي تـم تـسجيلها في ال٢١ مـن ينـاير ٢٠١٦، والتـي قـدمتها مؤسـسة Signacité؛

Vu la note en délibéré, enregistrée le 21 janvier 2016, présentée par la société Signacité;

حيث انه من مطالعـة الاوراق المودعـة امـام قاضِ الموضوع تبـين انـه بتـاريخ ١٧ فبرايـر ٢٠٠٩ ابرمت شركـة Signacitéعقـدا مـع مقاطعـة Bandol بمقتـضاه يـتم تركيـب واستغلال أجهزة للدعاية والإعلان للتجـار ،الشركات المحلية و المرافق العامة.

Considérant qu'il ressort des pièces du dossier soumis aux juges du fond que la commune de Bandol a conclu, le 17 février 2009, avec la société Signacité un marché portant sur "l'installation et l'exploitation de dispositifs destinés à la promotion et au fléchage des commerces, entreprises locales et équipements publics";

و قد اتضح أن شركة Signacité قد ارتكبت أخطاء حال تنفيذها للعقـد و بنـاءً عليـه قـد أصدرت مقاطعة Bandol قراراً بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٩ بفسخ العقد و ذلك للأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها الشركة .

qu'estimant que la société Signacité avait commis des fautes dans l'exécution du contrat, la commune de Bandol a, par décision du 18 Septembre 2009, prononcé la résiliation du marché aux torts exclusifs de la société;

وبموجب الحكم الصادر محل الطعن، قامت المحكمـــة الإداريـــة الاســـتئنافية لمدينـــة Marseille بعد إلغـاء الحكـم الـصادر عـن المحكمة الإدارية بمدينة Toulon في ١٦ مايو ٢٠١٢ بالتصدي لموضوع الدعوى، وألزمت

Que par l'arrêt attaqué, la cour administrative d'appel de Marseille, après avoir annulé le jugement du 16 mai 2012 du tribunal administratif de Toulon et évoqué l'affaire, a condamné la commune à verser à la société Signacité la somme de 460444.70 euros en réparation du

préjudice résultant de cette résiliation;

1- Considérant qu'après avoir estimé souverainement, sans dénaturer les faits, que la société Signacité n'avait pas formellement été mise en demeure d'exécuter le marché par le courrier adressé le 20 juillet 2009 et s'était conformée à la mise en demeure adressée par la commune le 13 août 2009, s'agissant du démontage des panneaux dont le lieu d'implantation n'avait pas, conformément aux stipulations du contrat, été validé par le maire, ainsi que de la remise en état des lieux, la cour n'a pas donné à ces faits une qualification juridique erronée en jugeant que la décision de résiliation du marché prononcée le 18 septembre suivant aux torts exclusifs de la société Signacité revêtait un caractère disproportionné et n'était pas justifiée,

2- Alors même qu'elle avait relevé l'existence d'une faute de la société résultant de ce qu'elle ne s'était pas soumise à la procédure formelle de validation des emplacements destinés à l'implantation des dispositifs prévue par le contrat ; que, toutefois, elle n'a pu sans erreur de droit tout à la fois relever l'existence de cette faute et condamner la commune de Bandol à réparer l'intégralité du préjudice subi par la société sans laisser à la charge de cette dernière la part de responsabilité lui incombant ; que

البلدية بدفع مبلغ ٤٦٠٤٤٤٧٠ يورو لشركة Signacitéوذلك للتعويض عن الضرر الناجم عن ذلك الفسخ؛

١. وحيث انه يتضح دون تحريف للوقائع أن شركة Signacité لم يتم انذارها رسميا بالبريد لتنفيذ العقد سوى بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠٠٩ و إمتثلت للإنذار الذي تم إرساله من المقاطعة في ١٣ أغسطس ٢٠٠٩، أما فيما يخص تفكيك اللوحات والتي تم تركيبها وفقا لبنود العقد في أماكن لم يصرح بها المحافظ و في الأماكن التي لم يتم تجهيزها ، وأن المحكمة لم تعطي تكييف قانوني خاطئ لهذه الوقائع بالحكم بأن قرار فسخ العقد الصادر في ١٨ سبتمبر و المُرتكز على الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها الشركة غير متناسب وغير مرتكن لسبب يجيزه قانوناً

٢. و لئن كانت المحكمة قد كشفت وجود خطأ شركة Signacité بعدم الخضوع للإجراءات الرسمية الخاصة بتصريح الأماكن المخصصة لتركيب الأجهزة المنصوص عليها ببنود العقد، إلا أنها أخطأت في تطبيق القانون في كشف هذا الخطأ و ألزمت مقاطعة Bandolبإصلاح كامل الضرر الذي تعرضت له شركة Signacité دون أن تحمل هذه الأخيرة الجزء من المسئولية

الذي يقع عليها، و هو ما يكون معه حكمها خليقاً بالإلغاء فيما تضمنه من إلزام مقاطعة Bandolبتعويض شركةSignacité عن كامل الضرر الذي تعرضت له؛

٣. وحيث انه يوجد محل في ظروف الحالة الماثلة لتصحيح الحكم في موضوعه في حدود الإلغاء الموضحة في النقطة الثانية وذلك بتطبيق الأحكام الواردة بقانون القضاء الإداري في المادة ل.٨٢١-٢؛

فيما يتعلق بتقسيم المسئولية:

٤. وحيث انه مع عدم خضوع الإجراءات المنصوص عليها في بنود العقد لإختيار الأماكن الخاصة بنشر الإعلانات في الأماكن العامة ومع التاخر في إجراء التعديلات التي طلبها المحافظ، تكون شركة Signacité قد ارتكبت خطأ تتحمل تبعاته عند تقدير الضرر الناتج من الفسخ الغير مبرر موضوع الدعوي؛ ويتم فقط تقدير تلك المسئولية بتخفيض التعويض عن الضرر الذي تعرضت له بنسبة ٥٠٪ من القيمة الإجمالية للأضرار؛

٥- حيث انه في حالة مطالبة شركة Signacité بتعويض خسارتها في الاستغلال خلال المدة الإجمالية للعقد، (يفترض ثماني سنوات)، النقص في مكسبها يمكن -في الحالة الماثلة- (وبإفتراض أيضا أن هذه المهلة

son arrêt doit, par suite, être annulé en tant qu'il a condamné la commune de Bandol à indemniser la société Signacité de la totalité du préjudice subi;

3- Considérant qu'il y a lieu, dans les circonstances de l'espèce, de régler, dans les limites de l'annulation précisée au point 2, l'affaire au fond en application des dispositions de l'article L. 821-2 du code de justice administrative.

Sur le partage de responsabilité:

4. Considérant qu'en ne soumettant pas à la procédure prévue par les stipulations contractuelles le choix des lieux d'implantation des dispositifs publicitaires sur le domaine public et en tardant à procéder aux modifications demandées par le maire, la société Signacité a commis une faute dont il doit être tenu compte dansl'appréciation du préjudice résultant de la résiliation injustifiée par la demande ; qu'il sera fait une juste appréciation de cette responsabilité en limitant l'indemnisation du préjudice subi à 50 % du montant total des préjudices.

5- Considérant que, si la société Signacité demande à être indemnisée de ses pertes d'exploitation sur la durée totale du marché, soit huitans, son manque à gagner ne peut, en l'espèce et à supposer même qu'une telle durée ne soit pas excessive au regard de l'objet du marché et de la

nature des prestations demandées, être regardé comme certain au-delà de la durée de trois ans des contrats de location des dispositifs publicitaires conclus par la société avec les annonceurs, dont le taux de reconduction ne ressort pas des pièces versées au dossier;

لن تجاوز حد الهدف من الصفقة العقد وطبيعة الالتزامات المطلوبة) أن يتم اعتباره مؤكد بعد مرور ثلاث سنوات على عقود تأجير أماكن نشر الإعلان المتعاقد عليها بين المؤسسة والمعلنين، والتي لايظهر تجديدها الضمني في مستندات القضية.

6. Considérant, dès lors, que la marge nette dont la société Signacité a été privée du fait de la décision de résiliation, laquelle a été évaluée par référence au type de mobilier prévu, aux conditions de location de cemobilier et au regard du bilan comptable arrêté au 30 juin 2009, sans que ces éléments d'évaluation soient sérieusement contestés par la commune de Bandol, doit être limitée à trois années d'exploitation, soit une somme hors taxe de 170 100 euros;

٦. حيث أن هامش الربح الذي حُرمت منه شركة Signacité بسبب قرار الفسخ (والذي تم تقييمه بالرجوع إلى نوع المنقول المتفق عليه) وفقا لشروط تأجير المنقول في الميزانية المحاسبية والتي توقفت في ال٣٠ من يونيو ٢٠٠٩، دون أن يتم الإعتراض على عناصرها من قِبل مقاطعة بندول ، و هذه الشروط تتلخص في أن الاستغلال لا يمكن أن يزيد عن ثلاث سنوات ، أو مجموع ١٧٠١٠٠ يورو غير شامل الضريبة.

Sur les autres chefs de préjudice:

فيما يتعلق بباقي أوجه الضرر:

7. Considérant que la société Signacité produit un décompte des frais exposés au titre de la fabrication, de la pose et de la dépose des mobiliers, dont le montant n'est pas sérieusement contesté par la commune de Bandol ; qu'il doit donc être arrêté à la somme demandée, soit 28 227,27 euros hors taxe;

٧. حيث أن مؤسسة Signacitéتقوم بعمل بيان بالتكاليف المتكبدة فيما يتعلق بالصناعات وتركيب المنقول وإزالته، والذي لم تعترض جديا بلدية Bandol على قيمته ، والذي يجب أن يتم إيقافه عند المجموع المطلوب، أو ٢٨٢٢٧.٢٧ يورو غير شامل الضريبة .

8- Considérant que la résiliation fautive du marché par la commune de Bandol a causé un préjudice com-

٨. ومن حيث إن فسخ العقد سالف البيان والذي تمّ بخطأ من جهة الإدارة قد تسببّ

في ضرر تجاري لمؤسسة Signacité؛ و ومن ثمّ فيجب التعويض عنه فقط بمبلغ ٥٠٠٠ يورو؛

mercial à la société Signacité; qu'il sera fait une juste appréciation de ce chef de préjudice en l'arrêtant à la somme de 5 000 euros;

فيما يتعلق بالقيمة الإجمالية للتعويض:

Sur le montant total de l'indemnisation:

٩. حيث انه ينتج من تقسيم المسئولية الموضح في النقطة الرابعة ومجموع المبالغ الموضحة في النقاط من السادسة إلى الثامنة أن القيمة الإجمالية للتعويض المُستحق لشركة Signacité يجب أن يُحدد ب١٠١٦٦٤ يورو غير شامل الضريبة .

9. Considérant qu'il résulte du partage défini au point 4 et des sommes déterminées aux points 6 à 8 que le montant total de l'indemnisation à laquelle a droit la société Signacité doit être arrêté à 101 664 euros hors taxe

١٠. حيث انه لا محل،في ظروف الدعوى الماثلة ، للإستجابة للطلبات المقدمة من شركة Signacité وأيضا لطلبات بلدية Bandol في ضوء المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري؛

10- Considérant qu'il n'y a pas lieu, dans les circonstances de l'espèce, de faire droit aux conclusions présentées par la société Signacité comme par la commune de Bandol au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative;

حكمت المحكمة[٣٢]: **D E C I D E:**

Article 1er:L'article 2 de l'arrêt de la cour administrative d'appel de Marseille du 8 décembre 2014 est annulé.

المادة الأولي: إلغاء الفقرة الثانية من حكم المحكمة الإدارية الاستئنافية بمارسيليا الصادر في ٨ ديسمبر ٢٠١٤.

(٣٢) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "قررت" Décide، وهى بذلك لا تستخدم لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى.

Article 2 : La commune de Bandol est condamnée à verser la somme de 101 664 euros hors taxe à la société Signacité.

المادة الثانية: إلزام مقاطعة Bandol بدفع ما هو مجموعه ١٠١٦٦٤ يورو غير شاملة الضريبة لشركة Signacité.

Article 3: Les conclusions de la société Signacité présentées au titre des dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative sont rejetées.

المادة الثالثة: رفض طلبات شركة Signacitéالتي تم تقديمها في ضوء أحكام المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

Article 4: Les conclusions de la commune de Bandol présentées au titre des dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative sont rejetées.

المادة الرابعة: رفض طلبات مقاطعة Bandol التي تم تقديمها في ضوء أحكام المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

Article 5 : La présente décision sera notifiée à la commune de Bandol et à la société Signacité

المادة الخامسة: يعلن هذا الحكم لبلدية Bandol ولمؤسسة Signacité.

(ع) عقود إدارية

(١٨) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الرقابة على قرارات جهة الإدارة بشأن توقيع غرامات التأخير أثناء تنفيذ العقود الإدارية

CE N° 392707, 19 juillet 2017

ترجمة وتقديم

المستشار/ محمود قناوى

مُستشار مُساعد (أ) بمجلس الدولة

كلمات البحث:

عقود إدارية – سلطة القاضي في التعديل – القضاء الكامل – غرامات التأخير.

تمهيد:

يتعلق هذا الحكم بتوقيع غرامات التأخير على المتعاقد مع الجهة الإدارية ، متى تـأخر في تنفيذ العقود ، وفقاً لما تم الاتفاق عليه حال إبرام العقد ، والتي تهدف في المقام الأول إلى حث المتعاقد مع الجهة الإدارية على تنفيذ العقد الإداري وفقاً للجدول الزمنـي المتفـق عليـه ، ودون أن ترتبط غرامات التأخير بحدوث ضرر للجهة الإدارية ، بل أن توقيع غرامات التأخير يرتكن فقط على التأخر في التنفيذ ، وإن جاوزت غرامة التأخير مقدار الضرر الذي قد يصيب الجهـة الإداريـة من جراء التأخير. وتخضع غرامات التأخير لرقابـة قـاضي العقـد ، الـذي يملـك سـلطة تعـديل الغرامة إما تخفيضاً أو تغليظاً ، وذلك بمراعاة قيمة العقد ، ومدى التأخر في تنفيذ الالتزامات.

ملخص:

استظهر مجلس الدولة أن غرامات التأخير التي تتـضمنها عقـود المقـاولات تهـدف إلى إصلاح – بشكل جزافي– الأضرار التي من المرجح أن تصيب السلطة الإدارية المتعاقدة جراء عدم التزام المتعاقد معها بمدد التنفيذ المحددة في عقد المقاولات.

وقد استبان لمجلس الدولة أن غرامات التأخير ترتكن لسبب وحيد ، والمتمثل في التأخر في تنفيذ العقد ، وإن لم يتحقق ضرر للجهة الإدارية المتعاقدة ، أو حتـى وأن الغرامـة الموقعـة على المتعاقد مع الجهة الإدارية تجاوز في مقدارها الضرر الذي من المحتمـل أن يـصيب الجهـة الإدارية المتعاقدة.

وقد جرى قضاء مجلس الدولة على أنه عـلى قـاضي العقـد –بحـسب الأصـل– تطبيـق النصوص المتعلقة بغرامات التأخير ، المنصوص عليها في العقد ، إلا أنـه يملـك – وبـصورة استثنائية– سلطة تعديل تلك الغرامات إما تخفيفاً أو تغليظاً ، وذلك بالأخذ في الاعتبار قيمة العقد ، ومدى التأخر في تنفيذ الالتزامات.

N° 392707

Publié au recueil Lebon

7ème - 2ème chambres réunies

Mme Charline Nicolas, rapporteur

M. Gilles Pellissier, rapporteur public

SCP DIDIER, PINET ; SCP WAQUET, FARGE, HAZAN, avocat(s)

lecture du mercredi 19 juillet 2017

الطعن رقم ٣٩٢٧٠٧

حكم منشور في مجموعة Lebon

الدائرتان الثانية والسابعة مُجتمعتان

السيدة Charline Nicola ، القاضي المُقرر،

السيدGilles Pellissier ، مفوض الدولة،

المحامون; SCP SCP DIDIER, PINET

WAQUET, FARGE, HAZAN؛

جلسة النطق بالحكم في يوم الأربعاء الموافق ١٩ يوليو ٢٠١٧

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANCAIS
باسم الشعب الفرنسي

Vu la procedure suivante:

La société GBR Ile-de-France a demandé au tribunal administratif de Melun d'annuler la décision du 20 octobre 2011 du centre hospitalier interdépartemental de psychiatrie de l'enfant et de l'adolescent rejetant son mémoire de réclamation et de condamner ce dernier à lui verser la somme de 663 686,66 euros toutes taxes comprises au titre du d'un marché de travaux relatif à la construction d'un centre médico-psychologique.

Par un jugement n° 1203172 du 12

وبعد الاطلاع على الإجراءات التالية:

أقامت شركة GBR Ile-de-France دعواها أمام المحكمة الإدارية بمدينة Melun طالبةً الحكم بإلغاء قرار المركز الطبي المشترك للصحة النفسية للأطفال والمراهقين المؤرخ ٢٠/ ١٠/ ٢٠١١ المتضمن رفض مُذكرة المُطالبة التي تقدمت بها الشركة ، وإلزامها بدفع مبلغ ٦٦٣.٦٨٦.٦٦ يورو شامل الضرائب، قيمة صافي حساب عقد فيما يتعلق بإنشاء مركز طبي نفسي.

وقد أصدرت المحكمة الإدارية بمدينة

février 2014, le tribunal administratif de Melun a fixé le solde du marché à la somme de 308 025,55 euros toutes taxes comprises en défaveur de la société GBR Ile-de-France, condamné cette société à verser ladite somme au centre hospitalier interdépartemental de psychiatrie de l'enfant et de l'adolescent et rejeté le surplus des conclusions de la société GBR Ile-de-France.

Melun حكمها في الدعوى رقم ١٢٠٣١٧٢ بجلسة ١٢/ ٢/ ٢٠١٤، والقاضي بتحديد صافى مُستحقات العقد بمبلغ ٣٠٨.٠٢٥.٥٥ يورو شامل الضرائب ، على عاتق شركة GBR Ile-de-France ، وإلزام تلك الشركة بدفع المبلغ المذكور لصالح المركز الطبي المشترك العام للطب النفسي للأطفال والمراهقين ، ورفض ما عدا ذلك من طلبات الواردة بمذكرة شركة GBR Ile-de-France.

Par un arrêt n° 14PA01703 du 15 juin 2015, la cour administrative d'appel de Paris a, sur appel de la société GBR Ile-de-France, fixé le solde du marché à la somme de 66 392,45 euros en défaveur de la société GBR Ile-de-France, condamné la société GBR Ile-de-France à verser cette somme au centre hospitalier interdépartemental de l'enfant et de l'adolescent et rejeté le surplus des conclusions de la demande de la société GBR Ile-de-France devant le tribunal administratif et de ses conclusions d'appel.

وقد أصدرت المحكمة الإدارية الاستئنافية بباريس حكمها في الاستئناف رقم 14PA01703بجلسة ١٥/ ٦/ ٢٠١٥،و المقدم من شركة GBR Ile-de-France ، والقاضي بتحديد قيمة العقد بمبلغ ٦٦٣٩٢٤٥ يورو شامل الضرائب ، على عاتق شركة GBR Ile-de-France ، وإلزام تلك الشركة بدفع المبلغ المذكور لصالح المركز الطبي المشترك العام للطب النفسي للأطفال والمراهقين، ورفض ما عدا ذلك من طلبات الواردة بمذكرة شركة GBR Ile-de-France. أمام المحكمة الإدارية الاستئنافية ،ومذكرات الطعن المقدمة منها أمامها.

Par un pourvoi sommaire et un mémoire complémentaire, enregistrés les 17 août et 18 novembre 2015 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, le centre hospitalier interdépartemental de psychiatrie de l'enfant et de l'adolescent demande

وبموجب صحيفة الطعن والمذكرة التكميلية المودعين بتاريخ ١٧ أغسطس و١٨ نوفمبر ٢٠١٥ بسكرتارية القسم القضائي بمجلس الدولة ، فقد طلب في ختامهما المركز الطبي

au Conseil d'Etat:

1°) d'annuler cet arrêt;

2°) de mettre à la charge de la société GBR Ile-de-France la somme de 4 500 euros au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative.
Vu les autres pièces du dossier;

Vu:

- le code civil, notamment son article 1152;
- le code des marchés publics;

- le code de justice administrative;

Après avoir entendu en séance publique:
- le rapport de Mme Charline Nicolas, maître des requêtes,

- les conclusions de M. Gilles Pellissier, rapporteur public.

La parole ayant été donnée, avant et après les conclusions, à la SCP Didier, Pinet, avocat du centre hospitalier interdépartemental de psychiatrie de l'enfant et de l'adolescent et à la SCP Waquet, Farge, Hazan, avocat de la société GBR Ile-de-France.

Sur les conclusions du pourvoi du centre hospitalier interdépartemental

المشترك العام للطب النفسي للأطفال والمراهقين الحكم بالآتى:

أولاً: إلغاء الحكم المطعون فيه.

ثانياً: إلزام شركة GBR Ile-de-France بدفع مبلغ ٤٥٠٠ يورو ، بموجب نص المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

وبعد الإطلاع على باقي المستندات المودعة بالملف

وبعد الإطلاع على

القانون المدني ، خاصة مادته رقم ١١٥٢؛

قانون المناقصات والمزايدات؛

قانون القضاء الإداري

وبعد الاستماع في جلسة علنية إلى:

تقرير السيدة Charline Nicolas ، النائب بمجلس الدولة،

والرأى القانون للسيد Gilles Pellissier مفوض الدولة ،

وقد أعطيت الكلمة قبل وبعد تقديم الملاحظات إلى la SCP Didier, Pinet محام المركز الطبي المشترك العام للطب النفسي للأطفال والمراهقين ، وإلى SCP Waquet, Farge, Hazan, محام GBR Ile-de-France .

وحيث إنه فيما يتعلق بالطلبات الواردة

de psychiatrie de l'enfant et de l'adolescent:

بعريضة الطعن المقدمة من المركز الطبي المشترك العام للطب النفسي للأطفال والمراهقين؛

En ce qui concerne les conclusions tendant à l'annulation de l'arrêt attaqué en tant qu'il a confirmé la décharge des pénalités de retard pour la période allant du 10 octobre 2007 au 26 novembre 2008:

وحيث إنه فيما يتعلق بطلب الحكم بإلغاء الحكم محل الطعن الماثل ،فيما تضمنه من تأييد إعفاء الشركة من غرامات التأخير وذلك عن الفترة من ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٧ حتى ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٨.

1) Considérant, en premier lieu, qu'il ressort des pièces du dossier soumis aux juges du fond qu'en vertu du a) de l'article 8.6.1 du cahier des clauses administratives particulières (CCAP) du marché en litige : " L'entrepreneur est réputé avoir, à la remise de son offre (...) apprécié exactement toutes les conditions d'exécution des ouvrages et s'être parfaitement et totalement rendu compte de leur importance et de leurs particularités " et " contrôlé toutes les indications des documents d'appel à la concurrence notamment celles données par le CCTP, les plans et dessins, s'être entouré de tous les renseignements complémentaires éventuels du maître d'oeuvre, et après avoir pris tous renseignements utiles auprès des services publics ou de caractère public (...)"

١. وحيث إنه – أولاً– تبين من المستندات المودعة بملف الدعوى المقدمة لقاضِ الموضوع أن المادة ٨.٦.١ من كراسة الشروط الإدارية الخاصة (CCAP) المتعلقة بعقد المقاولات محل النزاع تنص على أنه: ***"يفترض أن المقاول، لدى تقدمه بالعرض، قد قدر بشكل دقيق كل شروط تنفيذ الأعمال التي قام بها وحدد حجمها وخصائصها"*** و ***"راجع كافة التعليمات الواردة بوثائق طرح العملية للتعاقد(...)، خاصة تلك الواردة في كراسة الشروط الإدارية الخاصة (CCTP) ، وكذا الخطط والرسومات، كما يتعين على المقاول أن يكون على علم بكافة الإرشادات الإضافية ، التي من المحتمل أن تصدر من المكتب الاستشاري، وعليه معرفة كافة الإرشادات ذات الصلة من المرافق العامة (...) ."***

que le rapport d'expertise rendu le

وحيث إن تقرير الخبير المؤرخ في

١٣/ ٧/ ٢٠١١ أشار إلى استحالة تنفيذ المشروع بالطريقة التي اقترحها مكتب الدراسات الهندسية Théta. ولكن ذلك الأمر كان يتعين أن تتم ملاحظته بواسطة شركة GBR Ile-de-France:

في خلال مدة فحص ملف استشارة الأعمال[٣٤] كان يتعين على الشركة المتعاقدة أن تحدد سعر التعاقد (مرحلة العطاءات بهدف بلورة مقترحها) (...) ، ومع ذلك فإنه كما أشار التقرير في صفحته ٦٦ إلى أن تلك التناقضات لم يتم تحديدها بواسطة مجموعة المكاتب الاستشارية، ولا بواسطة الخبير الاقتصادي للتشييد والبناء ، والمسئول عن صياغة ملف استشارة الأعمال.

وحيث إنه بالنظر للأسباب التي أُقيم عليها حكم أول درجة من أنه لم يثبُت أنه لم يكُن مُمكناً لشركة GBR Ile-de-France اكتشاف الأخطاء التي ارتكبها مكتب الدراسات الهندسية Théta ، وذلك قبل تقديمها لعرضها، ومن ثمّ فإن المحكمة الإدارية الاستئنافية بباريس – فيما ذهبت إليه من أنه

13 juillet 2011 souligne que " l'impossibilité de réaliser le projet selon la solution du bureau d'études Théta Ingénierie est avérée, mais ce point aurait dû être détecté par l'entreprise GBR Ile-de-France : 1 / durant la période d'analyse du DCE[33] que devait effectué l'entreprise pour établir son offre de prix (phase d'appel d'offre en vue de l'établissement de sa proposition) (...) " ; que, toutefois, comme le relève ce même rapport en page 66, ces incohérences n'ont pas été relevées par le groupement de maîtrise d'oeuvre ni par l'économiste de la construction pourtant en charge de la rédaction des documents de la consultation;

que, dès lors, en considérant, par adoption des motifs des premiers juges, qu'il ne résultait pas de l'instruction que les erreurs commises par le bureau d'études Théta Ingénieries auraient pu être relevées par la société GBR Ile-de-France avant le dépôt de son offre, la cour administrative d'appel de Paris, qui a suffisamment motivé son arrêt sur ce point, s'est livrée à une appréciation

(٣٣) Dossier de Consultation des Entreprises (DCE) est un dossier transmis au candidat par le pouvoir adjudicateur. Il comporte les pièces nécessaires à la consultation des candidats à un marché.

(٣٤) ملف يتم إرساله بواسطة الجهات الإدارية الطارحة للمناقصة أو المزايدة للمرشحين للتعاقد ، يحدد فيه النقاط الأساسية اللازم مناقشتها مع الجهة الإدارية

souveraine des pièces du dossier qui lui était soumis, sans les dénaturer;

لم يثبت أن الأخطاء التي ارتكبها مكتب Théta للأعمال الهندسية كان يمكن لشركة GBR Ile-de-France أن تلاحظها قبل إيداع عرضها – قد سبّبت حكمها بما يكفي في هذا الصدد، و قد أعملت في ذلك سلطتها التقديرية في تقييمها لمستندات الدعوى دون أي اغفال.

2. Considérant, en second lieu, qu'il ressort des pièces du dossier soumis aux juges du fond qu'en vertu de l'article 8.1.2 du même CCAP, les plans d'exécution des ouvrages devaient être établis par les entreprises et soumis à l'approbation du maître d'oeuvre et du bureau de contrôle et que cette approbation ne concernait que la conformité aux dispositions du marché,

"les entreprises restant responsables en cas d'erreurs non signalées dans les documents de base ou d'erreurs dans les documents d'exécution";

٢. وحيث إنه – ثانياً– فقد تبين من المستندات المودعة بملف الدعوى المقدمة لقاضي الموضوع أن المادة ٨.١.٢ من ذات كراسة الشروط الإدارية (CCAP) تنص على أنه يتعين أن تضع المنشآت خطط تنفيذ الأعمال ، ويتعين موافقة المكتب الاستشاري ومكتب الرقابة ، على أن تلك الموافقة لا تنصرف إلا إلى اتفاق خطط التنفيذ مع نصوص العقد. ***"وتظل مسئولية الشركات قائمة بالنسبة للأخطاء غير المذكورة في المستندات الأساسية أو الخطأ في وثائق التنفيذ."***

que, par conséquent, après avoir relevé que, par un courrier du 10 octobre 2007, soit à la fin de la période contractuellement prévue de préparation du chantier, la société GBR Ile-de-France avait fait valoir un certain nombre de difficultés et d'incertitudes dans les documents de consultation tenant à l'insuffisante épaisseur des profilés métalliques, la cour administrative d'appel de Paris,

وبالتالي ، فإن الرسالة المؤرخة ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٧ في نهاية المدة المتفق عليها بشأن إعداد موقع البناء تبين أن شركة GBR Ile-de-France قد واجهت عدد معين من الصعوبات والنقاط المجهلة في كراسة الشروط، والمتعلقة عدم كفاية سُمّك المكونات المعدنية. ومن حيث إن المحكمة

qui a suffisamment motivé son arrêt sur ce point, s'est livrée à une appréciation souveraine des pièces du dossier, sans les dénaturer, en jugeant que la société GBR Ile-de-France était fondée à soutenir que le retard dans le commencement des travaux ne lui était pas imputable;

الإدارية الاستئنافية الإدارية بباريس بعد أن سببت حكمها على نحو كافٍ في النقطة المشار إليها، قد سلمت بما جاء بالمستندات التي قدمت إليها دون اغفال، وقدّرت بأن التأخير في بدء الأعمال لا ينسب إلى شركة GBR Ile-de-France، ومن ثمّ فإنها تكون قد أعملت سلطتها القانونية في هذا لا مُعقب عليها.

3. Considérant, en troisième lieu, qu'il ressort des motifs du jugement du tribunal administratif de Melun, adoptés par la cour dans son arrêt, que le tribunal s'est fondé sur la circonstance que la société GBR Ile-de-France, postérieurement au courrier du 10 octobre 2007 par lequel elle avait informé le maître d'oeuvre des difficultés rencontrées, avait continué d'assister aux réunions de chantiers et avait tenté avec le mandataire du groupement de maîtrise d'oeuvre de trouver une solution aux problèmes de structure, pour en déduire qu'elle n'avait pas manifesté la volonté d'interrompre l'exécution du chantier et que des pénalités de retard ne pouvaient lui être imputées à ce titre ; que c'est par un motif surabondant que le tribunal a relevé qu'il ne résultait pas de l'instruction que la société GBR Ile-de-France n'aurait pas réalisé les études d'exécution prévues par les stipulations contractuelles ; que les moyens du pourvoi dirigés contre ce motif adopté par la cour sont, dès lors, inopérants;

٣. وحيث إنه – ثالثاً– يتضح من حيثيات حكم المحكمة الإدارية لمدينة Melun ، والذي استندت إليه المحكمة في حكمها المطعون فيه ، أن المحكمة قد شيدت قضائها على أن شركة GBR Ile-de-France استمرت في حضور الاجتماعات بمواقع العمل، بعد إبلاغ الجهة الإدارية بموجب الرسالة المؤرخة ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٧ ، بوجود صعوبات ، وإنها حاولت إيجاد حل للمشاكل الهيكلية مع ممثل مجموعة المكاتب الاستشارية ، مما يستدل معه على عدم توافر رغبة الشركة في وقف تنفيذ الأعمال، وعلى هذا النحو فلا يجوز توقيع غرامات التأخير عليها؛ فإذ ذهبت محكمة أول درجة إلى عدم ثبوت عدم قيام شركة GBR Ile-de-France بدراسات التنفيذ المنصوص عليها في نصوص العقد، فإن هذا السبب إضافي وزائد، ومن ثم فإن الدفوع الواردة بالطعن ضد هذا السبب تكون غير ذات جدوى؛

En ce qui concerne les conclusions tendant à l'annulation de l'arrêt attaqué en tant qu'il a procédé à la modulation des pénalités de retard infligées à la société GBR Ile-de-France:

وفيما يتعلق بطلب الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه ، فيما يتعلق بتعديل غرامات التأخير المفروضة على شركة GBR Ile-de-France

4. Considérant que les pénalités de retard prévues par les clauses d'un marché public ont pour objet de réparer forfaitairement le préjudice qu'est susceptible de causer au pouvoir adjudicateur le non-respect, par le titulaire du marché, des délais d'exécution contractuellement prévus; qu'elles sont applicables au seul motif qu'un retard dans l'exécution du marché est constaté et alors même que le pouvoir adjudicateur n'aurait subi aucun préjudice ou que le montant des pénalités mises à la charge du titulaire du marché qui résulte de leur application serait supérieur au préjudice subi;

٤. ومن حيث إن غرامات التأخير المنصوص عليها في نصوص عقد المقاولات أو التوريدات تهدف إلى جبر الأضرار التي يرجح أن تصيب السلطة الإدارية المتعاقدة جراء عدم التزام المتعاقد بمدد التنفيذ المنصوص عليها في العقد، بشكل جزافي؛ وأنها تنطبق بمجرد التأخير في تنفيذ العقد، حتى وأن لم يتحقق ضرر للجهة الإدارية المتعاقدة ، أو حتى لو تجاوز مقدار الغرامة الضرر الذي أصاب الجهة الإدارية المتعاقدة.

5. Considérant que si, lorsqu'il est saisi d'un litige entre les parties à un marché public, le juge du contrat doit, en principe, appliquer les clauses relatives aux pénalités dont sont convenues les parties en signant le contrat, il peut, à titre exceptionnel, saisi de conclusions en ce sens par une partie, modérer ou augmenter les pénalités de retard résultant du contrat si elles atteignent un montant manifestement excessif ou dérisoire, eu égard au montant du marché et compte tenu de l'ampleur du retard constaté dans l'exécution des prestations;

٥. وحيث إنه في حالة نشوء نزاع بين أطراف عقد المقاولة ، فعلى قاضي العقد – بحسب الأصل– تطبيق البنود المتعلقة بغرامات التأخير ، والتي تم الاتفاق عليها حال إبرام العقد ، وبصورة استثنائية يملك القاضي سلطة تخفيف أو تغليظ غرامة التأخير، حال اللجوء إليه في هذا الصدد من أحد الأطراف ، وذلك إذا ما كانت تلك الغرامة مُبالغ في تقديرها أو قُدِرت بالنقصان ، وذلك بالنظر إلى قيمة العقد ، وأخذاً في الاعتبار مدى التأخير في تنفيذ الالتزامات.

٦. وحيث إنه تطبيقاً للبند الرابع ، فإنه في الحالات التي يلجأ فيها المتعاقد مع الجهة الإدارية إلى القاضي طالباً تخفيف الغرامات المقررة على عاتقه، فإنه لا يجوز له التمسك بأن السلطة الإدارية المتعاقدة لم يلحق بها أي ضرر ، أو أن الضرر الذي لحق بها يقل في مقداره عن مقدار غرامة التأخير الموقعة عليه . ويقع على عاتق المتعاقد مع الجهة الإدارية تقديم كافة المستندات المتعلقة بالممارسات المتبعة في العقود المماثلة للعقد محل النزاع، أو المتعلقة بالطبيعة الخاصة للعقد محل النزاع ، من أجل تحديد ما إذا كانت غرامات التأخير مُجحفة.

6. Considérant qu'il résulte de ce qui a été dit au point 4 que lorsque le titulaire du marché saisit le juge de conclusions tendant à ce qu'il modère les pénalités mises à sa charge, il ne saurait utilement soutenir que le pouvoir adjudicateur n'a subi aucun préjudice ou que le préjudice qu'il a subi est inférieur au montant des pénalités mises à sa charge ; qu'il lui appartient de fournir aux juges tous éléments, relatifs notamment aux pratiques observées pour des marchés comparables ou aux caractéristiques particulières du marché en litige, de nature à établir dans quelle mesure ces pénalités présentent selon lui un caractère manifestement excessif;

وحيث إنه بالنظر لحجج الطرفين المتعاقدين ، يجوز للقاضي أن يرفض الطلبات المبداة أمامه من خلال تطبيق نصوص العقد ، والمتعلقة بتوقيع غرامات التأخير ، أو أن يعدل مقدار الغرامة الموقعة على المتعاقد ، إلى الحد الذي يقتضي تصحيحها إن تم المغالاة في فرضها.

qu'au vu de l'argumentation des parties, il incombe au juge soit de rejeter les conclusions dont il est saisi en faisant application des clauses du contrat relatives aux pénalités, soit de rectifier le montant des pénalités mises à la charge du titulaire du marché dans la seule mesure qu'impose la correction de leur caractère manifestement excessif;

٧. وحيث إنه بناء على ما سبق فإن المحكمة الإدارية الاستئنافية بباريس قد أخطأت في تطبيق القانون عندما قضت بتقليل غرامة التأخير الموقعة على شركة GBR Ile-de-France ، دون التأكد من توافر صفة المغالاة في فرض غرامة التأخير، خاصة بالمقارنة

7. Considérant qu'il résulte de ce qui précède que la cour administrative d'appel de Paris a commis une erreur de droit en réduisant le montant des pénalités à la charge de la société GBR Ile-de-France sans s'assurer du caractère manifestement excessif des pénalités au regard notamment des pratiques observées pour des marchés comparables ou des caractéris-

بالممارسات المتبعة في العقود المتشابهة ، أو بمراعاة الطبيعة الخاصة للعقد محل النزاع، كما أخطأت المحكمة في تطبيق القانون حال قيامها بتقليل غرامة التأخير إلى حد لا يمكن معه بأي حال من الأحوال اعتباره تصحيحاً للإفراط في توقيع غرامة التأخير طالما تم الدفع بأن قيمة غرامة التأخير كانت أقل من قيمة الضرر الواقع، وهو ما كان على المحكمة أن تتحقق منه، ما إذا كان مقدار الغرامة أقل من الخسارة التي تكبدتها الجهة الإدارية. ومن ثم –ودون الحاجة لبحث أوجه عدم كفاية التسبيب المثارة في هذه الجزئية من الحكم، فإنه يتعين إلغاء الحكم الطعين فيما تضمنه من تعديل مقدار غرامة التأخير الموقعة.

tiques particulières du marché en litige ; qu'elle a également commis une erreur de droit en réduisant les pénalités à un montant qui ne pouvait, en tout état de cause, être regardé comme corrigeant leur caractère manifestement excessif dès lors qu'il était soutenu, ce qu'il lui incombait de vérifier, que ce montant était inférieur au préjudice subi ; que, par suite et sans qu'il soit besoin d'examiner le moyen d'insuffisance de motivation soulevé à l'encontre de cette partie de l'arrêt, l'arrêt de la cour doit être annulé en tant qu'il se prononce sur la modulation des pénalités de retard;

فيما يخص أسباب الطعن المقابل المقدم من شركة GBR Ile-de-France:

Sur les conclusions du pourvoi incident de la société GBR Ile-de-France:

فيما يتعلق بطلب إلغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من رفض طلب الإعفاء من توقيع غرامات التأخير عن الفترة من ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٨ وحتى ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٩

En ce qui concerne les conclusions tendant à l'annulation de l'arrêt en tant qu'il a rejeté les conclusions tendant à la décharge des pénalités de retard pour la période allant du 27 novembre 2008 au 24 décembre 2009:

٨. وحيث إنه بالنظر إلى أسباب حكم المحكمة الإدارية بأن الشركة لم تثبت وجود حالة استحالة في تنفيذ الأعمال المحددة في أمر التشغيل رقم ٤ ، وبأن التصفية القضائية

8. Considérant qu'en estimant, par adoption des motifs du jugement du tribunal administratif, que la société ne justifiait pas avoir été dans l'impossibilité de réaliser les travaux prescrits par l'ordre de service n° 4 et que la liquidation judiciaire du

cabinet Léothaud architecture, mandataire du groupement de maîtrise d'oeuvre, intervenue postérieurement, ne pouvait justifier son retard,

لمكتب Léothaud للهندسة المعمارية – وكيل الجهة الإدارية– قد حدثت في وقت لاحق ، بما لا يمكن الاستناد إليه لتبرير تأخر الشركة عن تنفيذ الأعمال،

la cour administrative d'appel s'est livrée à une appréciation souveraine des pièces du dossier, qui n'est pas entachée de dénaturation ; que les conclusions du pourvoi incident sur ce point doivent être rejetées;

وأن المحكمة الإدارية الاستئنافية بباريس، بعد أن حملت قضائها على تسبيب كاف في شأن تلك النقطة، قد بحثت بما لها من سلطة تقديرية ملف الدعوي، دون أن تقع في ثمة خطا في التفسير أو التأويل، ويضحى ما تنعاه الشركة في الاستئناف المقابل على تلك الجزئية خليقٌ بالرفض.

En ce qui concerne les autres conclusions du pourvoi incident:

فيما يتعلق بباقي أسباب الاستئناف المقابل:

9. Considérant que la présente décision annule la partie de l'arrêt de la cour relative à la modulation des pénalités de retard ; que les conclusions du pourvoi incident de la société GBR Ile-de-France relatives à cette modulation sont devenues sans objet et qu'il n'y a, dès lors, plus lieu d'y statuer;

٩. وحيث إن الحكم الماثل قد ألغى الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من تعديل مقدار غرامة التأخير ،وبالتالي فإن أسباب الاستئناف المقابل المقدم من شركة GBR Ile-de-France فيما يتعلق بهذا الصدد ، تضحى دون محل ، وبالتالي فلا حاجة لبحثها.

10. Considérant que, dès lors que la présente décision rejette ses conclusions tendant à l'annulation de l'arrêt en tant qu'il porte sur le bien-fondé des pénalités de retard infligées à la société GBR Ile-de-France, les conclusions du pourvoi incident tendant à l'annulation de l'arrêt en tant qu'il statue sur la charge des frais de l'expertise ne peuvent

١٠– وحيث إنه ، ومتى كان الحكم الماثل قد رفض طلبات إلغاء الحكم المطعون فيه والتي تم بمقتضاها المنازعة في صحة فرض غرامة التأخير على شركة GBR Ile-de-France ، ومن ثم فإن طلبات الاستئناف المقابل بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما تعلق بإلزام الشركة

بـدفع مـصاريف الخبـير تـضحى خليقـة بالرفض.

qu'être rejetées

١١. وبالتـالي فـلا حاجـة -في ضـوء وقـائع الدعوى- للاسـتجابة للطلبـات المبـداة مـن المركز الطبي المـشترك العـام للطـب النفـسي للأطفال والمراهقين وتلك المبداة من شركـة GBR Ile-de-France المتعلقـة بـنص المـادة رقم ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري؛

11. Considérant qu'il n'y a pas lieu, dans les circonstances de l'espèce, de faire droit aux conclusions présentées par le centre hospitalier interdépartemental de psychiatrie de l'enfant et de l'adolescent et à celles présentées par la société GBR Ile-de-France au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative ;

حكمت المحكمة[٣٥] :

D E C I D E:

Article 1er: L'arrêt de la cour administrative d'appel de Paris du 15 juin 2015 est annulé en tant qu'il se prononce sur la modulation des pénalités de retard.

المـادة الأولى: بإلغـاء حكـم المحكمـة الإداريـة الاسـتئنافية بباريس الـصادر بجلـسة ١٥/ ٦/ ٢٠١٥ فيما تضمنه من تعديل غرامات التأخير.

Article 2: L'affaire est renvoyée, dans cette mesure, à la cour administrative d'appel de Paris.

المادة الثانية : إحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية الاستئنافية بباريس.

Article 3: Il n'y a pas lieu de statuer sur les conclusions du pourvoi incident de la société GBR Ile-de-France tendant à l'annulation de l'arrêt de la cour administrative d'appel de Paris du 15 juin 2015 en tant qu'il se prononce sur la modulation des pénalités de retard.

المادة الثالثة: لا محل للحكم في طلبات الاستئناف المقابـل مـن شركـة GBR Ile-de-France فيما يتعلق بإلغاء حكم المحكمة الإدارية الاستئنافية بباريس الصادر بجلـسة ١٥/ ٦/ ٢٠١٥ فيما تضمنه من تعديل غرامات التأخير.

(٣٥) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "قررت" Décide، وهى بذلك لا تستخدم لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى.

Article 4 : Le surplus des conclusions du pourvoi du centre hospitalier interdépartemental de psychiatrie de l'enfant et de l'adolescent et le surplus des conclusions du pourvoi incident de la société GBR Ile-de-France sont rejetés, ainsi que les conclusions des parties tendant à l'application de l'article L. 761-1 du code de justice administrative.

المادة الرابعة: رفض باقي طلبات المركز الطبي المشترك العام وباقي طلبات شركة GBR Ile-de-Franceفي الاستئناف المقابل، وخاصة المتعلقة بتطبيق نص المادة رقم ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

Article 5: La présente décision sera notifiée au centre hospitalier interdépartemental de psychiatrie de l'enfant et de l'adolescent et à la société GBR Ile-de-France.

المادة الخامسة: يعلن هذا الحكم إلى المركز الطبي المشترك العام للطب النفسى للأطفال والمراهقين و شركةGBR Ile-de France.

(ق) قرارات إدارية

(١٩) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الرقابة على سلطة الجهة الإدارية في سحب القرارات الإدارية غير المشروعة

CE 387475,15 avril 2016

ترجمة وتقديم

القاضي / عبد المحسن شيحه

مُستشار مُساعد (ب) بمجلس الدولة

كلمات البحث:

قرار إداري – قرارات مُنشئة للحقوق – سحب القرار الإداري – الموظف العام – المجلس الشعبى المحلى – أربعة أشهر من تاريخ الصدور.

تقديم:

صدَر الحُكم الماثل عدولاً عن مبدأ سابق استقر عليه قضاء مجلس الدولة الفرنسي ردحاً من الزمان، وتحديداً مُنذ ١٩١٨. ويتناول الحُكم مسألة سحب القرارات الإدارية المنشئة للحقوقٍ لذوى الشأن. وقد عدلت المحكمة عن قضائها السابق وقيّدت جهة الإدارة في سحب القرارات الإدارية التي بها عيب من عيوب عدم المشروعية بمُدة أربعة أشهر من تاريخ صدورها، بدلاً من مُدة الشهرين التي كان قد استقر القضاء عليه(٣٦)، وإلا لتحصّنت من السحب، وأنتجت آثارها، وصارت حقاً مُكتسباً لأصحابها؛ وذلك بشرط ألّا يعتورها أي غش أو تدليس قام به المعنىّ بالقرار في سبيل صدوره(٣٧).

وقد كان الأساس الذي استند عليه القضاء السابق لمجلس الدولة الفرنسي أنه وإن كان للأفراد أن يطعنوا على القرارات الإدارية المُنشئة للحقوق خلال مُدة شهرين من تاريخ صدورها أو إعلانها، فإنها يتعين منح الجهة الإدارية ذات المُدة لتتمكن من تصحيح خطئها والعدول عن قرارها غير المشروع الذي سبق وأن أصدرته خلال ذات المُدة، بحيث يُنشئ ذلك نوعاً من التوازن بين السُلطة الممنوحة للأفراد في الطعن والفُرصة الممنوحة لجهة الإدارة في تصحيح الأوضاع المعيبة عبر سحب القرارات غير المشروعة، وذلك بهدف تحقيق استقرار سريع في المراكز القانونية، حتى وإن كانت معيبة. وقد جاءت القاعدة الجديدة التي وضعها مجلس الدولة الفرنسي لتحِل محل القاعدة القديمة لتفصِلُ بذلك بين المُدة الممنوحة للأفراد للجوء للقضاء طعناً على القرار المعيب المُنشئ للحقوق (شهرين من تاريخ النشر أو الإعلان) وبين المُدة الممنوحة لجهة الإدارة لسحب القرار غير المشروع الصادر عنها (أربعة أشهر)؛ وكذلك لتبدأ مُدة الأربعة أشهر في الجريان في حق جهة الإدارة من تاريخ صدور القرار المعيب، وليس من تاريخ نشره أو إعلانه كما كان الحال في المبدأ القديم.

وقد تواتر قضاء مجلس الدولة المِصرى مُنذ نشأته على الأخذ بالمبدأ القديم الذي استقر عليه قضاء مجلس الدولة الفرنسي، وهو جواز السحب خلال مُدة الستين يوماً

(٣٦) CE, 3 novembre 1922, *Dame Cachet*

(٣٧) CE, 17 mars 1976, *Todeschini, Rec.* 157

الممنوحة للأفراد للطعن قضاءً، ولم يعدِل – كما هو الحال في فرنسا– عن ذلك المبدأ حتى حينه(٣٨).

وجديرٌ بالذكر أنه قد صدر مؤخراً في فرنسا قانون جديد لتنظيم العلاقة بين المُتعاملين وجهة الإدارة(٣٩) تضمن فصلاً عن سحب القرارات الإدارية غير المشروعة، واستصحب فيها ذات الأحكام التي جاء بها الحكم الماثل، وهو ما يُعد مؤشراً على أهمية ما يصدُر عن قضاء مجلس الدولة من قواعد بريتورية Règles prétoriennes تُسهِمُ بذاتها في تطور القواعد القانونية بتطوّر الزمن وتغير الظروف، وهو ما يمنحها مرونة فائقة تُميز القانون الإداري عن غيره من فروع القانون، وتجعل مجلس الدولة – وبحق – قضاء انشائى من طراز فريد.

(٣٨) في هذا الشأن، حُكم المحكمة الإدارية العُليا في الطعن رقم ١٠٩١٥ لسنة ٤٧ ق – جلسة ٢٠٠٨/١٢/١٣

"إن المستقر عليه وفقاً لقضاء المحكمة الإدارية العليا أن القرارات التي تولد حقاً أو مركزاً شخصياً للأفراد لا يجوز سحبها في أي وقت متى صدرت سليمة ، أما القرارات الفردية غير المشروعة فالقاعدة عكس ذلك ، إذ يجب على جهة الإدارة أن تسحبها التزاماً منها بحكم القانون و تصحيحاً للأوضاع المخالفة ، إلا أن دواعي المصلحة العامة تقضي إذا صدر قرار فردي معيب من شأنه أن يولدها فإن هذا القرار يجب أن يستقر عقب فترة من الزمن بحيث يسري عليها ما يسري على القرار الصحيح ، و قد استقر الرأي على تحديد هذه الفترة بستين يوماً من تاريخ نشر القرار أو إعلانه ، قياساً على مدة الطعن القضائي ، بحيث إذا انقضت هذه الفترة اكتسب القرار حصانة تعصمه من أي إلغاء أو تعديل و يصبح عندئذ لصاحب الشأن حق مكتسب فيما تضمنه القرار ، و كل إخلال بهذا الحق بقرار لاحق يعد أمراً مخالفاً للقانون يعيب القرار الأخير و يبطله ، إلا أنه ثمة استثناءات من موعد الستين يوماً هذه ، تتمثل أولاً فيما إذا كان القرار المعيب معدوماً أي لحقت به مخالفة جسيمة للقانون تجرده من صفته كتصرف قانوني لتنزل به إلى حد غصب السلطة و تنحدر به إلى مجرد الفعل المادي المنعدم الأثر قانوناً فلا يلحقه أي حصانة ، و ثانيهما فيما لو حصل أحد الأفراد على قرار إداري نتيجة غش أو تدليس من جانبه ، إذ أن الغش يعيب الرضاء و يشوب الإرادة ، و القرار الذي يصدر من جهة الإدارة نتيجة الغش و التدليس يكون غيرجدير بالحماية فيجوز سحبه في أي وقت و لو بعد فوات الميعاد المقرر ..."

(٣٩) Code des relations du public avec l'administration (CRPA)

ملخص الحكم:

كان السيد Ternon عاملاً مُتعاقداً لدى مُحافظة Languedoc-Roussillon. وبتاريخ ١٤ ديسمبر من عام ١٩٨٣، اعتمد المجلس الشعبى المحلى للمُحافظة لائحة جديدة للموظفين المحليين، وبموجبها أصدر المُحافظ قراراً بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٨٣ بتعيين السيد Ternon على درجة مُلحق محلى من الدرجة الأولى، ليصير بذلك موظفاً عاماً محلياً. وإذ تمّ الطعن على اللائحة التي أصدرها المجلس الشعبى المحلى للمُحافظة أمام المحكمة الإدارية لمدينة Montpellier فقضت ببطلان تِلك اللائحة بجلسة ١٤ نوفمبر ١٩٨٤، ومن ثمّ فقد صار القرار الفردى الصادر بالتعيين معيباً بعيب يودى بمشروعيته؛ إلا أن المُحافظ قد تراخى في سحب ذلك القرار، ولم يقُم بذلك إلا بتاريخ ٣١ ديسمبر من عام ١٩٨٧، حين أصدر قراراً جديداً بإعادة اعتبار السيد Ternon عاملاً مُتعاقداً، بما مفاده سحب القرار المؤرخ في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٣. وهو ما حدا بالأخير إلى إقامة دعوى قضائية لطلب إلغاء القرار الساحب، وهو ما رفضته كُلٌ من المحكمة الإدارية لمدينة Montpellier والمحكمة الإدارية الاستئنافية لمدينة Bordeaux، فلجأ إلى الطعن بطريق النقض أمام مجلس الدولة، الذي قضى في حكمه الماثل بإلغاء الحكمين السابقين، وبإلغاء القرار المطعون عليه لعدم جواز سحب القرارات الإدارية المُنشئة للحقوق بعد مُضى أكثر من أربعة أشهر على صدورها.

Conseil d'État

N° 197018

Publié au recueil Lebon

Assemblée

M. Derepas, rapporteur

M. Séners, commissaire du gouvernement

Lecture du vendredi 26 octobre 2001

مجلس الدولة

الطعن رقم/ ١٩٧٠١٨

حكم منشور في مجموعة لبون

دوائر القسم القضائي مُجتمعة

القاضي المُقررM. Derepas

مفوض الحكومة M. Séners

جلسة النطق بالحُكم يوم الجمعة الموافق ٢٦ أكتوبر من عام ٢٠٠١

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANCAIS
باسم الشعب الفرنسي

Vu la requête, enregistrée le 8 juin 1998 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, présentée pour M. Eric TERNON, demeurant … ; M. TERNON demande au Conseil d'Etat d'annuler l'arrêt du 26 mars 1998 par lequel la cour administrative d'appel de Bordeaux a rejeté ses requêtes tendant à l'annulation des jugements du 11 mai 1995 et du 8 novembre 1995 par lesquels le tribunal administratif de Montpellier a rejeté ses demandes dirigées contre l'arrêté du 31 décembre 1987 du président du conseil régional de la région Languedoc-Roussillon en tant que, par cet arrêté, le président du conseil régional a prononcé sa réintégration en qualité d'agent contractuel, la décision du 25 mars 1988 par

أقيم الطعن الماثل بايداع عريضته من السيد Eric TERNON بسكرتارية القسم القضائي بمجلس الدولة بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٩٨، طلب فيها القضاء بإلغاء الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية الاستئنافية بمدينة Bordeaux بجلسة ٢٦/ ٣/ ١٩٩٨، والقاضى منطوقه برفض الطعون التي سبق أن أقامها الطاعن لإلغاء الأحكام الصادرة بجلستى ١١/ ٥/ ١٩٩٥ و ٨/ ١١/ ١٩٩٥ عن المحكمة الإدارية بمدينة Montpellier، والتي انتهت فيهما إلى رفض الدعاوى الثلاث التي أقامها الطاعن طعناً على الآتي: (١) قرار رئيس المجلس

laquelle la même autorité a refusé de le titulariser en qualité d'ingénieur ou d'administrateur territorial, et l'arrêté du 7 janvier 1991 par lequel le président du conseil régional a mis fin à ses fonctions;

الشعبى المحلى لمُحافظة Languedoc-Roussillon المؤرخ في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٧ الصادر بإعادة ادراجه ضمن فئة العاملين المتعاقدين. (٢) القرار المؤرخ في ٢٥/ ٣/ ١٩٨٨ الصادر عن ذات الجهة برفض طلب الطاعن المُقدّم منه باعتباره من العاملين المدنيين بالدولة ضمن فئة المُهندسين أو العاملين المحليين. (٣) القرار المؤرخ في ٧/ ١/ ١٩٩١ الصادر عن ذات الجهة بإنهاء خدمته.

Vu les autres pièces du dossier;

وبعد الإطلاع على مُستندات الطعن؛

Vu la loi n° 84-53 du 26 janvier 1984;

وعلى القانون رقم/ ٥٣-٨٤ الصادر في ٢٦/ ١/ ١٩٨٤؛

Vu le code de justice administrative;

وعلى قانون القضاء الإداري؛

Après avoir entendu en séance publique:

وبعد الاستماع في جلسةٍ علنية إلى:

- le rapport de M. Derepas, Maître des requêtes,

-تقرير القاضي المُقرر M. Derepas النائب بمجلس الدولة؛

- les observations de la SCP Vier, Barthélemy, avocat de M. TERNON et de la SCP Peignot, Garreau, avocat du conseil régional du Languedoc-Roussillon,

-دفاع الحاضر عن الطاعن المُمثّل في SCP Vier, Barthélemy، ودفاع الحاضر عن المطعون عليه المُمثل في SCP Peignot, Garreau؛

- les conclusions de M. Séners, Commissaire du gouvernement ;

-الرأي القانوني لمفوض الحكومة M. Séners؛

Considérant que, par délibération du 16 décembre 1983, le conseil régional du Languedoc-Roussillon a adopté un statut général du personnel de l'établissement public régional ;

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن المجلس الشعبى المحلى لمُحافظة Languedoc-Roussillon قد اعتمد بتاريخ

١٦/ ١٢/ ١٩٨٣ لائحة موحدة للعاملين بالمؤسسات العامة المحلية، وبتاريخ ٣٠/ ١٢/ ١٩٨٣ أصدر رئيس المجلس قراراً بادراج عدد من العاملين المُتعاقدين – ومن بينهم الطاعن – في نطاق الخاضعين للنظام القانوني الموحد الآنف الإشارة إليه، حيث أدُرِج الطاعن على درجة مُلحق محلى من الدرجة الأولى، بالمجموعة الأولى. وإذ أصدرت المحكمة الإدارية بمدينة Montpellier حكماً بتاريخ ١٤/ ١١/ ١٩٨٤ بإلغاء قرار المجلس المحلى باعتماد اللائحة الموحدة المؤرخ في ١٦/ ١٢/ ١٩٨٣، فقد أصدر رئيس المجلس الشعبى المحلى بتاريخ ١٤/ ١/ ١٩٨٦ قرارات جديدة بإدارج عدد من العاملين المُتعاقدين ضمن طائفة العاملين المدنيين بالدولة وفقاً للقواعد التي وضعها المجلس الشعبى المحلى في ١٤/ ٢/ ١٩٨٥ وفى ٧/ ١١/ ١٩٨٥. وإذ طعَنَ المُحافظ على تِلك القرارات أمام المحكمة الإدارية بمدينة Montpellier، فقد قضت المحكمة بجلسة ٢٥/ ٣/ ١٩٨٦ بإلغاء القرارات المطعون عليها. وتنفيذاً لذلك، فقد أصدر رئيس المجلس المحلى قراراً بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٨٧ باعتبار الطاعن عاملاً مُتعاقداً محلياً اعتباراً من الأول من يناير من عام ١٩٨٨. وإذ لم يرتضِ الطاعن

que, par arrêtés en date du 30 décembre 1983, le président de ce conseil a titularisé à compter du 1er janvier 1984 de nombreux agents contractuels dans des emplois prévus par ce statut, et en particulier M. Eric TERNON, nommé au grade d'attaché régional de première classe, 1er échelon ; que la délibération réglementaire du 16 décembre 1983 ayant été annulée le 14 novembre 1984 par le tribunal administratif de Montpellier, le président du conseil régional a pris le 14 janvier 1986 des arrêtés titularisant à nouveau les intéressés dans les conditions prévues par des délibérations réglementaires en date du 14 février et du 7 novembre 1985 ; qu'à la demande du préfet de région, le tribunal administratif de Montpellier a annulé ces arrêtés, par jugement en date du 25 mars 1986 devenu définitif ; que le président du conseil régional a ensuite, en premier lieu, par arrêté du 31 décembre 1987, nommé M. TERNON à compter du 1er janvier 1988 en qualité d'agent contractuel de la région, puis a, en deuxième lieu, par lettre du 25 mars 1988, refusé de l'intégrer en qualité de fonctionnaire territorial et a, en troisième lieu, par arrêté du 7 janvier 1991, licencié M. TERNON pour faute disciplinaire;

بذلك، فقد تظلّم من ذلك القرار طالباً اعتباره موظفاً محلياً، فرفض رئيس المجلس ذلك بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٨٨. ثّم وبموجب القرار المؤرخ في ٧/ ١/ ١٩٩١ أصدر رئيس المجلس قراراً بانهاء التعاقد مع M. TERNON نتيجة خطأ تأديبى.

ويطعن M. TERNON على حكم المحكمة الإدارية الاستئنافية لمدينة Bordeaux الصادر برفض الطعون على القرارت الإدارية الثلاث المُشار اليهم.

que M. TERNON se pourvoit en cassation contre l'arrêt en date du 26 mars 1998 par lequel la cour administrative d'appel de Bordeaux a refusé d'annuler ces trois décisions;

ومن حيث الطعن الماثل لا يستدعى وبالضرورة بحث كافة المناعى التي يُثيرها الطاعن؛

Sans qu'il soit besoin d'examiner les autres moyens du pourvoi;

ومن حيث إن المحكمة الإدارية الاستئنافية بمدينة Bordeaux – وبعد أن وافقت الطاعن في أن القرارات الثلاث المطعون عليها قد صدرت مُخالفة للقانون لمساسها بالحقوق المُكتسبة له المتولدة عن القرار المؤرخ في ٣٠/ ١٢/ ١٩٨٣ – قد انتهت إلى أن الطعن يظل مرفوضاً نظراً لثبوت ارسال الطاعن بخطاب إلى رئيس المجلس الشعبى المحلى بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٨٤ للإعتراض على قرار التعيين ولإبداء رغبته في أن يظل عاملاً مُتعاقداً.

Considérant que la cour, après avoir relevé que M. TERNON soutenait que ces trois décisions méconnaissaient les droits acquis qu'il estimait tenir de l'arrêté de titularisation du 30 décembre 1983, a jugé qu'il n'était pas fondé à se prévaloir de tels droits dès lors que, par lettre du 16 février 1984 adressée au président du conseil régional dans le délai du recours contentieux, il avait exprimé son refus d'être titularisé et sa volonté de rester contractuel;

ومن حيث إن المستفاد من باقى أوراق الدعوى – والتي كانت مطروحة على

qu'il ressort toutefois du dossier soumis aux juges du fond qu'à supposer que cette lettre du 16 février

المحكمة الإدارية الاستئنافية (محكمة الموضوع) – بأنه وبفرض أن الخطاب المُرسل في ١٦/ ٢/ ١٩٨٤ كان يُعد بمثابة اعتراضاً على قرار التعيين المؤرخ في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٣، إلا أن الثابت من الأوراق أن هذا التظلم لم يُقبل إلا بعد أن تنازل عنه ضمناً عن طريق التمسك بالحقوق التي ادعى تمتعه بها بالنظر إلى الطبيعة النهائية لهذه القرارات، ومن ثمّ فيكون حكم المحكمة الإدارية الاستئنافية قد خالف الثابت بالأوراق إذ اعتبرت القرارين الأولين مُحققين لِما أبداه الطاعن من البداية من رغبة في العدول عن قرار التعيين، ومن ثمّ بعدم تمتعه بضمانات الموظفين العمومين بالنسبة للقرار الثالث المطعون عليه؛ ومن ثمّ فيكون نعى الطاعن على الحكم المُشار إليه قد صادف محله، ووافق صحيح القانون.

1984 ait constitué un recours administratif contre l'arrêté du 30 décembre 1983, ce recours n'a pas été accueilli avant que l'intéressé n'y ait renoncé, en entreprenant dès mars 1985 de faire valoir les droits qu'il estimait tenir du caractère définitif de cet arrêté ; que par suite la cour a dénaturé les pièces du dossier en estimant que les deux premières décisions répondaient aux voeux de M. TERNON et que, pour les mêmes motifs, la troisième n'avait pas à respecter les garanties prévues en faveur des fonctionnaires titulaires ; que dès lors M. TERNON est fondé à demander l'annulation de l'arrêt attaqué;

ومن حيث إنه لمجلس الدولة– وفقاً للمادة ل.٨٢١-٢ من قانون العدالة الإداري – أن يبحث موضوع الدعوى إذا ما انتهى إلى إلغاء حكم المحكمة الإدارية الاستئنافية المطعون عليه، متى ما كان ذلك مُحققاً لحسن إدارة العدالة، وهو ما ترتأى معه المحكمة بحث موضوع الدعوى والفصل فيه؛

Considérant qu'aux termes de l'article L. 821-2 du code de justice administrative, le Conseil d'Etat, s'il prononce l'annulation d'une décision d'une juridiction administrative statuant en dernier ressort, peut régler l'affaire au fond si l'intérêt d'une bonne administration de la justice le justifie ; que, dans les circonstances de l'espèce, il y a lieu de régler les affaires au fond;

ومن حيث إنه يتعين على المحكمة أن تضم الطعنين اللذين أقامهما M.TERNON

Considérant que les deux requêtes d'appel de M. TERNON, qui sont relatives à sa situation, doivent être

والمتعلقين بوضعه الوظيفي والفصل فيهما بحُكمٍ واحد؛

jointes pour y être statué par une seule décision;

ومن حيث إنه عن طلب إلغاء القرار المؤرخ في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٧:

En ce qui concerne l'arrêté du 31 décembre 1987:

ومن حيث إن القسم القضائي بمجلس الدولة قد أصدر حكماً بتاريخ ٢/ ٣/ ١٩٩٤ برفض طلبات M. TERNON بإلغاء ذلك القرار، ومن ثمّ فإن حُجية الأمر المقضى التي يتمتع بها ذلك الحُكم تحول دون العودة للمُطالبة بإلغاء ذات القرار استناداً لذات الأسباب القانونية، ومن ثمّ فإن المحكمة الإدارية لم تُخطئ إذ لم تستجِب لطلبه بالإلغاء في هذا الصدد؛

Considérant que par décision du 2 mars 1994, le Conseil d'Etat statuant au contentieux a rejeté les conclusions de M. TERNON dirigées contre cet arrêté ; que l'autorité de chose jugée qui s'attache à cette décision s'oppose à ce que M. TERNON conteste à nouveau le même arrêté par des moyens relevant de la même cause juridique ; que M. TERNON n'est par suite pas fondé à soutenir que c'est à tort que le tribunal administratif a refusé d'annuler cet arrêté;

ومن حيث إنه عن طلب إلغاء القرار المؤرخ في ٢٥/ ٣/ ١٩٨٨؛

En ce qui concerne la décision du 25 mars 1988:

ومن حيث إنه وإن كان القرار النهائي المؤرخ في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٧ لم يكُن موضوعه سحب القرار المؤرخ في ٣٠/ ١٢/ ١٩٨٣ – والذي رتّب حقوقاً في التعيين في الوظيفة العامة المحلية للسيد TERNON – أو المساس به، وذلك بخلاف القرار المؤرخ في ٢٥/ ٣/ ١٩٨٨ الذي رفضت بموجبه المُحافظة تقنين أوضاع M. TERNON.

Considérant que si l'arrêté du 31 décembre 1987, devenu définitif, n'a eu ni pour objet ni pour effet de retirer l'arrêté en date du 30 décembre 1983 par lequel M. TERNON a acquis un droit à être titularisé dans la fonction publique territoriale, telle a été la portée de la décision du 25 mars 1988 par laquelle la région a refusé de régulariser la situation de M. TERNON ; que l'arrêté en date du 25 octobre 1995 par lequel le président du conseil régional a retiré l'arrêté du 30 décembre 1983 n'a fait que confirmer cette décision de retrait;

ومن حيث إن قرار رئيس المجلس الشعبى المحلى المؤرخ في ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٥ لم يكُن سوى تأكيداً للقرار السابق المُشار إليه

بسحب القرار المؤرخ في ٣٠/ ١٢/ ١٩٨٣؛

ومن حيث إن المُقرر قانوناً – وفى غير الحالات التي عنيت بتنظيمها القوانين واللوائح على نحوٍ خاص – أنه لا يجوز لجهة الإدارة سحب القرارات الإدارية الفردية التي تُرتبُ حقوقاً لذوى الشأن والتي صدرت معيبة إلا في خلال مُدة أربعة أشهر من تاريخ صدور ذلك القرار؛

Considérant que, sous réserve de dispositions législatives ou réglementaires contraires, et hors le cas où il est satisfait à une demande du bénéficiaire, l'administration ne peut retirer une décision individuelle explicite créatrice de droits, si elle est illégale, que dans le délai de quatre mois suivant la prise de cette décision ;

ومن حيث إن الثابت أن M.Ternon كان قد طلب من الجهة الإدارية في ٢٦ فبراير ١٩٨٤ سحب قرارها المؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ قبل أن يتراجع عن ذلك الطلب لاحقاً، ومن ثمّ فإن رئيس المجلس الشعبى المحلى إذ أصدر قراره المؤرخ في ٢٥ مارس ١٩٨٥ بسحب القرار – والذي أكدّه بقراره المؤرخ في ٢٥ أكتوبر ١٩٩٥ – فإنه يكون قد خالف القانون، ويكون دفع المُدعى M. Ternon قد وافق صحيح القانون إذ دفع بمُخالفة محكمة أول درجة للقانون إذ رفضت طلبه بإلغاء القرار المُشار إليه.

Considérant que si M. TERNON a demandé le 26 février 1984 à l'administration de retirer l'arrêté susmentionné du 31 décembre 1983, il a ensuite, ainsi qu'il a déjà été dit, expressément abandonné cette demande ; que, par suite, le président du conseil régional ne pouvait pas légalement prononcer ce retrait, comme il l'a fait par sa décision du 25 mars 1988, réitérée le 25 octobre 1995 ; que M. TERNON est donc fondé à soutenir que c'est à tort que le tribunal a refusé d'annuler cette décision ;

En ce qui concerne le licenciement du 7 janvier 1991:

ومن حيث إنه عن عن قرار الفصل من الخدمة المؤرخ في ٧ يناير ١٩٩١؛

Considérant que l'arrêté du 31 décembre 1983 a conféré la qualité de fonctionnaire territorial à M. TERNON, lequel devait par suite bénéficier des garanties statutaires prévues par la loi susvisée du 26 janvier 1984

ومن حيث إن القرار المؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ قد أكسب M. Ternon صفة الموظف العام المحلى، بما يكفُل للأخير التمتُع بكافة الضمانات القانونية المنصوص عليها في

القانون الصادر في ٢٦ يناير ١٩٨٤، ومن ثمّ فيكون ما ساقه المُدعى من أن إنهاء خدمته بالطريق التأديبى قد صدر على خلاف حُكم القانون قد وافق صحيح القانون، إذ لم يتم أخذ رأى اللجنة التأديبية على النحو الذي تستلزمه المادة (٨٩) من ذلك القانون، ومن ثمّ فتكون المحكمة قد خالفت القانون إذ رفضت طلبه بإلغاء القرار المؤرخ في ٧ يناير ١٩٩١؛

; que M. TERNON est dès lors fondé à soutenir que son licenciement disciplinaire a été prononcé irrégulièrement, faute d'avoir été précédé de l'avis préalable de la commission administrative paritaire siégeant en conseil de discipline exigé par l'article 89 de cette loi, et que c'est à tort que le tribunal a refusé d'annuler la décision du 7 janvier 1991;

ومن حيث إنه عن طلب إلزام المُحافظة بتقنين أوضاع المُدعى كموظف عام محلى؛

Sur les conclusions tendant à ce qu'il soit enjoint à la région de régulariser la situation de fonctionnaire territorial de M. TERNON:

ومن حيث إن المُستفاد من المادة ل.٩١١-١ من قانون القضاء الإداري أنه للمحكمة إذا ما قدّرت أن حكمها يستلزم بالضرورة أن يتخذ شخص اعتباري عام إجراءً تنفيذياً محدداً لوضع حكمها موضع التنفيذ أن توضح ماهية القرار التنفيذي اللازم، وأن تضع لذلك مُدة مُحددة للتنفيذ إذا ما لزم الأمر؛

Considérant qu'aux termes de l'article L. 911-1 du code de justice administrative, lorsque sa décision implique nécessairement qu'une personne morale de droit public (...) prenne une mesure d'exécution dans un sens déterminé, la juridiction, saisie de conclusions en ce sens, prescrit, par la même décision, cette mesure assortie, le cas échéant, d'un délai d'exécution;

ومن حيث إن المُستفاد كذلك من المادة ل.٩١١-٣ من ذات القانون أنه للمحكمة أن تُضمِّن حكمها غرامة تأخيرية توقّع على النحو الذي بينته المادة ل.٩١١-١ والمادة ل.٩١١-٢، ويُقضى بها في ضوء الضوابط المنصوص عليها في هذا الفصل؛ وتوضح بها

qu'aux termes de l'article L. 911-3 du même code, saisie de conclusions en ce sens, la juridiction peut assortir, dans la même décision, l'injonction prescrite en application des articles L. 911-1 et L. 911-2 d'une astreinte qu'elle prononce dans les conditions prévues au présent livre et dont elle fixe la date d'effet;

التـاريخ المُعتـبر لجريـان ميعـاد سريـان أثـر الغرامة؛

ومن حيـث إن إلغـاء القـرار المـؤرخ في ٢٥ مـارس ١٩٨٨ المُـشار إليـه آنفـاً يـستتبع وبالـضرورة أن تُعيـد مُحافظـة Languedoc-Roussillon المُدعى إلى الخدمة؛ ومن حيـث إن المُحافظة قد أوضحت بانهـا قـد سـحبت القرار المؤرخ في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٣ بقرارها المؤرخ في ٢٥ أكتوبر ١٩٩٥، ومـن ثـمّ فـإن ذلك القـرار المؤكِـد لقرارهـا المـؤرخ في ٢٥ مارس ١٩٨٨ يضحى غـير ذي أثـر بالنـسبة للوضع القانوني للمُدعى، ولا يُشكِل بالتـالى أي عائق أمام إعادة المُدعى إلى الخدمة؛

ومن ثمّ فإن المحكمة توجِه المُحافظـة – مـن ناحية – إلى إعادة المُدعى إلى الخدمة كموظف عام محلى وإلى درجـة تتناسـب مـع متوسـط مُعـدّل الترقـى الـوظيفى الخـاص بأقرانـه المُعينين على درجة مُلحق محلى بالقرار المؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣، ومـن ناحيـة أخـرى تلتزم المُحافظة بتمكينة مـن العمـل بوظيفـة نوعية تتناسب مع درجته المُعاد إليها، وذلـك دون اخلال بأحكام المادة (٩٧) من القـانون الصادر في ٢٦ يناير ١٩٨٤؛

وتلتزم المُحافظة بسداد ١٠٠٠ فرانك فرنسي عن كُل يوم تأخير عن تنفيذ الحكم تبدأ مـن اليوم التالي لإنقضاء مُدة ثلاثـة أشـهر تجـرى

Considérant que l'annulation de la décision du 25 mars 1988 susmentionnée implique nécessairement que la région Languedoc-Roussillon reconstitue la carrière de l'intéressé et procède à sa réintégration ; que si la région fait valoir qu'elle a explicitement retiré l'arrêté du 30 décembre 1983 par l'arrêté du 25 octobre 1995 susmentionné, cette décision, purement confirmative de celle du 25 mars 1988, est sans effet sur la situation juridique de M. TERNON et ne fait donc pas obstacle à ce qu'il soit maintenant procédé à sa réintégration;

qu'il y a lieu d'enjoindre à la région, d'une part, de procéder à la réintégration juridique de M. TERNON en qualité de fonctionnaire territorial, après avoir reconstitué sa carrière par comparaison avec la progression moyenne des autres agents qu'elle a titularisés dans le grade d'attaché régional par des arrêtés du 31 décembre 1983, d'autre part, de l'affecter dans un emploi correspondant au grade résultant de cette reconstitution, sans préjudice de l'application éventuelle des dispositions de l'article 97 de la loi du 26 janvier 1984;

que, compte tenu de toutes les circonstances de l'affaire, il y a lieu de prononcer contre la région, à défaut pour elle de justifier de cette exécution dans un délai de trois mois à

من تاريخ إعلان الحكم حتى تمام التنفيذ؛

compter de la notification de la présente décision, une astreinte de 1 000 F par jour jusqu'à la date à laquelle elle aura reçu exécution ;

ومن حيث إنه عن طلب المُدعى بإلغاء العبارات الجارحة التي وردت في المُذكرات التي قدمتها المُحافظة أثناء نظر الدعوى؛

Sur les conclusions de M. TERNON tendant à ce que le Conseil d'Etat ordonne la suppression des passages des mémoires de la région qui mettraient en cause sa dignité

ومن حيث إن المُدعى قد استند في طلبه المُشار إليه إلى الأحكام الواردة في المادة (٤١) من القانون الصادر في ٢٩ يوليو ١٨٨١ والتي تضمنتها المادة ل.٧٤١-٢ من قانون القضاء الإداري، والتي تُجيز للمحاكم أن تأمُر بحذف العبارات المُسيئة أو الجارحة أو تِلك التي تنطوى على تشهير بذوى الشأن؛

Considérant que M. TERNON invoque à l'appui de ses conclusions les dispositions de l'article 41 de la loi du 29 juillet 1881, reproduites à l'article L. 741-2 du code de justice administrative, qui permettent aux tribunaux, dans les causes dont ils sont saisis, de prononcer la suppression des écrits injurieux, outrageants ou diffamatoires ; que les mémoires de la région Languedoc-Roussillon ne comportent pas de passages présentant ces caractères ; que les conclusions de M. TERNON doivent par suite être rejetées sur ce point;

ومن حيث إن مُذكرات الدفاع التي تقدمت بها مُحافظة Languedoc-Roussillon لم تنطوِ على أية عبارات تشتمل على أي مما تقدّم، ومن ثمّ فيكون طلب المُدعى في هذا الشأن جديراً بالرفض؛

Sur l'application de l'article L. 761-1 du code de justice administrative:

وتطبيقاً لأحكام المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري؛

Considérant qu'il y a lieu, en application des dispositions de cet article, de condamner la région Languedoc-Roussillon à verser à M. TERNON la somme de 5 880 F qu'il demande au titre des frais exposés par lui, non compris dans les dépens et de rejeter les conclusions présentées par la région sur ce point;

فإن المحكمة تقضى بإلزام مُحافظة Languedoc - Roussillon بأداء مبلغ وقدره ٥٨٨٠ فرانك فرنسي إلى المُدعى والتي طالب بها تحت حساب النفقات، والتي لا تتضمنها مصاريف الدعوى، وهو ما يستدعى بالضرورة رفض طلب المُحافظة في هذا الشأن؛

D E C I D E: **حكمت المحكمة**[٤٠] :

Article 1er: L'arrêt de la cour administrative d'appel de Bordeaux en date du 26 mars 1998 est annulé.

مادة أولى: بإلغاء حكم المحكمة الإدارية الاستئنافية بمدينة Bordeaux الصادر بجلسة ٢٦ مارس ١٩٩٨.

Article 2 : Le jugement du tribunal administratif de Montpellier en date du 11 mai 1995, en tant qu'il a refusé d'annuler la décision du président du conseil régional de Languedoc-Roussillon en date du 25 mars 1988, ensemble cette décision sont annulés.

مادة ثانية: بإلغاء حكم المحكمة الإدارية بمدينة Montpellier المؤرخ في ١١ مايو ١٩٩٥ الصادر برفض طلب إلغاء قرار رئيس المجلس المحلى لمُحافظة Languedoc-Roussillon والمؤرخ في ٢٥ مارس ١٩٨٨، وبإلغاء ذلك القرار.

Article 3 : Le jugement du tribunal administratif de Montpellier en date du 8 novembre 1995, ensemble la décision du président du conseil régional de Languedoc-Roussillon en date du 7 janvier 1991 sont annulés.

مادة ثالثة: بإلغاء حكم المحكمة الإدارية بمدينة Montpellier المؤرخ في ٨ نوفمبر ١٩٩٥ وقرار رئيس المجلس الشعبى المحلى لمُحافظة Languedoc-Roussillon المؤرخ في ٧ يناير ١٩٩١.

Article 4: La région Languedoc-Roussillon est condamnée à verser à M. TERNON la somme de 5 880 F au titre des frais exposés par lui et non compris dans les dépens.

مادة رابعة: بإلزام مُحافظة Languedoc-Roussillon بأداء مبلغ وقدره ٥٨٨٠ فرانك فرنسي إلى الطاعن تحت حساب النفقات غير المتضمنة في مصاريف الدعوى.

Article 5: Une astreinte de mille francs par jour est prononcée à l'encontre de la région Languedoc-Roussillon si elle ne justifie pas avoir, d'une part, dans les trois mois suivant la notification de la présente décision, procédé à la réintégration juridique de M. TERNON en qualité de fonctionnaire terri-

---

(٤٠) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "قررت" Décide، وهى بذلك لا تستخدم لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى.

torial, après avoir reconstitué sa carrière par comparaison avec la progression moyenne des autres agents qu'elle a titularisés dans le grade d'attaché régional le 31 décembre 1983, d'autre part, l'avoir affecté dans un emploi correspondant au grade résultant de cette reconstitution, sans préjudice de l'application éventuelle des dispositions de l'article 97 de la loi du 26 janvier 1984.

مادة خامسة: توقع غرامة تأخير قدرها الف فرانك فرنسي عن كُل يوم تأخير عن تنفيذ الحُكم من قِبل المُحافظة، تجرى من اليوم التالي لمُدة ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان الحُكم الماثل، وذلك إذا لم تتخذ المُحافظة الإجراءات الضرورية لإعادة الطاعن إلى الخدمة كموظف عام محلى وإلى درجة تتناسب مع متوسط مُعدّل الترقى الوظيفى الخاص بأقرانه المُعينين على درجة مُلحق محلى بالقرار المؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣، ومن بتمكينه من العمل بوظيفة نوعية تتناسب مع درجته المُعاد إليها، وذلك دون اخلال بأحكام المادة (٩٧) من القانون الصادر في ٢٦ يناير ١٩٨٤ وبإعادة إدراجه على وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان الحكم الماثل.

Article 6: Le surplus des conclusions de M. TERNON est rejeté.

مادة سادسة: برفض باقى طلبات الطاعن.

Article 7: Les conclusions de la région relatives à l'application de l'article L. 761-1 du code de justice administrative sont rejetées.

مادة سابعة: برفض طلب المُحافظة المُستنِد إلى المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

Article 8 : La présente décision sera notifiée à M. Eric TERNON, à la région Languedoc-Roussillon, au ministre de l'intérieur et au ministre de la fonction publique et de la réforme de l'Etat.

مادة ثامنة: يُعلن هذا القرار إلى الطاعن M. Eric TERNON، إلى مُحافظة Languedoc-Roussillon، إلى وزارة الداخلية، وإلى وزير الوظيفة العامة والإصلاح الإداري للدولة.

(ق) قرارات إدارية

(٢٠) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الطعن على المنشورات الإدارية

CE, N° 233618, 12 décembre 2002

ترجمة وتقديم

القاضى/ محمد صلاح عبد المبدى

النائب بمجلس الدولة

كلمات البحث:

قرارات تشريعية وإدارية – تصرفات قانونية – قرارات إدارية – نظرية – منشورات وتعليمات – قبول دعوى الإلغاء – النصوص الواردة في التعليمات والمنشورات غير آمرة – نصوص إدارية ذات طبيعة عامة – قاعدة المشروعية – غياب النصوص القانونية – التفسير المخالف لمعنى ونطاق النصوص التشريعية واللائحية – مشروعية القرارات الإدارية.

تمهيد:

يتعلق هذا الحكم بمسألة طلب المساعدة القضائية عند إقامة دعوى ما أمام جهة من جهات القضاء، ذلك الطلب الذي يتمحور حول إعفاء المدعي أو من يبتغي اتخاذ المسار القضائي من الرسوم القضائية المقرر دفعها عند رفع الدعوى كلية أو جزئياً، تأسيساً على كونه في وضع قانوني يخول له الحق في طلب المساعدة القضائية. وغالباً ما يستند الحق في المساعدة القضائية على الوضع الاجتماعي الاقتصادي والمعيشي لرافع الدعوي، وقد يرتكز تقرير هذا الحق على فئات بعينها تتسم بوضع اجتماعي واقتصادي فقير يتعين على المشرع التدخل حتماً ليرفع عن كاهلهم عبء التحمل بتكاليف ومصروفات الرسوم القضائية.

" ويتضمّن الحُكم الماثل المعروف باسم – Arrêt Duvignères تأكيداً على قاعدة قانونية هامة وعدولاً عن قاعدة قانونية وضعها مُنذ ١٩٥٤ وعدل عنها في هذا الحكم:

أولاً: أن المراكز القانونية الواحدة لا يتعين وبالضرورة مُعاملتها مُعاملة مُتطابقة، إذ يجوز للسلطة التشريعية أو التنفيذية – في حدود سلطتها اللائحية – أن تضع قواعد تتسِم بالموضوعية وغير مُجحفة تُعامل المراكز القانونية الواحدة مُعاملة مُغايرة بما يوصل إلى تحقيق المصلحة العامة في النهاية، ودون أن يؤثر ذلك في مشروعية القرارات الصادرة تحقيقاً لذلك.

ثانياً : إنه وإن كانت المنشورات الإدارية – أو ما اصطلح على تسميته بالكتب الدورية – لا تُعد بذاتها قرارات إدارية، إذ الهدف من إصدارها هو تسهيل المهمَة المُكلف بها الموظفين العمومين ولإيضاح آليات العمل وتطبيق القانون، إلا أن تِلك المنشورات إذا تضمنت قواعد عامة ومُجردة طويت على وضع قواعد جديدة، أو حال تضمنت في طياتها تفسيراً ما من شأنه أن يجعل هُناك مُخالفة في نطاق التطبيق أو في موضوع القاعدة الأعلى منها – تشريعية كانت أم لائحية – فإنها تغدو قراراً إدارياً يخضع لرقابة المشروعية المعهودة للقاضي الإدارى، ويكون له من ثمّ إلغائها اذا ما استظهر وجه عدم المشروعية.

وبذلك، فإن مجلس الدولة يكون قد عَدّل عن قضائه السابق في قضية Notre-Dame du Kreisker ، إذ كان قد استقر على التفرقة بين المنشورات اللائحية (التي تضع قواعد عامة مُجردة) والمنشورات التفسيرية (التي تكتفى بتفسير النصوص القانونية لتيسير التطبيق)، وجعل من سُلطة القاضي مُراقبة مشروعية المنشورات اللائحية دون التفسيرية؛ بيد أنه عاد في الحكم الماثل Arrêt Duvignères وقرر امتداد سُلطة رقابة المشروعية للقاضى الإدارى ليس

فقط إلى المنشورات اللائحية، ولكن أيضاً إلى المنشورات التفسيرية التي تنطوى على تفسير مُناف لمعنى القانون الأعلى أو مُتعارض معه".

ملخص الحكم:

تتلخص وقائع القضية في أن المدعية (السيدة/ x) أقامت دعواها مستهدفة إلغاء خطاب وزير العدل الصادر بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٠١، فيما تضمنه من رفض الاستجابة إلى طلب إلغاء القرار رقم ٩١-١٢٦٦ الصادر في تاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٩١ بشأن تطبيق القانون رقم ٦٤٧-٩١ الصادر في تاريخ ١٠/ ٧/ ١٩٩١ والخاص بتنظيم المساعدة القضائية تأسيساً على أن هذا القرار لا يستبعد إعانة الإسكان التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقرير الحق في الاستفادة من المساعدة القضائية وبالتبعية إلغاء المنشور الدوري الصادر في ٢٦/ ٣/ ١٩٩٧. وحتى تفصل المحكمة في الدعوى اعتبرت أنه يجب النظر إلى طلب الإلغاء من ناحيتين، الأولي: إلغاء القرار الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٩١ بشأن تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ الخاص بالمساعدة القضائية، والثانية: إلغاء المنشور الدوري الصادر بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٩٧ الخاص بإجراءات المساعدة القضائية، بمقولة أن هذين النصين لا يستبعدان البدل الشخصي المخصص للسكن من الاعتداد بها في تقييم حق المعنيين في الاستفادة من المساعدة القضائية.

وأثارت المحكمة أثناء نظر الدعوي مسألتين؛ الأولي؛ إن مبدأ المساواة ليس من شأنه أن يحول دون تمتع السلطة التنفيذية بمكنة تنظيم الأوضاع المختلفة على نحو متغاير، وكذلك لا يحول دون خروجها عنه لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة، وإنما يتيح لتلك السلطة بالخروج عليه شريطة أن تكون المغايرة في المعاملة مرتبطة بالهدف المقرر تشريعياً، فضلاً عن ملاءمتها والظروف المبررة لذلك. والثانية: عملية تفسير المنشورات والتعليمات التي تصدرها الجهة الإدارية تنفيذاً للقوانين واللوائح ليس من المرجح إحالتها إلى قاضي الإلغاء - مهما كان ما يبررها - وذلك كونها ليست من طبيعة حتمية ونهائية. في حين ينبغي اعتبار النصوص العامة ذات الطبيعة الآمرة الواردة بأي منشور أو تعليمات قابلة لأن تكون محلاً طلب الإلغاء.

N° 233618	في الطعن رقم ٢٣٣٦١٨
Publié au recueil Lebon	حكم منشور في مجموعة Lebon
SECTION DU CONTENTIEUX	القسم القضائي بمجلس الدولة
M. Labetoulle, président	السيد/ Labetoulle رئيساً
Mme Claire Landais, rapporteur	السيدة/ Claire Landais القاضي المُقرر،
Mlle Fombeur, commissaire du gouvernement	السيدة/ Fambeur ، مفوض الحكومة
Lecture du mercredi 18 décembre 2002	الصادر بجلسة يوم الأربعاء الموافق١٨ ديسمبر ٢٠٠٢

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANCAIS
باسم الشعب الفرنسي

Vu la requête, enregistrée le 27 avril 2001 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, présentée par Mme Joëlle X, demeurant ... ; Mme X demande au Conseil d'Etat:

1°) d'annuler la décision du 23 février 2001 par laquelle le garde des sceaux, ministre de la justice, a refusé de faire droit à sa demande tendant à l'abrogation, d'une part, du décret n° 91-1266 du 19 décembre 1991 portant application de la loi n° 91-647 du 10 juillet 1991 relative à l'aide juridique en tant que ce décret n'exclut pas l'aide personnalisée au logement des ressources à prendre en compte pour l'appréciation du droit au bénéfice de l'aide juridictionnelle et, d'autre part, dans la

وبعد الإطلاع على صحيفة الطعن المودعة في تاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٠١ من قبل السيدة/ Joëlle X إلى سكرتارية القسم القضائي لمجلس الدولة؛ طالبة من خلالها الحكم بالآتي:

أولاً: إلغاء القرار الصادر من وزير العدل في تاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٠١، فيما تضمنه من رفض الاستجابة إلى؛ طلبه الذي يهدف إلى إلغاء المرسوم رقم١٢٦٦-٩١ الصادر في تاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٩١بشأن تطبيق القانون رقم ٦٤٧-٩١ الصادر في تاريخ ١٠/ ٧/ ١٩٩١ والخاص بتنظيم المساعدة القضائية تأسيساً على أن هذا القرار لا يستبعد إعانة الإسكان الشخصية من ضمن الموارد

المواجب أخذها بعين الاعتبار عند تقرير الحق في الاستفادة من المساعدة القضائية. ومن ناحية أخرى ينطبق نفس الأمر على المنشور الصادر في ٢٦ مارس ١٩٩٧.

même mesure, de la circulaire du 26 mars 1997;

ثانياً: إلزام الدولة بأن تؤدى لها مصروفات الدمغة تطبيقاً لحكم المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

2°) de condamner l'Etat à lui rembourser le droit de timbre, en application des dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative;

وبعد الاطلاع على المستندات الأخرى المقدمة بملف الدعوي؛

Vu les autres pièces du dossier;

وعلى قانون الضمان الاجتماعي؛

Vu le code de la sécurité sociale;

وقانون البناء والإسكان؛

Vu le code de la construction et de l'habitation;

وقانون رقم ٩١-٦٤٧ الصادر في ١٠/ ٧/ ١٩٩١ الخاص بالمساعدة القضائية؛

Vu la loi n° 91-647 du 10 juillet 1991 relative à l'aide juridique;

والمرسوم رقم ٨٨-١١١١ الصادر في ١٢/ ١٢/ ١٩٨٨ الخاص بتحديد الحد الأدنى للدخل؛

Vu le décret n° 88-1111 du 12 décembre 1988 relatif à la détermination du revenu minimum d'insertion;

والقرار رقم ٩١-١٢٦٦ الصادر في ١٩/ ١٢/ ١٩٩١ الخاص بتطبيق القانون الصادر في ١٠/ ٧/ ١٩٩١؛

Vu le décret n° 91-1266 du 19 décembre 1991 portant application de la loi du 10 juillet 1991;

وبعد الاطلاع على قانون القضاء الإداري ؛

Vu le code de justice administrative;

وبعد الاستماع في جلسة علنية إلى:

Après avoir entendu en séance publique:

تقرير السيدة/ Landais، القاضي المُقرر.

- le rapport de Mlle Landais, Auditeur,

الرأي القانوني للسيدة/ Fombeur، مفوض الحكومة؛

- les conclusions de Mlle Fombeur, Commissaire du gouvernement;

وحيث إن الطلب المقدم من المدعية والخاص بخطاب وزير العدل الصادر بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٠١ المطلوب الغائه، يجب أن يُنظر إليه باعتباره مستهدفاً، من ناحية، إلغاء المرسوم لصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٩١ بشأن تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ الخاص بالمساعدة القضائية، ومن ناحية أخرى، إلغاء المنشور الدوري الصادر بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٩٧ الخاص بإجراءات المساعدة القضائية، بمقولة أن هذين النصين لا يستبعدان منحة الإسكان ضمن الموارد الواجب الاعتداد بها في تقييم حق المعنيين في الاستفادة من المساعدة القضائية.

فيما يخص طلب إلغاء الخطاب الصادر في ٢٣ فبراير ٢٠٠١ فيما تضمنه من رفض الإلغاء الجزئي للمرسوم الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٩١؛

ومن حيث إن القانون الصادر في ١٠ يوليو ١٩٩١ الخاص بالمساعدة القضائية ينص على أن تمنح تلك المساعدة وفقاً للموارد؛

وحيث أن المادة الخامسة منه تنص على أن يستثني من تقدير الموارد، الإعانات العائلية وبضعة إعانات ذات أغراض خاصة، وفقاً للمنصوص عليه بمرسوم مجلس الدولة

وكانت المادة الثانية من المرسوم لصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٩١ – المستندة إلى الأحكام

Considérant que la demande de Mme X, à laquelle la lettre du 23 février 2001 du garde des sceaux, ministre de la justice, dont l'annulation est demandée, a opposé un refus, doit être regardée, contrairement à ce qui est soutenu en défense, comme tendant à l'abrogation, d'une part, du décret du 19 décembre 1991 portant application de la loi du 10 juillet 1991 relative à l'aide juridique et, d'autre part, de la circulaire du 26 mars 1997 relative à la procédure d'aide juridictionnelle en tant que ces deux textes n'excluent pas l'aide personnalisée au logement des ressources à prendre en compte pour l'appréciation du droit des intéressés au bénéfice de l'aide juridictionnelle;

Sur les conclusions tendant à l'annulation de la lettre du 23 février 2001 en tant qu'elle porte refus d'abroger partiellement le décret du 19 décembre 1991:

Considérant que la loi du 10 juillet 1991 relative à l'aide juridique prévoit que cette dernière est accordée sous condition de ressources;

que son article 5 dispose que sont exclues de l'appréciation des ressources les prestations familiales ainsi que certaines prestations à objet spécialisé selon des modalités prévues par décret en Conseil d'Etat;

que l'article 2 du décret du 19 décembre 1991, pris sur le fondement de ces dispositions, indique que sont exclues des ressources à prendre en

compte pour apprécier le droit au bénéfice de l'aide juridictionnelle les prestations familiales énumérées à l'article L. 511-1 du code de la sécurité sociale ainsi que les prestations sociales à objet spécialisé énumérées à l'article 8 du décret du 12 décembre 1988 (...) ;

السالف ذكرها – تشير إلى أنه تستثني من الموارد الواجب الاعتداد بها في حساب وتقدير الحق في الانتفاع من المساعدة القضائية كلاً من الإعانات العائلية المدرجة في المادة ل٥١١-١ من قانون الضمان الاجتماعي، وكذلك الإعانات الاجتماعية ذات الأغراض الخاصة المدرجة في المادة ٨ من القرار الصادر في ١٢ ديسمبر ١٩٨٨.

que le premier de ces textes mentionne l'allocation de logement familiale mais non l'aide personnalisée au logement instituée par l'article L. 351-1 du code de la construction et de l'habitation ; que cette dernière prestation n'est pas non plus au nombre de celles que retient l'article 8 du décret du 12 décembre 1988 relatif à la détermination du revenu minimum d'insertion;

ولما كان الثابت من الاطلاع على أولي تلك النصوص المذكورة أن؛ إعانة الإسكان العائلي – دون المساعدة لمخصص للسكن – المنصوص عليها في المادة ل٣٥١-١ من قانون البناء والإسكان تدخل في عداد الإعانات المقررة بالمادة ٨ من المرسوم الصادر في ١٢ ديسمبر ١٩٨٨ المتعلق بتحديد الحد الأدنى للأجور من أجل الاندماج المجتمعى.

qu'il résulte ainsi de l'article 2 du décret du 19 décembre 1991 que l'aide personnalisée au logement doit, à la différence de l'allocation de logement familiale, être prise en compte parmi les ressources permettant d'apprécier le droit au bénéfice de l'aide juridictionnelle;

وحيث جاءت المادة ٢ من المرسوم الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٩١ تطبيقاً لما سلف، مقررة أن المعونة الشخصية الخاصة بالسكن يجب – بخلاف اعانة السكن العائلي – أن يتم الاعتداد بها ضمن الموارد الداخلة في تقدير الحق في الانتفاع من المساعدة القضائية.

Considérant que le principe d'égalité ne s'oppose pas à ce que l'autorité investie du pouvoir réglementaire règle de façon différente des situations différentes ni à ce qu'elle dé-

ومن حيث إن مبدأ المساواة ليس من شأنه أن يحول دون تمتع السلطة التنفيذية بمكنة تنظيم الأوضاع المختلفة على نحو متغاير، وكذلك

لا يحول دون خروجها عن مبدأ المساواة لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة، وإنما يسمح بتلك الحالتين شريطة أن تكون المغايرة في المعاملة مرتبطة بالهدف المقرر تشريعياً، فضلاً عن ملائمتها والظروف المبررة لذلك.

ومن حيث إنه ينتج عن النصوص سالفة الذكر من القانون الصادر في ١٠ يوليو ١٩٩١ أن المشرع سعي، من ناحية، لإستبعاد إعانة الإسكان العائلي من ضمن المصادر الواجب أخذها في الاعتبار في تقرير الحق في الانتفاع من المساعدة القضائية. ومن ناحية أخرى، لتقرير حق السلطة المُنظِمة في تحديد الشروط التي ينبغي بموجبها الأخذ بعين الاعتبار لبعض المساعدات الاجتماعية ذات الغرض الخاص فوق ذلك أو بطريقة مماثلة، فضلاً عن إمكانية التمييز بين طالبى الانتفاع بالمساعدة القضائية بعا لما إذا كانوا يتلقون البدل الشخصي للسكن المخصص أو إعانة الإسكان العائلي وتجد هذه المغايرة في المعاملة سنداً لها من حيث المبدأ في القانون.

وحيث كان الثابت أنه؛ بالرغم من أن كل من البدل الشخصي للسكن المخصص وإعانة الإسكان العائلي مقرران حصرياً ولأغراض إجتماعية متشابهة؛ فكان تخصيص إحداهما لعائلة ما إنما يعتمد بصفة أساسية على نظام

roge à l'égalité pour des raisons d'intérêt général, pourvu que la différence de traitement qui en résulte soit, dans l'un comme l'autre cas, en rapport avec l'objet de la norme qui l'établit et ne soit pas manifestement disproportionnée au regard des différences de situation susceptibles de la justifier;

Considérant qu'il résulte des dispositions précitées de la loi du 10 juillet 1991 que le législateur a entendu, d'une part, exclure l'allocation de logement familiale des ressources à prendre en compte pour apprécier le droit au bénéfice de l'aide juridictionnelle, d'autre part, laisser au pouvoir réglementaire le soin de définir les modalités suivant lesquelles certaines prestations sociales à objet spécialisé doivent être retenues au même titre ; qu'ainsi, la possibilité de traiter de manière différente les personnes demandant le bénéfice de l'aide juridictionnelle, suivant qu'elles perçoivent l'aide personnalisée au logement ou l'allocation de logement familiale, résulte, dans son principe, de la loi;

Considérant, toutefois, que l'aide personnalisée au logement et l'allocation de logement familiale, qui sont exclusives l'une de l'autre, poursuivent des finalités sociales similaires ; qu'en outre, l'attribution à une famille de la première ou de la seconde dépend essentiellement du

ملكية العين المشغولة وما إذا كان هناك إتفاق بين المؤجر والدولة من عدمه.

وأنه تبعاً لذلك فإن المرسوم لمطعون فيه لا يستطيع أن يعتد بمجموع المساعدات الخاصة بالسكن ضمن الموارد التي ينبغي الإعتداد بها في تقرير الحق في المساعدة القضائية دون أن يرتب ذلك مغايرة في المعاملة غير متكافئة ظاهريا نظرا لإختلاف أوضاع طالبي المساعدة القضائية حسبما ما إذا كانوا يحصلون على مساعدة أو أخرى من ضمن هذه المساعدات.

ومن ثم يكون المرسوم الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٩١ مخالف لمبدأ المساواة، ومن ثمّ فيحق للمُدعية طلب إلغاء القرار الموجود في الخطاب الصادر بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٠١ والذي بمقتضاه رفض وزير العدل مقترح الإلغاء الجزئي للقرار المشار إليه عاليه.

وفيما يخص طلب إلغاء الخطاب الصادر بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٠١ فيما تضمنه من رفض الإلغاء الجزئي للمنشور الدوري الصادر بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٩٧:

ومن حيث إن عملية تفسير المنشورات والتعليمات التي تصدرها الجهة الإدارية تنفيذاً للقوانين واللوائح ليس من المرجح إحالتها إلى قاضي الإلغاء – مهما كان ما يبررها – كونها غير مُلزمة غير مؤثرة سلباً.

régime de propriété du logement occupé et de l'existence ou non d'une convention entre le bailleur et l'Etat;

que, par suite, le décret contesté ne pouvait, sans créer une différence de traitement manifestement disproportionnée par rapport aux différences de situation séparant les demandeurs d'aide juridictionnelle suivant qu'ils sont titulaires de l'une ou de l'autre de ces prestations, inclure l'intégralité de l'aide personnalisée au logement dans les ressources à prendre en compte pour apprécier leur droit à l'aide juridictionnelle;

qu'ainsi, le décret du 19 décembre 1991 méconnaît, sur ce point, le principe d'égalité ; que, dès lors, Mme X est fondée à demander l'annulation de la décision contenue dans la lettre du 23 février 2001 par laquelle le garde des sceaux a refusé de proposer l'abrogation partielle de ce décret;

Sur les conclusions tendant à l'annulation de la lettre du 23 février 2001 en tant qu'elle porte refus d'abroger partiellement la circulaire du 26 mars 1997:

Considérant que l'interprétation que par voie, notamment, de circulaires ou d'instructions l'autorité administrative donne des lois et règlements qu'elle a pour mission de mettre en ouvre n'est pas susceptible d'être déférée au juge de l'excès de pouvoir lorsque, étant dénuée de caractère impératif, elle ne saurait, quel

qu'en soit le bien-fondé, faire grief;

qu'en revanche, les dispositions impératives à caractère général d'une circulaire ou d'une instruction doivent être regardées comme faisant grief, tout comme le refus de les abroger;

que le recours formé à leur encontre doit être accueilli si ces dispositions fixent, dans le silence des textes, une règle nouvelle entachée d'incompétence ou si, alors même qu'elles ont été compétemment prises, il est soutenu à bon droit qu'elles sont illégales pour d'autres motifs;

qu'il en va de même s'il est soutenu à bon droit que l'interprétation qu'elles prescrivent d'adopter, soit méconnaît le sens et la portée des dispositions législatives ou réglementaires qu'elle entendait expliciter, soit réitère une règle contraire à une norme juridique supérieure;

Considérant que si la circulaire contestée du 26 mars 1997 se borne à tirer les conséquences de l'article 2 du décret du 19 décembre 1991, elle réitère néanmoins, au moyen de dispositions impératives à caractère général, la règle qu'a illégalement fixée cette disposition ; que, par suite, Mme X est recevable et fondée à demander l'annulation de la lettre du 23 février 2001, en tant qu'elle porte refus d'abroger dans cette mesure la circulaire contestée;

في حين ينبغي اعتبار النصوص الآمرة ذات الطبيعة العامة الواردة بأي منشور أو تعليمات محل لطلب الإلغاء و كذلك الحال فيما يتعلق برفض الغائها؛

و من ثم تكون الدعاوي الرفوعة بشأنها مقبولة إذا ما قررت تلك النصوص مقررة – في ظل سكوت النصوص التشريعية – قاعدة جديدة مشوبة بعيب عدم الإختصاص أو في حالة ما إذا كانت صادرة عن مختص فقد تكون أيضا غير قانونية لأسباب أخرى.

ويؤيد ما سبق أن انتهينا إليه أنه؛ تم مخالفة نطاق ومضمون الأحكام التشريعية والتنظيمية في النظام القانوني صراحة، وكذا تم مخالفتها عن طريق تقرير قاعدة تتعارض ضمنياً مع القاعدة القانونية الأعلى منها.

ومن حيث إن المنشور محل الخلاف لصادر بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٩٧ يتعلق فقط بآثار تطبيق المادة ٢ من المرسوم المؤرخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١، حيث تكرر بواسطة نصوص ملزمة ذات طبيعة عامة القاعدة الغير مشروعة التي نصت عليها هذه النصوص، وحيث رفضت الجهة الإدارية إلغاء المنشور محل النزاع. فمن ثم يكون طلب السيدة x بإلغاء الخطاب الصادر بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٠١ فيما تضمنه من

رفض تعديل المنشور محل النزاع.

وبشأن طلب تطبيق أحكام المادة رقم ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري ؛

Sur les conclusions tendant à l'application des dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative:

ومن حيث إن ظروف الحالة المعروضة تستدعي تطبيق أحكام المادة المشار إليها، ومن ثم فإنه يتعين إلزام الدولة بدفع مبلغاً وقدره ١٥ يورو إلى السيدة/ X وذلك تحت حساب المصروفات التي تكبدتها والتي لا تدخل في عداد المصاريف المقررة

Considérant qu'il y a lieu, dans les circonstances de l'espèce, de faire application des dispositions précitées et de condamner l'Etat à verser à Mme X la somme de 15 euros qu'elle demande au titre des frais exposés par elle et non compris dans les dépens ;

حكمت المحكمة [٤١] :

D E C I D E:

Article 1er: La décision du garde des sceaux, ministre de la justice, du 23 février 2001 rejetant la demande d'abrogation partielle du décret du 19 décembre 1991 et de la circulaire du 26 mars 1997 est annulée.

أولاً: إلغاء القرار الصادر من وزير العدل في ٢٣ فبراير ٢٠٠١ القاضي برفض الإلغاء الجزئي المصروفات الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٩١ والمنشور الدوري الصادر في ٢٦ مارس ١٩٩٧.

Article 2: L'Etat versera à Mme X la somme de 15 euros en application de l'article L. 761-1 du code de justice administrative.

ثانياً: إلزام الدولة بدفع مبلغاً وقدره ١٥ يورو إلى السيدة X /تطبيقاً للمادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري

Article 3: La présente décision sera notifiée à Mme Joëlle X et au garde des sceaux, ministre de la justice.

ثالثاً: إعلان هذا الحكم إلى كلٍ من السيدة/ Joëlle، والسيد/ وزير العدل.

---

(٤١) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "قررت" Décide، وهى بذلك لا تستخدم لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى.

(ق) قرارات إدارية

(٢١) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الطعن على قرارات القانون المرن بهيئة الأسواق المالية

CE, N°368082, 21 mars 2016

ترجمة وتقديم

القاضي/ محمد منسي

مندوب بمجلس الدولة

كلمات البحث:

القانون المرن - بيانات صحفية - منشورات – هيئة الأسواق المالية - إساءة استعمال السلطة-تحذيرات- مستثمرين - تأثُّر المراكز القانونية.

تقديم:

يرجع مصطلح "القانون المرن" إلى الثلاثينات من القرن الماضي حيث نشأ - في بداية الأمر - في مجال العلاقات الدولية خاصةً وأن سمات القانون الدولي قي حد ذاته قد هيأت الوضع لظهور مثل تلك الظاهرة. كما ظلت مظاهر القانون المرن سارية نحو خطي متنامية حتى أصبحت متوغلة في معظم فروع القانون، إن لم تكن في جميعها، حيث يتضح ذلك من خلال الإعلانات والتوصيات والتوجيهات والآراء وقواعد السلوك وما إلى ذلك من الأعمال التي أصبح الآن لها صبغة قانونية.

وقد ظهر القانون المرن تدريجياً في فرنسا وذلك لارتباطه بتطور الهيئات الإدارية المستقلة، حيث تستخدم تلك الهيئات القانون المرن في سياق مهامها التنظيمية في شكل توصيات أو قواعد إرشادية. فعلي سبيل المثال، تتمتع السلطات المعنية بسوق المال بسلطة إصدار التوصيات والتي تتيح لها أخطار الأطراف المعنية بهذا القطاع دون خلق التزامات جديدة. وإنه بالرغم من غياب الطابع الإلزامي، إلا أن تلك التوجيهات والتوصيات دائماً وأن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الأطراف المعنية ويرجع ذلك إلى القوة المعنوية للسلطات الإدارية.

وفي هذا السياق، فقد كان مجلس الدولة الفرنسي شديد الحذر إزاء مسألة القانون المرن. فمنذ بدايته وكان هو الحارس لسيادة القانون، وهنا نقصد مجموعة القواعد القانونية في تسلسلها الهرمي والتي توضع وفقاً للإجراءات الرسمية المنتظمة بحيث تمتثل كل قاعدة قانونية للقاعدة الأعلى منها في الهرم التشريعي. فمن هذا المنظور، يكفل مجلس الدولة احترام هذا التسلسل الهرمي كما يراعي اتفاق تلك القواعد مع سيادة القانون. وذلك وفقاً لنهج قانوني بحت مؤداه أن تصبح الرقابة القانونية قاصرة على القرارات قانونية البحتة. ففي إطار هذا النهج التقليدي، فإن الطبيعة الحاسمة للقرار الإداري تنجم عن التعديل الذي يدخله هذا القرار على النظام القانوني: فكونه يؤثر على من تديره الإدارة لا يكفي في حد ذاته لجعله قابلاً للطعن علية لإساءة استعمال السلطة إذا كان هذا الفعل غير قادر على تعديل وضع قانوني، أي خلق أو تعديل حقوق أو التزامات تقع ضمن إطار حكم القانون.

وقد كشفت الدراسة السنوية لمجلس الدولة لعام ٢٠١٣ والتي كرست خصيصاً للقانون المرن والتي أظهرت من أهمية وضع القانون المرن من ناحية، ومن ناحية أخرى، مدي الحاجة إلى فتح سبل الطعن على أعمال القانون المرن، وذلك في ضوء الآثار التي قد تنتج عنها.

فقد سعت تلك الدراسة إلى تحديد خصائص القانون المرن التي عرفته بكونه قانون لا ينطوي على أي التزامات في حد ذاته، حيث يقوم هذا التعريف على دراسة التطورات الملموسة لقواعد القانون المرن، وهي – في حقيقة الأمر – مجموعة من الخصائص التي تلبي ثلاثة شروط تراكمية يجب أن تكون مجتمعة، وهي:

- أن يكون الغرض منها تعديل أو توجيه سلوك متلقيها من خلال التشجيع على قدر الإمكان على الالتزام بها.
- أن لا تنشئ بنفسها حقوق أو التزامات تجاه متلقيها.
- أن يقدم محتواها وصياغتها درجة من الطابع الرسمي والتنظيمي والذي يجعل منها تبدو وكأنها قاعدة قانونية.

وهدياً على ما تقدم، فإن مجلس الدولة الفرنسي قد أعترف بعدة وظائف متميزة للقانون المرن، فالغرض منه هو أن يحل محل القانون عندما يتعذر اللجوء إلى هذا الأخير. كما يدعم القانون المرن تنفيذ القوانين الجامدة أو الصلبة. وفي نهاية الأمر، فالقانون المرن يعد بديل دائم عن القانون الجامد.(٤٢)

وحيث إنه عن الطعن المعروض لسيادتكم، فإن الإجراء المطعون عليه يتمثل في البيانات التي نشرتها هيئة سوق المال في إطار مهام حمايتها للمدخرات المستثمرة في عروض الاستثمار المطروحة للاكتتاب العام. تلك البيانات الموجهة للمستثمرين بهدف التحذير من الأوضاع التي تم التسويق عبرها لعدد من المنتجات الاستثمارية والتي تم تحديدها بشكل خاص، وهي مطروحة للجمهور من قبل الشركة الطاعنة، وذلك مع توجيه توصيات بتوخي الحذر. وحيث أن تلك البيانات قد نشرت على الموقع الإلكتروني الخاص بهيئة الأسواق المالية، وانتشرت على نطاق واسع بالإضافة إلى استمرارها متاحة للإطلاع منذ ذلك على الموقع الإلكتروني، فإن الشركة صاحبة الطعن قد دفعت بدفوع يتوافر بها عنصر الجدية تفيد أن نشر هذه البيانات قد أدي إلى انخفاض حاد في الاشتراكات بالمنتجات الاستثمارية التي تسوق لها في فرنسا.

---

(٤٢) Conseil d'État, Étude annuelle 2013, « *Le droit souple* », La Documentation française, 2013.

ونتاجاً لِما تقدم، فإن مجلس الدولة الفرنسي قد اعتبر البيانات المطعون عليها من شأنها أن ينتج عنها آثار اقتصادية بالغة الأهمية كما تهدف إلى دفع المستثمرين إلى تعديل سلوكهم بشكل ملحوظ تجاه منتجاتهم المختارة، الأمر الذي قرر معه مجلس الدولة الفرنسي قبول الطعن على البيانات الصادرة عن الهيئة، وكذلك بالنسبة لرفض تلك الأخيرة لطلب الشركة والذي يهدف إلى تصحيح تلك البيانات المعلنة.

ونتاجا لِما تقدم فإن مجلس الدولة الفرنسي قد اعتبر وإن كان في حقيقة الأمر أن هذه التصرفات لا ترتب أي حقوق أو التزامات قانونية .و لكن على الرغم من ذلك فقد أخذ في الاعتبار أن هذه المنشورات الصحفية على الرغم من تجردها من أي قاعدة إلزامية أو أركان القرار الإداري إلا أنها على الرغم من ذلك تصلح أن تكون محلا للطعن عليها نظرا لما ترتبه في الواقع من أثار تجاه بعض المستثمرين المعنيين .

ملخص:

وحيث أن شركة Fairvesta International GmbH، وهي شركة يقع مقرها في ألمانيا، اقترحت على المستثمرين في فرنسا، بدءا من ٢٠٠٩، منتجات استثمارات عقارية، تحمل اسم Mercatus VIII ولوميس Lumis و كرونوس Chronos، تحت شكل مساهمات في شركات توصية بسيطة في القانون الألماني بغرض شراء أو إدارة أو التجارة بالعقارات؛ وبما أنه كان يتم تسويق هذه الاستثمارات في فرنسا بواسطة سماسرة ومستشارين في مجال إدارة الثروات يحاولون جذب المستثمرين المحتملين؛ و حيث أنه ، في ٢١ يوليو ٢٠١١، نشرت هيئة الأسواق المالية على موقعها على شبكة الانترنت، تحت عنوان "تحذيرات"، بياناً بعنوان "سلطة الأسواق المالية تجذب انتباه الجمهور إلى أنشطة شركة Fairvesta، مفاده كالتالي: "تتلقى هيئة الأسواق المالية العديد من الأسئلة من قبل المستثمرين و من الأفراد والمهنيين حول أنشطة شركة Fairvesta. والتي تقدّم (...) استثمارات عقارية مثل Mercatus VIII و Lumis أو حتى Chronos مع توقعات بعائدات مرتفعة. وغالباً ما يتم تسويق هذه الاستثمارات في فرنسا بصورة نشطة من قبل أشخاص يتبنون خطابات دعائية غير متوازنة في بعض الأحيان و ذلك مقارنة بالمخاطر المحتملة على رأس المال.

و لا تخضع هذه المنتجات للوائح المطبقة على الأوراق المالية. فضلا عن ذلك فإنه لا يحق لشركة Fairvesta أن تقدم في فرنسا الخدمات الاستثمارية أو الاستشارية في مجال الاستثمار

المالي كما أنها ليست مخولة لممارسة نشاط الجذب المصرفي أو المالي ولم تؤدي الاستثمارات المقترحة إلى وضع وثيقة إعلامية تمت الموافقة عليها أو مراجعتها من قبل هيئة سوق المال"؛ وبما أن البيان دعي المدخرين بشكل عام، إلى توخي الحذر قبل أي استثمار، و خاصة إلى قياس مخاطر المنتجات، والاستفسار بشكل أكثر عمقا عن خصائصها وعن الوسطاء الذين يقدمونها وعن طرق تقييمها وشروط إعادة بيعها، مع التأكيد على أنه يمكن للمستثمرين اللجوء إلى هيئة سوق المال للحصول على معلومات إضافية ،

و بموجب خطاب استلمته هيئة الأسواق المالية في ١٦ يناير ٢٠١٣، طلبت شركة Fairvesta International GmbH تعويضها عن الضرر الذي تكبدته نتيجةً لنشر هذه البيانات فضلا عن نشر بيان تصحيحي على موقع الهيئة على الانترنت؛ و بموجب خطاب بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٣، رفضت هيئة سوق المال هذا الطلب، وأكدت على موقفها في خطاب بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠١٣ رداً على طلب جديد تقدمت به الشركة؛ و حيث أن شركة Fairvesta International GmbH وآخرون يطلبون إلغاء هذه البيانات الثلاثة و قرارات الامتناع عن تصحيحها، وفي نهاية الطلبات، إلزام هيئة الأسواق المالية بأن تؤدي مبلغ ومقداره ١٥ مليون يورو إلى شركة Fairvesta International GmbH عن الضرر المالي و ما صاحبه من ضرر بصورتها الذي تكبدته؛

و قد ارتأي مجلس الدولة، بتشكيله القضائي في ١٠ يونيو ٢٠١٥ ، أن القضاء الإداري وحده المختص بنظر النزاع الناتج عن طلبات شركات Fairvesta International GmbH و Fairvesta Europe AG و Fairvesta Europe AG II و Fairvesta Vermögensverwaltung International AG الرامية إلى إلغاء المنشورات محل الخلاف ورفض تصحيحها، فضلاً عن تعويض الضرر الناتج عن ذلك؛ ومن ثم فأنه لا يحق، لهيئة الأسواق المالية الإدعاء بأن القضاء الإداري غير مختص للبت في هذه الطلبات،

N° 368082

Publié au recueil Lebon

Assemblée

Mme Clémence Olsina, rapporteur

Mme Suzanne von Coester, rapporteur public

SCP FOUSSARD, FROGER ; SCP VINCENT, OHL, avocats

Lecture du lundi 21 mars 2016

في الطعن رقم ٣٦٨٠٨٢

حكم منشور في مجموعة Lebon

دوائر القسم القضائي مُجتمعة

السيدة/ Clémence Olsina قاض مُقرر

السيد/ Suzanne von Coeste، مفوض الدولة

و السادة المحامون ,SCP FOUSSARD FROGER SCP VINCENT, OHL

الصادر بالجلسة العلنية في يوم الاثنين الموافق مارس ٢٠١٦

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANCAIS
باسم الشعب الفرنسي

Vu la procédure suivante:

Par une décision du 10 juin 2015, le Conseil d'Etat, statuant au contentieux, saisi des requêtes des sociétés Fairvesta International GmbH, Fairvesta Europe AG, Fairvesta Europe AG II et Fairvesta Vermögensverwaltung International AG tendant à l'annulation pour excès de pouvoir de communiqués publiés par l'Autorité des marchés financiers et du refus de les rectifier, ainsi qu'à l'indemnisation du préjudice en résultant, a sursis à statuer jusqu'à ce que le Tribunal des conflits ait tranché la question de savoir quel est l'ordre de juridiction compétent pour

بناءً على الإجراء التالي:

بموجب قرار صادر في ١٠ يونيو ٢٠١٥ قرر مجلس الدولة، منعقدا بتشكيله القضائي تأجيل البت ، في الدعاوي المحالة إليه من قبل شركات Fairvesta International GmbH و Fairvesta Europe AG و Fairvesta Europe AG II و Fairvesta Vermögensverwaltung International AG التي تستهدف إلغاء المنشورات الصادرة عن هيئة الأسواق المالية ، ورفض تصحيحها، وذلك لإساءة استخدام السلطة،

فضلاً عن التعويض عن الأضرار الناجمة عن ذلك، وذلك حتى تحدد النظام القضائي المختص بنظر تلك الدعاوى.

connaître de ces requêtes.

بموجب الحكم رقم ٤٠٢٦ الصادر في ١٦ نوفمبر ٢٠١٥، قررت محكمة التنازع أن القضاء الإداري وحده هو المختص للبت في الدعوى المقامة من قبل هذه الشركات ضد هيئة سوق المال.

Par une décision n° 4026 du 16 novembre 2015, le Tribunal des conflits a déclaré la juridiction administrative seule compétente pour connaître de l'action intentée par ces sociétés contre l'Autorité des marchés financiers.

وبتطبيق أحكام المادة ر.٦١١-٧ من قانون القضاء الإداري، تم إبلاغ الطرفين أن قرار مجلس الدولة يمكن، من تلقاء نفسه، أن يستند إلى السبب ، المبني على أن الطعن الرامي إلى إلغاء المنشورات المتنازع عليها متأخر، نظراً لعدم إقامته خلال مهلة الشهرين بدءاً من تاريخ نشرها، وفقاً للمادة ر.٤٢١-١ من قانون القضاء الإداري.

En application des dispositions de l'article R. 611-7 du code de justice administrative, les parties ont été informées que la décision du Conseil d'Etat était susceptible d'être fondée sur le moyen, relevé d'office, tiré de que le recours tendant à l'annulation des communiqués litigieux est tardif, faute d'avoir été introduit dans le délai de deux mois à partir du jour de leur publication, conformément à l'article R. 421-1 du code de justice administrative.

بناءً على المستندات الأخرى في الدعوي ، ومن ضمنها المستندات المعنية بقرار مجلس الدولة الصادر في ١٠ يونيو ٢٠١٥؛

Vu les autres pièces des dossiers, y compris celles visées par la décision du Conseil d'Etat du 10 juin 2015;

بناءً على:

Vu:

- قانون الأسواق المالية؛

le code des marchés financiers;

- القانون رقم ٧٩-٥٨٧ الصادر في ١١ يوليو ١٩٧٩؛

la loi n° 79-587 du 11 juillet 1979;

- القانون رقم ٢٠٠٣-٧٠٦ الصادر في ١ أغسطس ٢٠٠٣؛

la loi n° 2003-706 du 1er août 2003;

le règlement général de l'Autorité des marchés financiers;
le code de justice administrative.

– النظام العام لسلطة الأسواق المالية؛
– قانون القضاء الإداري.

Après avoir entendu en séance publique:
le rapport de Mme Clémence Olsina, maître des requêtes,

وبعد الاستماع في جلسة علنية إلى :
تقرير السيدة Clémence Olsina النائب بمجلس الدولة،

les conclusions de Mme Suzanne von Coester, rapporteur public;

الرأي القانوني للسيدة Suzanne von Coester، مفوض الدولة ؛

La parole ayant été donnée, avant et après les conclusions, à la SCP Foussard, Froger, avocat de la société Fairvesta International GmbH, de la société Fairvesta Europe AG, de la société Fairvesta Europe AG II et de la société Fairvesta Vermögensverwaltung International AG et à la SCP Vincent, Ohl, avocat de l'Autorité des marchés

وبعد أن أعطيت الكلمة قبل وبعد الملاحظات النهائية ، للمحامي فوسار Foussard، و لفروجيه Froger، محامي شركة Fairvesta International GmbH وشركة Fairvesta Europe AG وشركة Fairvesta Europe AG II وشركة Fairvesta Vermögensverwaltung International AG وإلى السيد المحامي فينسان Vincent، أوهل Ohl، محامي هيئة سوق المال؛

1. Considérant que les requêtes visées ci-dessus présentent à juger des questions connexes ; qu'il y a lieu de les joindre pour statuer par une seule décision;

١. بما أن العرائض المذكورة أعلاه تطرح مسائل مرتبطة فيما بينها ؛ فمن ثم يوجد محل لضمها للحكم فيها بموجب حكم واحد.

2. Considérant qu'il ressort des pièces du dossier que la société Fairvesta International GmbH, société domiciliée en Allemagne, a proposé aux investisseurs en France, à compter de 2009, des produits de placements immobiliers, dénommés Mercatus VIII, Lumis et Chronos, pre-

٢-بما أنه يتبين من مستندات الدعوي أن شركة Fairvesta International GmbH، وهي شركة يقع مقرها في ألمانيا ، اقترحت على المستثمرين في فرنسا، بدءا من ٢٠٠٩، منتجات استثمارات عقارية، تحمل اسم

nant la forme de prises de participation dans des sociétés en commandite simple de droit allemand ayant pour objet l'acquisition, la gestion ou le négoce d'immeubles ; que ces placements étaient commercialisés en France par l'intermédiaire d'agents immobiliers et de conseillers en gestion du patrimoine qui démarchaient les investisseurs potentiels ; que, le 21 juillet 2011, l'Autorité des marchés financiers a publié sur son site Internet, dans la rubrique «Mises en garde», un communiqué intitulé «L'Autorité des marchés financiers attire l'attention du public sur les activités de la société Fairvesta», rédigé comme suit: «L'Autorité des marchés financiers (AMF) reçoit de nombreuses questions de la part d'investisseurs particuliers et de professionnels relatives aux activités de la société Fairvesta. Cette société (…) propose des placements immobiliers tels que Mercatus VIII, Lumis, ou encore Chronos avec des perspectives de rendement élevées. Ces placements sont souvent commercialisés en France de manière très active par des personnes tenant des discours parfois déséquilibrés au regard des risques en capital encourus.

Ces produits ne relèvent pas de la réglementation applicable aux titres financiers. La société Fairvesta n'est d'ailleurs ni autorisée à fournir en France des services d'investissement

Mercatus VIII ولـــوميس Lumis و كرونوس Chronos، تحت شكل مساهمات في شركات توصية بسيطة في القانون الألماني بغرض شراء أو إدارة أو التجارة بالعقارات؛ وبما أنه كان يتم تسويق هذه الاستثمارات في فرنسا بواسطة سماسرة ومستشارين في مجال إدارة الثروات يحاولون جذب المستثمرين المحتملين؛ و حيث أنه ، في ٢١ يوليو ٢٠١١، نشرت هيئة الأسواق المالية على موقعها على شبكة الانترنت، تحت عنوان "تحذيرات"، بياناً بعنوان "سلطة الأسواق المالية تجذب انتباه الجمهور إلى أنشطة شركة Fairvesta، مفاده كالتالي:" تتلقى هيئة الأسواق المالية العديد من الأسئلة من قبل المستثمرين و من الأفراد والمهنيين حول أنشطة شركة Fairvesta. و التي تقدّم (…) استثمارات عقارية مثل Mercatus VIII و Lumis أو حتى Chronos مع توقعات بعائدات مرتفعة. وغالباً ما يتم تسويق هذه الاستثمارات في فرنسا بصورة نشطة من قبل أشخاص يتبنون خطابات دعائية غير متوازنة في بعض الأحيان و ذلك مقارنة بالمخاطر المحتملة على رأس المال.

و لا تخضع هذه المنتجات للوائح المطبقة على الأوراق المالية. فضلا عن ذلك فإنه لا يحق لـــشركة Fairvesta أن تقـــدم في فرنـــسا

الخدمات الاستشارية أو الاستشارية في مجال الاستثمار المالي كما أنها ليست مخولة لممارسة نشاط الجذب المصرفي أو المالي ولم تؤدي الاستثمارات المقترحة إلى وضع وثيقة إعلامية تمت الموافقة عليها أو مراجعتها من قبل هيئة سوق المال"؛ وبما أن البيان دعي المدخرين بشكل عام، إلى توخي الحذر قبل أي استثمار، و خاصة إلى قياس مخاطر المنتجات، والاستفسار بشكل أكثر عمقا عن خصائصها وعن الوسطاء الذين يقدمونها وعن طرق تقييمها وشروط إعادة بيعها، مع التأكيد على أنه يمكن للمستثمرين اللجوء إلى هيئة سوق المال للحصول على معلومات إضافية؛

ou des conseils en investissement financier ni habilitée à se livrer à une activité de démarchage bancaire ou financier et les placements proposés n'ont pas donné lieu à l'élaboration d'un document d'information visé ou revu par l'AMF»; que le communiqué invitait ensuite les épargnants, d'une manière générale, à appliquer des règles de vigilance avant tout investissement, et notamment à mesurer le risque des produits, à se renseigner de façon approfondie sur leurs caractéristiques, sur les intermédiaires les proposant, sur leurs modes de valorisation et leurs modalités de revente, en précisant que les épargnants pouvaient s'adresser à l'Autorité pour obtenir de plus amples informations;

وحيث أنه، في ١٧ يوليو ٢٠١٢، نشرت هيئة سوق المال و في ذات الظروف، بياناً يجذب من جديد انتباه العامة إلى أنشطة شركة Fairvesta، ويكرر نفس مضمون البيان الأول مشددا في الهامش ، أن شركتين أخرتين تابعتين لمجموعة Fairvesta، شركة Fairvesta Europe AG و Fairvesta Europe AG II، اللتين يقع مقرهما في ليشتنشتاين، تصدران سندات دين حصلت على موافقة من قبل السلطة التنظيمية في تلك الدولة وشهادات موافقة ونشرات تم إخطار هيئة سوق المال بها؛ و حيث أنه في ٥ نوفمبر

que, le 17 juillet 2012, l'Autorité des marchés financiers a publié, dans les mêmes conditions, un communiqué attirant à nouveau l'attention du public sur les activités de la société Fairvesta, qui reprenait les termes du premier communiqué et précisait, dans une note de bas de page, que deux autres sociétés du groupe Fairvesta, les sociétés Fairvesta Europe AG et Fairvesta Europe AG II, domiciliées au Liechtenstein, émettaient des obligations ayant fait l'objet de visas délivrés par l'autorité de régulation de ce pays et de certificats d'approbation et prospectus notifiés à l'Autorité des marchés financiers ; que, le 5 novembre 2012, l'Autorité a publié un nouveau

communiqué attirant cette fois l'attention du public sur le site Internet « Fairvesta », dans des termes quasiment identiques à ceux utilisés en juillet 2012 ; que, par un courrier reçu par l'Autorité des marchés financiers le 16 janvier 2013, la société Fairvesta International GmbH a demandé l'indemnisation du préjudice qu'elle estimait avoir subi à la suite de la publication de ces trois communiqués ainsi que la publication d'un communiqué rectificatif sur son site Internet ; que, par un courrier du 13 février 2013, l'Autorité des marchés financiers a refusé de faire droit à cette demande, position qu'elle a confirmée dans un courrier du 12 avril 2013 en réponse à une nouvelle demande de la société; que la société Fairvesta International GmbH et autres demandent l'annulation de ces trois communiqués, des décisions ayant refusé de les rectifier, et, dans le dernier état des conclusions, la condamnation de l'Autorité des marchés financiers à verser une somme de 15 millions d'euros à la société Fairvesta International GmbH au titre du préjudice financier et du préjudice d'image qu'elle estime avoir subis;

Sur la compétence de la juridiction administrative :

3. Considérant que, sur renvoi effectué par la décision du Conseil d'Etat, statuant au contentieux du 10 juin 2015 visée ci-dessus, le Tribunal des conflits a déclaré, par une décision

٢٠١٢، نشرت السلطة بياناً جديداً يجذب هذه المرة انتباه الجمهور إلى موقع "Fairvesta"، بصياغة شبه متطابقة لتلك المستخدمة في يوليو ٢٠١٢؛ و حيث أنه، بموجب خطاب استلمته هيئة الأسواق المالية في ١٦ يناير ٢٠١٣، طلبت شركة Fairvesta International GmbH تعويضها عن الضرر الذي تكبدته نتيجةً لنشر هذه البيانات الثلاثة فضلا عن نشر بيان تصحيحي على موقع الهيئة على الانترنت؛ و بموجب خطاب بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٣، رفضت هيئة سوق المال هذا الطلب، وأكدت على موقفها في خطاب بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠١٣ رداً على طلب جديد تقدمت به الشركة؛ و حيث أن شركة Fairvesta International GmbH واخرون يطلبون إلغاء هذه البيانات الثلاثة و قرارات الإمتناع عن تصحيحها، وفي نهاية الطلبات، إلزام هيئة الأسواق المالية بأن تؤدي مبلغ و مقداره ١٥ مليون يورو إلى شركة Fairvesta International GmbH عن الضرر المالي وما صاحبه من ضرر بصورتها الذي تكبدته؛

في ما يتعلق باختصاص القضاء الإداري :

٣. بموجب الإحالة المقررة من مجلس الدولة، بتشكيله القضائي في ١٠ يونيو ٢٠١٥ المشار إليه أعلاه، قررت محكمة التنازع، بموجب القرار الصادر في ١٦

نوفمبر ٢٠١٥ المشار إليه أعلاه، أن القضاء الإداري وحده المختص بنظر النزاع الناتج عن طلبات شركات Fairvesta International GmbH و Fairvesta Europe AG و Fairvesta Europe AG II و Fairvesta Vermögensverwaltung International AG الرامية إلى إلغاء المنشورات محل الخلاف ورفض تصحيحها، فضلاً عن تعويض الضرر الناتج عن ذلك؛ ومن ثم فأنه لا يحق، لهيئة الأسواق المالية الإدعاء بأن القضاء الإداري غير مختص للبت في هذه الطلبات؛

du 16 novembre 2015 visée ci-dessus, la juridiction administrative seule compétente pour connaître du litige né des demandes des sociétés Fairvesta International GmbH, Fairvesta Europe AG, Fairvesta Europe AG II et Fairvesta Vermögensverwaltung International AG tendant à l'annulation des communiqués litigieux et du refus de les rectifier, ainsi qu'à l'indemnisation du préjudice en résultant ; que l'Autorité des marchés financiers n'est, dès lors, pas fondée à soutenir que la juridiction administrative ne serait pas compétente pour en connaître;

فيما يتعلق بالطعن لإساءة استعمال السلطة، المقدّم برقم ٣٦٨٠٨٢، أو الذي يهدف إلى إلغاء البيانات المنشورة بواسطة هيئة الأسواق المالية:

Sur le recours pour excès de pouvoir, introduit sous le n° 368082, tendant à l'annulation des communiqués publiés par l'Autorité des marchés financiers:

فيما يتعلق بالدفع بعدم القبول من قبل هيئة الأسواق المالية:

En ce qui concerne la fin de non-recevoir opposée par l'Autorité des marchés financiers:

٤. بما أنه يمكن إحالة الآراء والتوصيات والتحذيرات والمواقف المعتمدة من قبل السلطات التنظيمية في إطار تنفيذ المهام الموكلة إليها إلى قاضي إساءة استعمال السلطة طالما انطوت على صفة أحكام عامة وإلزامية أو عندما تعطي تعليمات فردية تخول السلطات في وقت لاحق المعاقبة على عدم الالتزام بها؛ هذه الإجراءات يمكن أن تكون

4. Considérant que les avis, recommandations, mises en garde et prises de position adoptés par les autorités de régulation dans l'exercice des missions dont elles sont investies, peuvent être déférés au juge de l'excès de pouvoir lorsqu'ils revêtent le caractère de dispositions générales et impératives ou lorsqu'ils énoncent des prescriptions individuelles dont ces autorités pourraient ultérieurement censurer la méconnaissance ;

محلاً لدعوى (إساءة استعمال السلطة) ، مقدمة من قبل مدعي لديه مصلحة مباشرة ومؤكدة في إلغائها، في حال كان من شأنها أن تنتج آثاراً مؤثرة، بما في ذلك الآثار ذات الطبيعة الإقتصادية، أو في حال كانت تهدف إلى التأثير بشكل كبير على تصرفات الأشخاص التي تستهدفهم؛ وحيث أنه في الحالة الأخيرة يعود للقاضي الذي يفصل بهذا الصدد، النظر في العيوب التي قد تؤثر على مشروعية هذه القرارات بالنظر إلى طبيعتها وخصائصها، وسلطة التقدير التي تتمتع بها السلطة التنظيمية؛ وبما أنه يعود له أيضاً، في حال كان قد تم تقديم أمامه طلبات لهذه الغاية، استخدام السلطات بإصدار أوامر على عرائض التي يتمتع بها بموجب الباب الأول من الباب التاسع من قانون القضاء الإداري؛

que ces actes peuvent également faire l'objet d'un tel recours, introduit par un requérant justifiant d'un intérêt direct et certain à leur annulation, lorsqu'ils sont de nature à produire des effets notables, notamment de nature économique, ou ont pour objet d'influer de manière significative sur les comportements des personnes auxquelles ils s'adressent ; que, dans ce dernier cas, il appartient au juge, saisi de moyens en ce sens, d'examiner les vices susceptibles d'affecter la légalité de ces actes en tenant compte de leur nature et de leurs caractéristiques, ainsi que du pouvoir d'appréciation dont dispose l'autorité de régulation ; qu'il lui appartient également, si des conclusions lui sont présentées à cette fin, de faire usage des pouvoirs d'injonction qu'il tient du titre Ier du livre IX du code de justice administrative;

٥. بما أن البيانات المطعون عليها قد أصدرتها هيئة الأسواق المالية في إطار مهمتها لحماية المدخرات المستثمرة في عروض الاستثمار المطروحة على الجمهور؛ و حيث أنها موجهة في الأساس للمستثمرين وتستهدف تحذيرهم من الشروط التي تنطوي عليها عملية تسويق العديد من المنتجات الاستثمارية،و التي تم تحديدها بشكل خاص ، أو عرضتها للجمهور شركة Fairvesta International

5. Considérant que les communiqués attaqués ont été émis par l'Autorité des marchés financiers dans le cadre de sa mission de protection de l'épargne investie dans les placements offerts au public ; qu'ils sont destinés aux investisseurs et ont pour objet de les mettre en garde contre les conditions dans lesquelles sont commercialisés plusieurs produits de placement, précisément identifiés, offerts au public par la société Fairvesta International GmbH et de leur adresser des recommandations de

GmbH ، مع توجيه توصيات للجمهور بتوخي الحذر؛ وحيث أنها نُشرت على الموقع الإلكتروني الخاص بهيئة الأسواق المالية، وقد انتشرت بشكل كبير وقد استمرت منذ ذلك الحين متاحة للإطلاع عليها على الموقع الإلكتروني ؛ و حيث أن شركة Fairvesta International GmbH دفعت بدفوع يتوافر فيها عنصر الجدية تثبت أن نشر هذه البيانات أدى إلى انخفاض حاد في الاكتتابات بالمنتجات الاستثمارية التي كانت تقوم بتسويقها في فرنسا؛ وحيث أنه ، ينبغي النظر إلى البيانات المتنازع عليها على أنه من شأنها أن ترتب آثاراً اقتصادية بالغة الأثر وتهدف إلى دفع المستثمرين إلى تعديل سلوكهم (تغبير موقفهم) بشكل كبير تجاه المنتجات التي تسوقها؛ وبما أنه ينبغي اعتبار، في ضوء ملابسات و ظروف هذه الدعوي ،أن تلك البيانات التي تشير إلى "شركة Fairvesta" على أنها تسبب ضرر بشركة Fairvesta International GmbH وشركات Fairvesta Europe AG و Fairvesta Europe AG II و Fairvesta Vermögensverwaltung International AG، الشركات التابعة إلى مجموعة Fairvesta، وبناءً عليه يعد مقبولا الدفع بإلغاء هذه البيانات؛ ويترتب على ذلك رفض الدفع بعدم القبول المثار من قبل هيئة

vigilance ; qu'ils ont été publiés sur le site internet de l'Autorité des marchés financiers, ont connu une large diffusion et sont depuis lors restés accessibles sur ce site ; que la société Fairvesta International GmbH fait valoir des éléments sérieux attestant que la publication de ces communiqués a eu pour conséquence une diminution brutale des souscriptions des produits de placement qu'elle commercialisait en France ; qu'ainsi, les communiqués contestés doivent être regardés comme étant de nature à produire des effets économiques notables et comme ayant pour objet de conduire des investisseurs à modifier de manière significative leur comportement vis-à-vis des produits qu'ils désignent ; que, dans les circonstances de l'espèce, ces communiqués,

qui font référence à «la société Fairvesta» doivent être regardés comme faisant grief à la société Fairvesta International GmbH et aux sociétés Fairvesta Europe AG, Fairvesta Europe AG II et Fairvesta Vermögensverwaltung International AG, filiales du groupe Fairvesta, qui sont recevables à en demander l'annulation ; que, par suite, la fin de non-recevoir soulevée par l'Autorité des marchés financiers doit être écartée

الأسواق المالية؛

في ما يتعلق بمشروعية البيانات:

٦. حيث أنه، أولاً، بموجب المادة ل.٦٢١-١ من القانون النقدي والمالي: ***"تضمن هيئة الأسواق المالية ، وهي هيئة عامة مستقلة ذات شخصية اعتبارية، يناط بها حماية المدخرات المستثمرة في الأدوات المالية والأصول المشار إليها في الفقرة الثانية من المادةل.٤٢١-١ التي تهدف إلى طرح عام للجمهور أو قبول للتداول في بورصة منظمة وفي جميع الاستثمارات الأخرى المعروضة على الجمهور. وتحرص الهيئة أيضاً على توعية المستثمرين وعلى حسن سير العمل بأسواق الأدوات المالية والأصول المشار إليها في القسم الثاني من المادة ل.٤٢١-١ وتساعد في تنظيم هذه الأسواق وفقاً للمقاييس الأوربية والدولية"***؛

٧. و حيث أنه بموجب هذه الأحكام، تختص هيئة الأسواق المالية بنشر بيانات تدعو المدخرين أو المستثمرين إلى توخي الحذر من بعض أنواع الاستثمارات أو الممارسات المالية الغير امنة ؛ وبما أنه يترتب على النصوص المبينة أعلاه أن المشرع كان يهدف إلى أن يعهد إلى هيئة الأسواق المالية مهمة حماية المدخرات وتوعية المستثمرين، وتلك المهمة لا تقتصر فقط على الأدوات

En ce qui concerne la légalité des communiqués:

6. Considérant, en premier lieu, qu'aux termes de l'article L. 621-1 du code monétaire et financier: «L'Autorité des marchés financiers, autorité publique indépendante dotée de la personnalité morale, veille à la protection de l'épargne investie dans les instruments financiers et les actifs mentionnés au II de l'article L. 421-1 donnant lieu à une offre au public ou à une admission aux négociations sur un marché réglementé et dans tous autres placements offerts au public. Elle veille également à l'information des investisseurs et au bon fonctionnement des marchés d'instruments financiers et d'actifs mentionnés au II de l'article L. 421-1. Elle apporte son concours à la régulation de ces marchés aux échelons européen et international»;

7. Considérant qu'en vertu de ces dispositions, il appartient à l'Autorité des marchés financiers de publier des communiqués invitant les épargnants ou investisseurs à faire preuve de vigilance vis-à-vis de certains types de placements ou de pratiques financières risqués ; qu'il résulte des termes des dispositions citées ci-dessus que le législateur a entendu confier à l'Autorité des marchés financiers une mission de protection de l'épargne et d'information des investisseurs qui

المالية، المحددة بموجب المادة ل.٢١١-١ من القانون النقدي والمالي، والأصول المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ل.٤٢١-١ من ذات القانون ،و المقبولة للتداول في البورصة ، بل تشمل أيضاً جميع الاستثمارات الأخرى المعروضة على الجمهور؛ و حيث أنه بناءً على ذلك، حتى ولو كانت الاستثمارات العقارية المعروضة من قبل شركة Fairvesta International GmbH لا تندرج، حسبما أشارت البيانات المطعون فيها، ضمن اللوائح المطبقة على السندات المالية ، فإنه من ثم يدخل في نطاق السلطة التقديرية لهيئة الأسواق المالية، دون أن يتجاوز ذلك اختصاصها، أن تلفت انتباه المستثمرين إلى خصائص هذه السندات وطرق تسويقها، ما دام الأمر يتعلق بإستثمارات معروضة على الجمهور؛ ومن ثم فلا يحق للشركات المدعية أن تزعم أن هيئة الأسواق المالية غير مختصة لنشر البيانات محل النزاع .

s'étend non seulement aux instruments financiers, définis par l'article L. 211-1 du code monétaire et financier, et aux actifs mentionnés au II de l'article L. 421-1 du même code admis aux négociations sur un marché réglementé, mais également à tous les autres placements offerts au public; que, par suite, alors même que les placements immobiliers proposés par la société Fairvesta International GmbH ne relevaient pas, ainsi que le soulignaient les communiqués attaqués, de la réglementation applicable aux titres financiers, il était loisible à l'Autorité des marchés financiers, sans excéder sa compétence, d'appeler l'attention des investisseurs sur leurs caractéristiques et leurs modalités de commercialisation, dès lors qu'il s'agissait de placements offerts au public ; que les sociétés requérantes ne sont, par suite, pas fondées à soutenir que l'Autorité des marchés financiers n'était pas compétente pour publier les communiqués litigieux.

٨. و حيث أنه، ثانياً، من جهة، فإن البيانات المتنازع عليها غير مشوبة بأي من إدعاءات عدم الدقة من قبل الشركات المدعية؛ وحيث أنه، على وجه الخصوص، بالإشارة إلى أن الاستثمارات العقارية المعروضة من قبل شركة Fairvesta ***"غالباً ما يتم تسويقها في فرنسا بنشاط كبير من قبل أشخاص يدلون***

8.Considérant, en second lieu, d'une part, que les communiqués attaqués ne sont entachés d'aucune des inexactitudes alléguées par les sociétés requérantes; que, notamment, en mentionnant que les placements immobiliers offerts par la société Fairvesta sont « souvent commercialisés en France de manière très active par des personnes tenant des discours parfois déséquilibrés au regard des

risques en capital encourus », les termes des communiqués attaqués n'impliquent pas nécessairement que les placements en cause seraient commercialisés en France par la société Fairvesta elle-même ; que les communiqués n'opèrent pas de confusion entre les activités de commercialisation de placements immobiliers de la société Fairvesta International GmbH et les activités de commercialisation de titres obligataires et de prestations de services d'investissement exercées par des filiales du même groupe, l'Autorité des marchés financiers ayant d'ailleurs inséré, dans ses communiqués des 17 juillet et 5 novembre 2012, une note de bas de page faisant clairement la distinction entre les activités respectives de ces différentes sociétés ; qu'il est constant que la société Fairvesta n'est ni autorisée à fournir en France des services d'investissements financiers, ni habilitée à se livrer à une activité de démarchage bancaire ou financier, et que les placements qu'elle propose n'ont pas donné lieu à l'élaboration de documents d'informations visés ou revus par l'Autorité des marchés financiers ; que, d'autre part, en publiant les communiqués attaqués, l'Autorité des marchés financiers n'a pas excédé les limites de sa mission d'information des investisseurs ni commis d'erreur de droit, et n'a pas entaché son appréciation d'erreur manifeste;

9. Considérant qu'il résulte de ce qui précède que les sociétés requérantes

ببيانات غير متوازنة في بعض الأحيان بالنظر إلى المخاطر التي تحدق برأس المال"، فصياغة البيانات المطعون فيها لا تعني بالضرورة أن الاستثمارات المعنية سيتم تسويقها في فرنسا من قبل شركة Fairvesta نفسها؛ وحيث أن هذه البيانات لا تسبب خلط بين أنشطة تسويق الاستثمارات العقارية الخاصة بشركة Fairvesta International GmbH وأنشطة تسويق السندات وتقديم الخدمات الاستثمارية التي تقوم بها شركات تابعة لنفس المجموعة، وقد أدرجت سلطة الأسواق المالية أيضاً، في بيانتها بتاريخ ١٧ يوليو و٥ نوفمبر ٢٠١٢، ملحوظة في الهامش تميز بوضوح بين أنشطة هذه الشركات؛ وبما أنه من الثابت أنه لا يحق لشركة Fairvesta أن تقدم في فرنسا خدمات استثمار مالي، و غير مؤهلة لممارسة أنشطة جذب مصرفي أو مالي، وأن الاستثمارات التي تقترحها لم تؤدي إلى إعداد وثائق إعلامية صادرة أو مراجعة من قبل هيئة الاسواق المالية ؛ وحيث أنه، من جهة أخرى، بنشر البيانات المطعون فيها، لم تتجاوز سلطة الأسواق المالية حدود مهمتها المناطة بها وهي إطلاع المستثمرين كما لم ترتكب خطأ في القانون، ولم يكن تقديرها مشوب بخطأ واضح؛

٩. وحيث أنه يترتب على ما تقدم فإنه لا يحق

ne sont pas fondées à demander l'annulation des communiqués qu'elles attaquent ; que le surplus de leurs conclusions ne peut, dès lors, qu'être rejeté;

للشركات المدعية أن تطلب إلغاء البيانات التي تطعن فيها؛ و من ثم فينبغي، ، رفض ما تبقى من طلباتها؛

Sur le recours pour excès de pouvoir, introduit sous le n° 368084, tendant à l'annulation du refus de rectifier les communiqués publiés par l'Autorité des marchés financiers:

فيما يتعلق بالدعوى المقامة للطعن بإساءة استعمال السلطة، المودع برقم ٣٦٨٠٨٤، و التي تستهدف إلغاء قرار رفض تصحيح البيانات المنشورة بواسطة هيئة الاسواق المالية:

En ce qui concerne la fin de non-recevoir opposée par l'Autorité des marchés financiers:

فيما يتعلق بالدفع بعدم القبول المثار من قبل هيئة الأسواق المالية:

10. Considérant, en premier lieu, qu'il résulte de ce qui a été dit au point 5 que la société Fairvesta International GmbH est recevable à demander l'annulation pour excès de pouvoir du refus opposé à sa demande de rectification des communiqués litigieux ; qu'il en va de même, dans les circonstances de l'espèce, des sociétés Fairvesta Europe AG, Fairvesta Europe AG II et Fairvesta Vermögensverwaltung International AG, filiales du groupe Fairvesta;

١٠. و حيث أنه، أولاً، يترتب على ما سبق ذكره في الفقرة ٥ فإنه يكون مقبولا من قبل شركة Fairvesta International GmbH أن تطلب الإلغاء لإساءة استعمال السلطة وذلك لرفض طلبها بتصحيح البيانات محل النزاع؛ والأمر نفسه ينطبق، على شركات Fairvesta Europe AG و Fairvesta Europe AG II و Fairvesta Vermögensverwaltung International AG، الشركات التابعة لمجموعة Fairvesta؛

11. Considérant, en second lieu, que l'Autorité des marchés financiers soutient que la requête est irrecevable en ce qu'elle est dirigée contre le refus de rectifier les communiqués litigieux signifié aux sociétés intéressées par un courrier du 12 avril 2013, qui ne ferait que confirmer le refus déjà opposé aux mêmes socié-

١١. و حيث أنه، ثانياً، بخصوص دفع هيئة الأسواق المالية بأن الدعوي غير مقبولة نظرا لكونها موجهة ضد رفض تصحيح البيانات محل النزاع و التي تم إخطار الشركات المعنية بها بموجب خطاب بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠١٣، و الذي أكد على الرفض الموجه

سابقاً إلى نفس الشركات بموجب خطاب بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٣، و الذي لم يتم الطعن عليه خلال مدد الطعن القانونية ؛ وبما أنه لم يتضمن قرار الرفض المتذرع به من قبل هيئة الأسواق المالية بموجب رسالتها تاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٣ الإشارة إلى سبل ومواعيد الطعن المنصوص عليها بموجب المادة ر.٤٢١-٥ من قانون القضاء الإداري، لذا فإن ميعاد الطعن القضائي لم يبدأ بالسريان تجاه الشركات المدعية؛ وبما أن الدعوي المودعة في ٢٥ إبريل ٢٠١٣ بسكرتارية القسم القضائي لمجلس الدولة لم تتجاوز المواعيد ؛ وبما أنه يترتب على ذلك أنه ينبغي رفض الدفع بعدم القبول المثار من قبل هيئة الأسواق المالية؛

tés par un courrier du 13 février 2013, lequel n'aurait pas été contesté dans le délai de recours contentieux ; que, toutefois, la décision de refus opposée par l'Autorité des marchés financiers par son courrier du 13 février 2013 ne comportait pas la mention des voies et délais de recours prévue par l'article R. 421-5 du code de justice administrative, de sorte que le délai de recours contentieux n'a pas commencé à courir à l'égard des sociétés requérantes ; qu'ainsi, la requête enregistrée le 25 avril 2013 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat n'est pas tardive; qu'il suit de là que la fin de non-recevoir opposée par l'Autorité des marchés financiers doit être écartée;

في ما يتعلق بالمشروعية الخارجية(٤٣):

En ce qui concerne la légalité externe:

١٢ و حيث أن رفض هيئة سوق المال تصحيح بيان تحذير المستثمرين لا يندرج تحت أي فئة من فئات القرارات التي تنص عليها المادة الأولى من القانون الصادر في ١١ يوليو ١٩٧٩ المتعلق بتسبيب القرارات الإدارية وتحسين العلاقات بين الإدارة

12. Considérant que le refus de l'Autorité des marchés financiers de rectifier un communiqué de mise en garde des investisseurs n'entre dans aucune des catégories de décisions dont l'article 1er de la loi du 11 juillet 1979 relative à la motivation des actes administratifs et à l'amélioration des relations entre

(٤٣) في سبيل بحث مشروعية القرارات الإدارية، يقوم قضاة مجلس الدولة وقضاة المحاكم الإدارية والإدارية الاستئنافية بالنظر أولاً في عناصر المشروعية "الخارجية" للقرار، والتي تشتمل على بحث ركنى الاختصاص والشكل والإجراءات، قبل نظر باقى الأركان في عناصر المشروعية "الداخلية"

والجمهور، الواجب التطبيق، والذي استلزم تسبيبها ؛ حيث أنه ما من نصوص لائحية أو تشريعية تتطلب تسبيب مثل هذا الرفض؛ و من ثم فلا يحق، بالتالي، للشركات المدعية أن تزعم أن الرفض الذي تطعن عليه من قبل هيئة الأسواق المالية قد شابه قصور في التسبيب .

في ما يتعلق بالمشروعية الداخلية:

١٣. وحيث أنه، أولاً، يترتب على ما سبق ذكره في الفقرة ال ٧ أنه لا يحق للشركات المدعية أن تدعي بأن هيئة الأسواق المالية غير مختصة بنشر البيانات محل النزاع وأن رفض تصحيحها مشوب، في هذه الحالة، بخطأ في القانون؛

١٤. و حيث أنه، ثانياً، يترتب على ما سبق ذكره في الفقرة ال٨ أنه لا يحق للشركات المدعية أن تدعي بأن هيئة الأسواق المالية، برفضها تصحيح البيانات محل النزاع فيما يتعلق بمختلف النقاط المذكورة أعلاه، تكون-الهيئة- قد ارتكبت خطأ واضح في التقدير وخطأ في القانون؛

١٥. بما أنه يترتب على ما تقدم أنه لا يحق للشركات المدعية أن تطلب إلغاء قرار الرفض الذي يطعنوا فيه؛ وينبغي رفض ما عدا ذلك من طلبات؛

l'administration et le public, alors applicable, exige la motivation ; qu'aucune autre disposition réglementaire ou législative n'exige la motivation d'un tel refus ; qu'ainsi, les sociétés requérantes ne sont pas fondées à soutenir que le refus qu'elles attaquent serait insuffisamment motivé;

En ce qui concerne la légalité interne:

13. Considérant, en premier lieu, qu'il résulte de ce qui a été dit au point 7 que les sociétés requérantes ne sont pas fondées à soutenir que l'Autorité des marchés financiers ne serait pas compétente pour publier les communiqués litigieux et que son refus de les rectifier serait, dans cette mesure, entaché d'erreur de droit;

14. Considérant, en second lieu, qu'il résulte de ce qui a été dit au point 8 que les sociétés requérantes ne sont pas fondées à soutenir qu'en refusant de rectifier les communiqués litigieux sur les différents points mentionnés ci-dessus, l'Autorité des marchés financiers aurait commis une erreur manifeste d'appréciation et une erreur de droit;

15. Considérant qu'il résulte de ce qui précède que les sociétés requérantes ne sont pas fondées à demander l'annulation de la décision de refus qu'elles attaquent ; que le surplus de leurs conclusions ne peut, dès lors, qu'être rejeté;

Sur le recours indemnitaire introduit sous le n° 368083:

في ما يتعلق بدعوي التعويض المودعة تحت رقم ٣٦٨٠٨٣:

16. Considérant qu'il résulte de ce qui a été dit ci-dessus que la société Fairvesta International GmbH n'est pas fondée à soutenir que la responsabilité de l'Autorité des marchés financiers serait engagée à raison de la publication des communiqués litigieux et du refus d'en rectifier certaines des mentions; que, par suite, ses conclusions indemnitaires sont vouées au rejet;

١٦. وحيث أنه يترتب على ما تقدم فلا يحق لشركة Fairvesta International GmbH أن تدعي أن مسئولية هيئة الأسواق المالية تنعقد بسبب نشر البيانات المتنازع عليها ولرفضها تصحيح بعض من المعلومات الواردة فيها؛ و من ثم فأنه ينبغي رفض طلبها.

En ce qui concerne les conclusions présentées au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative:

في ما يتعلق بالطلبات المقدمة بموجب المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري:

17. Considérant que les dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative font obstacle à ce qu'une somme soit mise à ce titre à la charge de l'Autorité des marchés financiers ou de l'Etat, qui ne sont pas, dans les présentes instances, les parties perdantes;

١٧. وحيث أن أحكام المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري تحول دون تحميل هيئة الأسواق المالية أو الدولة بأي مبلغ نظرا لكونهم ليسوا الأطراف الخاسرين في هذه الدعوي؛

D E C I D E:

حكمت المحكمة[٤٤]:

Article 1er: Les requêtes de la société Fairvesta International GmbH et autres sont rejetées.

المادة ١: رفض طلبات شركة Fairvesta International GmbH وآخرين؛

Article 2: La présente décision sera notifiée à la société Fairvesta Interna-

(٤٤) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "قررت" Décide، وهى بذلك لا تستخدم لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى.

tional GmbH, premier requérant dénommé et à l'Autorité des marchés financiers. Les autres requérants seront informés de la présente décision par la SCP Foussard-Froger, avocats au Conseil d'Etat et à la Cour de cassation, qui les représente devant le Conseil d'Etat. Copie en sera adressée pour information au ministre de l'économie, de l'industrie et du numérique.

المادة ٢: إخطار الحكم الماثل إلى كل من شركة Fairvesta International GmbH و المدعي الأول وإلى هيئة الأسواق المالية. و سيتم إخطار باقي المدعين بهذا القرار بواسطة فوسار Foussard، فروجيهFroger ، محامون لدي مجلس الدولة ومحكمة النفض، الممثلين القانونيين لهم أمام مجلس الدولة في هذه الدعوي .

وسيتم إرسال نسخة للإحاطة إلى وزير الاقتصاد والصناعة وتكنولوجيا المعلومات.

(م) مجتمعات عمرانية

(٢٢) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الطعن على المخططات الاستراتيجية واستخدامات الأراضي

CE, N° 388902, vendredi 5 mai 2017

ترجمة وتقديم

القاضى/ محمد الحديدى

مندوب بمجلس الدولة

كلمات البحث:

مجتمعات عمرانية - تراخيص بناء - مخططات استراتيجية - دراسات بيئية - استخدامات الأراضي - تنظيم المُدن.

تقديم:

إن تنظيم و تخطيط المدن تُعد من القضايا الهامة التي تشغل العالم في الوقت الحالي لما قد تؤدي إلى تعديل و تبوير الأراضي الزراعية و تقليص مساحتها و هذا ما يؤثر على الإنتاج الزراعي و الحاصلات الزراعية للدول فضلاً عن العواقب البيئية و بناءً على ذلك فقد اتجهت دول العالم إلى إصدار تشريعات خاصة بعملية تخطيط المدن و تعديل المسطحات الخضراء و وضعوا قيوداً على السلطات المحلية و القائمين بالأمر في إصدار القرارات المتعلقة بهذا الشأن و من هنا يأتي دور مجلس الدولة الفرنسي في مراقبة هذه القرارات الإدارية من حيث مدى مخالفتها من عدمه للقوانين المتعلقة بالأمر و حيث إن هذه المسألة الدقيقة تجد مجال تطبيقها في مصر خاصةً أنها تعاني من تقليص و تبوير الأراضي الزراعية و عدم وجود خطط موضوعية للتنظيم و التخطيط العمراني على الرغم من إصدار القانون رقم ٥٩ لسنة١٩٧٩ الصادر بشأن تأسيس المجتمعات العمرانية الجديدة و تأسيس هيئة المجتمعات العمرانية و من هنا يتجلى دور مجلس الدولة المصري في وضع المبادئ المتعلقة بالأمر المُشار إليه .

ملخص الحكم :

أقام م م ،ب،ج و رابطة نقابة المازوت و تقسيم الحاصلات الزراعية هذه الدعوى أمام المحكمة الإدارية بمدينة جرونوبل طالبين وقف تنفيذ و إلغاء مشاورة المجلس البلدي لمقاطعة سان بون تارونتاز فيما توصلت إليه من اعتماد خطة شغل الأراضي الزراعية و تحويلها إلى خطة تنظيم المدن و قضت المحكمة بإلغاء المشاورة و قد أقامت مقاطعة سان بون تارونتاز طعناً بالاستئناف على هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية الاستئنافية بمدينة ليون و التي قضت برفض الطعن الا أن مجلس الدولة قد قضى في هذا الطعن بإلغاء حكم المحكمة الإدارية الاستئنافية على النحو الذي سوف نتناوله تفصيلاً.

N° 388902

Publié au recueil Lebon

Le juge des référés

Lecture du vendredi 5 mai 2017

M. Cyrille Beaufils, rapporteur ;

M. Louis Dutheillet de Lamothe, rapporteur public ;

SCP ROCHETEAU, UZAN-SARANO ; SCP PIWNICA, MOLINIE ; RICARD ; SCP GASCHIGNARD, avocats

الطعن رقم ٣٨٨٩٠٢

حكم منشور في مجموعة Lebon

قاضِ الأمور المستعجلة

جلسة النطق بالحكم يوم الجمعة ٥ مايو ٢٠١٧

بحضور الاستاذ Cyrille Beaufils القاضي الُقرر؛

و الاستاذ Louis Dutheillet de Lamothe

مفوض الدولة؛

و بحضور السادة المحامين SCP ROCHETEAU, UZAN-SARANO ; SCP PIWNICA, MOLINIE ; RICARD ; SCP GASCHIGNARD

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANÇAIS
باسم الشعب الفرنسي

Vu la procédure suivante: MM. B... et C...et l'association syndicale libre des Mazots du lotissement des Greniers ont demandé au tribunal administratif de Grenoble d'annuler pour excès de pouvoir la délibération du 17 novembre 2011 par laquelle le conseil municipal de Saint-Bon-Tarentaise a approuvé la révision du plan d'occupation des sols de la commune et sa transformation en plan local d'urbanisme, ainsi que les décisions implicites de rejet des recours gracieux formés contre cette délibération. Par un jugement n°

بموجب الإجراء التالي أقام م م ،ب،ج والرابطة النقابية المستقلة للمازوت و تقسيم الحاصلات الزراعية دعواهم أمام المحكمة الإدارية بمدينة Grenoble مطالبين بالإلغاء لإساءة استعمال السلطة المشاورة المؤرخة بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١١ المجلس البلدي لمقاطعة Saint-Bon-Tarentaise فيما توصلت إليه من اعتماد خطة شغل الأراضي الزراعية و تحويلها إلى تنظيم المدن هذا علاوة على القرارات الضمنية فيما تضمنته من من

رفض التظلمات المقدمة على هذه المشاورة و قد قضت المحكمة في الطعن الماثل بإلغاء هذه المشاورة و القرارات المشار إليها و ذلك بجلسة ٢٢ ابريل ٢٠١٤ ؛ و بموجب الحكم رقم١٢٠٢٥٥٥ الصادر بتاريخ ٢٢ إبريل ٢٠١٤ أصدرت المحكمة الإدارية لمدينة Grenoble حكما بإلغاء هذه المداولات و القرارات.

1202555 du 22 avril 2014, le tribunal administratif de Grenoble a annulé cette délibération et ces décisions.

و بموجب الحكم رقم١٤LY01961 الصادر بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٥ رفضت المحكمة الإدارية الاستئنافية بمدينة Lyon الاستئناف المقام بواسطة مقاطعة Saint-Bon-Tarentaise ضد الحكم سالف الذكرو قد أقامت مقاطعة سان بون تارونتاز طعنا على الحكم سالف البيان أمام المحكمة الإدارية الاستئنافية بمدينة Lyon و بجلسة ٢٧ يناير ٢٠١٥ قضت المحكمة برفض الطعن .

Par un arrêt n° 14LY01961 du 27 janvier 2015, la cour administrative d'appel de Lyon a rejeté l'appel formé par la commune de Saint-Bon-Tarentaise contre ce jugement.

و من حيث أن مقاطعة Saint-Bon-Tarentaise قد أقامت طعنها بموجب عريضة دعوى و مذكرة تكميلية وثلاث مذكرات إضافية تم إيداعهم بواسطة المقاطعة بتواريخ ٢٣ مارس و ١٩ يونيو و ٢٠ أكتوبر ٢٠١٥ و ٢٤ مارس و ١٤ إبريل ٢٠١٧ بسكرتارية القسم القضائي بمجلس الدولة طالبة في ختامها بـ:

Par un pourvoi sommaire, un mémoire complémentaire et trois nouveaux mémoires, enregistrés les 23 mars, 19 juin et 20 octobre 2015 et les 24 mars et 14 avril 2017 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, la commune de Saint-Bon-Tarentaise demande au Conseil d'Etat:

1°) d'annuler cet arrêt ;

2°) réglant l'affaire au fond, de faire droit à son appel ;

3°) de mettre à la charge de MM. B...et C...et de l'association syndicale libre des Mazots du lotissement des Greniers la somme de 3 500 euros au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative.

Vu les autres pièces du dossier;

Vu le code de l'urbanisme;

Vu le code de justice administrative;

Après avoir entendu en séance publique:

-le rapport de M. Cyrille Beaufils, auditeur,

- les conclusions de M. Louis Dutheillet de Lamothe, rapporteur public;

La parole ayant été donnée, avant et après les conclusions, à la SCP Rocheteau, Uzan-Sarano, avocat de la commune de Saint-Bon-Tarentaise, à la SCP Piwnica, Molinié, avocat de M.B..., à la SCP Gaschignard, avocat de M. C...et à Me Ricard, avocat de l'association syndicale libre des Mazots du lotissement des Greniers ;

1. Considérant qu'il ressort des pièces du dossier soumis aux juges du fond que, par une délibération du 27 février 2002, le conseil municipal de Saint-Bon-Tarentaise a prescrit la révision du plan d'occupation des sols de la commune, s'est prononcé

١ -إلغاء الحكم المطعون فيه .

٢- الفصل في موضوع الدعوي.

٣-إلـزام المطعـون ضـدهم م،م ب و ج ورابطة نقابة المازوت و الحاصلات الزراعيـة الحرة بدفع مبلغ ٣٥٠٠ يـورو اعـمالاً لحكـم المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

وبعد الاطلاع على أوراق الدعوى الماثلة؛

و على قانون التخطيط العمرانى؛

- قانون القضاء الإداري ؛

و بعد الاستماع في جلسة علانية إلى:

-تقريـر الـسيد Cyrille Beaufils القـاضي المُقرر، مندوب بمجلس الدولة؛

-الرأي القـانوني للـسيد Louis Dutheillet de Lamothe، مفوض الدولة؛

و بعد سماع الأقوال و الاطلاع على المذكرات التي أودعها كل من محـامي مقاطعـة Saint-Bon-Tarentaise محامي م،ب محامي م،ج ، محامي رابطة نقابة الحـرة للـمازوت و تقـسيم الحاصلات الزراعية

١. من حيث انه بمطالعة حافظـة المـستندات المودعة أمام قاضي الموضوع تبين أنه تم عقـد مشاورة بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٠٢ بمقتـضاها أقـر المجلـس البلـدي لمقاطعـة Saint-Bon-Tarentaise تعـديل خطـة الاشـتراطات

sur les objectifs de cette révision et a arrêté les modalités de la concertation devant la précéder ; que, par une délibération du 17 novembre 2011, le conseil municipal a approuvé la révision du plan d'occupation des sols et sa transformation en plan local d'urbanisme ; que, saisi par MM. B...et C...ainsi que par l'association syndicale libre des Mazots du lotissement des Greniers, le tribunal administratif de Grenoble, par un jugement du 24 avril 2014, a annulé cette dernière délibération au motif que la délibération du 27 février 2002 avait insuffisamment défini les objectifs poursuivis par la révision du document d'urbanisme ; que, par un arrêt du 27 janvier 2015, contre lequel la commune de Saint-Bon-Tarentaise se pourvoit en cassation, la cour administrative d'appel de Lyon a rejeté son appel contre ce jugement;

البنائيـة عـلى الأراضي الزراعيـة للمقاطعـة حيث أوضحت الأهداف المرجوة من ذلـك التعديل و آليـات التـشاور و التنـسيق التـي تسبقها ،و بموجب مـشاورة أخـرى بتـاريخ ١٧ نــوفمبر ٢٠١١ و أقــر فيهــا المجلــس بتعــديل خطــة الاشــتراطات البنائيــة عــلى الأراضي الزراعية و تحويلها إلى الخطة المحلية لتنظيم المدن و التي كانت محـلا للطعـن مـن طرف الادعاء (مم،ب،ج) و الرابطة النقابية الحرة للماوزت و تقسيم الحاصلات الزراعية قامت المحكمة الإداريـة بمدينـة Grenoble بموجـب حكـم بتـاريخ ٢٤ ابريـل ٢٠١٤ حيث قضت المحكمة بإلغـاء هـذه المـشاورة ،حيــث ذكــرت في حيثياتهــا أن المــشاورة الصادرة في ٢٧ فبراير ٢٠٠٢ لم تحدد بصورة كافية الأهـداف المرجـوة مـن تعـديل خطـة تنظيم المدن و ذلك بموجب حكم صـادر في ٢٧ ينـاير ٢٠١٥ و هــذا مــا لم ترتــضي بــه مقاطعة Grenoble فطعنت على هـذ الحكـم أمام المحكمـة الإداريـة الاسـتئنافية بمدينـة Lyon و التي رفـضت بـدورها هـذا الطعـن بالاستئناف على الحكم سالف البيان

2. Considérant que si le conseil municipal de Saint-Bon-Tarentaise a approuvé, par une délibération du 31 janvier 2017, un plan local d'urbanisme révisé, cette délibération n'a eu ni pour objet ni pour effet de retirer celle du 17 novembre

٢-و لئن كان المجلس البلدي لمقاطعـة سـان بون تارونتاز قد أقر خطة تنظيم المدن و ذلك بمقتضى مشاورة قد انعقدت بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١٧ الا أن هذه المشاورة لم يكن من ضمن

أهـدافها أو اثارهـا أن تـؤدي إلى سـحب المشاورة التي سبقتها و المنعقـدة بتـاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١١ و و على عكس ما أدعـاه MB ومن ثم فالطعن لم يغدو بدون محل و من ثـم يكون هناك محل للفصل؛

2011; que, dès lors, contrairement à ce que soutient M.B..., le pourvoi n'est pas devenu sans objet ; qu'il y a lieu d'y statuer;

٣.و من حيث انه استناداً إلى المادة ل.١٢٣-٦ من قانون التخطيط العمرانـى تـنص عـلى ***"ان اعداد الخطة المحلية لتنظيم المـدن يكـون بمبادرة و تحت تصرف و مسئولية المقاطعة "*** و أن المشاورة التي تقر اعداد الخطـة المحليـة لتنظـيم المـدن عليهـا توضـيح آليـة للتوافـق والتي طبقـا لـنص المـادة ل.٣٠٠-٢ ينبغـي إخطار المحافظ بها و هو دفـع يمكـن إثارتـه أثنـاء نظـر دعـوي متعلقـة بالخطـة المحليـة للتنظيم؛

3. Considérant qu'aux termes de l'article L. 123-6 du code de l'urbanisme, dans sa rédaction applicable: "Le plan local d'urbanisme est élaboré à l'initiative et sous la responsabilité de la commune. La délibération qui prescrit l'élaboration du plan local d'urbanisme et précise les modalités de concertation, conformément à l'article L. 300-2, est notifiée au préfet (par ailleurs invocables à l'occasion d'un recours contre le plan local d'urbanisme approuvé)";

كما انه بالرجوع للمادة ل. ٣٠٠-٢ من ذات القانون الذي كان في حيز النفـاذ أثنـاء عقـد المشاورة بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٠٢ تنص على: ***"١ – على المجلس البلدي أو الجهاز المتشاور التابع للمؤسسة العامة للتعاون بين البلديات أن يـضعوا في اعتبـارهم عنـد إصـدار هـذه المـشاورات العنـاصر الآتيـة : الأهـداف المرجـوة ،آليـات التـشاور ،الـسكان ،المجتمعات المحلية و باقي الأشـخاص ذوي الشأن ممن يزاولون مهنة الزراعة و ذلك قبـل أ- عقـد أي مـشاورة أو تعـديل لخارطـة***

que l'article L. 300-2 du même code, dans sa rédaction en vigueur à la date de la délibération du 27 février 2002, dispose que: "I - Le conseil municipal ou l'organe délibérant de l'établissement public de coopération intercommunale délibère sur les objectifs poursuivis et sur les modalités d'une concertation associant, pendant toute la durée de l'élaboration du projet, les habitants, les associations locales et les autres personnes concernées dont les représentants de la profession agricole, avant : / a) Toute élaboration ou révision du schéma de cohérence territoriale ou du plan local d'urbanisme

الاتساق الإقليمي أو الخطة المحلية لتنظيم المدن" .مما يتضح معه أن الفقرة الخامسة من نفس المادة هي المطبقة على النزاع الماثل و من حيث أن أوراق تخطيط المدن و العمليات المذكورة في أ ب .ج لا يمكن اعتباراها غير مشروعة فقط لوجود بعض العيوب المتعلقة بالتشاور لا سيما إذا ما تم إتباع اليات التشاور المذكورة في الفقرة الأولي و تراخيص شغل أو استخدام الأراضي لا يمكن اعتبارها غير مشروعة إذا تعلق الأمر بمجرد عيوب متعلقة بالمشاورة أو اليات تنفيذها ؛

/ (...)"; qu'il est précisé au cinquième alinéa du I du même article, applicable au présent litige, que: "Les documents d'urbanisme et les opérations mentionnées aux a, b et c ne sont pas illégaux du seul fait des vices susceptibles d'entacher la concertation, dès lors que les modalités définies par la délibération prévue au premier alinéa ont été respectées. Les autorisations d'occuper ou d'utiliser le sol ne sont pas illégales du seul fait des vices susceptibles d'entacher cette délibération ou les modalités de son exécution;

٤.من حيث انه ينتج عن هذه الأحكام القانونية تبني أوتعديل الخطة المحلية لتنظيم المدن يجب أن يسبقها مشاورة قد شارك بها السكان ، المجتمعات المحلية و باقي الأشخاص ذوي الشأن و على المجلس البلدي قبل إصدار التوافق التشاور على الأقل حول الخطوط العريضة ، الأهداف المرجوة من قبل المقاطعة سواءً في إصدار أو تعديل خطة تنظيم المدن و أن يضع في اعتباره آليات التشاور. و في حالة أن هذه المشاورة أصبحت محلا للطعن أمام قاضي وقف التنفيذ فإن بحث عدم صحتها من عدمه لابد أن يكون من خلال فحص و نظر أهدافها و حيث أن مفاد نص المادة ل.٣٠٠-

4. Considérant qu'il résulte de ces dispositions que l'adoption ou la révision du plan local d'urbanisme doit être précédée d'une concertation associant les habitants, les associations locales et les autres personnes concernées ; que le conseil municipal doit, avant que ne soit engagée la concertation, délibérer, d'une part, et au moins dans leurs grandes lignes, sur les objectifs poursuivis par la commune en projetant d'élaborer ou de réviser ce document d'urbanisme, et, d'autre part, sur les modalités de la concertation ; que, si cette délibération est susceptible de recours devant le juge de l'excès de pouvoir, son illégalité ne peut, en revanche, eu égard à son objet et à sa portée, être utilement invoquée contre la délibération approuvant le plan local d'urbanisme ; qu'ainsi que le prévoit

l'article L. 300-2 du code de l'urbanisme précité, les irrégularités ayant affecté le déroulement de la concertation au regard des modalités définies par la délibération prescrivant la révision du document d'urbanisme demeurent par ailleurs invocables à l'occasion d'un recours contre le plan local d'urbanisme approuvé;

5. Considérant qu'il résulte de ce qui précède qu'en se fondant, pour confirmer l'annulation de la délibération du 17 novembre 2011 approuvant la révision du plan local d'urbanisme de la commune de Saint-Bon-Tarentaise, sur le moyen tiré de ce que la délibération du 27 février 2002 par laquelle a été engagée cette procédure n'avait pas défini de façon suffisamment précise les objectifs de la concertation, la cour a commis une erreur de droit; que, par suite, compte tenu de l'incidence de cette erreur de droit sur le dispositif de l'arrêt attaqué, la commune de Saint-Bon-Tarentaise est fondée, sans qu'il soit besoin d'examiner les autres moyens du pourvoi, à demander son annulation dans son entier;

6. Considérant que les dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative font obstacle à ce qu'une somme soit mise à ce titre à la charge de la commune de Saint-Bon-Tarentaise qui n'est pas, dans la présente instance, la partie perdante ; qu'il n'y a pas lieu, dans les circonstances de l'espèce, de faire droit aux conclusions présentées par la com-

٢ من قانون تنظيم المدن سالف الذكر أن عدم صحة المشاورة من عدمه يكون من خلال الرجوع إلى الآليات التي حددتها هذه المشاورة كما أن تعديل تنظيم المدن يبقى محلاً للطعن عليه و ذلك بإلغاء خطة تنظيم المدن التي تم إقرارها؛

٥-و من حيث انه يتضح بناءً على ما سبق أنه لإلغاء المشاورة الصادرة بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١١ التي أقرت تعديل الخطة المحلية لتنظيم المدن بمقاطعة Saint-Bon-Tarentaise تأسيسا على أن المشاورة الصادرة بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٠٢ لم تحدد بشكل كافي أهداف التشاور و بناءً على ذلك فقد ارتكبت المحكمة خطأ في تطبيق القانون و نظرا لتأثير هذا الخطأ على نصوص الحكم المطعون فيه . فقد استند مقاطعة Saint-Bon-Tarentaise إلى هذا الدفع دون النظر إلى باقي الدفوع لطلب الإلغاء الكلي للمشاورة؛

٦-و من حيث أن المادة رقم ل.٧٦١-١ من القانون الإداري تتعارض مع إلزام الطرف الخاسر بأداء تعويض لصالح مقاطعة Saint-Bon-Tarentaise ، اذن فلا محل من التعويض في الحالة الماثلة .

mune de Saint-Bon-Tarentaise au titre de ces mêmes dispositions;

D E C I D E: **حكمت المحكمة :**

Article 1er: L'arrêt du 27 janvier 2015 de la cour administrative d'appel de Lyon est annulé.

أولاً : إلغاء حكم المحكمة الإدارية الاستئنافية لمدينة ليون الصادر بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٥

Article 2: L'affaire est renvoyée à la cour administrative d'appel de Lyon.

ثانياً : اعادة أوراق الدعوى للمحكمة الإدارية الاستئنافية بمدينة ليون .

Article 3: Les conclusions de l'association syndicale libre des Mazots du lotissement des Greniers, de MM. C...et B...et de la commune de Saint-Bon-Tarentaise présentées au titre des dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative sont rejetées.

ثالثا: رفض طلب التعويض المقدم من مقاطعة سان بون تارونتاز اعمالا لنص المادة ٧٦١-١ من القانون الإداري.

Article 4: La présente décision sera notifiée à la commune de Saint-Bon-Tarentaise, à l'association syndicale libre des Mazots du lotissement des Greniers, à M. A...C...et à M. D... B.par ailleurs invocables à l'occasion d'un recours contre le plan local d'urbanisme approuvé.

رابعا: إعلان أطراف النزاع، مقاطعة Saint-Bon-Tarentaise، رابطة النقابة الحرة للمازوت و الحاصلات الزراعية ، م،أ،ب و م،د،ب، بالحكم الماثل.

(م) مسؤولية

(٢٣) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن انعقاد مسئولية الدولة عن الأضرار الاستثنائية الناجمة عن الخطأ المرفقى في المستشفيات العامة

CE, N° 369473, vendredi 10 avril 2015

ترجمة وتقديم

المستشار/ عبد الله يس تاج الدين

مستشار مساعد (ب) بمجلس الدولة

كلمات البحث:

مرفق الرعاية الصحية – خطأ طبى متوقع – ضرر استثنائى – تقدير وقوع الخطأ الطبي – تعويض.

تمهيد:

تعتبر المسئولية الطبية عن الأضرار والمخاطر التي يتعرض لها المريض أثناء علاجه من المسائل القانونية الهامة نظراً لتعلقها بحياة المواطنين والصحة العامة التي تشكل جزء من النظام العام كما أن أروقة المحاكم سواء في فرنسا أو مصر تعج بدعاوي التعويضات على أساس المسئولية الطبية.

والغرض من ترجمة حكم مجلس الدولة الفرنسي الماثل هو التعرف على اتجاهه في تحديد العناصر التي تقوم عليها مسئولية الجهات الطبية عن الأضرار والمخاطر التي قد يتعرض لها المريض ومقارنته باتجاه مجلس الدولة المصري إذ أن دراسة الموضوع من زوايا مختلفة له أثره في استيضاح كافة الأوجه وصولاً إلى صورة أشمل.

ولما كان الخطأ الطبي والمخاطر الطبية من المسائل التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع إلا أنها أيضاً من المسائل الفنية لذلك فإن استجلاء الوقائع الطبية على نحو سليم يتطلب في غالب الحال أن تطلب المحكمة تقرير خبير (الطب الشرعي) ويجب أن نفرق بين حالتين:

الحالة الأولى: ثبوت وجود خطأ مهني أو فني من جانب الجهة الطبية وإصابة المريض بضرر نتيجة هذا الخطأ، هذه الحالة لا تثير خلاف في تحديد قيام المسئولية الطبية واستحقاق التعويض للمضرور علة ذلك توافر عناصر المسئولية التقصيرية المنصوص عليها بالقانون المدني (في مصر أو في فرنسا) وهي الخطأ والضرر والعلاقة السببية بينهما وكل ما يتبقى للمحكمة- إذا ما اطمأنت عقيدتها لرأي الخبير- هو إسناد الخطأ وتحديد المسئول عنه ثم تقدير قيمة التعويض المستحق للمضرور بحسب كل الأحوال.

الحالة الثانية: إلا أنه تثور المشكلة في حالة إذا جاء تقرير الخبير خلواً من أي خطأ فني أو طبي، ففي هذه الحالة يظهر جلياً اختلاف منحى مجلس الدولة المصري عن نظيره الفرنسي. نعرض أولاً بإيجاز اتجاه مجلس الدولة المصري حيث حكمت المحكمة الإدارية العليا في حكم حديث لها أن: " ...أنه حتى مع عدم ثبوت خطأ جهة الإدارة من واقع التقارير الطبية لحالة الطاعن فإن ذلك لا يعفى الإدارة من التعويض فوفقا للتقارير الطبية فإن هذه العمليات الخاصة بترقيع القرنية يحتمل أن يرفضها جسم المريض وهذا وارد في مثل هذه العمليات الجراحية وعليه فمخاطر هذه العملية يجب أن تتحملها الهيئة وتتحمل تعويض المضرور حتى

مع غياب الخطأ من جانب جهة الإدارة ومن جانب أطبائها.... "

{المحكمة الإدارية العليا – الطعن رقم ٢٨٧٤٦ لسنة ٥٤ ق.ع}

ما سبق يتضح إن مجلس الدولة المصري قد تبني بهذا الحكم نظرية المسئولية الطبية على أساس المخاطر مما يعني أن خلو مسلك جهة الإدارة من شائبة الخطأ لا يعنى بالضرورة إعفائها من المسئولية وذلك لصلاحية قيام مسئوليتها عن أعمالها على أساس المخاطر دون الحاجة إلى إثبات توافر الخطأ من جانبها.

وكما سنري، أخذ مجلس الدولة الفرنسي بمعيار مختلف عن نظيره المصري في تأسيس المسئولية الطبية وذلك في القضية المعروضة والتي تخلص وقائعها في أنه قد تعرضت سيدة لحادث سير تسبب لها في إصابات بالغة تم نقلها على إثرها لمستشفى باريس العام وأثناء التدخل الجراحي لعلاجها وافتها المنية مما حدي بالورثة المطالبة بالتعويض على أساس المسئولية الطبية، ونعرض في السطور التالية النص المترجم لحكم مجلس الدولة الفرنسي:

N° 369473	الطعن رقم ٣٦٩٤٧٣
Publié au recueil Lebon	حكم منشور في مجموعة Lebon
M. Gérald Bégranger, rapporteur	السيد Gérald Bégranger ، قاضٍ مُقرر
M. Nicolas Polge, rapporteur public	السيد Nicolas Polge ، مفوض الدولة
SCP ODENT, POULET ; SCP ROGER, SEVAUX, MATHONNET ; SCP DIDIER, PINET, avocats	و السادة المحامون/ SCP ODENT, POULET SCP ROGER, SEVAUX, MATHONNET ; SCP DIDIER, PINET
Lecture du vendredi 29 avril 2015	جلسة النطق بالحكم يوم الجمعة ٢٩ ابريل ٢٠١٥

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANÇAIS
باسم الشعب الفرنسي

Vu la procédure suivante:

M.G... F...a demandé au tribunal administratif de Melun, en son nom propre et en tant que représentant légal de sa fille alors mineure, C... F..., de condamner l'Assistance publique-Hôpitaux de Paris (AP-HP) et l'Office national d'indemnisation des accidents médicaux, des affections iatrogènes et des infections nosocomiales (ONIAM) à les indemniser des préjudices ayant résulté pour eux du décès de Mme E...F..., survenu le 25 août 2006 à l'hôpital Henri Mondor de Créteil. Par un jugement n° 0705495-1 du 3 décembre 2010, le tribunal administratif a rejeté leur demande.

عقب الاطلاع على الإجراءات التالية:

طالب السيد/ جي...إف... المحكمة الإدارية بمدينة Melun ، بالأصالة عن نفسه وبصفته الممثل قانوني لابنته القاصرة (الولي الطبيعي) سي.....إف، بالحكم على الرعاية الاجتماعية بمستشفيات باريس والمكتب القومي لتعويض الحوادث الطبية والأمراض القابلة للعدوى وأمراض العدوى بالمستشفيات (ONIAM) وذلك بتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم من جراء وفاة السيدة إي..إف، التي وافتها المنية بتاريخ ٢٥ أغسطس ٢٠٠٦ بمستشفى هنري مندور دو

كريتيل.و قد صدر الحكم رقم ٠٧٠٥٤٩٥ – ١ بتاريخ ٣ ديسمبر من ٢٠١٠ و القاضي منطوقه برفض الدعوي.

بناءً على استئناف السيد إف...، قامت المحكمة الإدارية الاستئنافية بباريس بموجب حكمها الصادر بتاريخ ١٢ مارس ٢٠١٢، بإلغاء هذا الحكم لعدم المشروعية، قبل البت بشأن الطلبات المقدمة لمحكمة أول درجة، وأمرت بتشكيل لجنة من الخبراء من أجل تحديد أسباب وفاة السيدة إف.

Sur appel de M.F..., la cour administrative d'appel de Paris, par un arrêt n° 11PA01278 du 12 mars 2012, a annulé ce jugement pour irrégularité et, avant de statuer par la voie de l'évocation sur les demandes de première instance, ordonné une expertise en vue de déterminer les causes du décès de MmeF….

باشرت السيدة سي....إف الدعوي بنفسها بعد تصحيح الشكل لبلوغها سن الرشد، القضية المرفوعة باسمها بواسطة والدها، وقد مثل الأطفال إم...بي....و إيه....دي، أطفال السيدة إف..المولودين من زواجها السابق، وقدمت للمحكمة الإدارية الاستئنافية طلبات بغية الحكم على الرعاية الاجتماعية بمستشفيات باريس والمكتب القومي لتعويض الحوادث الطبية والأمراض القابلة للعدوى وأمراض العدوى بالمستشفيات (ONIAM) بإلزامهما بتعويضهم للأضرار التي لحقت بهم بوفاة السيدة إف... وبتاريخ ٨/ ٤/ ٢٠١٣ قضت المحكمة برفض جميع طلبات.

Devenue majeure, Mme C...F...a repris l'instance engagée pour son compte par son père. MM B...et A...D..., enfants de Mme F...nés d'une précédente union de celle-ci, ont présenté devant la cour administrative d'appel des conclusions tendant à la condamnation de l'AP-HP et de l'ONIAM à les indemniser des préjudices résultant pour eux du décès de MmeF.... Par un arrêt n° 11PA01278 du 8 avril 2013, la cour administrative d'appel a rejeté l'ensemble des demandes indemnitaires.

وقامت السيد ام .. إف. وآخرون بمطالبة مجلس الدولة عن طريق عريضة استئناف

Par un pourvoi sommaire et un mémoire complémentaire enregistrés au secrétariat du contentieux du Conseil

d'Etat les 19 juin et 25 juillet 2013, M. F...et autres demandent au Conseil d'Etat :

ومذكرة تكميلية مسجلين بقلم القسم القضائي بمجلس الدولة بتاريخى ١٩ يونيو و ٢٥ يوليو لعام ٢٠١٣ – بالقضاء بالآتى:

1°) d'annuler cet arrêt;

أولاً: بإلغاء الحكم المطعون عليه؛

2°) réglant l'affaire au fond, de faire droit à leur appel;

ثانياً: بإعادة النظر في موضوع الدعوي والحكم لهم بطلباتهم المبينة بصحيفة الطعن؛

3°) de mettre à la charge de l'AP-HP et de l'ONIAM une somme de 4 000 euros au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative.

ثالثاً: بإلزام الرعاية الاجتماعية بمستشفيات باريس والمكتب القومي لتعويض الحوادث الطبية والأمراض القابلة للعدوى وأمراض العدوى بالمستشفيات (ONIAM) بسداد مبلغ مالي وقدره ٤٠٠٠ يورو، بموجب المادة ل. ٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

Vu les autres pièces du dossier;

عقب الاطلاع على المستندات الأخرى المقدمه بملف الدعوي

Vu :

والاطلاع على:

- le code de la santé publique ;

– قانون الصحة العامة

- le code de justice administrative ;

– قانون القضاء الإداري

Après avoir entendu en séance publique:

وعقب الاستماع بالجلسات العلنية إلى:

- le rapport de M. Gérald Bégranger, maître des requêtes en service extraordinaire,

تقرير السيد. إم Gérald Bégranger النائب بمجلس الدولة،

- les conclusions de M. Nicolas Polge, rapporteur public;

والرأى القانوني لمفوض الدولة السيد Nicolas Polge

La parole ayant été donnée, avant et après les conclusions, à la SCP Odent, Poulet, avocat des consortsF..., à la SCP Roger, Sevaux, Mathonnet, avocat de l'Office national

وبعد إتمام المرافعات، وسماع كلٍ من: مكتب محاماة SCP Odent, Poulet ، محامي أطراف السيد إف و la SCP Roger,

d'indemnisation des accidents médicaux, des affections iatrogènes et des infections nosocomiales et à la SCP Didier, Pinet, avocat de l'Assistance publique-Hôpitaux de Paris;

Sevaux, Mathonnet ، محامي المكتب القومي لتعويض الحوادث الطبية والأمراض المعدية وأمراض العدوى بالمستشفيات وأخيراً مكتب محاماة SCP Didier, Pinet ، محامي الرعاية الاجتماعية بمستشفيات باريس.

1. Considérant qu'il ressort des pièces du dossier soumis aux juges du fond que MmeF..., victime d'un accident de la circulation dans la soirée du 21 août 2006, a été prise en charge dans un état grave à l'hôpital Henri Mondor de Créteil, dépendant de l'AP-HP; qu'elle y a subi le lendemain une intervention chirurgicale destinée à réduire les fractures des quatre membres dont elle était atteinte, notamment des fractures des deux fémurs ; que l'intervention s'est déroulée normalement de 10 heures 30 à 13 heures et a permis de traiter le fémur gauche; que, vers 13 heures, la patiente a été placée en décubitus latéral gauche pour permettre de traiter son fémur droit ; qu'à partir de 14 heures, elle a présenté les premiers symptômes d'une instabilité hémodynamique qui s'est aggravée peu après, entraînant deux arrêts cardio-circulatoires successifs; qu'en dépit des moyens de réanimation mis en oeuvre par l'équipe chirurgicale, puis dans un service spécialisé du même hôpital, Mme F... y est décédée le 25 août 2006 ; que, par un jugement du 3 décembre 2010, le tribunal administratif de Melun a rejeté

١. ومن حيث إنه قد تبين لمحكمة الموضوع من المستندات المقدمة بملف الدعوى أن السيدة إف.....، ضحية الحادث المروري الواقع مساء يوم ٢١ أغسطس ٢٠٠٦، وأنها قد تم نقلها في حالة حرجة إلى مستشفى هنري مندور دو كريتيل، التابعة للرعاية الاجتماعية لمتشفيات باريس، وقد أجرت عملية جراحية في اليوم التالي للحادث لعلاج الكسور التي أصيبت بها في أطرافها الأربعة خاصةً كسور عظام الفخذين، وإمتدت عملية التدخل الجراحي من الساعة العاشرة والنصف صباحًا حتى الساعة الواحدة ظهرًا، وتم علاج عظام الفخذ الأيسر بنجاح، وفي حوالي الساعة الواحدة ظهرًا، وُضعت المريضة في الوضع السريري على الجانب الأيسر بغرض معالجة عظام الفخذ الأيمن، إلا أنه بدايةً من الساعة الثانية ظهرًا، بدي على المريضة أولي أعراض عدم استقرار في الدورة الدموية، ثم تفاقم الاضطراب بعد قليل مؤديًا إلى نوبتين متتاليتين من السكتة

القلبية الرئوية. وبالرغم من وسائل العناية المركزة التي قدمها الفريق الجراحي والقيام بإدخال المريضة في قسم الخدمة الخاصة بنفس المستشفى، فقد توفيت السيدة إف... بالمستشفى بتاريخ ٢٥ أغسطس ٢٠٠٦. ثم بناءً على دعوى أول درجة صدر حكم بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٠ من المحكمة الإدارية بمدينة Melun برفض طلبات السيد/ جي..إف... زوج المتوفاة وطلبات أطفالها بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم بوفاتها، سواءً من جانب الرعاية الاجتماعية بمتشفيات باريس أو المكتب القومي لتعويض الحوادث الطبية والأمراض القابلة للعدوى وأمراض العدوى بالمستشفيات(ONIAM) ، بموجب التكافل القومي، ثم صدر حكم بتاريخ ١٢ مارس ٢٠١٢، ألغت بموجبه المحكمة الإدارية الاستئنافية بباريس حكم أول درجة لعدم المشروعية، وأحالت الطلبات الابتدائية إلى لجنة خبراء، وانتهت – بناء على تقرير الخبراء المُنتدبين في الدعوى – برفض جميع طلبات التعويض.

ومن حيث إنه عن المسئولية عن أخطاء الرعاية الاجتماعية بمستشفيات باريس:

٢. ومن حيث إن البند الأول من أولاً من المادة ل.١١٤٢-١ من قانون الصحة العامة ينص على أنه ***"باستثناء حالات انعقاد***

des demandes de M. G...F..., époux de la défunte, et des enfants de celle-ci tendant à ce que la réparation des préjudices résultant pour eux de ce décès soit mise à la charge de l'AP-HP au titre de fautes médicales ou de l'ONIAM au titre de la solidarité nationale ; que, par un arrêt du 12 mars 2012, la cour administrative d'appel de Paris a annulé ce jugement pour irrégularité, évoqué les demandes de première instance et ordonné une expertise; que les intéressés se pourvoient en cassation contre l'arrêt du 8 avril 2013 par lequel la cour, au vu des conclusions de l'expert, leur a refusé toute indemnité;

Sur la responsabilité pour faute de l'AP-HP:

2. Considérant qu'aux termes du premier alinéa du I de l'article L. 1142-1 du code de la santé publique: "Hors le cas où leur responsabilité est encourue en raison d'un défaut

d'un produit de santé, les professionnels de santé mentionnés à la quatrième partie du présent code, ainsi que tout établissement, service ou organisme dans lesquels sont réalisés des actes individuels de prévention, de diagnostic ou de soins ne sont responsables des conséquences dommageables d'actes de prévention, de diagnostic ou de soins qu'en cas de faute.";

3. Considérant que l'arrêt attaqué constate, au vu du rapport d'expertise, qu'un cathéter, positionné dans la veine sous-clavière au début de l'intervention afin de permettre l'administration des perfusions et transfusions nécessaires au maintien de l'état circulatoire de Mme F... pendant le déroulement de celle-ci, s'est déplacé dans le secteur intrapleural, vraisemblablement entre 13 heures et 13 heures 30, provoquant une hypovolémie qui, chez une malade ayant souffert d'un traumatisme grave avec plusieurs fractures complexes, a été à l'origine d'une défaillance circulatoire puis d'un arrêt circulatoire;

4. Considérant que, pour statuer sur la responsabilité de l'AP-HP au titre de fautes médicales, l'arrêt retient d'abord qu'il résulte de l'instruction que le cathéter a été mis en place au début de l'intervention dans des conditions adéquates et que son déplacement au cours de l'opération ne

المسئولية الناتجة عن استخدام منتجات طبية غير مُطابقة، لا يتحمل العاملين في المجال الصحى المذكورين في الجزء الرابع من هذا القانون، وكذلك أي منظمة أو وكالة أو هيئة، المكلفين بالأعمال الفردية للوقاية أو التشخيص أو العلاج، مسئولية العواقب الضارة الناجمة عن أعمال الوقاية أو التشخيص أو الرعاية إلا في وجود خطأ."

٣. ومن حيث إن الثابت من الحكم المطعون عليه أنه قد استند إلى تقرير الخبرة والذي ثبُت به أنه كانت تحركت القسطرة المتمركزة في الوريد تحت الترقوة في بداية التدخل والتي تسمح بإعطاء الحقن ونقل الدم اللازم للحفاظ على حالة الدورة الدموية للسيدة اف ... أثناء العملية، داخل القطاع داخل الغشاء الرئوي وذلك بين الساعة الواحدة والواحدة والنصف، وقد تسبب تحرك القسطرة نقص في مستوي الدم عند المريضة التي كانت تعاني من إصابات خطيرة من الكسور المتعددة التي ألمت بها، وهو ما تسبب في توقف الدورة الدموية.

٤. ومن حيث إن الحكم المطعون عليه قد ذهب إلى أنه لتحديد مدي مسؤولية الرعاية الاجتماعية بمستشفيات باريس في إطار الخطأ الطبي يتعين فحص الوقائع، وأن الثابت أنه قد تم وضع القسطرة في مكانها في بداية

التدخل الجراحي في الظروف الملائمة، وأن حركته أثناء العملية لم تنتج عن سلوك خاطئ. وثبُت وفقاً لتقرير الخبرة أن طبيب التخدير أظهر اهتمامه المستمر بالسيدة اف ... طوال مدة العملية الجراحية ولا يمكن إلقاء اللوم عليه لعدم تحققه مرة ثانية من وضع القسطرة حال تغيير الوضع السريري للمريض لعلاج عظم الفخذ الأيمن، حيث إن هذا التحقق غير ضروري في إلا في حالة الشك حول إمكانية انتقاله. وقد ثبُت أن أعضاء المريض الحيوية لم تكُن تسمح باكتشاف وجود خطأ في القسطرة الوريدية. وهو ما ارتأت معه المحكمة أن تحرك القسطرة أو حتى عدم تشخيص ذلك في الوقت المناسب لا يمثل خطأ طبي. وعلى ذلك تكون الأسباب التي بنت عليها المحكمة حكمها أسباب متسقة مع بعضها خالية من التناقض، وتكون المحكمة قد استخلصت الوقائع على نحو صحيح، مسبغة عليه الوصف القانوني الصحيح.

ومن حيث إنه عن التعويض بموجب التضامن الإجتماعى:

٥. ومن حيث إن الفقرة الأولى من المادة الثانية من ل.١١٤٢-١ من قانون الصحة العامة تنص على أنه ***"في حالة عدم مسئولية المهني أو المؤسسة أو الجهة أو الهيئة المنصوص***

résulte pas d'un geste fautif ; qu'il relève ensuite que, selon l'expert, l'anesthésiste a porté une attention continue à Mme F...pendant toute la durée de l'intervention et qu'il ne peut lui être reproché de ne pas avoir, lors du changement de position de la patiente résultant de la nécessité de traiter le fémur droit, procédé à une vérification du bon positionnement du cathéter dès lors qu'une telle vérification ne s'impose qu'en cas de doute sur un éventuel déplacement et que, jusque vers 14 heures, les constantes de la patiente ne permettaient pas de déceler que le dispositif n'était plus efficace ; que l'arrêt en déduit que ni le déplacement du cathéter, ni le fait qu'il n'a pas été diagnostiqué en temps utile ne résultent de fautes médicales ; qu'en se prononçant ainsi, par des motifs exempts de contradiction, la cour n'a ni dénaturé, ni inexactement qualifié les faits soumis à son appréciation;

Sur la réparation au titre de la solidarité nationale:

5. Considérant qu'aux termes du premier alinéa du II de l'article L. 1142-1 du code de la santé publique : " Lorsque la responsabilité d'un professionnel, d'un établissement, service ou organisme mentionné au I ou d'un producteur de produits n'est

pas engagée, un accident médical, une affection iatrogène ou une infection nosocomiale ouvre droit à la réparation des préjudices du patient, et, en cas de décès, de ses ayants droit au titre de la solidarité nationale, lorsqu'ils sont directement imputables à des actes de prévention, de diagnostic ou de soins et qu'ils ont eu pour le patient des conséquences anormales au regard de son état de santé comme de l'évolution prévisible de celui-ci et présentent un caractère de gravité, fixé par décret, apprécié au regard de la perte de capacités fonctionnelles et des conséquences sur la vie privée et professionnelle mesurées en tenant notamment compte du taux d'atteinte permanente à l'intégrité physique ou psychique, de la durée de l'arrêt temporaire des activités professionnelles ou de celle du déficit fonctionnel temporaire.";

6. Considérant que la condition d'anormalité du dommage prévue par ces dispositions doit toujours être regardée comme remplie lorsque l'acte médical a entraîné des conséquences notablement plus graves que celles auxquelles le patient était exposé de manière suffisamment probable en l'absence de traitement ; que, lorsque les conséquences de l'acte médical ne sont pas notablement plus graves que celles auxquelles le patient était exposé par sa pathologie en l'absence de traitement, elles ne peuvent être regardées comme anormales sauf si, dans les conditions où l'acte a été accompli,

عليهم في أولاً، و كذا عدم مسئولية المنتج عن منتجاته لعدم وقوع خطأ من جانبه، يستحق المريض الحصول على تعويض للضرر في حالة تعرضه حادث طبي أو أثار جانبية أو إصابته بعدوى المستشفيات، وفي حالة الوفاة، يكون الحق للخلف الخاص بموجب التضامن الإجتماعى، عندما يكون مسئولين بصورة مباشرة عن الأعمال الوقائية أو التشخيص أو العلاج وكان لها أثار غير طبيعية لدي صحة المريض، مثل فقدان القدرة الوظيفية والتأثير على الحياة الخاصة والمهنية، مع الأخذ بعين الاعتبار معدل العجز الدائم على السلامة الجسدية أو النفسية، ومدة التوقف المؤقت للأنشطة المهنية"

٦. ومن حيث إن مفاد ما تقدّم أنه يجب أن يتم تقدير توافر شرط الضرر الاستثنائى وفقاً للشروط المنصوص عليها في مواد القانون والتي تعتبر متحققة إذا أدى الإجراء الطبي بشكل ملحوظ إلى عواقب أشد وطأة من تلك التي كان ليتعرض لها المريض في حالة غياب العلاج. وفي حالة كانت عواقب الإجراءات الطبية أخف وطأة من تلك التي كان ليتعرض لها المريض حال غياب العلاج، فعندئذٍ لا يمكن أن يُعتبر الضرر المترتب على التدخل الطبى غير معتاد إلا إذا كان احتمال

وقوع الضرر – وفقاً للظروف التي جرى فيها التدخُل الطبي – كان ضعيفاً. ومن ثمّ، فلا يمكن أن تعتبر الأضرار استثنائية – وفقاً للظروف الصحية للمريض – إذا بررت حالته الحرجة اتخاذ إجراء طبى أو علاجى ينطوي على مخاطر عالية يكون قد تحقق بسببها الضرر، إذ أن هذا يرجع في الأصل لخطورة حالته التي أجري على أثرها التدخل الطبى.

la survenance du dommage présentait une probabilité faible ; qu'ainsi, elles ne peuvent être regardées comme anormales au regard de l'état du patient lorsque la gravité de cet état a conduit à pratiquer un acte comportant des risques élevés dont la réalisation est à l'origine du dommage;

٧. ومن حيث إنه للحكم بعدم تحقق شرط استثنائية الضرر في الحالة المعروضة، فإن الحكم المطعون عليه قد ذهب إلى أنه إذا كانت حركة القسطرة أثناء عملية التدخل الجراحي من المخاطر المعروفة لاستخدام القسطرة الوريدية المركزية تحت الترقوة و قد تسبب مع عوامل أخرى وفاة السيدة اف... كما يتبين أن السكتة القلبية ايضًا كانت بسبب الكسور المتعددة الخطيرة الناتجة عن الحادث، مما تسببت في التهاب شديد سبب تجلطاً الدم، فضلاً عن الاجهاد العام المرتبط بالآلام المبرحة وما لذلك من آثار سلبية على وظائف القلب، ومن جانب أخر، فإنه أمراض القلب والأوعية الدموية التي كانت تعاني منها المذكورة والتي قللت من آليات الدعم الحيوي قد عرضت القلب للخطر، وهو ما وقدرت معه المحكمة – بناء على تقرير

7. Considérant que, pour juger que la condition d'anormalité du dommage n'est pas remplie en l'espèce, l'arrêt attaqué énonce que si le déplacement du cathéter au cours de l'intervention, risque connu de l'utilisation des cathéters veineux centraux sous-claviers, a favorisé le décès de MmeF..., l'arrêt cardio-circulatoire s'explique également, d'une part, par les poly-fractures graves résultant de l'accident de la route, à l'origine d'un syndrome inflammatoire important, de troubles de la coagulation et de contraintes métaboliques liées à la douleur retentissant sur la fonction cardiaque et, d'autre part, par une pathologie cardiovasculaire dont l'intéressée était atteinte et qui limitait les mécanismes de réserve que le coeur pouvait mettre en jeu; que l'arrêt évalue à 35 % le risque de complications cardiovasculaires, voire pulmonaires, mettant en jeu le pronostic vital auquel Mme F...était exposée lors de l'intervention;

الخبرة- خطر حدوث مضاعفات القلب والأوعية الدموية والرئة، والتي شكلت خطراً على حياة السيدة اف... أثناء التدخل الجراحي بنسبة ٣٥٪ .

٨. وحيث إن العناصر التي استخلصها الحكم المطعون عليه قد أظهرت - من ناحية - أنه في حالة غياب التدخل العلاجي كانت المريضة لتتعرض إلى عواقب خطيرة أكبر من مخاطر التدخل العلاجي، و من ناحية أخرى، أن وفاة المريضة نتجت عن مضاعفات بالقلب والأوعية الدموية بسبب التحرك العرضي لوضع القسطرة، وهو السبب الوحيد الذي أودي بحياة المريضة. وبالنظر إلى الحالة المطروحة بمعزل عن العنصر السابق المسبب للوفاة، فإنه لا يكون هناك من مجال لتطبيق المادة ل.١١٤٢-١ من قانون الصحة العامة، وذلك لعدم تحقق شرط الضرر الاستثنائي الذي يوجب التعويض وفقاً لقواعد التضامن الإجتماعى، وعليه فإن المحكمة الإدارية الاستئنافية - إذ خلت أسباب حكمها من ثمة تناقض أو خطأ في تطبيق القانون أو في تكييف الوقائع - تكون قد أنزلت صحيح حكم القانون على الوقائع، لا منعى عليها في ذلك.

8. Considérant que les éléments ainsi relevés dans l'arrêt font apparaître, d'une part, qu'en l'absence de traitement la patiente était exposée à des conséquences aussi graves que celles que l'intervention a entraînées et, d'autre part, que le dommage a résulté de la réalisation d'un risque élevé de complication cardiovasculaire, à laquelle le déplacement accidentel du cathéter a seulement concouru ; qu'en déduisant de ces éléments que la condition d'anormalité du dommage à laquelle les dispositions du II de l'article L. 1142-1 du code de la santé publique subordonnent la prise en charge au titre de la solidarité nationale n'était pas remplie en l'espèce, la cour administrative d'appel, dont l'arrêt n'est entaché, sur ce point, d'aucune contradiction de motifs, n'a ni dénaturé ni inexactement qualifié les faits qui lui étaient soumis;

٩. وبناء على ما سبق يكون طعن السيد اف ... وآخرين على الحكم المطعون عليه قائماً

9. Considérant qu'il résulte de tout ce qui précède que M. F... et autres ne sont pas fondés à demander l'annula-

على غير سند من القانون، متعيناً رفضه.

وبالنسبة للدفوع المتعلقة بتطبيق المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري:

١٠. ومن حيث إنه بالبناء على الأسباب السالف الإشارة ليها، فإن طلب الحكم على الرعاية الاجتماعية لمستشفيات باريس وتعويض ضحايا الحوادث الطبية – الذين لم يُحكم ضدهما في هذه الدعوى – يكون مُعيناً رفضه.

tion de l'arrêt attaqué;

Sur les conclusions tendant à l'application de l'article L. 761-1 du code de justice administrative:

10. Considérant que ces dispositions font obstacle à ce que la somme qui est demandée à ce titre par M. F...et autres soit mise à la charge de l'AP-HP et de l'ONIAM, qui ne sont pas les parties perdantes dans la présente instance ; que, dans les circonstances de l'espèce, il n'y a pas lieu de mettre à la charge de M. F...et autres les sommes demandées au même titre par l'AP-HP et l'ONIAM;

حكمت المحكمة(٤٥):

D E C I D E:

Article 1er: Le pourvoi de M. F...et autres est rejeté.

أولاً: برفض الطعن المقام من السيد اف ... وآخرين؛

Article 2: Les conclusions présentées par l'AP-HP et l'ONIAM au titre de l'article L. 761-1 du code de justice administrative sont rejetées.

ثانياً: رفض الدفوع التي دفعت بها الرعاية الاجتماعية بمستشفيات باريس وتعويض ضحايا الحوادث الطبية المقدمة بناء على المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري؛

Article 3 : La présente décision sera notifiée à M. G...F..., à l'Assistance publique-Hôpitaux de Paris et à l'Office national d'indemnisation des accidents médicaux, des affections iatrogènes et des infections nosocomiales.
Les autres requérants seront informés de la présente décision par la SCP Odent Poulet, avocat au Conseil d'Etat et à la Cour de cassation, qui les re-

(٤٥) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "قررت" Décide، وهى بذلك لا تستخدم لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى.

présente devant le Conseil d'Etat.

ثالثاً: يعلن هذا الحكم للسيد جي اف، والرعاية الاجتماعية بمستشفيات باريس والمجلس الوطني للتعويض عن الحوادث الطبية، والأمراض العلاجية وعدوى المستشفيات، كما سيتم إعلان باقي الخصوم بمعرفة ممثلهم القانوني SCP Odent Poulet المحامي أمام مجلس الدولة و محكمة النقض.

(م) مسؤولية

(٢٤) حكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن انعقاد مسئولية الدولة عن الأضرار الاستثنائية الناجمة عن الخطأ المرفقى في المستشفيات العامة

CE, N° 328500, vendredi 10 octobre 2011

ترجمة وتقديم

القاضى/ محمد رفاعى

النائب بمجلس الدولة

كلمات البحث:

مسئولية – مرفق الصحة – خطأ طبى – سبب أجنبى – عدوى ذاتية – التنبؤ بالمخاطر – الحلول في الحق – ترك الدعوى – تعويض.

تمهيد:

كان مجلس الدولة الفرنسي يرفض الإبقاء على الخطأ المرفقي في عمل مرفق الصحة حال إصابة المريض بعدوي من المستشفى كان يحملها بذاته. ولكن وفقاً لما جاء بحكمه الصادر بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١١ "فإن الإدارة الصحية تتحمل مسئولية إصابة المريض بعدوي المستشفيات الذاتية ".

وفي واقع الأمر، يوجد هناك نوعان من العدوى التي تنتقل عن طريق المستشفى:

- العدوي الداخلية (أي الذاتية): وهي تلك العدوي الناجمة عن جراثيم كان المريض يحملها بذاته من قبل، ولكنها نمت وتطورت بداخله جراء علاجه بالمستشفى.
- العدوي الخارجية: وهي العدوي الناجمة عن إصابة المريض بجراثيم انتقلت إليه من الخارج عن طريق مرضي آخرين أو الطاقم الطبي أو بسبب بيئة المستشفى.

ومن جانبها، فقد قضت محكمة النقض بتعويض ضحايا عدوي المستشفيات سواء كانت ذاتية ام خارجية (الدائرة الأولي – مدني بمحكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠٠٦ رقم: ٠٤-١٧٤٩١) ، وقد اعتبرت محكمة النقض في حكمها إنه حتى وإن كان المريض في الأصل حاملاً للجرثوم، إلا أن هذا الأخير لم يظهر إلا عبر أعمال الرعاية التي خضع لها المريض في المستشفى.

ومن جهة أخرى، وبالرغم من سابقة رفض إقرار الخطأ المرفقي في عمل مرفق الصحة حالة إصابة المريض بعدوي من المستشفى كان يحملها ذاتياً (حكم مجلس الدولة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٢)، فقد قرر مجلس الدولة الفرنسي وضع حد لعدم المساواة في معاملة ضحايا العدوي في حكمه الصادر بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١١ (رقم: ٣٢٨٥٠٠) وذلك بإقرار وجود فرضية الخطأ المرفقي بالنسبة للمستشفيات العامة في حالة العدوي التي تنتقل عن طريق المستشفى سواء كانت داخلية أو خارجية.

ومن الجدير بالذكر إنه من المؤسف أن تتأخر عملية تحقيق هذا التوافق لمدة خمس سنوات.

صدر بتاريخ: ٩/ ١/ ٢٠١٢

بقلم: فرانسوا لامبان (LAMPIN François)

N° 328500

Publié au recueil Lebon

5ème et 4ème sous-sections réunies

M. Philippe Martin, président,

Mme Domitille Duval-Arnould, rapporteur,

Mme Sophie-Justine Lieber, rapporteur public

LE PRADO ; SCP DELVOLVE, DELVOLVE, avocats

Lecture du lundi 10 octobre 2011

الطعن رقم ٣٢٨٥٠٠

حكم منشور في مجموعة Lebon

الدائرتان الرابعة والخامسة مجتمعتان

السيد/ Philippe Martin رئيساً؛

السيدة/ Domitille Duval-Arnould

قاضٍ مُقرر؛

السيدة/ Sophie-Justine Lieber،

مفوض الدولة؛

LE PRADO ; SCP DELVOLVE, DELVOLVE محامون؛

جلسة النطق بالحكم يوم الاثنين ١٠ ابريل ٢٠١١

REPUBLIQUE FRANCAISE
الجمهورية الفرنسية

AU NOM DU PEUPLE FRANÇAIS
باسم الشعب الفرنسي

Vu le pourvoi sommaire et le mémoire complémentaire, enregistrés les 2 juin et 2 septembre 2009 au secrétariat du contentieux du Conseil d'Etat, présentés pour le CENTRE HOSPITALIER UNIVERSITAIRE d'ANGERS, dont le siège est 4 rue Larrey à Angers (49033 Cedex 01) ; le CENTRE HOSPITALIER UNIVERSITAIRE D'ANGERS demande au Conseil d'Etat

1°) d'annuler l'arrêt du 30 décembre 2008 par lequel la cour administra-

بموجب صحيفة الطعن والمذكرة الإيضاحية المودعين بتاريخ ٢ يونيو و٢ سبتمبر ٢٠٠٩ بسكرتارية القسم القضائي بمجلس الدولة، المقدمة من المركز الطبي الجامعي لمدينة Angers ، ومقرة 4 rue Larrey à Angers 49033 Cedex 01 طلب المركز المُشار إليه في ختامها الحكم:

أولاً: بإلغاء الحكم الصادر بتاريخ ٣٠

ديسمبر ٢٠٠٨ من المحكمة الإدارية الاستئنافية[٤٦] بمدينة Nantesوالذي قضت بموجبة من ناحية، بإلغاء قرار رئيس المحكمة الإدارية بمدينة Nantes الصادر بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٠٨ بإقرار ترك الخصومة وتنازل السيدة Mauricette / وآخرين عن دعواهم، ومن ناحية أخرى بإلزام المركز الطبي بإيداع مبلغ ٧٨،٢٧٣٩ يورو محملة بالفوائد بخزينة المحكمة بالإضافة إلى مبلغ ٩١٠ يورو تطبيقاً لنص المادة ل.٣٧٦-١ من قانون الضمان الاجتماعي.

tive d'appel de Nantes a, d'une part, annulé l'ordonnance du 5 février 2008 du président du tribunal administratif de Nantes donnant acte du désistement de la demande de Mme Mauricette et des consorts et, d'autre part, condamné le centre hospitalier à verser à la caisse une somme de 2 739,78 euros assortie des intérêts et une somme de 910 euros en application des dispositions de l'article L. 376-1 du code de la sécurité sociale;

ثانياً: الحكم في الموضوع برفض الطعن المقدم من صندوق التأمين الصحي لمقاطعة la Sarth.

2°) réglant l'affaire au fond, de rejeter l'appel de la caisse primaire d'assurance maladie de la Sarthe;

وبعد الإطلاع على المستندات الأخرى المرفقة بصحيفة الدعوى ؛

Vu les autres pièces du dossier;

وبعد الاطلاع على:

قانون الصحة العامة ؛

Vu le code de la santé publique;

قانون الضمان الاجتماعي ؛

Vu le code de la sécurité sociale;

قانون القضاء الإداري ؛

Vu le code de justice administrative;

وبعد الاستماع بالجلسة العلنية إلى:

Après avoir entendu en séance publique:

---

(٤٦) سميت محكمة القضاء الإداري بفرنسا باسم " المحكمة الإدارية الاستئنافية " لكونها محكمة استئناف تختص بالنظر في الطعون المقدمة على أحكام المحكمة الإدارية باعتبارها محكمة ثاني درجة، كما تختص بالنظر في بعض الدعاوى ذات الأهمية باعتبارها محكمة أول درجة.

- le rapport de Mme Domitille Duval-Arnould, chargée des fonctions de Maître des Requêtes,

-تقرير السيدة/ Domitille Duval-Arnould -النائب بمجلس الدولة؛

- les observations de Me Le Prado, avocat du CENTRE HOSPITALIER UNIVERSITAIRE D'ANGERS et de la SCP Delvolvé, Delvolvé, avocat de la caisse primaire d'assurance maladie de la Sarthe,

-ملاحظات السيد/ Le Prado محام المركز الطبي الجامعي لمدينة Angers و DELVOLVE، DELVOLVE، محام صندوق التأمين الصحي لمقاطعة la Sarthe؛

- les conclusions de Mme Sophie-Justine Lieber, rapporteur public;

-الرأي القانوني للسيدة/ Sophie-Justine Lieber مفوض الدولة ؛

La parole ayant été à nouveau donnée à Me Le Prado, avocat du CENTRE HOSPITALIER UNIVERSITAIRE D'ANGERS et à la SCP Delvolvé, Delvolvé, avocat de la caisse primaire d'assurance maladie de la Sarthe;

-وقد أعطيت الكلمة مرة أخرى قبل غلق باب المرافعة لكل من السيد/ Le Prado محام المركز الطبي الجامعي لمدينة Angers و DELVOLVE، DELVOLVE، محام صندوق التأمين الصحي لمقاطعة la Sarte؛

Considérant qu'il ressort des pièces du dossier soumis aux juges du fond que, le 26 septembre 2001, Vanessa , âgée de 19 ans et présentant un neurinome de l'acoustique gauche, a été opérée au CENTRE HOSPITALIER UNIVERSITAIRE (CHU) D'ANGERS ; que, dans la nuit du 3 au 4 octobre 2001, elle a été atteinte d'une méningite à pneumocoques dont elle est décédée le 6 octobre ; que, saisi le 8 mars 2004 par Mme Chevalier et les consorts d'un recours indemnitaire dirigé contre le CENTRE HOSPITALIER UNIVERSITAIRE D'ANGERS, le tribunal administratif de Nantes a appelé en la cause la caisse primaire d'assurance maladie (CPAM) de la Sarthe qui a demandé

ومن حيث إن الثابت من الأوراق المقدمة إلى قاضي الموضوع بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠٠١ أن Vanessa البالغة من العمر ١٩ عاماً كان قد أصابها ورماً بالعصب السمعي الأيسر، وبناء عليه أجريت لها عملية بالمركز الطبي الجامعي لمدينة Angers،وقد أصيبت بالتهاب السحايا من العدوى الجرثومية الرئوية في ليلة من الثالث إلى الرابع من أكتوبر ٢٠٠١ والذي أسفر عن وفاتها بتاريخ السادس من أكتوبر، مما حدا بالسيدة Chevalier / وآخرين إلى إقامة دعوي تعويض ضد المركز الطبي الجامعي لمدينة Angers بتاريخ ٨

le remboursement de ses prestations par un mémoire enregistré le 18 mars 2004 ; qu'ayant été indemnisés par l'Office national d'indemnisation des accidents médicaux, des affections iatrogènes et des infections nosocomiales, les requérants se sont désistés de leur demande le 17 décembre 2007 ; que, par ordonnance du 5 février 2008, le président du tribunal administratif leur a donné acte de leur désistement sans examiner les conclusions de la caisse ; que le CENTRE HOSPITALIER UNIVERSITAIRE D'ANGERS se pourvoit en cassation contre l'arrêt du 30 décembre 2008 par lequel la cour administrative d'appel de Nantes, statuant sur l'appel de la caisse primaire d'assurance maladie de la Sarthe, a annulé l'ordonnance comme étant entachée d'irrégularité en l'absence d'appel en la cause de la caisse, puis, évoquant la demande de première instance, jugé que la maladie et le décès de Vanessa engageaient la responsabilité du centre hospitalier et fixé le montant des indemnités dues à la caisse;

مارس ٢٠٠٤ أمام المحكمة الإدارية لمدينة Nantes، وقد أمرت المحكمة بإدخال صندوق التأمين الصحي لمقاطعة la Sarthe في الدعوى.وقد طالب الأخير بإلزام المركز الطبي الجامعى بإعادة سداد مقابل الخدمات التي سددها الصندوق في سبيل تقديم الرعاية الصحية للمتوفاة نظراً لوجود خطأ في الرعاية المُقدمة لها أدى إلى وفاتها، وذلك بموجب مذكرة مودعة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٤ وإذ تم تعويض المُدعين من قبل المكتب الوطني لتعويض الحوادث الطبية والأعراض الجانبية وعدوي المستشفيات، فقد تقدموا بطلب ترك الدعوى يوم السابع عشر من ديسمبر ٢٠٠٧ والذي أقره رئيس المحكمة الإدارية بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٠٨ دون بحث الطلبات التي أبداها الصندوق المُدخَل في الدعوى. وإذ لم يرتض صندوق التأمين بذلك الحكم، فقد قام بالطعن عليه أمام المحكمة الإدارية الاستئنافية، التي أصدرت حكمها بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨ بإلغاء قرار رئيس المحكمة الإدارية باعتباره قد خالف القانون بعدم مُراعاة إدخال صندوق التأمين الصحي لمقاطعة la Sarthe أمام محكمة أول درجة، ثم إعادة النظر بالطلبات المقدمة لمحكمة أول درجة، والحكم بأن مرض ووفاة Vanessa يستتبعه

انعقاد مسؤولية المركز الطبي الجامعي لمدينة Angers مع تحديد مبلغ التعويض المستحق للصندوق، وهو ما يطعن عليه المركز الطبي لمدينة Angers بموجب الطعن الماثل ؛

ودون وجود حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ؛

Sans qu'il soit besoin d'examiner les autres moyens du pourvoi;

ومن حيث إن المحكمة الإدارية الاستئنافية قد استندت – في حكمها بإلغاء حكم أول درجة – على أن المحكمة الإدارية لم تُدخِل صندوق التأمين الصحي لمقاطعة la Sarthe بالدعوى، في حين أن هذا الأخير قد تم إدخاله بالفعل، كما تقدّم بمذكرة للمحكمة، وبهذا فتكون المحكمة الإدارية الاستئنافية لمدينة Nantes قد أغفلت واقعة من وقائع الدعوي أدت بها إلى ما انتهت إليه في حكمها المُشار إليه، الأمر الذي يضحى معه الدفع المُثار في هذا الصدد قد وافق صحيح القانون، ويكون الحكم الصادر عن المحكمة جديراً بالإلغاء؛

Considérant qu'en annulant l'ordonnance qui lui était déférée au motif que le tribunal administratif n'avait pas mis en cause la caisse primaire d'assurance maladie de la Sarthe, alors que cette caisse avait été mise en cause et avait d'ailleurs produit un mémoire, la cour administrative d'appel de Nantes a commis une erreur de fait qui justifie la cassation de son arrêt;

ومن حيث إن المحكمة ينعقد لها – بعد أن قضت بإلغاء حكم المحكمة – سلطة الفصل في موضوع الدعوى، وذلك إعمالاً لنص المادة ل.٨٢١-٢ من قانون القضاء الإداري؛

Considérant qu'il y a lieu, dans les circonstances de l'espèce, de régler l'affaire au fond par application des dispositions de l'article L. 821-2 du code de justice administrative;

ومن حيث إن حكم رئيس المحكمة الإدارية لمدينة Nantesقد خالف القانون بقبوله ترك المدعية والمدعين الآخرين، والتقرير بانقضاء الخصومة في الدعوي دون بحث الطلبات

Considérant qu'en donnant acte du désistement de Mme et des consorts et en mettant ainsi un terme au litige sans examiner, fût-ce pour les réserver, les conclusions présentées par la caisse primaire d'assurance maladie

de la Sarthe dans son mémoire enregistré le 18 mars 2004 au greffe du tribunal, le président du tribunal administratif a entaché son ordonnance d'irrégularité ; que la caisse est par suite fondée à en demander l'annulation;

المقدمة من صندوق التأمين الصحي بمقاطعة la Sarthe بمذكرته المُقدمة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٤ بقلم كتاب المحكمة الإدارية، ومن ثمّ فيكون الحكم قد شابه عوار يستتبع التقرير بإلغائه ؛

Considérant qu'il y a lieu d'évoquer et de statuer immédiatement sur les conclusions présentées par Mme et les consorts et par la caisse primaire d'assurance maladie de la Sarthe devant le tribunal administratif de Nantes;

ومن حيث إنه عن الطلبات المقدمة من المدعية والمدعين لآخرين وصندوق التأمين الصحي لمقاطعة la Sarthe أمام المحكمة الإدارية لمدينة Nantes ؛

Sur la requête de Mme et des consorts:

ومن حيث إنه عن طلبات المدعية والمدعين الآخرين :

Considérant que, par un acte enregistré le 17 décembre 2007 au greffe du tribunal administratif de Nantes, Mme et les consorts ont déclaré se désister; que ce désistement est pur et simple; que rien ne s'oppose à ce qu'il en soit donné acte;

ومن حيث إنه بموجب الطلب المُقيد بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠٠٧ بقلم كتاب المحكمة الإدارية لمدينة Nantes ، فإن المدعية والمدعين لآخرين قد أعلنوا تنازلهم عن دعواهم ؛ ولكون محض هذا التنازل واضح وبسيط، فلا يوجد ما يحول دون تنفيذه ؛

Sur les conclusions de la caisse primaire d'assurance maladie de la Sarthe:

وعن طلبات صندوق التأمين المرضي الصحي لمقاطعة la Sarthe:

Considérant qu'aux termes de l'article L. 376-1 du code de la sécurité sociale : "Lorsque, sans entrer dans les cas régis par les dispositions législatives applicables aux accidents du travail, la lésion dont l'assuré social ou son ayant droit est atteint est imputable à un tiers, l'assuré ou ses ayants droit conserve contre l'auteur de l'accident le droit de demander la

ومن حيث إنه وفقاً لأحكام المادة ل.٣٧٦-١ من قانون الضمان الاجتماعي ***" إنه، وفي غير الحالات الخاضعة للأحكام القانونية الخاصة بحوادث العمل، يحتفظ المؤمن عليه أو المُستحقين – عند إصابة المؤمن علية أو المستحقين من أسرته بضرر منسوب إلى***

طرف ثالث - بحق مطالبة المُتسبب في الضرر بالتعويض عن الأضرار التي نجمت عن الحادث وفقاً للقواعد القانونية العامة، وذلك حال عدم التعويض عن هذا الضرر بموجب هذا الكتاب أو الكتاب الأول. وتلتزم صناديق الضمان الاجتماعي أن تؤدي إلى المؤمن عليه أو المستحقين المستحقات المنصوص عليها بهذا الكتاب أو الكتاب الأول، باستثناء إقامة الدعوى منهم ضد من مرتكب الحادث (...)" ؛ وحيث أن تلك الأحكام لا يُشترط لانطباقها لجوء المُتضرر أو الورثة إلى دعوى التعويض لتمكين صندوق الضمان الاجتماعي - وهو الوصي على حقوق المؤمن عليه بقدر المستحقات التي دفعها له - من متابعة سداد تلك المستحقات من قِبل المسؤول عن الحادث ؛ ومن ثم، فإن تنازل المدعية والمدعين الآخرين عن دعواهم غير ذي أثر على مآل المذكرات والطلبات المقدمة من صندوق التأمين الصحي لمقاطعة la Sarthe؛

réparation du préjudice causé conformément aux règles du droit commun, dans la mesure où ce préjudice n'est pas réparé par application du présent livre. / Les caisses de sécurité sociale sont tenues de servir à l'assuré ou à ses ayants droit les prestations prévues par le présent livre, sauf recours de leur part contre l'auteur responsable de l'accident (...)"; que ces dispositions ne font pas dépendre de l'exercice d'un recours indemnitaire par la victime ou ses ayants droit la possibilité pour la caisse de sécurité sociale, subrogée dans les droits de son assuré à hauteur des prestations qu'elle lui a versées, d'en poursuivre le remboursement par le responsable de l'accident; que, par suite, le désistement de Mme et des consorts est sans incidence sur le sort des conclusions de la caisse primaire d'assurance maladie de la Sarthe;

ومن حيث إنه وفقاً لأحكام الفقرة الأولي من المادةل.١١٤٢-١ من قانون الصحة العامة، ***" وفي غير الحالات التي تقع بها مسئولية العاملين بالرعاية الصحية عن عدم تطابق أحد المنتجات الصحية للمواصفات، فإن كل من العاملين بالرعاية الصحية المذكورين في***

Considérant qu'aux termes du I de l'article L. 1142-1 du code de la santé publique : "Hors le cas où leur responsabilité est encourue en raison d'un défaut d'un produit de santé, les professionnels de santé mentionnés à la quatrième partie du présent code, ainsi que tout établissement, service ou organisme dans lesquels sont réalisés des actes individuels de pré-

vention, de diagnostic ou de soins ne sont responsables des conséquences dommageables d'actes de prévention, de diagnostic ou de soins qu'en cas de faute. / Les établissements, services et organismes susmentionnés sont responsables des dommages résultant d'infections nosocomiales, sauf s'ils rapportent la preuve d'une cause étrangère"; qu'en vertu de l'article 101 de la loi n° 2002-303 du 4 mars 2002, ces dispositions sont applicables aux infections nosocomiales consécutives à des soins réalisés à compter du 5 septembre 2001;

الباب الرابع من هذا القانون وكذلك المنشآت أو الإدارات الخدمية أو الهيئات التي يتم بها أعمال وقائية أو تشخيصية أو علاجية هم غير مسئولين عن التبعات الضارة عن أعمال الوقاية أو التشخيص أو العلاج، إلا في حالة وجود خطأ منهم. كما تنعقد مسئولية كل من المنشآت أو الإدارات الخدمية أو الهيئات المذكورة سلفاً عن الأضرار الناجمة عن عدوى المستشفيات، ما لم يتم اثبات وجود سبب آخر خارجي لحدوث العدوى" ؛ ولما كان ذلك، فإنه بموجب المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٠٠٢-٣٠٣ الصادر بتاريخ ٤ مارس ٢٠٠٢، تطبق أحكام هذا القانون على عدوي المستشفيات الناتجة عن أعمال الرعاية، وذلك اعتباراً من تاريخ الخامس من سبتمبر عام ٢٠٠١ ؛

Considérant qu'il résulte de l'instruction et, notamment, du rapport d'expertise, qu'à la suite de l'intervention pratiquée le 26 septembre 2001 au CENTRE HOSPITALIER UNIVERSITAIRE D'ANGERS, consistant dans une exérèse du neurinome de l'acoustique gauche en translabyrinthique, Mlle Vanessa , dont l'évolution post-opératoire immédiate avait été satisfaisante, a éprouvé, dans la nuit du 3 au 4 octobre, des céphalées violentes, des myalgies diffuses, des dorsalgies et des rachialgies ; que la ponction lombaire alors pratiquée a révélé une ménin-

ومن حيث إنه من الثابت من أوراق الدعوى – ولا سيما من تقرير الخبير – انه في أعقاب التدخل الجراحي الذي أُجري بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠٠١ بالمركز الطبي الجامعي بمدينة Angers -والذي جري به استئصال ورم بالعصب السمعي الأيسر من خلال تجويف الأذن – بدأت الأنسة Vanessa بالتعافي، وذلك قبل أن يصيبها صداع عنيف يصاحبه ألام بالظهر والعمود الفقري في ليلة من الثالث إلى الرابع من أكتوبر ؛ كما وقد كشفت

gite à pneumocoques dont elle est décédée le 6 octobre;

نتيجة البزل القطني عن التهاب السحايا بالعدوى الجرثومية الرئوية، وهو ما توفيت على أثره يوم السادس من أكتوبر

Considérant que si le CENTRE HOSPITALIER UNIVERSITAIRE D'ANGERS soutient que Mlle était porteuse saine du pneumocoque lors de son admission à l'hôpital, cette circonstance, à la supposer établie, n'est pas de nature à faire regarder l'infection comme ne présentant pas un caractère nosocomial, dès lors qu'il ressort de l'expertise que c'est à l'occasion de l'intervention chirurgicale que le germe a pénétré dans les méninges et est devenu pathogène ; que les dispositions précitées du I de l'article L. 1142-1 du code de la santé publique font peser sur l'établissement de santé la responsabilité des infections nosocomiales, qu'elles soient exogènes ou endogènes, à moins que la preuve d'une cause étrangère ne soit apportée;

ومن حيث إنه عن دفع المركز الطبي الجامعي لمدينة Angers بأن الأنسة المتوفاة كانت تنقل بذاتها عدوى الجرثومات الرئوية عند قبولها بالمستشفى، فإنه حتى وبفرض تحقُّق ذلك، فإن طبيعة تلك الملابسات لا تنفي اعتبار تلك العدوى من عدوى المستشفيات، حيث يتضح من تقرير الخبير أن التدخل الجراحي هو ما سح للجرثوم بالتوغل للسحايا متسبباً بالأضرار التي حاقت بها. ولما كان ذلك، ومن حيث إن أحكام الفقرة الأولي من المادة ل.١١٤٢-١ من قانون الصحة العامة المذكورة سلفاً تقضي بانعقاد مسئولية الإدارة الصحية عن عدوى المستشفيات سواء كان مصدرها خارجياً أم ذاتياً، وذلك ما لم يتم إثبات وجود سبب آخر خارجي للعدوى ؛

Considérant qu'il résulte de l'expertise que l'infection des méninges a été provoquée par l'intervention et constitue un risque connu des interventions de la nature de celle pratiquée en l'espèce ; que si l'expert a relevé qu'il était très difficile de la prévenir, il ne ressort pas de l'instruction qu'elle présente le caractère d'imprévisibilité et d'irrésistibilité qui permettrait de regarder comme apportée la preuve d'une cause étrangère;

ومن حيث إن تقرير الخبير قد أظهر أن سبب التهاب السحايا كان ناجماً عن التدخل الجراحي، وأنه يعد من الأخطار المتعارف عليها بالنسبة لتلك النوعية من العمليات الجراحية مثل التي أجريت في الحالة الماثلة. ومن حيث إن الخبير قد أشار إلى صعوبة توقع حدوث تلك العدوى، إلا أن ذلك لا يصل إلى حد القول بتحقق شرطي عدم

التوقع وعدم القابلية للدفع، وهو ما كان من الممكن أن يشكل – حال تحققه – دليلاً على وجود سبب أجنبي لحدوث الأضرار الصحية التي أدّت إلى وفاتها؛

ومن حيث إنه وبالترتيب على ما تقدّم، فيكون الحكم مُتعيناً بإلزام المركز الطبي الجامعي بمدينة Angers بسداد مبلغ وقدره ٧٣٩,٧٨ يورو لصالح صندوق التأمين الصحي لمقاطعة la Sarthe بصفته الحال محل المؤمن عليه فيما له من حقوق – وذلك نظير مُقابل الخدمات السابق سدادها تحت بند التأمين الصحي ؛ وبالإضافة إلى ذلك، فيكون صندوق التأمين الصحي للسارت (de la Sarthe)مُستحقاً للحصول على التعويض الكامل المنصوص عليه بالفقرة التاسعة من المادة ل. ٣٧٦-١ من قانون الضمان الاجتماعي بمبلغ وقدره ٩٨٠ يورو المُقدرة بموجب حكم العاشر من نوفمبر ٢٠١٠، والمُستحقة من تاريخ صدور الحكم الماثل.

onsidérant qu'il résulte de ce qui précède qu'il y a lieu de condamner le CENTRE HOSPITALIER UNIVERSITAIRE D'ANGERS à verser à la caisse primaire d'assurance maladie de la Sarthe, subrogée dans les droits de l'assurée, une somme de 2 739,78 euros représentant le montant des prestations fournies au titre de l'assurance maladie ; que la caisse a en outre droit à l'indemnité forfaitaire prévue par les dispositions du neuvième alinéa de l'article L. 376-1 du code de la sécurité sociale, pour le montant de 980 euros auquel elle est fixée, à la date de la présente décision, par l'arrêté du 10 novembre 2010;

ومن حيث إنه عن طلب الفوائد المستحقة والفوائد المتراكمة:

Sur les intérêts et la capitalisation des intérêts:

ومن حيث إنه يكون لصندوق التأمين الصحي لمقاطعة la Sarthe استحقاق الفوائد على مبلغ مقداره ٧٨،٢٧٣٩ يورو وذلك اعتباراً من تاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٤،

Considérant que la caisse primaire d'assurance maladie de la Sarthe a droit aux intérêts de la somme de 2 739,78 euros à compter du 18 mars 2004, date d'enregistrement de sa demande au greffe du tribunal admi-

nistratif de Nantes ; qu'elle a demandé pour la première fois la capitalisation des intérêts le 29 avril 2008 ; qu'à cette date, les intérêts étaient dus pour au moins une année entière sur la somme de 2 739,78 euros; qu'il y a lieu, dès lors, de faire droit à la demande de capitalisation tant à cette date qu'à chaque échéance annuelle ultérieure;

وهو تاريخ إبداء طلباته بقلم كتاب المحكمة الإدارية لمدينة Nantes وفيما يتعلق بطلب إضافة الفوائد إلى أصل المُطالبة، فإن الصندوق لم يتقدم بطلب رسملة الفوائد إلا بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٠٨، وبذلك الوقت كانت الفوائد مُستحقة الأداء لمُدة سنة على الأقل على مبلغ قدره ٧٨،٢٧٣٩ يورو، ومن ثم يتعين قبول طلب الرسملة اعتباراً من ذلك التاريخ، وعن كل موعد استحقاق سنوي لاحق؛

Sur l'application des dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative:

وإنه عن تطبيق نص المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري:

Considérant qu'il y a lieu, dans les circonstances de l'espèce, de mettre à la charge du CENTRE HOSPITALIER UNIVERSITAIRE D'ANGERS la somme de 3 000 euros au titre des frais exposés par la caisse primaire d'assurance maladie de la Sarthe et non compris dans les dépens;

وبالبناء على ما سبق الانتهاء إليه، فإنه يتعين إلزام المركز الطبي الجامعي بمدينة Angers بسداد مبلغ مقداره ٣٠٠٠ يورو نظير النفقات والأتعاب التي تكبدها صندوق التأمين الصحي لمقاطعة la Sarthe، والتي قدرها ولم تُحتسب ضمن نفقات التقاضي.

D E C I D E:

حكمت المحكمة (٤٧) :

Article 1er: L'arrêt du 30 décembre 2008 de la cour administrative d'appel de Nantes est annulé.

المادة ١ : بإلغاء الحكم الصادر بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨ الصادر من المحكمة الإدارية الاستئنافية بمدينة Nantes.

(٤٧) تجدُر الإشارة إلى أن اللفظ الفرنسي الذي درج أعضاء مجلس الدولة على استخدامه في هذا الصدد هو "قررت" Décide، وهى بذلك لا تستخدم لفظ قضت أو حكمت كما هو الحال في القضاء الإداري المصرى.

Article 2 : L'ordonnance du 5 février 2008 du président du tribunal administratif de Nantes est annulée.

المادة ٢ : بإلغاء الحكم الصادر بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٠٨ من رئيس المحكمة الإدارية بمدينة Nantes.

Article 3 : Il est donné acte du désistement de Mme et des consorts.

المادة ٣ : بإقرار تنازل المدعية والمدعين الآخرين.

Article 4: Le CENTRE HOSPITALIER UNIVERSITAIRE d'ANGERS versera à la caisse primaire d'assurance maladie de la Sarthe une somme de 2 739,78 euros portant intérêts à compter du 18 mars 2004, les intérêts échus à la date du 29 avril 2008 puis à chaque échéance annuelle à compter de cette date étant capitalisés à chacune de ces dates pour produire eux-mêmes intérêts, et une somme de 980 euros en application des dispositions du neuvième alinéa de l'article L. 376-1 du code de la sécurité sociale.

المادة ٤ : بإلزام المركز الطبي الجامعي بمدينة Angers بسداد مبلغ وقدره ٧٨،٢٧٣٩ يورو لصندوق التأمين الصحي لمقاطعة la Sarthe، على أن يكون مُحملاً بالفوائد المستحقة منذ تاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٤، والفوائد المستحقة بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٠٨، ثم عن كل موعد استحقاق سنوي آخر اعتباراً من ذلك التاريخ وذلك بعد رسملة تلك الفوائد في كل من هذه التواريخ لإنتاج فوائد مركبة، بالإضافة لمبلغ ٩٨٠ يورو إعمالاً لنص الفقرة التاسعة من المادة ل.٣٧١-١. من قانون الضمان الاجتماعي.

Article 5: Le CENTRE HOSPITALIER UNIVERSITAIRE D'ANGERS versera à la caisse primaire d'assurance maladie de la Sarthe la somme de 3 000 euros au titre des dispositions de l'article L. 761-1 du code de justice administrative.

المادة ٥ : بإلزام المركز الطبي الجامعي بمدينة Angers بسداد مبلغ وقدره ٣٠٠٠ يورو لصندوق التأمين الصحي لمقاطعة la Sarthe وذلك تطبيقاً لأحكام المادة ل.٧٦١-١ من قانون القضاء الإداري.

Article 6 : La présente décision sera notifiée à la caisse primaire d'assurance maladie de la Sarthe, au CENTRE HOSPITALIER UNIVERSITAIRE D'ANGERS, à Mme Mauricette , à Mlle Anita et à MM. Didier et Stéphane.
Copie en sera adressée pour information au ministre du travail, de l'emploi et de la santé.

المادة ٦ : يعلن بهذا القرار كل من صندوق التأمين الصحي لمقاطعة la Sarthe والمركز الطبي الجامعي بمدينة Angers، وكذلك السيدة Mauricette، والأنسةAnita وكل من السيد Didier والسيد Stéphane.

ترسل نسخة من الحكم الماثل لوزيرى القوى العاملة والتوظيف، والصحة، وذلك للعلم والإحاطة.

مجلس الدولة في مصر وفى فرنسا

- **ما هو مجلس الدولة الفرنسي** *Conseil d'Etat*؟

مجلس الدولة الفرنسي هو القاضي الإداري الأعلى، يأتي على قمة هرم القضاء الإداري في فرنسا، كما تقع محكمة النقض على قمة هرم القضاء العادى.

- **هل يختلف مجلس الدولة في مصر عن مجلس الدولة في فرنسا؟**

نعم، وإن كان المُسمى واحداً، إلا أن مجلس الدولة في مصر يختلف عن نظيره في فرنسا، حيث أن الأول يُعبِر عن القضاء الإداري ككل، بينما الثانى يُقع على قمة هرم القضاء الإداري، ومن ثمّ فيمكن القول أن مجلس الدولة الفرنسي يقابل المحكمة الإدارية العليا في مصر.

- **وما هي اختصاصات مجلس الدولة في فرنسا؟**

لمجلس الدولة الفرنسي اختصاصين تاريخيين: اختصاص قضائي واختصاص استشاري، فضلاً عن ذلك فإن مجلس الدولة يختص بإدارة المحاكم الإدارية والمحاكم الإدارية الاستئنافية.

- **وما هي اختصاصاته القضائية؟**

يمارس مجلس الدولة ثلاثة اختصاصات ذات طبيعة قضائية:

- قاضي النقض، بالنسبة للطعون المقامة ضد احكام محاكم الاستئناف الإدارية (التي أنشئت بالقانون ٣١ ديسمبر ١٩٨٧)، والطعون المقامة ضد احكام المحاكم الإدارية المتخصصة. ومنذ المرسوم رقم ٢٠٠٣-٥٤٣ الصادر في ٢٤ يونيو ٢٠٠٣، أصبح مجلس الدولة مختصاً بالطعون المقامة ضد الاحكام الصادرة من المحاكم الإدارية في بعض المواد التي تنظرها كمحكمة اول وآخر درجة (أكثر من ٧٠ ٪ من احكام مجلس الدولة تصدر في نطاق هذا الاختصاص)

- قاضي الاستئناف، وذلك بالنسبة للطعون المقامة ضد احكام المحاكم الإدارية بخصوص الانتخابات المحلية (وتمثل من ١٪ إلى ٦٪ من احكام مجلس الدولة).
- قاضي اول وآخر درجة، وذلك بالنسبة الدعاوى المقامة ضد المراسيم، واللوائح التنظيمية الصادرة من الوزراء، والطعون المقامة ضد الانتخابات الإقليمية والأوروبية (٢٥٪ من احكام مجلس الدولة تصدر في نطاق هذا الاختصاص).

- **وماذا عن الدعاوى المُستعجلة، هل يعرف مجلس الدولة نظام قضاء الأمور المُستعجلة؟**

نعم، إن مجلس الدولة والقضاء الإداري الفرنسي عموماً يعرف القضاء المستعجل، ومنذ صدور القانون ٢٠٠٠-٥٩٧ المتعلق بالاستعجال امام الجهات القضائية الإدارية، يختار رئيس القسم القضائي في مجلس الدولة قضاة الأمور المستعجلة من مستشاري مجلس الدولة. وتتعدد أنواع الدعاوى المستعجلة، ومن امثلتها: دعاوى وقف القرارات الإدارية، الدعاوى المستعجلة لحماية الحريات الأساسية، الدعاوى التحفظية... الخ.

- **وما هي اختصاصاته الاستشارية؟**

مجلس الدولة في فرنسا - كما هو الحال في مصر - هو مستشار الحكومة، حيث يقوم بمراجعة مشروعات القوانين والاوامر الإدارية قبل عرضها على مجلس الوزراء، ويراجع ايضاً المراسيم، ويضع مجلس الدولة تقرير عن مشروعية تلك النصوص من حيث الشكل والملائمة الإدارية. ويمكن أن تطلب الحكومة رأيه في كافة المسائل القانونية والإدارية. ومجلس الدولة يعد مستشاراً ايضاً للبرلمان، ويكون طلب الرأي وجوبياً في بعض الأحيان، وذلك بالنسبة لكافة مشاريع القوانين والاوامر والمراسيم قبل موافقة مجلس الوزراء عليها وعرضها على البرلمان (مواد ٣٨ و٣٩ من الدستور الفرنسي)، بينما يكون الاختصاص اختيارياً بالنسبة لمشاريع القوانين المقترحة من البرلمان حيث يملك رئيس الجمعية الوطنية أو رئيس مجلس الشورى طلب الرأي في هذه الحالة. وفيما عدا تلك الحالات يكون طلب الرأي اختيارياً.

- **وكيف تُدار المحاكم المُختلفة في القضاء الإداري الفرنسي؟**

إن مجلس الدولة هو القائم على إدارة القضاء الإداري الفرنسي ككل، حيث يكون نائب رئيس مجلس الدولة هو رئيس المجلس الأعلى للمحاكم الإدارية والمحاكم الإدارية

الاستئنافية. ويكون مسئولاً عن إدارة وتسيير ثمانية وأربعين محكمة إدارية وثمانية محاكم إدارية استئنافية وبعض الهيئات القضائية المتخصّصة منها المحكمة الوطنية لحقوق اللجوء.

- **وما هو دور المحاكم الإدارية الاستئنافية *Cours administratives d'appel*؟ وهل يُمكن مُقابلتها بمحكمة القضاء الإداري في مصر؟**

تختص تِلك المحاكم بالفصل في الطعون المقامة ضد احكام المحاكم الإدارية، ما عدا تلك التي تدخل في اختصاص مجلس الدولة، كما تختص بالفصل في بعض أنواع الدعاوى كمحكمة أول درجة.

إن المُقابلة بين محكمة القضاء الإداري في مصر والمحاكم الإدارية الاستئنافية في فرنسا هو خطأ يتعين تجنبه، إذ إن محكمة القضاء الإداري في مصر هي محكمة القانون العام، إذ تختص بنظر كافة الدعاوى الإدارية إلا ما استثناه المُشرع بنص خاص، بينما المحاكم الإدارية الاستئنافية هي بحسب الأصل محكمة طعن، إلا ما أُسنِد إليها بنصٍ خاص، ومن ثمّ فإن ذلك يُنبئ عن وجود اختلاف في هيكل القضاء الإداري في فرنسا عن مِصر.

- **وماذا عن المحاكم الإدارية *Tribunaux administratifs*؟ وهل تُقابل بالمحاكم الإدارية في مصر؟**

المحاكم الإدارية في فرنسا هي محاكم الدرجة الأولى في نظام القضائي الإداري، وهي صاحبة الولاية العامة في نظر المنازعات الإدارية، عدا ما اختص به المُشرع مجلس الدولة أو المحاكم الإدارية الاستئنافية بنظره كمحكمة أول درجة على وجه الحصر. وبالتالي، فتختلف المحاكم الإدارية في مصر عن فرنسا، إذ أن اختصاص الأولى محدوداً مُقارنة باختصاصات الثانية.

- **قرأنا في الأحكام مصطلح القاضي المُقرر *Rapporteur* ، فعمّ يُعبِر؟**

القاضي المقرر هو القاضي الذي يختاره رئيس المحكمة لتحضير الدعوى وكتابة مشروع الحكم. وبالتالي فإن تحضيرالدعوى في فرنسا ليس من المهام المُسندة إلى مفوض الدولة، وإنما يقوم عليها أحد القضاة أعضاء المحكمة، ويتم التحضير باستخدام البريد وليس في جلسات عامة كما هو الحال في مصر.

- **قرأنا كذلك مُصطلح المُقرر العام *Rapporteur Public* ؟ فمن هو؟ وما هي وظيفته؟**

المقرر العام يقابل مفوض الدولة في مصر، وكانت التسمية القديمة في فرنسا هي مفوض الحكومة *Commissaire du gouvernement*، الا أن تلك التسمية كانت تعطي انطباعاً سيئاً لدى المتقاضين من حيث الدور الذي يقوم به، فمنهم من كان يعتقد انه يمثل الحكومة في الدعوى. لذلك تدخل المُشرع في عام ٢٠٠٩، وقام بتعديل المُسمى، إلا انه عدل ايضاً من وضع المقرر العام آخذاً في الاعتبار الانتقادات التي وُجِهت لفرنسا من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، مثل عدم السماح للأطراف بالاطلاع على رأي مفوض الحكومة والرد عليه.

المقرر العام يقوم بعرض تقريره شفوياً في جلسة علنية، ويعرض رأيه في المسائل التي تتعرض لها الدعوى ويقترح الحلول. بعد انتهاء الجلسة، لا يمكن للمقرر العام حضور المداولة القضائية ولا يحق له التصويت، إلا انه امام مجلس الدولة يُسمح له بالحضور إلا إذا طلب الأطراف عدم حضوره صراحة قبل الجلسة. وفي جميع الأحوال، لا يمكن أي يبدي رأيه أو أن يشترك في التصويت.

- **هل يُبدى المُقرر العام رأيه في كافة الدعاوى؟**

كان ذلك هو الأمر في السابق، إلا إنه واعتباراً من الأول من يناير من عام ٢٠١٢ أضحى من حق رئيس المحكمة استثناء الدعوى من العرض على المقرر العام لإبداء الرأى القانوني في بعض المواد على سبيل الحصر، خاصة في الدعاوى التي لا تنطوي على مسائل قانونية ذات أهمية خاصة، أو التي تستدعى فيها اعتبارات السرعة في الفصل ذلك، أو تِلك التي استقر الرأي القانوني عليها مُنذ أمدٍ بعيد، بحيث أضحى استطلاع رأى المُقرر العام غير ذي أهمية عملية تُذكر.

- **ما هو مُجلد *Lebon* الوارد ذكره في مقدمة جميع الأحكام؟**

مُجلد Lebon هو مُجلد رسمي يصدُر سنوياً عن دار النشر القانونية الشهرية Dalloz عن طريق عقد امتياز مرفق عام، ويحتوى على أهم أحكام مجلس الدولة الفرنسي التي صدرت في خلال العام.

المحتويات

فريق العمل ٤
افتتاحية الطبعة الأولى ٥
افتتاحية الطبعة الثانية ٩
كلمة لجنة الإعداد والتنسيق ١٣

اتفاقيات دولية (أ)

(١) حكم مجلس الدولة الفرنسي الصادر بجلسة ٨/ ٧/ ٢٠٠٢ بشأن الطعن على قرار رئيس الجمهورية بنشر قانون إجازة اتفاقية تصحيح الحدود بين فرنسا وامارة أندورا ANDORA – المستشار الدكتور/ سامى سراج الدين ١٥

(ت) تحكيم

(٢) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الطعن على أحكام التحكيم الصادرة في شأن المُنازعات المُتصلة بالعقود العامة – القاضي/ كريم يحيي ٢٣

(ت) تراخيص

(٣) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الرقابة على مشروعية تراخيص البناء – القاضي/ عمرو عبد الحليم ٤٣

(ت) تراخيص

(٤) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن رفض منح ترخيص البث بالنسبة لإحدى القنوات الفضائية لارتباطها بتنظيم إرهابي – القاضى/ محمد الحديدى ٥٩

(ت) تقاضى

(٥) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن انعقاد مسئولية الدولة عن التأخير غير المُبرر في الفصل في الدعاوى القضائية – القاضى/ عبد المحسن شيحه ٦٩

(ت) تقاضى

(٦) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن القرارات الفردية التي لم تُعلن إلى ذوى الشأن بالطريقة القانونية، وانفتاح مواعيد الطعن عليها (المُدة المعقولة للطعن) - القاضى/ عمرو عبد الحليم ٨١

(ح) حقوق وحريات

(٧) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن حرية الاجتماعات وإقامة الحفلات - القاضى/ خالد دغيم..... ٩١

(ح) حقوق وحريات

(٨) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن سلطة الجهة الإدارية في الرقابة على الولوج إلى مواقع الانترنت وحجب الوصول - القاضى/ فؤاد حلمى الثانى ١٠٣

(ح) حقوق وحريات

(٩) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن حق المرضى الأجانب في الإقامة على الأراضي الفرنسية - القاضى/ محمد رفاعى ١٢٥

(ح) حقوق وحريات

(١٠) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن سلطة الجهة الإدارية في حل الجمعيات المرتبطة بتنظيمات إرهابية - المستشار الدكتور/ محمد محمود شوقى.....١٤٣

(ح) حقوق وحريات

(١١) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الرقابة على قرار الجهة الإدارية بحظر ارتداء ملابس البحر الإسلامية على الشواطئ الفرنسية (البوركينى) - المستشار الدكتور/ محمد محمود شوقي.....١٥٥

(ح) حقوق وحريات

(١٢) الرأي الصادر عن مجلس الدولة الفرنسي بجلسة ٦/ ٧/ ٢٠١٦ بشأن طلب الاستطلاع المُحال من محكمة CERGY-PONTOISE في شأن قضية وضع تحت الإقامة الجبرية في ظل قانون الطوارئ - المستشار/ محمود قناوى .١٦٥

(خ) خبرة

(١٣) حُكم مجلس الدولة الفرنسي التمهيدى في شأن رفع أجهزة الإعاشة الاصطناعية من المريض المتوفى اكلينيكياً - القاضى/ خالد دغيم ١٨٥

(ر) رياضة

(١٤) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الرقابة على قرار الاتحاد الرياضي للعبة الرجبى الصادر بتعديل قرار رابطة تنظيم اللعبة بتأجيل مباريات - القاضى/ محمد منسي ٢١٣

(ع) عقود إدارية

(١٥) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن تكييف العقد الإداري، وأثر البطلان الناتج عن أسباب راجعة لجهة الإدارة على عناصر تعويض المتعاقد معها - المستشار/ أحمد عُمر سالم - القاضي/ عبد المُحسن شيحه ٢٣٧

(ع) عقود إدارية

(١٦) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن طعن الخارج عن العلاقة التعاقدية في العقود العامة - القاضى/ محمد صلاح عبد المبدى ٢٥٣

(ع) عقود إدارية

(١٧) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الرقابة على التناسب بين خطأ المُتعاقد مع جهة الإدارة وقرارها بالفسخ، والتعويض المترتب على ذلك - القاضى/ محمد إيهاب مختار ٢٧١

(ع) عقود إدارية

(١٨) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الرقابة على قرارات جهة الإدارة بشأن توقيع غرامات التأخير أثناء تنفيذ العقود الإدارية - المستشار/ محمود قناوى .. ٢٨١

(ق) قرارات إدارية

(١٩) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الرقابة على سلطة الجهة الإدارية في سحب القرارات الإدارية غير المشروعة - القاضي/ عبد المحسن شيحه ٢٩٧

(ق) قرارات إدارية
(٢٠) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الطعن على المنشورات الإدارية –
القاضى/ محمد صلاح عبد المبدى ٣١٣

(ق) قرارات إدارية
(٢١) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الطعن على قرارات القانون المرن بهيئة
الأسواق المالية – القاضي/ محمد منسي.....٣٢٥

(م) مجتمعات عمرانية
(٢٢) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن الطعن على المخططات الاستراتيجية
واستخدامات الأراضي – القاضى/ محمد الحديدى ٣٤٧

(م) مسؤولية
(٢٣) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن انعقاد مسئولية الدولة عن الأضرار
الاستثنائية الناجمة عن الخطأ المرفقى في المستشفيات العامة –
المستشار/ عبد الله يس تاج الدين ٣٥٧

(م) مسؤولية
(٢٤) حُكم مجلس الدولة الفرنسي في شأن انعقاد مسئولية الدولة عن الأضرار
الاستثنائية الناجمة عن الخطأ المرفقى في المستشفيات العامة –
القاضى/ محمد رفاعى ٣٧٣

سؤال وجواب: مجلس الدولة في مِصر وفى فرنسا ٣٨٩

المُستحدث

في قضاء مجلس الدولة الفرنسي

L'actualité jurisprudentielle du Conseil d'État français

يحتوى هذا الكتاب على مجموعة مُختارة ومنتقاة من أحدث أحكام مجلس الدولة الفرنسي التي صدرت من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٧ في مسائل عدِة، مُترجمة ترجمة رصينة من اللغة الفرنسية إلى اللُغة العربية؛ حيث تعكس اتجاهات القضاء الإدارى الفرنسي في مسائل الطعن على الاتفاقيات الدولية، وأحكام التحكيم، وبعض المسائل المُتصلة بالتقاضى، والحقوق والحريات العامة، والعقود الإدارية، والمسئولية الإدارية وغيرها، مشفوعة بتقديمات لتعظيم فهم الفقه القضائى المُقارن، ومُلخص لكُل حكم وكلمات هامة لتسهيل البحث، لتكون بذلك معيناً هاماً للمُشتغلين بالقانون والباحثين، وكذلك لدارسى القانون باللغتين العربية والفرنسية.

فريق العمل

I.S.B.N
978-977-04-8669-6
9789770486696

View publication stats